وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي بالاغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: نقود بنوك مالية

بعنوان

انعكاس تغيرات عرض النقود على المستوى العام للأسعار

–دراسة حالة–

من إعداد الطالبة:
هدى هذباء يونسي

تحت إشراف:
أ. د. ماجدة مدوخ

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د.عبد القادر حفاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الاغواط	رئيسا
أ.د. ماجدة مدوخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة الاغواط	مقررا
أ.د. محمد بداوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الاغواط	مناقشا
د.عبد العليم تاوتي	أستاذ محاضر أ	جامعة الاغواط	مناقشا
أ.د.مختار حميدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	مناقشا
أ.د. مختار رابحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الشخص الذي طالما تمنيته بجانبي لكن شاء الله أن يرحل عنا في سن مبكرة، إلى أغلى وأعز ما فقدنا أبي رحمه الله وأسكنه أعلى درجات الجنة.

إلى أمي التي ترملت في سن الشباب، إلى أمي التي تحملت كل الصعوبات، إلى أمي التي كان لها الفضل بعد الله سبحانه عز وجل في بلوغنا هذا المستوى، إلى أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها وجعل مقامها الأخير رفقة الأنبياء والصديقين والصالحين.

إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي آلام وآمال هذه الأطروحة.

إلى كل الأهل والأصدقاء.

إلى كل طالب محب للعلم.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه الأطروحة فهذا من فضله وكرمه علينا وما كان لشيء أن يحدث إلا بمشيئته جل وعلا

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير وفائق الاحترام إلى أستاذتي الفاضلة الأستاذة الدكتورة "ماجدة مدوخ" التي لم تدخر جهدا في مساعدتي من أجل إتمام هذا العمل في شكله النهائي.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة ومساهمتهم في إثرائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيهم عنا كل خير.

وكل الشكر والامتنان لأساتذتي أعضاء لجنة التكوين في الدكتوراه الذين رافقونا وقدموا لنا نصائح وتوجيهات قيمة.

وفي الأخير لا يفوتني أن أشكر كل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل وعلى وجه الخصوص أساتذة الاقتصاد القياسي بجامعتي الاغواط والجلفة.

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير تغيرات عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1980-2018) وذلك باعتبار أن عرض النقود يعتبر أهم المصادر المتسببة في ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور الضغوط التضخمية التي تخلف آثارا سلبية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبغية تحقيق هدف الدراسة تطرقنا إلى الإطار النظري لعرض النقود والمستوى العام للأسعار وعرضنا العلاقة بينهما حسب أبرز المفكرين الاقتصاديين أمثال فريدمان وكينز ثم حللنا أثر تغيرات عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة لنصل إلى أن عرض النقود ساهم بشكل كبير في ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال جميع مراحل الاقتصاد الوطني كما أن هناك أسبابا أخرى غذت الضغوط التضخمية داخل الأسواق المحلية كالتضخم المستورد وتدهور قيمة العملة، وفي الأخير قمنا بتقدير نموذج قياسي بينا فيه حجم أثر تغيرات عرض النقود على المستوى العام للأسعار وذلك بعد اختيارنا لمتغيرات الدراسة واختبار استقراريتها وتطبيق النموذج المناسب المتمثل في: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) والذي أثبت أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من معدل التضخم (الأسعار التي يدفعها المستهلكون) ونسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات ومعدل نمو نفقات الاستهلاك العام للحكومة ومعدل نمو سعر الصرف الرسمي إذ أن هذه المتغيرات تؤثر على معدل التضخم في نفس الاتجاه وبنسب متفاوتة.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، المستوى العام للأسعار، التضخم، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

ملخص الدراسة

Abstract:

Money supply is the most important source of general-level-price increases and the emergence of inflationary pressures that have negative effects on all economic and social levels. This study aims to highlight the extent of the impact of changes in the money supply on Algeria's general price levels during the period (1980-2018). To achieve the study's goal, we touched on the theoretical framework of money supply and the general level of prices. Furthermore, we presented the relationship between them according to Friedman and Keynes, the most prominent economic thinkers. We noticed that a money supply contributed significantly to the rise in the general level of prices during all stages of the national economy. Moreover, other reasons that fueled inflationary pressures in local markets, such as imported inflation and currency value deterioration. Finally we found that the appropriate model for this study is: Autoregressive Distributed lag (ARDL) model. Using this model we were able to prove that there is a long-term equilibrium relationship between the inflation rate (the prices paid by consumers), the ratio of money supply in its broad sense to total reserves, the growth rate of the government's general consumption expenditures, and the growth rate of the official exchange rate. We found that these variables affect the inflation rate in the same direction and at varying rates.

Keywords: money supply; general price level; inflation; Autoregressive Distributed lag ARDL.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وتقدير	-
ملخص الدراسة	-
فهرس المحتويات	III - I
قائمة الجداول	V -IV
قائمة الأشكال	VIII -VI
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود والمستوى العام للأسعار	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية النقود وعرض النقود	39-03
المطلب الأول: ماهية النقود	03
المطلب الثاني: ماهية عرض النقود	19
المبحث الثاني: ماهية التضخم	55-40
المطلب الأول: تعريف التضخم، استخداماته وتاريخه	40
المطلب الثاني: أنواع التضخم ومؤشرات قياسه	43
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتضخم	52
المبحث الثالث: نظريات عرض النقود والتضخم	62-56
المطلب الأول: نظريات عرض النقود	56
المطلب الثاني: نظريات التضخم	58
خلاصة الفصل	63
الفصل الثاني: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في الفكر الاقتصادي	
تمهيد	68
المبحث الأول: التحليل التقليدي لعلاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار	76-69
المطلب الأول: أهم الإسهامات في التحليل التقليدي	69

الفهرس

المطلب الثاني: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل التقليدي	72
المبحث الثاني: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل الكينزي والنقدوي	92-77
المطلب الأول: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل الكينزي	77
المطلب الثاني: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل النقدوي	86
المبحث الثالث: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل الحديث	98-93
المطلب الأول: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في ظل التوقعات التكييفية	93
المطلب الثاني: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في ظل التوقعات العقلانية	95
خلاصة الفصل	99
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر	
تمهيد	102
المبحث الأول: ماهية التضخم في الجزائر	132-103
المطلب الأول: تعريف التضخم في الجزائر وأسبابه	103
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التضخم في الجزائر	117
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر	124
المبحث الثاني: العرض النقدي في الجزائر تنظيمه ، الأطراف المؤثرة عليه وأدوات التحكم فيه	147-133
المطلب الأول: : تعريف عرض النقود في الجزائر وتنظيمه	133
المطلب الثاني: الأطراف المؤثرة على العرض النقدي في الجزائر	137
المطلب الثالث: أدوات التحكم في العرض النقدي في الجزائر	141
المبحث الثالث: تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر وأثره على المستوى العام للأسعار (2018-1980)	155-148
المطلب الأول تحليل تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر	148
المطلب الثاني تحليل أثر تغير العرض النقدي على المستوى العام للأسعار في الجزائر	157
خلاصة الفصل	166
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر	
تمهيد	169
المبحث الأول توصيف نموذج الدراسة ووصفه إحصائيا	173-170

الفهرس

المطلب الأول توصيف نموذج الدراسة	170
المطلب الثاني الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج	172
المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وإزالة عدم الاستقرار	186-174
المطلب الأول دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	174
المطلب الثاني إزالة حالة عدم الاستقرار	182
المبحث الثالث: نموذج ARDL	196-185
المطلب الأول: تقدير النموذج الديناميكي	187
المطلب الثاني: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير والأجل الطويل	190
المطلب الثالث: تشخيص النموذج (التقييم القياسي)	194
خلاصة الفصل	198
الخاتمة العامة	206-201
قائمة المرجع	217-208
الملاحق	232-219

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النقود المركزية واللامركزية	14
02	نسبة استخدام أدوات الدفع غير النقدية حسب المنطقة%	18
03	المجاميع النقدية المعتمدة في بعض الدول المتقدمة	22
04	نموذج لميزانية البنك المركزي	25
05	الأدوات التقليدية المستخدمة من طرف البنك الفيدرالي الاحتياطي للتحكم في عرض النقود	36
06	نظرة عامة عن تطبيق سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي	39
07	معلومات عامة حول الرقم القياسي لأسعار المستهلك في بعض الدول المتقدمة والنامية	50
08	معدلات التضخم الناجمة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الصناعية الكبرى	61
09	المقارنة بين معادلة فيشر ومعادلة كمبريدج	76
10	تطور التضخم المستورد في الجزائر (1981-2018)	113
11	المناطق التي يتم جمع الأسعار منها في الجزائر	118
12	سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر وفقا للمجموعات الرئيسية والفرعية	119
13	تطور معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر (1980-2000)	129
14	البنوك الخاصة والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل الموجودة في الجزائر	140
15	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر	142
16	تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر	145
17	معدلات بنك الجزائر لاسترجاع السيولة	146
18	تطور معدلات تدخل بنك الجزائر بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة	147
19	نسبة احتواء فائض السيولة المصرفية لأدوات التحكم في العرض النقدي في الجزائر (2005-2014)	148
20	تطور نمو المجاميع النقدية والقرضية المستهدفة ومعدل التضخم المستهدف (2004-2017)	161
21	الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	172
22	درجة التأخير لسلسلتي INF وMR	178

قائمة الجداول

23	درجة التأخير لسلسلتي G وTCH	178
24	نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند مستواها الأصلي	179
25	نتائج اختبارPP للسلاسل الزمنية في مستواها الأصلي	181
26	درجة التأخير لسلسلتي DINF وDMR	184
27	نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول	184
28	اختبارPP للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول	185
29	تقدير النموذج الديناميكي	187
30	اختبار الحدود	189
31	نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير	190
32	نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل	192
33	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	194
34	اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء	195

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسبة استخدام النقد في بعض الأسواق النامية%	15
02	نسبة استخدام النقد في بعض الأسواق المتقدمة%	15
03	نسبة استخدام أدوات الدفع غير النقدية حسب المنطقة%	19
04	تصنيف درجة استقلالية البنوك المركزية خلال سنتي 1989 و2019	28
05	إنشاء نقود الودائع من طرف البنوك التجارية	30
06	آلية معدل إعادة الخصم وتأثيرها على عرض النقود	33
07	آلية عمل عمليات السوق المفتوح وتأثيرها على عرض النقود	34
08	آلية عمل سياسة الاحتياطي القانوني وتأثيرها على عرض النقود	35
09	تضخم جذب الطلب	59
10	تضخم دفع التكلفة	60
11	أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في التحليل التقليدي	75
12	محددات الاستثمار عند كينز	80
13	أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار عند التشغيل الكامل	84
14	تطور معدل نمو عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر (1980-1999)	104
15	تطور معدل نمو عرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر (2000-2018)	106
16	تطور النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي (1980-1999)	106
17	تطور النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي (2000-2018)	107
18	تطور فجوة الطلب في الجزائر (2001-2018)	109
19	تطور كتلة الأجور خلال الفترة (1980-1999)	110
20	تطور كتلة الأجور خلال الفترة (2000-2017)	111
21	صادرات قطاع المحروقات والصادرات الإجمالية في الجزائر (1980-2018)	112
22	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (1980-2002)	115
23	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (2003-2018)	116

قائمة الأشكال

24	الأوزان النسبية للمجموعات المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك	120
25	تطور المؤشر الوطني لأسعار المستهلك في الجزائر (2002-2019)	121
26	تطور معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (1980-1999)	122
27	تطور معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)	123
28	تطور معدل التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2000)	124
29	تطور معدل التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2018)	125
30	تطور معدل التضخم والتجارة الخارجية في الجزائر (1980-1990)	126
31	تطور معدل التضخم والتجارة الخارجية في الجزائر (1991-1999)	127
32	تطور معدل التضخم والتجارة الخارجية في الجزائر (2000-2013)	128
33	تطور معدل التضخم والتجارة الخارجية في الجزائر (2014-2018)	128
34	تطور معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2018)	130
35	تطور مؤشر الفقر وفق خط الفقر الوطني ومعامل جيني في الجزائر	131
36	تطور مكونات العرض النقدي في الجزائر (1980-1989)	149
37	تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر (1980-1989)	150
38	تطور مكونات عرض النقود في الجزائر (1990-1990)	151
39	تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر (1990-1999)	152
40	تطور مكونات العرض النقدي في الجزائر (2000-2014)	153
41	تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر (2000-2014)	154
42	تطور مكونات العرض النقدي في الجزائر (2015-2018)	155
43	تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر (2015-2018)	156
44	تطور معدل التضخم ونمو العرض النقدي في الجزائر (1980-1989)	158
45	تطور معدل التضخم ونمو العرض النقدي في الجزائر (1990-1999)	159
46	تطور معدل التضخم و نمو العرض النقدي في الجزائر (2001-2014)	161
47	تطور معدل التضخم و نمو العرض النقدي في الجزائر (2015-2018)	164
48	الشكل البياني للسلاسل الزمنية عند المستوى	174-175
49	دالة الارتباط الذاتي لسلسة التضخم	176

قائمة الأشكال

50	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة نسبة العرض النقدي إلى إجمالي الاحتياطات	176
51	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة نفقات الاستهلاك العام	176
52	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة سعر الصرف	176
53	الشكل البياني للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول	182
54	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة D(INF)	183
55	دالة الارتباط الذاتي لسلسلة D(MR)	183
56	النماذج القياسية المناسبة حسب درجة الاستقرارية	186
57	تحديد فترة الإبطاء لنموذج ARDL	188
58	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	195
59	اختبار استقرار النموذج	196

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور النفقات العامة وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1980-2018)	219
02	تطور المؤشر الوطني لأسعار المستهلك في الجزائر (2002-2019)	220-219
03	متغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة (1980-2018)	221-220
04	تحديد درجة التأخير للسلسلة INF	221
05	تحديد درجة التأخير للسلسلة MR	222
06	تحديد درجة التأخير للسلسلة G	222
07	تحديد درجة التأخير للسلسلة TCH	223
08	نتائج اختبار ADF للسلسلة INF عند المستوى الأصلي	223
09	نتائج اختبار ADF للسلسلة MR عند المستوى الأصلي	224
10	نتائج اختبار ADF للسلسلة G عند المستوى الأصلي	225-224
11	نتائج اختبار ADF للسلسلة TCHعند المستوى الأصلي	225
12	نتائج اختبار PP للسلسلة INF عند المستوى الأصلي	226
13	نتائج اختبار PP للسلسلة MR عند المستوى الأصلي	227-226
14	نتائج اختبار PP للسلسلة G عند المستوى الأصلي	227
15	نتائج اختبار PP للسلسلة TCHعند المستوى الأصلي	228
16	تحديد درجة التأخير للسلسلة DINF	229-228
17	تحديد درجة التأخير للسلسلة DMR	229
18	نتائج اختبار ADF للسلسلة INF عند الفرق الأول	230
19	نتائج اختبار ADF للسلسلة MR عند الفرق الأول	231-230
20	نتائج اختبار PP للسلسلة INF عند الفرق الأول	231
21	نتائج اختبار PP للسلسلة MR عند الفرق الأول	232

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تمهيد:

حازت النقود منذ ظهورها على أهمية كبيرة لدى جميع الأطراف الفاعلة في الدولة (الأفراد والمؤسسات ومختلف سلطات الدولة) إذ أن النقود تستخدم في تسوية المعاملات الحاضرة والآجلة كما أن العناصر الاقتصادية تعتبرها مخزنا للقيمة فالنقود لها أهمية اقتصادية اجتماعية قانونية خاصة فيما يتعلق بقيمتها التي غالبا ما ترتبط بوفرتها أو ندرتها وهذا ما يدعى بالعرض النقدي، فوفرة النقود نتج عنها ظاهرة غير مرغوب فيها تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور الضغوط التضخمية منذ العصور الأولى ومع بداية استخدام أولى العملات، ولقد أكد مختلف الاقتصاديين والسياسيين والفلاسفة عن ذلك منذ القرون الوسطى إلى غاية بداية القرن العشرين إذ اعتبروا أن زيادة عرض النقود يعد مصدرا للموجات التضخمية المنتظمة التي تظهر من فترة لأخرى داخل اقتصاديات دول العالم وهذا عند تفسيرهم للوقائع المعاشة آنذاك فخلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ارتفع عرض النقود بشكل كبير في دول أوروبا الغربية جراء تدفق المعادن الثمينة إليها مما انجر عنه ارتفاع هائل في المستوى العام للأسعار كما أن اكتشاف الذهب وزيادة عرض النقود في الاقتصاد الأمريكي والأسترالي في القرن التاسع عشر لحق به ارتفاع كبير في معدل التضخم.

وعلى الرغم من أنه منذ ثلاثينات القرن الماضي ظهر فكرا جديدا وأصبح عرض النقود لا يمثل مصدرا لارتفاع المستوى العام للأسعار في حالة ما إذا كان له وجود مقابل مادي من السلع والخدمات إلا وأنه نتيجة لعدم تحقق هذا الشرط ظلت العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار قائمة وتشغل اهتمام الاقتصاديين في الماضي والحاضر.

ونظرا للآثار التي خلفتها ظاهرة التضخم من خلل على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية وعدم التوازن للأوضاع داخل المجتمع أصبح لزاما على الحكومات منح بنوكها المركزية الاستقلالية عند إدارة عرض النقود وهذا وفقا لما يلائم النشاط الاقتصادي، أما في الجزائر فلم يتم منح الاستقلالية لبنك الجزائر إلا منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 إذ أن قبله كان يتم التحكم في عرض النقود من قبل وزارتي المالية والتخطيط وكان بنك الجزائر مجرد أداة للإصدار النقدي لذلك نما عرض النقود بشكل كبير وفي نفس الوقت ارتفعت معدلات التضخم، أما بعد صدور هذا القانون سعى بنك الجزائر إلى تخفيض معدلات نمو عرض النقود وذلك من أجل تخفيض الضغوط التضخمية بحيث استخدم أدوات تقليدية ومستحدثة كسعر إعادة الخصم في فترة الإصلاحات الاقتصادية والاحتياطي

مقدمة عامة

الإجباري وأسلوب استرجاع السيولة و تسهيل الوديعة المغلة للفائدة عندما تشكلت الفوائض المالية على مستوى البنوك.

1. **التساؤل:** للنقود أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول لكن الإفراط في الإصدار النقدي وزيادة المعروض النقدي له آثارا غير مرغوب فيها خاصة فيما يتعلق بارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور الضغوط التضخمية، ونظرا للمخلفات السلبية لظاهرة التضخم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي كان لابد من دراسة العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار في الجزائر وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار بتغيرات عرض النقود في الجزائر؟ وحتى يمكننا الإجابة على الإشكالية لابد من طرح التساؤلات التالية:

أ. فيما تتمثل الأطر العامة لعرض النقود والمستوى العام للأسعار ؟ وكيف فسر الفكر الاقتصادي العلاقة بينهما؟

ب. هل هناك أسباب غير نقدية للتضخم في الجزائر؟ أم أنه يعتبر ظاهرة نقدية بحتة؟

ج. ما هي الأدوات النقدية التي يستخدمها بنك الجزائر للتأثير في عرض النقود من أجل تحقيق الاستقرار في الأسعار؟ وما مدى فعالية هذه الأدوات؟

د. ما هي المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها في بناء نموذج اقتصادي قياسي للدراسة؟ وكيف تؤثر هذه المتغيرات على المستوى العام للأسعار في الجزائر؟

2. **الفرضيات:** من أجل الإجابة على الإشكالية تم الاستناد على مجموعة من الفرضيات التي سنختبر صحتها من عدمها من خلال ما يلي

أ. توجد عدة مصادر ساهمت في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأسواق المحلية ويعد عرض النقود من بين أهمها كونه متغير يؤثر على المصادر الأخرى التي تزيد من الضغوط التضخمية.

ب. عرض النقود له تأثير بنفس الاتجاه على المستوى العام للأسعار في الجزائر وتأثيره يكون أكبر في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير.

ج. إن سعر الصرف المتغير الأكثر تأثيرا على المستوى العام للأسعار في الجزائر وتأثيره يكون في نفس الاتجاه في الأجلين القصير والطويل.

د. نفقات الاستهلاك العام للحكومة لها تأثير في نفس الاتجاه على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل وبنسبة أقل من المتغيرين الآخرين.

3. **الأهداف:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أ. التعرف على أهم المفاهيم والنظريات التي عرفها الفكر الاقتصادي حول التضخم وعرض النقود.

ب. تحديد مدى فعالية الأدوات النقدية لبنك الجزائر في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.
ج. تقييم وتحليل النتائج المحققة لتأثير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر.
د. الكشف عن أثر تغيرات عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

4. **أهمية الموضوع:** تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج معضلة لطالما شغلت مختلف الجهات الفاعلة في كل الدول ومن بينها الجزائر، فارتفاع مستويات الأسعار داخل الأسواق المحلية خلف آثارا على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة وأن هذا الأمر استمر حتى للآونة الأخيرة، وعلى اعتبار أن زيادة عرض النقود يعتبر من بين المصادر المتسببة في تغذية الضغوط التضخمية أصبح من الضروري دراسة أثر تغيرات عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر خاصة وأن ذلك قد يساعد متخذي القرارات على وضع السياسات المناسبة التي تحقق وتضمن الاستقرار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
5. **أسباب اختيار الموضوع:** هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع أهمها أن ارتفاع المستوى العام للأسعار لطالما أرهقت مختلف العناصر الفاعلة في الدولة من أفراد ومؤسسات وسلطات ونتيجة لأن عرض النقود تميز بالارتفاع الكبير في الاقتصاد الجزائري خلال مراحل معينة أردنا البحث عن مدى تأثير عرض النقود على المستوى العام للأسعار خاصة وأن إنتاجية الاقتصاد الوطني تتسم بضعف مرونتها.
6. **المنهج المتبع:** من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وحتى نتمكن من الإلمام بمختلف جوانب الدراسة استخدما عدة مناهج بحيث تم استخدام المنهج الوصفي عند عرض الإطار النظري للنقود وعرض النقود والتضخم والعلاقة بينهما في الفكر الاقتصادي، كما أنه تم استخدام المنهج التاريخي عند تتبع تطور أشكال النقود عبر الزمن وتاريخ ظاهرة التضخم، بالإضافة إلى ذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي عند قراءة وتحليل معطيات عرض النقود ومقابلاته والتضخم في الجزائر، دون أن ننسى أننا استخدمنا المنهج القياسي والتجريبي والذي سنتوصل من خلاله إلى النموذج الذي يبين أثر تغيرات عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر بحيث سنستخدم برنامج Eviews9.
7. **حدود الموضوع:** يتمثل الإطار المكاني للدراسة في الاقتصاد الجزائري أما الإطار الزماني فيمتد من سنة 1980 إلى غاية سنة 2018، وتعتبر هذه الفترة هامة إذ أنها تشمل مختلف تطورات الاقتصاد الوطني بحيث تنقسم إلى أربع فترات: فترة عشرية ما قبل الإصلاحات الاقتصادية خلال ثمانينات القرن الماضي أين نما عرض النقود ومعدلات التضخم بشكل كبير، وفترة عشرية الإصلاحات الاقتصادية خلال التسعينات والتي كانت من بين نتائجها انخفاض لنمو عرض النقود ومعدل التضخم إلى مستوى غير مسبوق، والفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 أين ارتفعت أسعار النفط والتي نجم عنها تشكل فوائض مالية على مستوى المنظومة المصرفية وزيادة

المعروض النقدي مما أدى ببنك الجزائر إلى محاولة تخفيضه بهدف التحكم في معدلات التضخم، وأخيرا فترة تذبذب أسعار النفط منذ سنة 2015 إلى غاية 2018 والتي تميزت بانخفاض حاد للمعروض النقدي وزيادة لمعدلات التضخم.

8. **الدراسات السابقة:** نذكر منها ما يلي:

- ✓ **دراسة** لـ "أمينة بن عيسى" بعنوان **العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية (الجزائر– المغرب– تونس)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015/2014. تهدف الباحثة إلى تحديد وقياس أثر العرض النقدي على التضخم في دول المغرب العربي الثلاث خلال الفترة (1970-2013) لذلك قامت بعد عرض الإطار النظري للنقود والأسعار وتحليل لتطور معدل التضخم في الدول الثلاثة خلال الفترة المدروسة بصياغة نموذج قياسي لكل دولة يتضمن متغيرات مساعدة (كمؤشر أسعار الواردات) مع المتغيرين الأساسيين (عرض النقود M_2، مؤشر أسعار الاستهلاك)، وعموما توصلت الباحثة إلى أن تقلبات أسعار الاستهلاك في الجزائر وتونس يفسر بصفة كبيرة نتيجة لتغير عرض النقود مقارنة بالمتغيرات الأخرى التي تتضمنها الدراسة أما في المغرب فلا توجد علاقة بين النقود والأسعار والمصدر الأساسي للتضخم بها هو التضخم المستورد.
- ✓ **دراسة** لـ "مسعود ميهوب" بعنوان **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990–2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَمَّد بوضياف المسيلة 2017/2016. يهدف الباحث إلى تقييم مدى تحقيق الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة في الجزائر للاستقرار الاقتصادي الكلي لذلك قام بتتبع اتجاهات تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر والتي حددها بـ: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات، ومن ثم قياس محددات هذه المؤشرات في شكل نماذج مقدرة خلال الفترة (1990-2014)،أما أهم النتائج والتي تخص محددات التضخم في الجزائر فتوصل الباحث إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية تؤثر على معدل التضخم تتمثل في: الناتج المحلي الخام، المعروض النقدي بشكله الواسع، كتلة الأجور، حجم الواردات بالأسعار الثابتة ، سعر الصرف الفعلي الحقيقي .
- ✓ **دراسة** لـ "نصيرة بن نافلة" بعنوان **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم –دراسة قياسية حالة الجزائر (1970–2014)–** مقال بمجلة البشائر الاقتصادية، المجلد02، العدد07، جامعة بشار، 2016. تهدف الباحثة إلى معرفة مدى قدرة السياسة النقدية على التحكم في معدلات التضخم في الجزائر، و عموما توصلت إلى

العديد من النتائج أبرزها أن عرض النقود بمعناه الواسع وسعر إعادة الخصم يؤثران في نفس الاتجاه على معدل التضخم بحيث أن ارتفاعهما يزيد من المستوى العام للأسعار في الأسواق الوطنية وبذلك هناك تأثير نسبي للسياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر.

- ✓ **دراسة** لـ " سمية بلقاسمي" بعنوان **أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار –دراسة حالة الجزائر (2000–2014)**، مقال بمجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 05، العدد01، جامعة الوادي، 2014. تهدف الباحثة إلى معرفة أثر زيادة عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر أثناء فترة فائض السيولة التي عانت منها المنظومة المصرفية خلال القرن الحالي والتي كان مصدرها ارتفاع أسعار النفط أي صافي الموجودات الخارجية، وعموما بينت النتائج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة إذ أن زيادة عرض النقود أدت إلى ارتفاع معدل التضخم ولكن ليس بنفس النسبة لوجود عوامل أخرى مسببة للضغوط التضخمية على المستوى المحلي وبالتالي التضخم في الجزائر ليس نقديا بحتا.
- ✓ **دراسة** لـ " محياوي وفاء" بعنوان **Les Déterminants de l'Inflation en Algérie : Etude Empirique** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة وهران 02، 2019/2018. تهدف الباحثة إلى الكشف عن المحددات الرئيسية للتضخم في الجزائر على المديين القصير والطويل خلال الفترة (1990-2015)، ولقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أكثر العوامل التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة هي ارتفاع أسعار الواردات تليها زيادة النفقات العامة وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، أما أسعار النفط فتأثيرها على معدل التضخم كان ضعيف وعكس الاتجاه.
- ✓ **دراسة** لـ " إبراهيم بويعقوب" بعنوان **Analyse empirique de l'impact de la politique monétaire sur l'inflation en Algérie de 2000 à 2019**، مقال بمجلة MECAS، المجلد 16، العدد02، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2020، يهدف الباحث إلى تقديم تحليل تجريبي لتأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر من خلال المؤشرين العرض النقدي وسعر الصرف، أما أهم النتائج فبينت الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العرض النقدي وسعر الصرف إلى التضخم بحيث أن ارتفاعهما أدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار على المستوى المحلي خلال فترة الدراسة.
- ✓ **دراسة** لـ " مُحَّد داودي" بعنوان **Inflation Modeling in Algeria: Analytical and econometric Study**، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد02، جامعة مُحَّد بوضياف

المسيلة، 2020. يهدف الباحث إلى تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) ، أما نتائج الدراسة فبينت أن التضخم في الجزائر مرتبط بأسباب هيكلية تتعلق بضعف الجهاز الإنتاجي والذي أدى إلى ارتفاع الواردات (التضخم المستورد) خاصة مع زيادة المعروض النقدي إذ أن هذين العاملين يعتبران أهم أسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأسواق الوطنية، كما أن ارتفاع النفقات العامة وانخفاض قيمة العملة الوطنية أثر على معدل التضخم في الجزائر لكن بنسبة أقل.

9. **هيكل الموضوع:** من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى نتائج دقيقة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بحيث سيشمل كل فصل الجوانب الآتية:

الفصل الأول: والذي سيكون بعنوان "الإطار النظري لعرض النقود و المستوى العام للأسعار " بحيث قسمناه إلى ثلاث مباحث إذ خصص المبحث الأول لماهية النقود وعرض النقود من خلال عرض أهم تعاريف النقود في الفكرين الغربي والإسلامي ثم تحديد وظائفها وأنواعها مع تبيين المدفوعات النقدية وغير النقدية على المستوى الدولي كما سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف عرض النقود والأطراف المؤثرة عليه و الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم فيه، أما المبحث الثاني فخصص للإطار النظري للتضخم بحيث سنستعرض فيه تعريفه استخداماته وتاريخه كما سنتناول أنواعه ومؤشرات قياسه لنبين في الأخير الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تخلفها هذه الظاهرة، في حين سنخصص المبحث الثالث لنظريات عرض النقود والتضخم.

الفصل الثاني: والذي سيكون بعنوان "علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في الفكر الاقتصادي" بحيث قسمناه إلى ثلاث مباحث إذ سنخصص المبحث الأول إلى عرض علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل التقليدي ثم في المبحث الثاني سنبين علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل الكينزي والنقدوي لنعرض في المبحث الأخير هذه العلاقة وفقا للتحليل الحديث.

الفصل الثالث: والذي سيكون بعنوان "دراسة تحليلية لأثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر" بحيث قسمناه إلى ثلاث مباحث إذ سنخصص المبحث الأول لماهية التضخم في الجزائر وذلك من خلال عرض تعريفه أسبابه ومؤشرات قياسه وآثاره على المستوى المحلي، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه عرض النقود في الجزائر من خلال عرض تعريفه وتنظيمه بالإضافة إلى الأطراف المؤثرة عليه وأدوات التحكم فيه على المستوى المحلي، في حين سنقوم في المبحث الثالث بتحليل تطور عرض النقود ومقابلاته في الجزائر ومن ثم تحليل أثر تغيره على المستوى العام للأسعار.

الفصل الرابع: والذي سيكون بعنوان "دراسة قياسية لأثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر" بحيث قسمناه إلى ثلاث مباحث سنعرف في المبحث الأول بمتغيرات نموذج الدراسة وخصائصها الإحصائية، أما المبحث الثاني فسنبين درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال دراسة استقراريتها، في حين سنصل في المبحث الثالث إلى النموذج المناسب الذي يبين أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة في الأجلين القصير والطويل والذي سنقوم أيضا بتقييمه من خلال تطبيق الاختبارات التي تثبت صحته.

الإطار النظري لعرض النقود

والمستوى العام للأسعار

تمهيد:

إن النقود ومنذ ظهورها حازت على أهمية كبيرة لدى جميع الأطراف الفاعلة في الدولة (الأفراد والمؤسسات ومختلف سلطات الدولة) إذ أننا لو نظرنا إلى المجتمع الذي نعيش فيه لوجدنا أن النقود تستخدم في تسوية المعاملات الحاضرة والآجلة كما أن العناصر الاقتصادية تعتبرها مخزنا للقيمة فالنقود لها أهمية اقتصادية اجتماعية قانونية خاصة إذا تعلق الأمر بقيمتها التي غالبا ما ترتبط بحجمها وفرتها أو ندرتها وهذا ما يدعى بالعرض النقدي.

فوفرة النقود نتج عنها ظاهرة غير مرغوب فيها تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور الضغوط التضخمية وهذا ما أثبتته الوقائع التاريخية لذلك تم منح البنوك المركزية صلاحية إدارة عرض النقود والتحكم في حجم الائتمان فالتضخم ظاهرة تخل بالتوازنات الاقتصادية والاجتماعية بحيث أنه يؤثر على العديد من المتغيرات كالاستهلاك والاستثمار والادخار والإنتاج، كما أنه يؤثر على تكلفة المعيشة للأفراد ويؤدي إلى انتشار أمراضا اجتماعية خطيرة.

بناء على ما سبق فإننا سنتعرض في هذا الفصل للإطار النظري لعرض النقود والمستوى العام للأسعار لذلك سنقوم بتقسيمه إلى ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي:

- المبحث الأول: ماهية النقود وعرض النقود
- المبحث الثاني: ماهية التضخم
- المبحث الثالث: نظريات عرض النقود والتضخم

المبحث الأول: ماهية النقود وعرض النقود

للنقود أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ظهرت بشكل بدائي وتطورت عبر مراحل مشكلة بذلك عدة أنواع من النقود إذ أن الأنواع المقبولة في التداول داخل اقتصاد ما تدعى بعرض النقود، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية النقود وعرض النقود.

المطلب الأول: ماهية النقود

تعد النقود عصب وشريان الاقتصاد إذ أن من خلالها يتم تحديد القيم كما أنها تعتبر أداة للمبادلة ومخزنا للقيمة، ظهرت بشكل بدائي وتطورت عبر مراحل مختلفة لتشكل بذلك عدة أنواع من النقود.

أولا: تعريف النقود في الفكرين الغربي والإسلامي

نظرا لأهمية النقود في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تطرق مختلف الباحثين المسلمين والأجانب إلى مفهوم النقود الذي تباين بين الوظائف والخصائص.

1. **تعريف النقود في الفكر الغربي**: إن النقود كمصطلح يقابله في اللغة اللاتينية "Pecunia"[1] وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "Pecus"[2]وتعني الماشية ذلك لأن هذه الأخيرة كانت تعتبر وسيلة للتبادل في العصور الأولى، وباعتبار النقود ظاهرة اقتصادية اجتماعية قانونية فلقد تباينت تعريفاتها بحيث هناك من عرفها على أساس وظائفها وهناك من عرفها على أساس خصائصها كما أن هناك من جمع بينهما ويمكن عرض أهم تعاريف النقود التي تطرق إليها الباحثون فيما يلي:

عرف آدم سميث النقود في كتاب ثروة الأمم على أنها وسيلة للتبادل ويظهر ذلك عندما قال:"عندما تتوقف المقايضة وتصبح النقود الأداة المشتركة للتجارة يتم تبادل كل سلعة معينة مقابل النقود بشكل متكرر أكثر من أي سلعة أخرى".كما أنه قال: " أصبحت النقود في جميع الدول المتحضرة الأداة العالمية للتجارة يتم من خلالها شراء وبيع البضائع من جميع الأنواع"[3].

[1]Niklas Arvidsson, Building a Cashless Society (The Swedish Route to the Future of Cash Payments), Springer, Switzerland, 2019, p10
[2]Niklas Arvidsson, op cit, p10
[3]Sasan Fayazmanesh, Money and Exchange, Routledge, London and New York, First published, 2006, pp47-50.

يعرف كارل ماركس[1] النقود على أنها: "السلعة التي تطورت في التداول لتلبية مطالب السلع الأخرى لها قيمة حقيقية تحدد من خلال كمية ووقت العمل اللازم لإنتاجها"[2]، إن هذا التعريف لا ينطبق على الأشكال الحالية للنقود التي قيمتها الاسمية تتجاوز بكثير القيمة الحقيقية لها.

يعرف ليون والراس[3] النقود على أنه: "شيء بدون منفعة خاصة به لكنه يوفر خدمات"[4]، وبذلك فالنقود وفقا له ليس لها دور في الاقتصاد وهي موجودة فقط من أجل تسهيل التبادل.

يعرف جون مينارد كينز النقود على أنها أصل له أهمية في الحياة الاقتصادية يطلب من أجل تسوية المعاملات كما يطلب لذاته فالنقود على حد وصفه لها: "هي أداة لربط الحاضر بالمستقبل ولابد من استخدامها حتى بإلغاء الذهب والفضة"[5].

يعرف ميلتون فريدمان النقود على أنها:" جزء من الثروة فهذه الأخيرة هي عبارة عن مجموع الأصول مطروحا منه مجموع الخصوم والنقود هي جزء من الأصول وهذا في نظر العائلات، أما النقود بالنسبة للمؤسسات تعتبر سلعة أو خدمة رأسمالية تمزج مع منتجات أخرى للحصول على المنتج النهائي"[6].

تعد المفاهيم السابقة للنقود التي تطرق لها الباحثون وظائفية إذ أن جميعها بينت وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، كما أن كينز وفريدمان أظهرا في تعريفهما للنقود وظيفتين أخرويتين للنقود والتي تتمثل في أنها مخزنا للقيمة باعتبارها أصلا وأداة لتمويل الاقتصاد.

يعرف غابرييل كامرا[7] النقود على أنها: "اتفاقية اجتماعية ظهرت لبناء الثقة بين الأفراد في معاملاتهم الاقتصادية سواء في الأسواق الزمنية أو الأسواق الفورية"[8].

---

[1]كارل ماركس (1818-1883): اقتصادي ألماني مؤسس المدرسة الاشتراكية (الماركسية) وضع اللبنات الأولى للنظرية الماركسية أبرز مؤلفاته كتاب "رأس المال".

[2]Anitra Nelson, Marx's Concept of Money, Routledge, London and New York, First published, 1999, pp147-149.

[3]ليون والراس (1834-1910): اقتصادي فرنسي ينتمي للمدرسة الجورجية (نسبة لمؤسسها هنري جورج) أبرز مؤلفاته كتاب "عناصر الاقتصاد السياسي البحت".

[4]Sasan Fayazmanesh, op cit, p104.

[5]Ute Tellmann, Life and Money, Columbia University Press, New York, 2018, p150.

[6]محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص296.

[7]غابرييل كامرا: بروفيسور وأستاذ جامعي بمعهد العلوم الاقتصادية بجامعة تشابمان بالولايات المتحدة الأمريكية يهتم بالاقتصاد الكلي والنقدي بالإضافة إلى الاقتصاد القياسي.

[8]Niklas Arvidsson, op cit, p04.

يعرف ووكر[1] النقود على أنها: " ما ينتقل بحرية من يد لأخرى في جميع أنحاء المجتمع من أجل السداد النهائي للديون أو الدفع الكامل للسلع ويتم قبوله على قدم المساواة دون مراعاة طبيعة الأطراف المتعاملة فيما بينها"[2].

إن المفهومين السابقين للنقود تم الجمع فيهما بين بعض من خصائص ووظائف النقود بحيث أظهرا أهم خاصية للنقود والتي تتمثل في القبول العام لها، كما أنهما من خلال تعريفهما بينا وظيفتان للنقود إذ اعتبراها كوسيلة للتبادل وكأداة للمدفوعات الآجلة.

ولابد من الإشارة إلى أن أغلب مفاهيم النقود التي تطرق إليها الباحثين الأجانب المعاصرين أمثال ميشكين[3] وستيفن[4] تنصب في التعريف الأخير بحيث يعتبرون النقود "أي شيء يلقى قبولا لسداد الديون أو الدفع مقابل السلع والخدمات"، وذلك لأن النقود يعتقد أنها ظهرت من أجل الوفاء بالديون فحسب علماء الأنثروبولوجيا النقود تسبق التجارة والديون تسبق النقود.

بعد عرضنا للتعاريف المختلفة للنقود يمكننا تعريف النقود من ناحيتين:

من الناحية الاقتصادية: النقود هي عبارة عن الأصل الذي يتخذه الأفراد مقياسا مشتركا للقيمة ويتم بواسطته الحصول على مختلف السلع والخدمات، ولقبولها كوسيلة دفع لابد أن تكون مخزنا للقيمة على الأقل في الأجل القصير، كما يمكن اعتبار النقود سلعة تعمل على تمويل الاقتصاد.

من الناحية الاجتماعية النقود هي وسيلة توفر الثقة والسلام بين أفراد المجتمع يتم قبولها في التبادل بغض النظر عن طبيعة المتعاملين الاقتصاديين، والثقة في النقود تظهر على مستويين:

- الثقة في شكل وهيكل النقود من خلال الكتابة والتوقيعات الموجودة عليها.
- الثقة في أن النظام الاجتماعي سيستمر في قبول الدفع بهذه الطريقة وهذا يتوقف على مدى قدرة الهيئة المصدرة للنقود على ضمان المحافظة على قيمتها عبر الزمن.

---

[1] فرانسيس أماسا ووكر (1840-1897): اقتصاد أمريكي عمل كرئيس مكتب الإحصاء الأمريكي ورئيس الجمعية الاقتصادية الأمريكية له عدة مؤلفات أبرزها كتاب "نظام المعدنين الدولي".

[2] Simon Gleeson, The Legal Concept of Money, Oxford University press, UK, First Edition published, 2018, p118.

[3] فريدريك ميشكين (1951): اقتصادي أمريكي يهتم بالبحث عن السياسة النقدية وتأثيرها على الأسواق المالية والاقتصاد الكلي عمل كعضو في في مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي له العديد من المؤلفات من بينها كتاب "النقود ،البنوك والأسواق المالية".

[4] ستيفن سيتشتي (1956): اقتصادي أمريكي يهتم في أبحاثه بالاقتصاد النقدي والمالي عمل كمدير الأبحاث في بنك الاحتياطي الفيدرالي كما كما عمل كعضو في بنك التسويات الدولية له العديد من المؤلفات من بينها كتاب "النقود ،البنوك والأسواق المالية".

2. **تعريف النقود في الفكر الإسلامي**: تعني كلمة نقد لغة القبض فنقد الثمن معناه إعطاءه نقدا معجلا وهو خلاف النسيئة والنقد والتنقاد هو تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها[1]، أما النقود عند الفقهاء فلقد عرفوها وأشاروا إليها في مواضع مختلفة نذكر منها:

عرف ابن تيمية[2] النقود على أنها وسيلة للتبادل بحيث يقول: "والدراهم والدنانير لا تقصد لذاتها بل هي وسيلة إلى التعامل بها ..."[3]، أما ابن خلدون[4] فلقد عرف النقود على أنها مخزنا للقيمة ووحدة حساب ويظهر ذلك عندما قال: "ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب"[5]، في حين أن الإمام الغزالي[6] فيرى بأن النقد: "ما تم الاتفاق على اعتباره نقودا حتى ولو كان قطعة من أخشاب أخشاب وأحجار"[7].

والنقود في الإسلام تعتبر جزء من الثروة أو الأموال بحيث يقول ابن نجيم[8]: " المال هو كل ما يمتلكه الناس من نقد وعروض وحيوان وغير ذلك "[9]، كما أنها لا تعتبر سلعة خلافا للفكر الغربي وهذا باتفاق جميع الفقهاء بحيث يقول ابن القيم[10]: " فالأثمان لا تقصد لأعيانها، بل يقصد التوصل بها إلى السلع فإذا صارت في أنفسها سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس، وهذا معنى معقول يختص بالنقود لا يتعدى إلى سائر الموزونات "[11].

وكخلاصة يمكن القول أن أغلب تعاريف النقود في الفكرين الإسلامي والغربي وظائفية وأن الفرق بينهما يكمن في أن النقود في الإسلام لا تعد سلعة كما أنه لا يجوز توظيفها مقابل فوائد سواء من خلال إيداعها أو إقراضها فالنقود لا تلد نفسها وإنما يمكن توظيفها في الاستثمارات الحقيقية.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مصر، ص4543.

[2] ابن تيمية (1263-1328): أبرز العلماء المسلمين حنبلي المذهب بلغت عدد المؤلفات المذكور في أسماء مؤلفاته حوالي 330 مؤلفا.

[3] شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،ط01، 2017 ، ص31.

[4] ابن خلدون (1332-140.6): من علماء الاقتصاد والتاريخ ومؤسس علم الاجتماع الحديث تونسي الأصل له عدة مؤلفات أبرزها كتاب "مقدمة ابن خلدون".

[5] جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر ط01، 2007، ص17.

[6] أبو حامد الغزالي (1058-1111) أبرز العلماء المسلمين شافعي المذهب له عدة مؤلفات في مختلف العلوم.

[7] حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2011، ص26.

[8] ابن النجيم (1520-1563): أبرز العلماء المسلمين حنبلي المذهب مصري له عدة مؤلفات.

[9] شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص32.

[10] ابن القيم الجوزية (1292-1350): أبرز العلماء المسلمين حنبلي المذهب من دمشق درس على يد الشيخ ابن تيمية له عدة مؤلفات.

[11] زكي حسين زيدان، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص14.

ثانيا: وظائف النقود

يعتبر صندوق النقد الدولي أن للنقود ثلاث وظائف رئيسية تتمثل في أنها وسيلة دفع، وحدة حساب ومخزنا للقيمة لذلك سيتم في هذا العنصر التركيز على هذه الوظائف:

1. **وسيلة دفع**: يعتبر أغلب الاقتصاديين أن الوظيفة الأساسية والأصلية للنقود تتمثل في كونها وسيلة تبادل أما الوظائف الأخرى فهي مشتقة بحيث يقول مينجر[1] " النقود له وظيفة أساسية واحدة وهي وسيلة تبادل أما الوظائف الأخرى فهي مشتقة"[2]كما يقول ميزس[3] " إن وظائف النقود كوحدة حساب وكمخزن للقيمة... يمكن بالفعل إرجاعها إلى وظيفتها كوسيلة للتبادل "[4].

فالنقود هي وسيلة للتبادل يتم استخدامها لدفع ثمن السلع وهذا ما يعزز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تخفيض تكلفة المعاملات التي كانت مرتفعة في ظل اقتصاد المقايضة، فهذه الأخيرة تتطلب وقتا طويلا وجهدا كبيرا من أجل إتمام عملية التبادل وذلك لصعوبة توافق الرغبات المزدوجة بين المتعاملين.

كما أن النقود تسهل التبادل فورا وبالتالي فهي تقضي على مشكلة عدم الثقة التي تعرض لها الأفراد في ظل اقتصاد المقايضة عندما قاموا بمبادلة منتجات موسمية تحققت في فترات زمنية متباينة مثل مبادلة 05 كيلو قمح بـ 03 كيلو عدس بعد شهرين.

2. **وحدة حساب (معيار للقيمة)**: يعتبر Einsig أنه قد تكون النقود نشأت من أجل القيام بوظيفة وحدة حساب بحيث يقول[5] " قد تكون وظيفة التبادل نشأت أو أنها مشتقة من وظيفة معيار للقيمة"[6] ويستند في ذلك إلى الخاصية الخاصية الموجودة في طبيعة الإنسان المتعلقة في رغبته المقارنة بين حجم الثروات، كما يعتبر كينز أن هذه الوظيفة هي التي تميز الاقتصاد النقدي عن اقتصاد المقايضة بحيث يقول" الشيء الذي يستخدم كوسيلة للتبادل الفوري... ووسيلة للاحتفاظ بالقوة الشرائية العامة بالكاد يخرجنا من اقتصاد المقايضة ولا يمكن أن توجد نقود بالمعنى الحقيقي الكامل إلا إذا عملت –بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين- كوحدة حساب"[7].

---

[1].كارل مينجر (1840-1921): اقتصادي نمساوي مؤسس المدرسة النمساوية في الاقتصاد تبنى أفكار آدم سميث عين كعضو في لجنة الدولة لإصلاح العملة أبرز مؤلفاته كتاب "مبادئ الاقتصاد" ومقال "النقود".

[2]Simon Gleeson, op cit, p08.

[3]. لودفيج فون ميزس (1881-1973): اقتصادي نمساوي أحد أعضاء المدرسة النمساوية للاقتصاد درس على يد كارل مينجر اهتم في مؤلفاته بالسياسة المالية والتضخم وعموما ينتمي للمذهب الليبرالي.

[4] Ansgar Belke, Thorsten Polleit, Monetary Economics in Globalised Financial Markets, Springer-Verlag Berlin Heidelberg , 2009, p03.

[5]بول اينزيج (1897-1973): اقتصادي روماني له أكثر من 57 عمل في الاقتصاد النقدي.

[6]Simon Gleeson, op cit, p30.

[7]Ibid, p08.

فالنقود أداة قياس تعمل مثل بقية وحدات القياس فكما نقيس الوزن بالقنطار والطول بالأمتار فإن النقود تقيس قيم السلع والخدمات إذ أنها تعتبر وحدة حساب مشتركة من خلالها يمكن المقارنة بين القيم المختلفة للمنتجات بأقل تكلفة ودون أي جهد وذلك بمجرد معرفة أسعارها وهذا ما لا يتوفر في اقتصاد المقايضة، ومن أجل توضيح أكثر نعرض المثال التالي[1]:

نفرض أن هناك أربعة سلع (أ، ب، ج، د) في اقتصاد يقوم على المقايضة للمقارنة بين قيمهم يجب معرفة قيمة كل سلعة مقابل الأخرى أي [(أ–ب)، (أ– د)، (أ–ج)، (ب– د)، (ج– د)]، وبذلك نحتاج إلى ستة أسعار لمعرفة قيم أربعة سلع فيما بينها وعموما تحسب عدد الأسعار اللازمة لتقييم السلع في اقتصاد المقايضة من خلال العلاقة التالية: n(n-1)/2 بحيث أن n هو عدد السلع.

وإذا اعتبرنا أن عدد السلع أصبح مليون فإنه من أجل وضع قيم لها نحتاج إلى ما يفوق 49 مليار سعرا في اقتصاد المقايضة ومليون سعرا فقط في الاقتصاد النقدي، وبذلك فالنقود كوحدة حساب تقلل من تكاليف المعاملات في الاقتصاد عن طريق تخفيض عدد الأسعار التي يجب أخذها في الاعتبار.

3. **مخزن للقيمة:** من أجل قبول النقود كوسيلة دفع لابد أن تكون مخزنا للقيمة وهذا ما أكده كارل ماركس عندما قال[2] " النقود من وظائفها لابد من أن توفر شرط القيمة التي يجعلها مقبولة في التداول بحيث تحافظ على قيمتها في التداول"، فاعتبار النقود كمخزن للقيمة يمنح الحرية للأفراد في اختيار الوقت المناسب لإنفاقها ويتحقق ذلك عندما تكون قادرة على نقل القوة الشرائية من يوم لآخر دون أن تتآكل أي أنها تستطيع المحافظة على قيمتها التي تتحدد من خلال تغير مستويات الأسعار.

لا تعد النقود وحدها مخزنا للقيمة بل إن هناك أصولا أخرى يفضلها الغرب على النقود ويعتبرها مخزنا جيدا للثروة لوجود فوائد عليها كالسندات، وفي المقابل تتميز النقود بالسيولة الكاملة يمكن من خلالها القيام بعمليات الشراء والبيع دون تكلفة وبسرعة وهذا مقارنة بالأصول الأخرى[3].

بالإضافة إلى الوظائف السابقة ومع تطور الحياة الاقتصادية أصبحت النقود تعمل كأداة للمدفوعات الآجلة وذلك لوجود معاملات حالية يتعين سدادها في المستقبل، كما أن النقود تعتبر أداة للسياسة النقدية تلجأ إليها السلطات النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

[1] Mohammad Ashraf, Money (Understandings and Misunderstandings), Palgrave Macmillan, Switzerland , 2020, pp 4-5.
[2] Sasan Fayazmanesh, op cit, p75.
[3] Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Pearson Education Limited, UK, Eleventh Edition, 2016, p98.

وبذلك فالنقود لها أهمية كبيرة في الاقتصاد فهي تسهل عملية تبادل السلع والخدمات بالإضافة إلى أنها تعتبر مقياسا مشتركا للقيمة في ظل اقتصاد ينتج ويستهلك ملايين السلع كما أنها تساعد على التخصص والزيادة في معدلات النمو ومن خلالها يمكن حساب تكلفة الفرصة البديلة.

ثالثا: أنواع النقود

في العصور الأولى البدائية كان التبادل مباشرة يتم عن طريق المقايضة بحيث أن الشخص الذي لديه فائض في سلعة ما نسميها أ عندما يحاول مبادلتها بسلعة أخرى نسميها ب فإنه يتعين عليه البحث عن شخص يملك السلعة ب ويرغب في الحصول على السلعة أ وهذا ما يتطلب وقتا طويلا لعدم توافق الرغبات المزدوجة فلقد أشار الباحثين إلى هذه المشكلة منذ القدم بحيث صرح بذلك Iulius Paul في القرن الثاني ميلادي وقال[1] " المصادفة لم تكن موجودة دائما بسهولة".

نتيجة لصعوبة توافق الرغبات ومع زيادة عدد الأفراد والسلع واتساع حجم التجارة أصبحت المقايضة غير ممكنة مما أدى إلى ظهور النقود في بدايتها أخذت الشكل السلعي لتتطور إلى نقود معدنية وهما الشكلان التقليديان للنقود أما الأشكال الحالية للنقود فلقد تطورت وتنوعت إلى نقودا إلزامية وكتابية وإلكترونية وأخيرا النقود اللامركزية.

1. **النقود السلعية:** نتيجة لصعوبات المقايضة ظهرت النقود السلعية التي هي عبارة عن سلعة أو مجموعة من السلع المختارة من طرف سكان منطقة جغرافية معينة كوسيلة دفع بحيث يتم تبادلها بسلع أخرى كما أنها تستخدم للأغراض الاستهلاكية، فالسلع التي يختارها المجتمع كأداة للتبادل لها قيمة حقيقية وتعتبر مهمة بالنسبة لهم وكما يقول ميزس[2] " لا يمكن استخدام أي سلعة كوسيلة للتبادل ما لم يكن لها قيمة تبادلية" كما أنها تتميز بأنها غير قابلة للتلف على الأقل في المدى القصير وبالرغم من ذلك صلاحيتها تعتبر محدودة، وعلى العموم تنوعت النقود السلعية وأخذت عدة أشكال يمكن حصرها فيما يلي:

أ. **منتجات استهلاكية:** تم استخدام العديد من السلع والبضائع كنقود تتمثل أهمها في: الحبوب ، القمح، الزبدة، البيض، الأرز، الحرير، الأقمشة، الماشية... فكل منطقة استخدمت سلعة أو مجموعة من السلع كأداة للتبادل فمثلا الحرير في الصين والحبوب في مصر والزبدة في النرويج والملح في البندقية.

[1]Sasan Fayazmanesh, op cit, p39.
[2]Ansgar Belke, op cit, pp 09-10.

ب. **الطين:** استخدم كنقود في بلاد الرافدين (العراق حديثا) بحيث وجد المؤرخون عملات مصنوعة من الطين في عهد الملك ديتانا الذي حكم البلاد خلال الفترة (1683-1647) قبل الميلاد أي منذ حوالي 3600 سنة، تحتوي هذه النقود على نقوش مفادها أنه يمكن استبدالها بكمية معينة من الذرة وأن هذا التبادل مضمون من قبل الملك[1].

ج. **الأصداف:** لها عدة مميزات جعلتها مقبولة كوسيلة دفع أفضل من بعض السلع كالحبوب والماشية بحيث أنها متينة وخفيفة الوزن بالإضافة إلى أنه يمكن تقسيمها وغير قابلة للتلف، ولقد اتخذ الصين قبل الميلاد (الفترة غير محددة بين 2000-1000) الأصداف الحلزونية البحرية (Cowry Shells) كعملة، وعلى الرغم من توفرها بكثرة في المحيطين الهندي والهادي إلا أن الحكام استطاعوا التحكم فيها لبعدها على السكان بحيث يصعب الحصول عليها، أما الهنود الأمريكيين استخدموا نقودا مصنوعة من أصداف البطلينوس عرفت باسم Wampum بحيث أن عملية إنتاجها تتطلب عمالة كبيرة[2].

انتشر استخدام الأصداف كنقود في باقي مناطق العالم ونتيجة لوفرتها تم التخلي عنها في منتصف القرن 17 ميلادي في أوروبا أما في إفريقيا فبقيت تتداول في بعض الأسواق المتواجدة في المناطق الغربية حتى نهاية الستينات إلى بداية السبعينات من القرن الماضي.

د. **أسنان الحوت:** في البداية تم استخدامها لأغراض الزينة ثم أصبحت مقبولة كوسيلة دفع يتم من خلالها شراء السلع والخدمات.

هـ. **الأقراص الحجرية:** اعتبر سكان جزيرة ياب الموجودة في المحيط الهادئ أقراصا مكونة من الحجر الجيري كنقودا خلال عدة قرون وحتى منتصف الستينات من القرن العشرين بحيث استخدمت بشكل واسع في المعاملات كبيرة الحجم واعتبرت كمخزن جيد للقيمة، وعندما تحدث عملية البيع قد لا تنقل الأقراص الحجرية إلى البائع نظرا لحجمها الكبير (منها ما يصل إلى 20 قدما) لكن يصبح معروف لدى الجميع أنها ملك وعموما تدعى هذه النقود باسم Fei[3].

2. **النقود المعدنية:** ظهرت في مصر حوالي 2000 قبل الميلاد وفي الصين حوالي 1000 قبل الميلاد وفي اليونان حوالي 800 قبل الميلاد لتنتشر في باقي الحضارات ولقد استخدمت عدة معادن كوسائل للدفع بداية بالذهب والفضة ثم النحاس والبرونز وأخيرا الحديد والألمنيوم، لهذه المعادن خاصة الذهب والفضة مميزات جعلتها مقبولة عالميا في التبادل بحيث أنها غير قابلة للتلف نهائيا يسهل حملها ويمكن صهرها وتحويلها إلى قطع صغيرة دون أن تفقد خصائصها كما أنها تتميز بالندرة النسبية لذلك فهي عالية القيمة[4] وعموما مرت النقود المعدنية بثلاث مراحل[5]:

---

[1] Niklas Arvidsson, op cit, p10.
[2] Sarah Swammy, Richard Thompson, Marvin Loh, History of Money, 2018, pp3-4.
[3] Glyn Davies, op cit, pp37-38.
[4] Stephen G. Cecchetti, Kermit L. Schoenholtz, Money, Banking, and Financial Markets, McGraw-Hill, New York, Fifth Edition, 2017, p26.
[5] Look: Dominique Plihon, La monnaie et ses mécanismes, La Découverte, Paris, Quatrième Edition, 2004, p07.

أ. **النقود الموزونة:** ظهرت على شكل سبائك غير منتظمة مصنوعة من الذهب والفضة بحيث يجب قياس وزنها في كل عملية تبادل.

ب. **النقود المعدودة:** في هذه المرحلة تم تقسيم السبائك إلى قطع معدنية ذات شكل ووزن محدد ولقد عرفتها الحضارة المصرية خلال نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الثالث عشر قبل الميلاد وهي الفترة التي عايشها النبي يوسف عليه السلام ففي القرآن الكريم قال الله تعالى:«وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ»[سورة يوسف الآية 20].

ج. **النقود المسكوكة:** في هذه المرحلة تم تحديد قيمة العملة بوحدات حساب تبين وزن المعدن بواسطة نقوش الذي تظهر من خلالها أيضا ثقافة ودين الدولة ويعتقد أن أول سك للقطع المعدنية كان في مملكة ليديا (اليونان قديما وهي جزء من تركيا الحديثة) خلال القرن 6-5 قبل الميلاد[1] في عهد الحاكم الذي عرف باسم قارون في القرآن الكريم، بحيث تم سكها من الإلكتروم (مزيج بين الذهب والفضة).

أما الدولة الإسلامية فلقد تعاملت بالعملات المعدنية الموروثة عن الروم ليتم صكها بشعار " لا إله إلا الله وحده ومُحَمَّد رسول الله والله أكبر" في خلافة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما، وبقي التبادل يتم من خلال هذه العملات إلى غاية خلافة عبد الملك بن مروان الذي استبدل النقد الرومي بالنقد الإسلامي[2].

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أنه على الرغم من المزايا والمميزات التي تتمتع بها النقود المعدنية فإن لها صعوبات تظهر في المعاملات كبيرة الحجم بحيث قد يتطلب نقلها وسائل مواصلات نظرا لثقل حجمها فمثلا في السويد كانت هناك عملات برونزية تجاوزت 20 كيلو غراما تداولت خلال القرن 17 ميلادي[3] بالإضافة إلى ذلك تعرضت العملات المعدنية للتزوير خلال العصور الوسطى من طرف الحكومات وعن طريق دار سك العملة بحيث قامت بسك النقود بمحتويات معدنية أقل من قيمتها.

3. **النقود الإلزامية:** إن أول تجربة لإصدار النقود الورقية كانت في الصين سنة 1189 ميلادي وذلك لتعويض النقص الحاد في النحاس وبعد الإصدار المفرط للنقود انخفضت قيمتها وأصبحت غير مقبولة في التداول، كما أن المملكة الفارسية تعرضت لنفس التجربة التي مرت بها الصين فلقد أعلن ملكها في 13 أوت 1294 عن إصدار نقودا ورقية

[1]Sarah Swammy, Richard Thompson, Marvin Loh, op cit, p04.

[2]كمال سي محمد، الاقتصاد النقدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2017، ص16.

[3]Niklas Arvidsson, op cit, p14.

تسمى تشاو وأن على الأفراد التعامل بها لتجنب العقوبات إلا أنه ونتيجة لعدم قبولها استمرت عملية الإصدار النقدي لشهرين واقتصرت على مدينة تبريز[1].

ثم ظهرت النقود الورقية من جديد خلال القرن السابع عشر في السويد ثم انتقلت إلى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر في بقية دول العالم، والنقود الورقية عبرت في البداية عن شهادة ملكية لمقدار معين من الذهب أو الفضة التي وضعها الأفراد كودائع لدى البنوك الخاصة وأصبحت تتداول كنقود ، ونتيجة لذلك قامت البنوك بالإصدار النقدي بشكل يفوق حجم الودائع مما أدى إلى انهيار العملات وعلى إثر ذلك أصبحت الحكومات والبنوك المركزية هي من تتولى عملية الإصدار النقدي بناءا على عدة معايير أولها معيار الذهب وآخرها نظام الإصدار الحر.

وبذلك فالنقود الإلزامية هي عبارة عن العملة المعدنية المساعدة وأوراق البنكنوت التي يصدرها البنك المركزي يتم قبولها كوسيلة دفع بموجب الثقة الموضوعة في جهة إصدارها لها قيمة اسمية تنفصل عن قيمتها الحقيقية بحيث أن تكلفة إنتاجها ليست سوى جزء صغير من القيمة الاسمية فمثلا تكلفة إنتاج 100 دولار لا تمثل سوى 14 سنتا فقط[2]، وعموما تتحدد قيمتها من خلال مؤشرين المستوى العام للأسعار على المستوى الداخلي وسعر الصرف على المستوى الخارجي.

4. **النقود الكتابية:** ظهرت مع البنوك الأولى وقبل النقود الورقية فلقد عرف الإغريق والرومان عمليات التحويل المالي بين الحسابات وكذلك العرب استخدموها في القرن التاسع ميلادي لكن ليس بالشكل الحالي[3]، وتسمى هذه النقود بالكتابية لكونها مسجلة في دفاتر المؤسسات المصدرة لها والممثلة في البنوك التجارية، فالنقود الكتابية هي أرصدة حسابات الودائع الموجودة لدى البنوك يتم تداولها من خلال أدوات ورقية (الشيك المصرفي، أمر بالدفع بين البنوك، الكمبيالة) وأدوات آلية (التحويل الآلي، الخصم المباشر، بطاقة الائتمان) والنقود الإلكترونية بأشكالها المختلفة[4].
5. **النقود الإلكترونية:** ظهرت في القرن العشرين وهي القيمة النقدية التي تمثل مطالبة على المصدر يتم تخزينها إلكترونيا وتصدر عند استلام النقود وبذلك فهي تعتبر وسيلة دفع[5]، وتعد بطاقة الخصم الشكل الأول للنقود الإلكترونية بحيث تتم عملية التبادل عن طريق تحويل النقود إلكترونيا من الحسابات المصرفية للمشتري إلى البائع، أما البطاقة الذكية فهي

[1] Glyn Davies, , A History of Money (From Ancient Times to the Present Day), University of Wales Press Cardiff, UK, Third edition, 2002., p183.
[2] Stephen G. Cecchetti, Kermit L. Schoenholtz, op cit, p28.
[3] لمزيد من التفاصيل أنظر:
Dominique Plihon, op cit, pp 10-11.
[4] Ibid, p15.
[5] Simon Gleeson, op cit, p205

من أكثر الأشكال تقدما للنقود الإلكترونية بحيث يتم الدفع عن طريق الهواتف المحمولة وأجهزة الكومبيوتر الشخصية المزودة بقارئ البطاقة الذكية، كما أن هناك شكلا آخر للنقود الإلكترونية بحيث يمكن للمتعامل الاقتصادي الحصول عليها من خلال فتح حساب مع أحد البنوك المصدرة التي تقوم بتحويل النقود الإلكترونية إلى جهاز الكومبيوتر الخاص به وعند الرغبة في الشراء عبر الانترنت يتم النقر على الشراء وتحول النقود الإلكترونية تلقائيا من الكومبيوتر الخاص بالمشتري إلى كومبيوتر البائع ويظهر ذلك كذلك في حساباتهما المصرفية[1].

تعد النقود الالكترونية الأكثر كفاءة وملائمة من الأنواع الأخرى للنقود فالمعاملات التي تتم بواسطتها ذو تكلفة منخفضة كما أنه يمكن تحويلها من أي مكان في العالم وفي أي وقت إذ أن عملية الدفع بها تتم بسرعة وبسهولة، وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أنه توجد عدة عوامل تجعل من الصعوبة استخدامها بشكل كامل تتمثل هذه العوامل فيما يلي[2]:

- إن النقود الإلكترونية تحتاج إلى عدة وسائل ومعدات مكلفة جدا كالكومبيوتر وقارئ البطاقات الذكية وشبكات الاتصال الضرورية.
- أعمال القرصنة الحاسوبية التي يمكن من خلالها سرقة النقود وذلك بعد الوصول إلى قاعدة بيانات الكومبيوتر وتغيير المعلومات المخزنة.
- التعدي على خصوصية الأفراد فقد تتمكن الوكالات الحكومية وأصحاب الأعمال الوصول إلى قاعدة البيانات الشخصية للأفراد التي تبين لهم مثلا عادة الشراء.

6. **النقود اللامركزية:** هي نوع جديد من النقود الإلكترونية أنشئت بواسطة مطور برامج غير معروف يدعى ساتوشي ناكاموتو في نوفمبر 2008 بطريقة لا مركزية[3]، وتم استخدامها كوسيلة تبادل لأول مرة في ماي 2010 لها عدة تسميات (الافتراضية، المشفرة، الخالية من البنوك المركزية والوسطاء الماليين)، كما أن لها عدة أشكال التي تمثل شبكات تعمل عبر الانترنت ويمكن حصرها فيما يلي: (البيتكوين، الإيثر، البيتكوين كاش، الريبل، مونيرو، ليتكوين، بينانس، ترون، تيثر، عملة بات الرقمية).

فالنقود اللامركزية هي رموز رقمية يتم التحكم فيها من خلال دفتر أستاذ لا مركزي يحتوي على مخزون معلومات ومبني على تقنية بلوك تشين[4]، وبذلك فهي نقود ليس لها وجود مادي ملموس تتم المعاملات من خلالها مباشرة دون الحاجة إلى وسيط وهذا ما يسميه مخترعها بطريقة الند بالند (P 2 P).

[1] Frederic S. Mishkin, op cit, pp100-101.
[2] Ibid, p101.
[3] Ísak Andri Ólafsson, Is Bitcoin money?(An analysis from the Austrian school of economic thought), MS thesis, Financial Economics, University of Islandiae, 2014, p12.
[4] Niklas Arvidsson, op cit, p16.

وتعرف النقود اللامركزية في الجزائر على أنها[1] " تلك العملة التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر شبكة الانترنت وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع النقدية والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية".

ولقد تم حضر هذا النوع من العملات في عدد من الدول كروسيا والصين وكذلك في الجزائر من خلال المادة 117الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017 التي تنص على ما يلي[2] "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها"، وعموما هناك اختلافات جذرية بين هذه النقود والنقود المركزية يمكن إبرازها في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): الفرق بين النقود المركزية واللامركزية

النقود المركزية	النقود اللامركزية
– مقبولة في جميع المعاملات. – تنشأ هذه النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية. – عادة هي مستقرة وتتقلب في حدود ضيقة. – أطراف التبادل معروفين. – إتمام الصفقات يكون بسرعة أقل – تكلفة المعاملات متوسطة – ملزمة بقوة القانون.	– نادرا ما يتم التبادل بها إذ يحتفظ بها كشكل من أشكال الثروة. – تعتبر هذه النقود خوارزمية رياضية تنشأ بطريقة لا مركزية. – تتميز بتقلبات كبيرة من يوم لآخر فقد ترتفع إلى آلاف الدولارات وتنخفض في اليوم الموالي إلى بضع سنتات من الدولار. – أطراف التبادل غير معروفين. – إتمام الصفقات يكون بسرعة كبيرة. – تكلفة المعاملات منخفضة. – غير معترف بها في بعض الدول

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Karan Singh Garewal, Practical Blockchains and Crypto currencies, Karan Singh Garewal, New York, 2020, p15

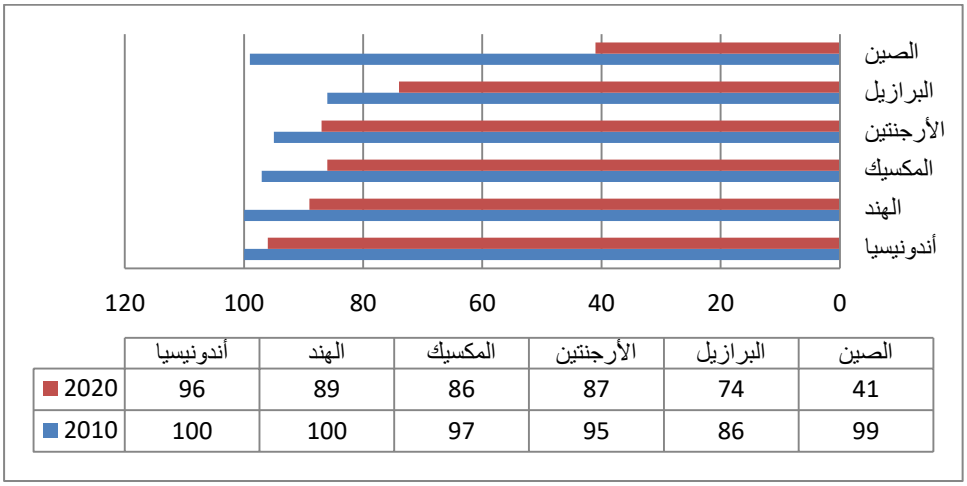
رابعا: المدفوعات النقدية وغير النقدية على المستوى الدولي

كما نعلم تتباين طرق الدفع بين نقدية وغير نقدية ولم تظهر المدفوعات غير النقدية بشكل بارز إلا في القرن الواحد والعشرين سواء في الأسواق المتقدمة أو النامية وهذا ما أدى إلى الانخفاض المستمر لحجم المعاملات النقدية إلى إجمالي المعاملات العالمية بحيث انخفض من 89% سنة 2016 إلى 77% سنة 2018 ليصل في سنة 2019 إلى 69% والشكلان المواليان يوضحان نسبة استخدام النقد في بعض الأسواق المتقدمة والنامية:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 117، العدد76، 28 ديسمبر 2017، ص54.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص54.

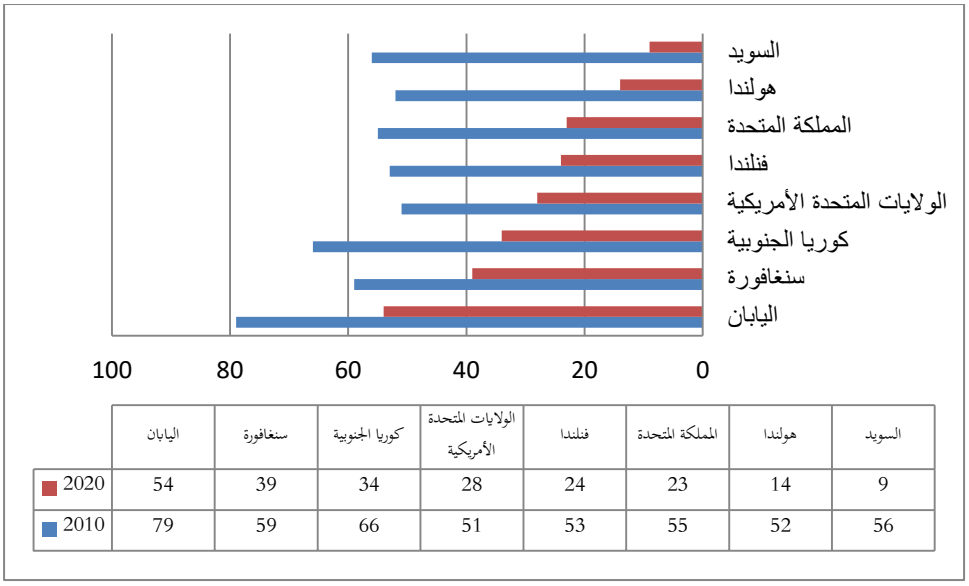
شكل رقم(01): نسبة استخدام النقود في بعض الأسواق النامية%



	أندونيسيا	الهند	المكسيك	الأرجنتين	البرازيل	الصين
2020	96	89	86	87	74	41
2010	100	100	97	95	86	99

Source: The 2020 Mckinsey Global Payments Report, Mckinsey and company, p06

شكل رقم(02): نسبة استخدام النقود في بعض الأسواق المتقدمة%



	اليابان	سنغافورة	كوريا الجنوبية	الولايات المتحدة الأمريكية	فنلندا	المملكة المتحدة	هولندا	السويد
2020	54	39	34	28	24	23	14	9
2010	79	59	66	51	53	55	52	56

Source: The 2020Mckinsey Global Payments Report, Mckinsey and company, p06

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01أنه أصبحت في سنة 2020 نصف المعاملات تتم دون نقود إلزامية في الأسواق المتقدمة ماعدا اليابان، وتعد السويد أقل الدول التي تستخدم النقود بحيث انخفض التعامل بها من 56% سنة 2010 إلى 18% في سنة 2016 لتصل إلى 9% في سنة2020 وبذلك فمن المتوقع أن تكون أول اقتصاد غير نقدي خلال السنوات القليلة القادمة وذلك لاتخاذ الحكومة لعدة إجراءات من أجل التحول نحو مجتمع غير نقدي فعلى سبيل المثال أعلنت ثلاث بنوك رئيسية بها من بين أربعة في سنة 2012 عن وقف قبول ودفع الأموال النقدية[1].

[1] World Payments Report 2014, p10.

ويظهر لنا من خلال الشكل رقم 02 أن المدفوعات غير النقدية نمت بشكل سريع في الصين إذ أنخفض استخدام النقود في التعامل من 99% في سنة 2010 إلى 56% في سنة 2017 ليصل إلى 41% في سنة 2020وذلك للنمو الكبير للتجارة عبر الهاتف المحمول، كما يتبين لنا أن كل من الهند واندونيسيا برزتا في مجال المدفوعات غير النقدية خلال العشرية الثانية من القرن الحالي بعد أن كانت جميع المعاملات تتم نقدا، وعموما يعود نمو المدفوعات غير النقدية إلى عدة أسباب نذكر منها[1]:

- الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية والصين.
- رغبة الأفراد في الحصول على خدمات المعاملات غير النقدية من مختلف القطاعات في السوق.
- ارتفاع تكلفة استخدام النقود في المعاملات فمثلا تكاليف استخدام النقود في اقتصاديات الاتحاد الأوروبي تقدر بـ 50 مليار أورو إلى 75 مليار أورو سنويا[2]، وتتمثل تكاليف استخدام النقود في الآتي[3]: تكلفة إنتاج الأوراق النقدية والعملات المساعدة، تكلفة تركيب وصيانة ماكينات الصرف الآلي، تكلفة الأدوات المستخدمة للكشف عن التزوير، بالإضافة إلى إمكانية سرقتها وتلفها وانخفاض قيمتها مع ارتفاع معدل التضخم.
- تشجيع الحكومات والبنوك الأفراد على استخدام أساليب دفع غير نقدية فمثلا قام البنك المركزي الروسي بتطبيق نظام البطاقات بحيث أصدر أكثر من 56 مليون بطاقة في سنة 2015[4]، كما قامت السويد وهولندا بفرض رسوم مرتفعة على المعاملات النقدية في إطار ما يسمى بالحرب على استخدام النقود.
- انخفاض تكلفة المدفوعات غير النقدية خاصة مع تزايد المنافسة وتوفر وسائل دفع متطورة وبأشكال مختلفة تناسب جميع الحالات في الأسواق.
- العمل على توفير البنية التحتية اللازمة للمدفوعات غير النقدية مع وجود الثقافة المالية لدى الجمهور.

وعلى الرغم من النمو الهائل للمدفوعات غير النقدية إلا أن المدفوعات النقدية مازالت تشكل نسبة هامة من إجمالي المدفوعات حتى في بعض الدول المتقدمة فمثلا بلغت نسبة المدفوعات النقدية إلى إجمالي المدفوعات في إيطاليا وإسبانيا 68% في سنة 2016[5]، كما نمى عدد الأوراق النقدية المتداولة في أسواق الاتحاد الأوروبي بنسبة 133% خلال الفترة (2002-2016)[6] بالإضافة إلى ذلك فإن أغلب الدول السائرة في طريق النمو مثل الجزائر مازالت المعاملات فيها تعتمد على النقود الإلزامية والمدفوعات غير النقدية في أسواقها هي شبه منعدمة.

[1] World Payments Report 2012, p06.
[2] World Payments Report 2010, p07.
[3] World Payments Report 2016, p11.
[4] World Payments Report 2019, p33.
[5] Look: Niklas Arvidsson, op cit, p24.
[6] World Payments Report 2016, p11.

ويتم تسوية المعاملات غير النقدية بعدة طرق وهي تلك التي حددتها تقارير المدفوعات الدولي وتتمثل في الآتي: البطاقات، الخصم المباشر، تحويلات الرصيد، الشيك.

تعد البطاقات كوسيلة دفع الأكثر استخداما من بين أدوات الدفع غير النقدية الأخرى إذ أنها مثلت في سنة 2008 ما يفوق عن 55% من إجمالي المدفوعات غير النقدية وارتفعت هذه النسبة في سنة 2017، فبطاقتي الخصم والائتمان هما الوسيلتان المفضلتان للدفع خاصة بطاقة الخصم ذلك لأن بطاقة الائتمان تتأثر بنسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل لجنة بازل.

أما الخصم المباشر فبلغ استخدامه كوسيلة دفع 9.5% من إجمالي المدفوعات غير النقدية وارتفعت هذه النسبة في سنة 2017 إلى 10% وهي طريقة تستخدم أكثر في الأسواق المتقدمة ذلك لانتعاش اقتصادياتها وهذا ما يجعل الأفراد والمؤسسات قادرين على دفع فواتيرهم بشكل دوري مباشرة من حساباتهم.

في حين يبقى استعمال تحويلات الرصيد كوسيلة دفع مرتبطة بحجم التوظيف فهي طريقة تلجأ إليها الشركات ومؤسسات القطاع العام لمعالجة كشوف المرتبات[1]، ولقد شكل استخدام هذه الأداة نسبة تقدر ما بين 17%-18% من إجمالي المدفوعات غير النقدية خلال الفترة (2010-2017).

وبالنسبة للشيكات فلقد عرف استخدامها كوسيلة دفع انخفاضا مستمرا (من 12% في سنة2008 إلى 4% في سنة 2017) بحيث سعت مختلف الحكومات للتخلص من استخدامه فمثلا في بريطانيا وفي سنة 2008 أعد مجلس المدفوعات استراتيجية من أجل سحب الشيكات من التداول بحلول سنة 2018، وعموما تستخدم الشيكات خاصة في الأسواق الهندية بنسبة 45% من إجمالي المدفوعات غير النقدية كما أنها تستخدم في أمريكا الشمالية عند دفع فواتير كبيرة الحجم والقيام بالتبرعات الخيرية.

وسنبين في الجدولوالشكل المواليين نسبة استخدام أدوات الدفع غير النقدية حسب المنطقة.

[1] World Payments Report 2014, p08.

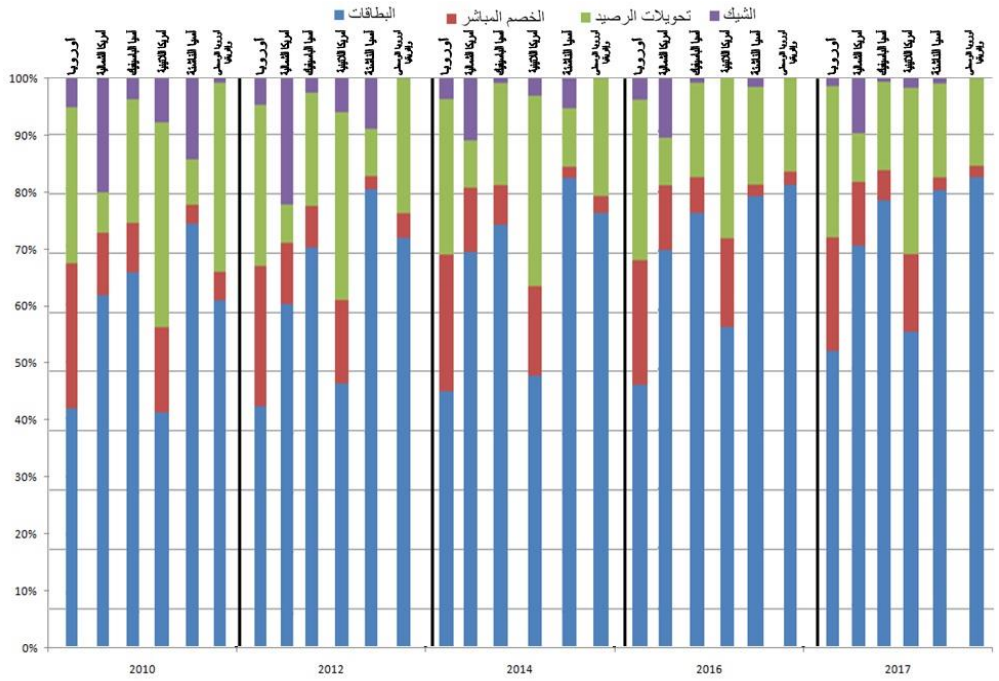
جدول رقم(02): نسبة استخدام أدوات الدفع غير النقدية حسب المنطقة%

المنطقة	السنة	2008	2010	2012	2014	2017
أوروبا	البطاقات	38	42	43	47	53
	الخصم المباشر	27	25	26	23	19
	تحويلات الرصيد	27	27	26	26	25
	الشيك	8	6	5	4	2
أمريكا الشمالية	البطاقات	58	62	67	71	71
	الخصم المباشر	11	11	11	11	11
	تحويلات الرصيد	7	7	7	8	8
	الشيك	24	20	24	11	10
آسيا الباسيفيك	البطاقات	60	67	71	75	79
	الخصم المباشر	9	8	7	7	5
	تحويلات الرصيد	23	21	19	17	15
	الشيك	8	4	3	1	0.6
أمريكا اللاتينية	البطاقات	42	43	49	49	57
	الخصم المباشر	5	14	14	15	13
	تحويلات الرصيد	40	34	32	32	28
	الشيك	13	8	6	4	2
آسيا الناشئة	البطاقات	70	76	81	84	80
	الخصم المباشر	3	3	2	2	2
	تحويلات الرصيد	7	8	8	10	16
	الشيك	19	14	9	5	1.1
أوروبا الوسطى وأفريقيا	البطاقات	63	63	73	77	83
	الخصم المباشر	2	5	4	3	2
	تحويلات الرصيد	35	32	23	20	15
	الشيك	0	1	0	0	0

المصدر: مجمعة عن تقارير المدفوعات الدولية المتوفرة على الموقع:

https://worldpaymentsreport.com/.

شكل رقم(03): نسبة استخدام أدوات الدفع غير النقدية حسب المنطقة%



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02)

وفي الأخير لابد من الإشارة أن أغلب المعاملات غير النقدية تتم في الأسواق المتقدمة إذ استحوذت على نسبة 71% من حجم المدفوعات غير النقدية الإجمالية، فالمعاملات غير النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها تمثل ما نسبته 27.35% من الحجم الكلي.

المطلب الثاني: ماهية عرض النقود

للنقود دور مهم في النشاط الاقتصادي لما لها من آثار على المتغيرات الاقتصادية من أسعار واستهلاك واستثمار وإنتاج ... لذلك يتم إصدارها من قبل البنك المركزي بناءا على مقابلات أو موجودات ووفقا لضوابط قانونية تختلف من بلد لآخر.

أولا: تعريف عرض النقود ومقاييسه

يتضمن عرض النقود مختلف وسائل الدفع والتي تصنف في مجاميع نقدية تدعى بمقاييس عرض النقود ويمكن من خلال هذه الأخيرة التمييز بين درجة سيولة مختلف الأصول المشكلة للعرض النقدي.

1. **تعريف عرض النقود:** عرض النقود هو كمية النقود المتداولة خلال فترة زمنية معينة منشئة أساسا من طرف الجهاز المصرفي والخزينة العمومية فالأوراق النقدية (أوراق البنكنوت) تصدرها البنوك المركزية والنقود المساعدة تصدرها الخزينة

العمومية في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أما نقود الودائع فالبنوك التجارية هي المسئولة عن إنشائها[1].

كما يعرف عرض النقود على أنه جميع وسائل الدفع التي تمتلكها الأعوان الاقتصادية فمنها ما تستخدم بشكل مباشر في تسوية المعاملات ومنها ما تتطلب اتخاذ إجراءات من أجل تسييلها (بيعها، انتظار أجل استحقاقها،...)[2].

ويمكن تعريف عرض النقود بأنه الحجم الذي تضاعفت به القاعدة النقدية خلال فترة زمنية معينة مشكلة بذلك متاحات نقدية وشبه نقدية في أيدي الأفراد والمؤسسات، يتحكم فيه البنك المركزي نسبيا ويغيره تبعا للظروف الاقتصادية.

وفقا لعلماء الاقتصاد عرض النقود ينقسم إلى نوعين بحيث هناك من يرى أنه متغيرا خارجيا تحكمه السلطة النقدية ويؤثر في المجاميع الاقتصادية الكلية دون أن يتأثر بها في حين أن فريقا آخر يرى أن عرض النقود متغيرا داخليا يتحدد وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي بحيث أن البنوك المركزية تقوم بتغييره مع تغير الطلب على النقود بحيث أن هذا الأخير يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

2. **مقاييس عرض النقود (المجاميع النقدية):** تعتبر المجاميع النقدية مؤشرات إحصائية تعكس قدرة إنفاق العناصر الاقتصادية غير المالية المقيمة فهي مقاييس محاسبية للعملة المتداولة يمكن من خلالها التمييز بين درجة سيولة مختلف الأصول وذلك بتصنيفها في مجموعات غير متجانسة، ويسمى المجمع النقدي أيضا بالكتلة النقدية[3].

تطورت المجاميع النقدية مع تطور الأنظمة النقدية والمصرفية والأسواق المالية لذلك نجدها تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى داخل دولة معينة خاصة المتقدمة منها التي تظهر فيها الابتكارات المالية وتنتج أنواعا عديدة من الأصول لتبرز من خلالها مجمعات نقدية جديدة.

ولتحديد المجاميع النقدية هناك أربعا أساليب تعتمدها الدول عند قياسها لعرض النقود، ويمكن عرض المجاميع النقدية وفقا لها من خلال ما يلي[4]:

أ. **المجمع النقديM_1 والأسلوب التقليدي البسيط:** وفقا للتقليديين تعتبر النقود وسيلة للتبادل فقط وبالتالي فإن العرض النقديM_1يشمل وسائل الدفع التي تستخدم مباشرة في تسوية المعاملات لذلك يتضمن النقود المتداولة خارج

[1]Ansgar Belke , op cit, p19.
[2] Nils Herger, Understanding Central Banks, Springer Nature, Switzerland, 2019, p54.
[3] Brahim Bouyacoub, La politique monétaire et la croissance économique (cas de l'Algérie), Thèse Doctorat « L.M.D», Sciences Economiques, Université d'Oran 2017/2018, p36.
[4]- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، ط02، 2014، ص ص59-67.
- سيف نضال كاظم الهلالي، فاعلية الأدوات الكمية بالتحكم في عرض النقود والسيطرة عليه، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالي، جامعة بغداد، 2013، ص ص22-24.

الجهاز المصرفي والتي هي في أيدي الجمهور بالإضافة إلى الودائع الجارية، يدعى M_1بعرض النقود بالمعنى الضيق ويتميز بالسيولة لذلك يعتبره صندوق النقد الدولي مقياسا مناسبا للعرض النقدي.

ب. **المجمع النقدي M_2 وأسلوب النقدويين:** وفقا للنقدويين فإن عرض النقود بالمعنى الضيق لا يمثل كمية النقود الحقيقية الموجودة في الاقتصاد ذلك لأنهم يعتبرون النقود كسلعة لذلك قاموا بإضافة إلى المجمع النقديM_1 الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود في مدة قصيرة وبأقل تكلفة، تتمثل هذه الأصول في الودائع الادخارية والودائع لأجل لدى البنوك التجارية.

ج. **المجمع النقدي M_3 وأسلوب كيرلي وشو:** أكد كيرلي وشو من خلال أبحاثه في سنة 1960 أن هناك أصولا صادرة عن مؤسسات مالية غير البنوك التجارية لابد من إضافتها إلى العرض النقدي ذلك لأنها تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها إلى نقود بأقل الخسائر وفي أقصر مدة ومن أمثلتها حسابات الادخار لدى مصارف الادخار.

د. **المجمع النقدي M_4 وأسلوب رادكليف:** وفقا لرادكليف فإن عرض النقود يشمل بالإضافة إلى النقود القانونية (المساعدة وأوراق البنكنوت) والودائع المصرفية والودائع لدى المؤسسات المالية جميع أنواع الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود بما في ذلك الحقيقية.

تحدد البنوك المركزية المجاميع النقدية بناءا على الأصول المتاحة المقبولة وسط العامة والتي تعتبرها كبدائل للنقود بحيث تقوم بنشر تطورها سنويا وشهريا وحتى أسبوعيا في بعض الدول، ويعد البنك الاحتياطي الفيدرالي من بين البنوك المركزية الأوائل التي بدأت في تقديم النشرات الإحصائية الشهرية حول العملة المتداولة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل وذلك في أربعينيات القرن الماضي ليقسمها إلى مجاميع نقدية M_1 M_2 M_3بداية من سنة 1971.

أما البنك المركزي الياباني فبدأ بنشر تطور قيم النقود وأشباهها منذ سنة 1955 وقسمها في سنة 1970 إلى أربعة مجاميع نقدية، وفيما يلي المجاميع المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي:

جدول رقم(03): المجاميع النقدية المعتمدة في بعض الدول المتقدمة

الدولة	المجاميع النقدية
البنك الفيدرالي الاحتياطي	- القاعدة النقدية المعدلة: إجمالي النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي وخزانة الولايات المتحدة الأمريكية +تعديل نسبة الاحتياطي القانوني إلى كمية النقود التي يحتفظ بها المودعون. - الاحتياطات المعدلة: إجمالي النقود التي تحتفظ بها مؤسسات الإيداع في خزائنها ولدى البنك الاحتياطي الفيديرالي+ تعديل نسبة الاحتياطي القانوني إلى كمية النقود التي يحتفظ بها المودعون. - M_1: مجموع النقود التي يحتفظ بها الجمهور غير المصرفي+الودائع الجارية لدى البنوك التجارية+ الشيكات السياحية الصادرة عن وكالات السفر والبنوك وشركات بطاقات الائتمان. - MZM: مؤشر اقترحه وليام بول عام 1991 ويشمل جميع الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى أرصدة نقدية دون التعرض لمخاطر رأس المال. - M_2: M_1+ الودائع الادخارية بما في ذلك حسابات الودائع في السوق المالي+ الودائع لأجل التي لا تتجاوز 100 ألف دولار+ أسهم صناديق الاستثمار المشتركة في السوق المالي التي لا يتجاوز رأسمالها الأولي 50ألف دولار+ صافي حسابات التقاعد. - M_3: M_2+ الودائع لأجل التي تبلغ 100ألف دولار وأكثر+ ودائع اليورو دولار+ ودائع بالدولار للبنوك الأمريكية في جميع أنحاء العالم+ أسهم صناديق الاستثمار في السوق المالي التي تبلغ استثماراتها الأولية 50ألف دولار وأكثر.
البنك المركزي الأوروبي	- M_1: النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي+ الودائع ليوم واحد. - M_2: M_1+ ودائع لأجل تستحق بعد سنتين+ ودائع تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإشعار. - M_3: M_2+ اتفاقيات إعادة الشراء+ أسهم صناديق الاستثمار في السوق المالي+ سندات تستحق بعد سنتين
البنك المركزي الياباني	- M_1: النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي+ الودائع (الجارية والادخارية وعند الإشعار، المخصصة لدفع الضرائب) - M_2: M_1+ ودائع لأجل + حسابات التوفير المؤجلة وبالتقسيط+ ودائع غير المقيمين بالين+ ودائع بالعملة الأجنبية. - M_3: M_2+حسابات مكاتب البريد+ ودائع الادخار لدى المؤسسات المالية+ الصناديق الاستئمانية. - السيولة المحلية على نطاق واسع: M_3+ صناديق مالية غير استئمانية+ الصناديق الاستثمارية+ الوراق المالية البنكية+ الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات المالية+ اتفاقيات إعادة الشراء+ السندات الحكومية+ السندات الأجنبية.

Source:- AnsgarBelke , Thorsten Polleit, op cit, pp59-65

- Stephen G. Cecchetti, Kermit L. Schoenholtz, op cit, p34

ثانيا: الأطراف المؤثرة على عرض النقود

هناك عدة أطراف تؤثر على عرض النقود في اقتصاديات الدول فالبنك المركزي هو الذي يقوم بالإصدار النقدي ومراقبة حجم الائتمان والبنوك التجارية هي المسؤولة عن إنشاء نقود الودائع والخزينة العمومية لها دور في التأثير على عرض النقود من خلال عمليات الاقتراض التي تقوم بها أو إصدار النقود المساعدة

1. **البنك المركزي:** يعد البنك المركزي أهم طرفا مؤثرا على عرض النقود حيث أنه يقف على قمة الجهاز المصرفي ويحتكر إصدار النقود بقوة القانون والتي تنتج عنها الأنواع الأخرى للنقود كما أنه المسؤول عن مراقبة حجم الائتمان وبالتالي فدائما يعمل على ضبط عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي وهذا ما يتطلب توفر مجموعة من العوامل أهمها استقلاليته عن الأغراض السياسية.

أ. **تعريف البنك المركزي ومهامه:** البنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ السياسة النقدية من خلال تحديد سعر الفائدة الأساسي والتدخل في السوق النقدي وإدارة نظام الدفع والإشراف عليه، والاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وإدارة النقد الأجنبي. وبصفة عامة هو الذي يسعى دائما إلى تحقيق الاستقرار للبيئة الاقتصادية الكلية من خلال تعديل عرض النقود والمتغيرات النقدية الأخرى[1]، وبما أن البنك المركزي يعمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة على اعتبار أنه شخص اعتباري مستقل فهو بذلك يعتبر سلطة (سلطة نقدية) لها نفوذا مثل بقية السلطات الأخرى (التنفيذية والقضائية والتشريعية)، وتتمثل أهم مهامه فيما يلي:

- **الإصدار النقدي:** يرتبط ظهور البنوك المركزية بهذه الوظيفة بحيث أنشئ أول بنك للإصدار (بنك ريكس) في السويد سنة 1668 من أجل تمويل الحرب ولنفس السبب أنشئ البنك المركزي في انجلترا سنة 1694 وفرنسا سنة 1800[2]، وتعد انجلترا هي أولى الدول التي منحت حق الإصدار لبنك وحيد من خلال قانون بيل 1844 وبذلك أصبح في كل دولة يتولى البنك مركزي عملية إصدار النقود الورقية (أوراق البنكنوت) والمعدنية بحيث لا يصدر العملة عشوائيا وإنما لدوافع تتمثل في: حيازة الذهب قبل نظام بريتن وودز وحقوق السحب الخاصة بعدها، حيازة العملات الأجنبية القابلة للتحويل من خلال علاقتها مع العالم الخارجي، حيازة الأوراق المالية للبنوك والمؤسسات المالية في إطار تمويل الاقتصاد، حيازة سندات الخزينة.
- **الملجأ الأخير للإقراض:** تعتبر من بين المهام التي قامت بها البنوك المركزية منذ القرن التاسع عشر بحيث تلتزم بتوفير السيولة للبنوك والمؤسسات المالية التي تعاني من نقصها نتيجة لسحب كبير للودائع أو تخلف عن السداد أو خسائر

[1] Nils Herger, op cit, p184

[2] كمال سي محمد، مرجع سابق، ص64.

في المحفظة المالية، ولا تهدف البنوك المركزية من عمليات الإقراض إلى إنقاذ البنوك فحسب وإنما منع انتقال مخاطر السيولة إلى النظام المالي ككل ولقد حدد هنري نونترون ووالتر باجهوت المبادئ العامة لهذه الوظيفة والتي تتضمن في أن البنك المركزي يوفر السيولة أثناء الأزمات وبسعر فائدة مرتفع مقارنة بالأوقات العادية مع وجود ضمانات جيدة ذات التصنيف العالي فسعر الفائدة المرتفع يجعل البنوك التجارية لا تلجأ إلى البنك المركزي ما دامت هناك مصادر أخرى للتمويل[1].

وعلى سبيل المثال قدم البنك الفيدرالي لبنك continental Illinois(سابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت) في سنة 1984 بقيمة 3.6 مليار دولار بمعدل فائدة أعلى من السوقي بنسبة 1% وذلك من أجل إنقاذه بعد تعثر عملائه عن سداد قروضهم ونقصد بالتحديد أمريكا اللاتينية وبنك Pen Square المتخصص في تقديم قروض لمنتجي الطاقة والذي أفلس مع انخفاض أسعار النفط[2].

- **بنك الحكومة:** يعد البنك المركزي إحدى رموز سيادة الدولة فهو بنك الحكومة حيث يقوم بعدة عمليات لصالحها تتمثل أهمها فيما يلي[3]:
  - الاحتفاظ بحسابات الحكومة بحيث يتولى تحصيل إيراداتها وتسديد التزاماتها بموجب شيكات حكومية.
  - إدارة الدين العام للحكومة وتقديم قروض لها عند الحاجة وبشروط معينة.
  - الاحتفاظ بأرصدة الحكومة من العملات الأجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة بحيث يقوم بتحصيل حقوقها من العام الخارجي وتسديد التزاماتها إليهم.
  - منح الاستشارة المالية والنقدية في مجال السياسة الاقتصادية والرقابة على الصرف.
- **تنظيم الائتمان والرقابة عليه:** يسعى البنك المركزي إلى ضبط الائتمان وفقا لمتطلبات الاقتصاد بحيث يوجهه ويؤثر باستخدام عدة وسائل كتوجيه القروض نحو قطاع معين.
- **تسوية الحسابات بين البنوك:** يقوم البنك المركزي داخل غرفة المقاصة بتصفية الديون بين البنوك بحيث تتم عمليات التسوية وإغلاقها بشكل يومي من خلال مختلف وسائل الدفع من شيكات وكمبيالات وسندات تجارية[4].

ب. **حدود قدرة البنك المركزي في التأثير على عرض النقود:** يتشكل عرض النقود خلال فترة زمنية معينة بعد تضاعف القاعدة النقدية التي يتحكم فيها البنك المركزي، وتتكون القاعدة النقدية من الأرصدة النقدية التي يحوزها الجمهور

[1] Nils Herger, op cit, pp96-97.

[2] Onno de Beaufort Wijnholds, The Money Masters (The Progress and Power of Central Banks), This Palgrave Macmillan, Switzerland, 2020, pp118-119.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص ص 357-358.

[4] كمال سي محمد، مرجع سابق، ص ص67-68.

(الأفراد والمؤسسات) والبنوك التجارية في شكل احتياطات فائضة وقانونية وتسمى بالقاعدة النقدية لكونها القاعدة التي تقوم عليها جميع أشكال النقود الأخرى ونظرا لخصائصها تدعى أيضا بالنقود عالية القوة أو النقود المركزية[1].

يؤثر البنك المركزي على عرض النقود من خلال القاعدة النقدية بحيث يستخدم أدواته التقليدية الكمية والنوعية وغير التقليدية من أجل زيادتها أو تخفيضها، ويمكن توضيح كيفية تحديد القاعدة النقدية بالرجوع إلى ميزانية البنك المركزي:

جدول رقم(04): نموذج لميزانية البنك المركزي

الموجودات	المطلوبات
– الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة. – قروض مخصومة. – قروض للحكومة – عملة الخزينة المساعدة. – عناصر نقدية قيد التحصيل. – موجودات أخرى .	– القاعدة النقدية: الأرصدة النقدية والنقود المتداولة: ▪ النقود التي يحتفظ بها الجمهور والبنوك في خزائنه. ▪ أرصدة الاحتياطي القانوني (حساب جاري للبنوك) – ودائع الخزينة العمومية. – ودائع أجنبية وودائع أخرى. – رأس مال ومطلوبات أخرى.

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص364

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن القاعدة النقدية تمثل التزاما اتجاه البنك المركزي وأنها تتغير في حالتين[2]:

- تتغير القاعدة النقدية في نفس اتجاه تغير موجودات البنك المركزي والمتمثلة في: (الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة، القروض المخصومة، قروض للدولة، العملات المساعدة، عناصر نقدية تحت التحصيل، موجودات أخرى).
- تتغير القاعدة النقدية عكس اتجاه تغير المطلوبات الأخرى غير النقدية والممثلة في: (ودائع الخزينة والأجنبية، ورأس المال ومطلوبات أخرى).

إن تغيير البنك المركزي للقاعدة النقدية تؤثر على قدرة البنوك التجارية في إنشاء نقود الودائع بشكل مباشر من خلال تغير احتياطاتها وغير مباشر بتغير الأرصدة النقدية التي يمتلكها الجمهور (قروض الحكومة) و التي تؤثر على حجم الودائع.

[1] L. Randall Wray, Modern Money Theory (A Primer on Macroeconomics for Sovereign Monetary Systems), Palgrave Macmillan, UK, First published, 2012, p82

[2] عبد المطلب عبيد الحميد، مرجع سابق، ص373

إذا كان البنك المركزي يحدد القاعدة النقدية فهذا لا يعني أنه يضبط عرض النقود وفقا لأهدافه لأن ذلك يتوقف على دقة توقع المضاعف النقدي الذي يخضع لتقلبات خاصة أثناء الأزمات أين تكون القاعدة النقدية أكبر من المعروض النقدي ويكون المضاعف النقدي أقل من الواحد ذلك لوجود تسرب نقدي ساهم فيه الجمهور والبنوك التجارية.

وكمثال على ذلك لمواجهة الانكماش الاقتصادي الذي خلفته الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 قامت البنوك المركزية في الدول المتقدمة بزيادة القاعدة النقدية ومن بينهم البنك الفيدرالي الاحتياطي الذي رفعها إلى 1.7 ترليون دولار خلال فترة ستة أشهر (أوت 2008 إلى جانفي 2009) لكن في المقابل انخفض المضاعف النقدي إلى 0.9 وهذا ما جعل القاعدة النقدية أكبر من عرض النقود[1].

وبذلك يبقى تأثير البنك المركزي على عرض النقود يعتمد على مدى تحول القاعدة النقدية إلى نقود الودائع.

ج. **استهداف البنوك المركزية للمجاميع النقدية:** تستهدف البنوك المركزية نمو المجاميع النقدية من أجل التحكم في معدل التضخم خاصة بعد أزمة الركود التضخمي ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبنت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح استهداف نمو عرض النقود في 15 جانفي 1970 وبموجب تشريع همفري هوكينز في سنة 1978 أصبح لابد على البنك الاحتياطي الفيدرالي نشر معدلات نمو المجاميع النقدية المستهدفة مما أدى إلى تقلب أسعار الفائدة حيث أنه في سنة 1980 ارتفع معدل الأموال الفيدرالية من 11% إلى 20% ثم انخفض إلى 10% ليرتفع من جديد إلى 20% وهذا ما يدل على عدم استقرار سرعة تداول النقود.

وفي سنة 1987 توقف البنك الفيدرالي عن نشر معدل نمو عرض النقود M_1 المستهدفة بعد أن أصبحت العلاقة بينه وبين مؤشرات الاقتصادي الكلي ضعيفة نتيجة لتحول المودعين نحو ما يعرف بأوامر السحب القابلة للتحويل Now كما أنه في أوائل التسعينات أصبح عرض النقود M_2مؤشر غير مناسب لإدارة عرض النقود خاصة مع تحول أصحاب الودائع لأجل إلى صناديق الاستثمار المشتركة، وفي سنة 2000 توقف البنك الفيدرالي الاحتياطي نهائيا عن الإعلان عن معدلات نمو عرض النقود المستهدفة وركز على استهداف أسعار الفائدة للتخفيف من حدة تقلباتها[2].

فاستهداف عرض النقود لم يكن ناجحا في الولايات المتحدة الأمريكية فحتى ميلتون فريدمان قال في سنة 2003 " لست متأكدا من أنني سأدافع عن هذا الأمر بقوة كما فعلت من قبل " ويقصد بذلك استخدام المجاميع النقدية كهدف وسيط[3].

[1]Laurence M. Ball, Money, Banking, and Financial Markets, Worth Publishers, New York, Second Edition, 2012, p327.
[2]Ansgar Belke ,op cit, pp60-61
[3]Stephen G. Cecchetti, Kermit L. Schoenholtz, op cit, p573

أما البنك المركزي الأوروبي فيعلن بشكل دوري عن معدل نمو عرض النقود المستهدف في شكل قيمة مرجعية طويلة المدى ويعود تركيزه على المجاميع النقدية في إدارته للسياسة النقدية حسب الباحثين إلى استقرار سرعة تداول النقود في الاتحاد الأوروبي بحيث يمكن التنبؤ بها، وبالنسبة للدول النامية فغالبا ما تستهدف بنوكها المركزية المجاميع النقدية لتحقيق خاصة هدف استقرار المستوى العام للأسعار.

د. **استقلالية البنوك المركزية كضرورة من أجل تنظيم جيد للعرض النقدي:** من أجل ضمان تنظيم جيد للعرض النقدي لابد أن تتمتع البنوك المركزية باستقلالية عالية عن الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، فالاستقلالية لها أهمية كبيرة في تحقيق استقرار الأسعار وهذا ما أثبتته دراسات تجريبية أظهرت العلاقة العكسية بينهما لذلك تعد شرطا ضروريا في استهداف التضخم، كما أن الاستقلالية الكبيرة لا تضر بالنمو الاقتصادي ويتم تصنيف استقلالية البنوك المركزية بناءا على مؤشرات تتمثل فيما يلي[1]:

- **استقلالية الهدف:** تتمثل في مدى منح البنك المركزي الحرية في اختيار أهدافه وكيفية تحقيقها ويعبر تعدد الأهداف وتضاربها عن ضعف الاستقلالية وبهذا فمن الأفضل أن يكون البنك المركزي هو المسؤول عن اختيار الأهداف الوسيطة كالمجاميع النقدية أو نسبة عر ض النقود إلى الناتج المحلي وذلك من أجل تحقيق الأهداف النهائية كاستقرار الأسعار.

ومن بين البنوك المركزية التي طالما تمتعت بالاستقلال التام في اختيار الهدف تلك الموجودة في ألمانيا وهولندا وأصبحت تابعة للبنك المركزي للأوروبي منذ سنة 2000 بالإضافة إلى سويسرا أما البنك الفيديرالي الاحتياطي يتمتع باستقلالية ضعيفة في هذا المؤشر كونه مقيدا برقابة الكونجرس.

- **استقلالية الأداة:** تتمثل في مدى منح البنك المركزي في اختيار الأدوات التي يستخدمها من أجل تحقيق أهدافه، ويكون استقلاله ضعيف إذا افتقد للسلطة الكاملة لتحديد أسعار الفائدة في السوق المالي كأن يلزم بتمويل عجز الميزانية العامة.
- **الاستقلالية الشخصية:** تقاس الاستقلالية الشخصية بمعدل دوران المحافظ وكبار المسؤولين في البنك المركزي والتي تتعلق بفترة عهدتهم في المنصب بحيث يفضل أن تكون طويلة نسبيا ولمرة واحدة ولضمان استقلالية أكبر لابد أن لا يتم عزلهم دون أسباب، وما ينقص من جودة هذا المؤشر هو أن غالبية كبار المسؤولين في البنوك المركزية يتم تعيينهم من قبل الحكومة.

ولابد من الإشارة أن أعضاء المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي الذي يتمتع بالاستقلالية التامة يعينون لمدة ثماني سنوات ولمرة واحدة.

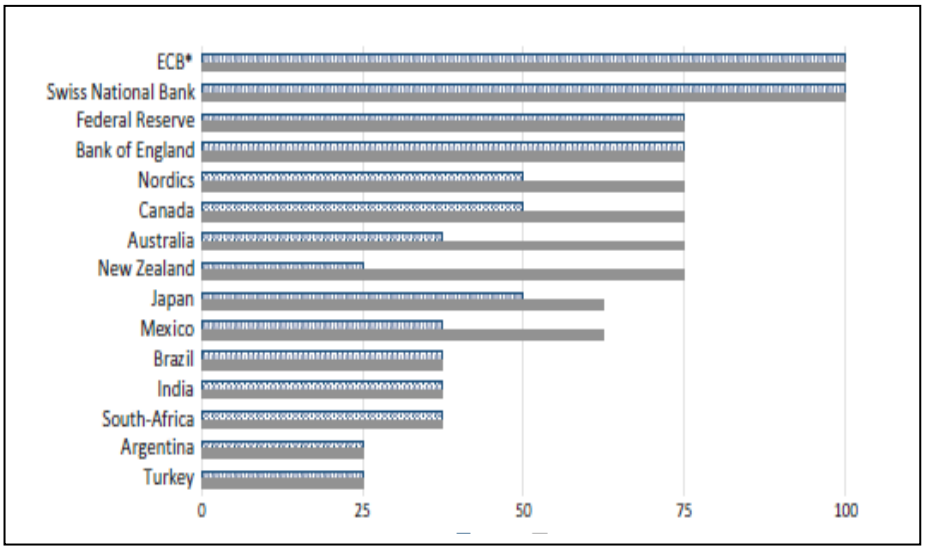
- **الاستقلال المالي:** ويعني مدى حرية البنك المركزي في إدارة ميزانيته العمومية دون ضغط من الحكومة.

[1]Onno de Beaufort Wijnholds, op cit, pp 125-127.

- **الاستقلال القانوني**: تحتوي التشريعات الخاصة بالبنك المركزي عدة بنود ككيفية تعيين الأعضاء ومدة بقائهم، تحديد الأهداف والأدوات...، ويعبر البند الذي يمنع تدخل الحكومة في سياسات البنك المركزي عن الاستقلال القانوني غير أنه يتطلب التطبيق الفعلي وهذا ما لا يتوفر في بعض الدول النامية، في حين نجد العكس في بعض الدول المتقدمة فمثلا في هولندا أعطى القانون الحق للحكومة في توجيه بنكها المركزي عند الضرورة (حتى سنة 2000) لكن هذا لم يحدث أبدا لذلك فالاستقلال القانوني ليس دائما مؤشرا جيدا.

تستخدم المؤشرات السابقة في تصنيف درجة استقلالية البنوك المركزية ويعد مؤشر استقلالية السياسة النقدية (الهدف والأداة) الأكثر جودة وفيما يلي تصنيف الدول خلال سنتي 1989 و2019:

شكل رقم(04): تصنيف درجة استقلالية البنوك المركزية خلال سنتي 1989 و2019



Source:Onno de Beaufort Wijnholds, op cit, p129.

من خلال الشكل أعلاه يمكن تقسيم البنوك المركزية من حيث درجة استقلاليتها إلى:

- المجموعة الأولى: تتمتع بنكهم المركزية بالاستقلالية التامة وتضم البنك المركزي الأوروبي والبنك الوطني السويسري.
- المجموعة الثانية: أصبحت تضم ستة بنوك مركزية (البنك الاحتياطي الفيدرالي، بنك انجلترا، البنك المركزي للدول الإسكندنافية أو النوردية، البنك المركزي لكل من كندا وأستراليا ونيوزيلاندا) بعد صعود الأربعة الأخيرة، ويظهر بأن البنك المركزي النيوزيلاندي هو الذي عرف نقلة نوعية في درجة الاستقلالية بعد أن كان يتمتع بدرجة منخفضة.
- المجموعة الثالثة: تضم البنك المركزي لكل من اليابان والمكسيك.
- المجموعة الرابعة: تضم البنك المركزي لكل من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا.
- المجموعة الخامسة: وتضم البنك المركزي لكل من الأرجنتين وتركيا.

كما أن هناك بنوكا مركزية أخرى لم تظهر في التصنيف تتمتع بدرجة استقلالية مثل تلك الموجودة في التشيلي وكوريا الجنوبية وكولومبيا.

2. **البنوك التجارية:** إن الوظيفة الأساسية والتقليدية للبنوك التجارية قبول الودائع ومنح القروض وهذا ما يمنحها بأن تكون طرفا مؤثرا على عرض النقود من الدرجة الثانية بعد البنك المركزي بحيث تقوم بتحويل جزء من الودائع إلى قروض مباشرة أو مخصومة من أجل الحصول على فوائد فهدفها ربحي، تسمى هذه العملية بإنشاء نقود الودائع والتي تقوم على ما يلي[1]:

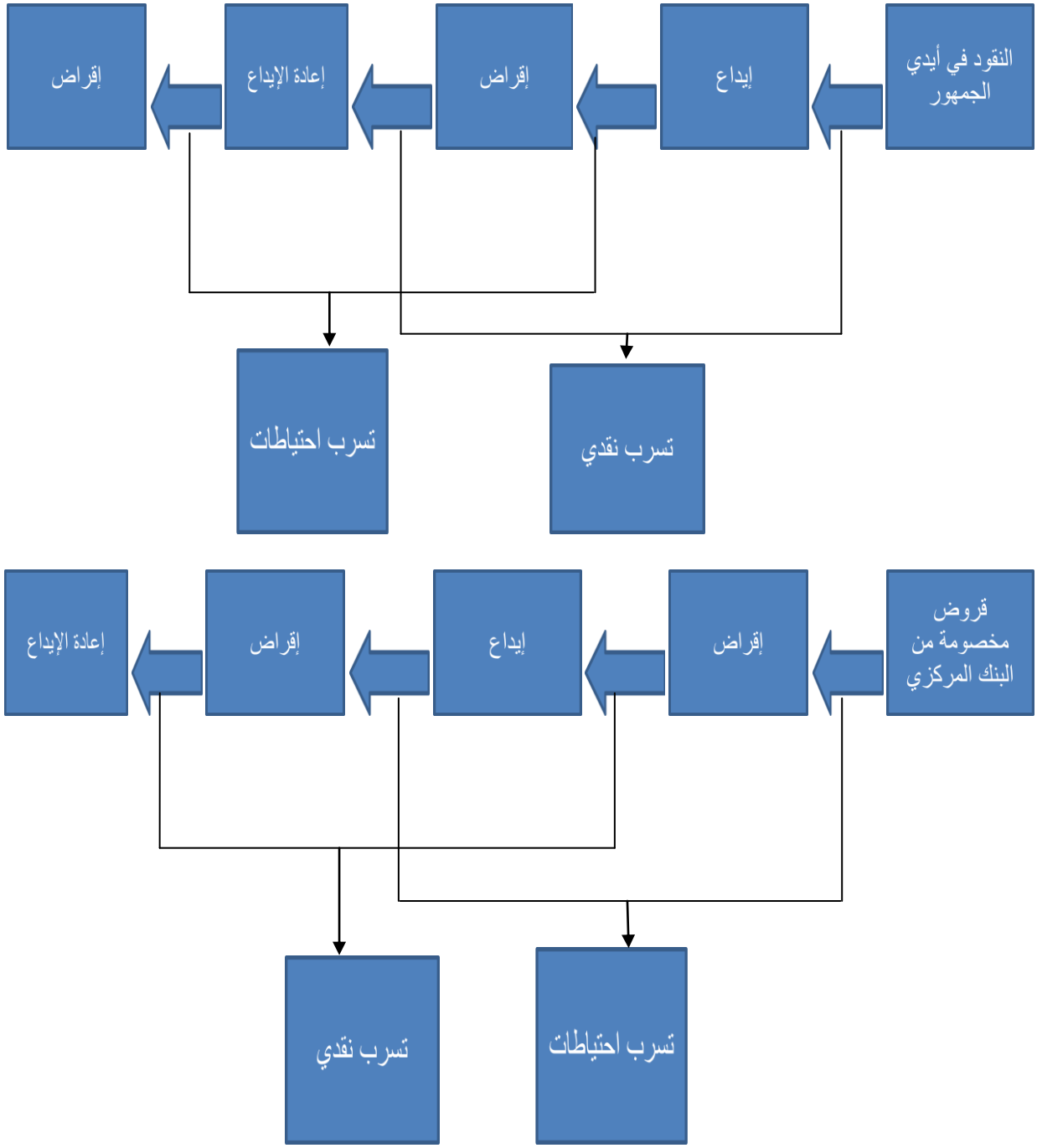
- توفر ثقة الجمهور في البنوك التجارية بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت، الأمر الذي يزيد من حجم الودائع ويقلل عمليات السحب.
- وجود تيار من الإيداع يفوق تيار السحب لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى توفر السيولة بصفة دائمة لديها.

فإنشاء نقود الودائع يتم نتيجة لسلسلة من الإيداع والإقراض بحيث يقوم البنك التجاري بعد تحصله على الودائع أو حصوله على قروض مخصومة من البنك المركزي بإقراض جزء منها إلى عميل الذي بدوره يودع ذلك القرض أو جزء منه لدى بنك آخر وتستمر العملية بشكل متكرر مما يؤدي إلى ارتفاع المعروض النقدي بحيث كلما زادت عدد مرات الإيداع والإقراض تناقص حجم نقود الودائع المنشأة لوجود تسرب نقدي[2]، فعدد مرات الإيداع والإقراض تتوقف على الاحتياطات الفائضة والإجبارية للبنوك التجارية بالإضافة إلى الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الجمهور ويمكن توضيح عملية إنشاء نقود الودائع من طرف البنوك التجارية من خلال الشكل الموالي:

[1] علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط01، 2014، ص161.

[2] Stephen G. Cecchetti, Kermit L. Schoenholtz, op cit, p323.

شكل رقم (05): إنشاء نقود الودائع من طرف البنوك التجارية



Source: Stephen G. Cecchetti, Kermit L. Schoenholtz, op cit, p323.

ويمكن حساب النقود المنشأة من طرف البنوك التجارية من خلال العلاقة التالية[1]:

$$L = D\frac{1 - R - F + RF}{R + F - RF}$$

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2009، ص266.

حيث:

L: ودائع تحت الطلب ناشئة عن قروض جديدة.

R: الاحتياطي القانوني.

F: التسرب النقدي.

D: الوديعة الأولى.

تعبر الحالة السابقة عن وجود تسرب نقدي أما في حالة عدم وجود تسرب نقدي فهذا يعني أن F=0 وبذلك حجم نقود الودائع المنشأة يمكن تمثليها في العلاقة التالية:

$$L = D\frac{1-R}{R}$$

وتتوقف قدرة البنوك التجارية على إنشاء نقود الودائع على ما يلي:

أ. **أهداف البنك المركزي:** يؤثر البنك المركزي على احتياطات البنوك حسب وضعية النشاط الاقتصادي ففي حالة الانكماش ففي حالة الانكماش الاقتصادي يسعى إلى التوسع النقدي ويوفر السيولة للبنوك بصفته المقرض الأخير وهذا ما يرفع من قدرة البنوك على إنشاء نقود الودائع أما في حالة التضخم فيسعى إلى تخفيض احتياطات البنوك وبالتالي التقليل من نقود الودائع.

ب. **حالة عدم اليقين:** تحتفظ البنوك التجارية باحتياطات نقدية فائضة وإجبارية، وتتوقف الاحتياطات الفائضة (أي حجم الإقراض) على حالة الاقتصاد ففي حالة عدم التأكد ترتفع لسببين: لمواجهة سحبات الودائع ومخاطر عدم سداد المقترضين، ولقد قدرت احتياطات البنوك إلى الودائع بقيمة أكبر من الواحد بعد الأزمة المالية العالمية 2008 في الدول المتقدمة نتيجة لزيادة القاعدة النقدية وانخفاض عملية الإقراض.

ج. **سلوك الجمهور**: إن إحجام الأفراد والمؤسسات على الطلب على الأرصدة النقدية وتفضيلهم استثمارها في شكل ودائع بالإضافة إلى زيادة الطلب على الائتمان كلها عوامل تزيد من حجم نقود الودائع المنشأة من طرف البنوك التجارية لذلك سلوك الجمهور يعتبر عامل مهم مؤثر على قدرة البنوك في إنشاء النقود وهو بدوره يتحدد من خلال ما يلي[1]:

- **دخل الأفراد والمؤسسات:** إن ارتفاع دخل الأفراد يرفع من مركزهم المالي وهذا ما يزيد من رغبتهم في توظيف النقود التي بحوزتهم في البنوك كودائع فيرتفع حجم نقود الودائع وعرض النقود ككل.

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط02، 2008، ص ص99-100.

- **مستوى أسعار الفائدة:** بحيث أن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع مقارنة بالأصول الأخرى يجعل الأفراد يفضلون توظيف النقود التي يمتلكونها في حسابات البنوك كودائع بدلا من الاحتفاظ بها أو توظيفها في أصول أخرى، كما أن انخفاض سعر الفائدة على القروض يرفع من الطلب على القروض وهو ما يؤدي إلى نمو نقود الودائع.
- **مدى تطور وسائل الدفع والعادات المصرفية:** إن عمليتي الإيداع والاقتراض ناتجة أساسا على القبول العام من طرف المجتمع في التعامل مع المصارف كما أن تطور وسائل الدفع نجم عنها أشكالا عديدة للودائع التي زادت من قدرة البنوك على إنشاء النقود.
- **العمليات غير المشروعة:** بحيث أنها ترفع من الطلب على النقود وتؤثر سلبا على حجم الودائع ومن أمثلتها: غسيل الأموال، التهريب، وجود سوق سوداء، رفع معدلات الضريبة.
- بالإضافة إلى ما سبق فإن حالة عدم اليقين تؤثر أيضا على سلوك الأفراد والمؤسسات بحيث أن عند تحققها يحجمون على الإيداع خوفا من عدم وفاء البنوك بالتزاماتها اتجاههم أثناء عملية السحب.

وفي الأخير لابد من الإشارة أنه مثلما تم إنشاء النقود عن طريق تحويل الودائع إلى قروض فإنها تتلف بمجرد سداد هذه القروض[1].

3. **الخزينة العمومية:** تمثل الخزينة العمومية مصرفي الدولة تتلقى الإيرادات الممثلة أساسا بالضرائب وتقوم بعملية النفقات بحيث لا يتم الحصول على ضرائب بشكل منتظم في حين لابد من دفع النفقات خاصة رواتب الموظفين بشكل دوري مما يحدث عجزا مؤقتا في الخزينة العمومية يمول عن طريق الاقتراض من أحد الجهات (البنك المركزي، البنوك التجارية والمؤسسات المالية، العالم الخارجي)[2]، وعندما تتحول هذه القروض كنفقات في أيدي الجمهور يرتفع عرض النقود، كما أن الخزينة العمومية تقوم بإصدار النقود المساعدة (نقود التجزئة) في بعض الدول وذلك بهدف تسهيل المبادلات التجارية الصغيرة الحجم، هذه النقود تدخل في التداول لكنها تشكل جزءا بسيطا من عرض النقود.

وعموما تتوقف قدرة الخزينة على إنشاء النقود على البنك المركزي لأنه هو الذي يحدد سقف القروض ومدة استرجاعها كما أن إصدار النقود المساعدة تحدث بالتشاور معه.

[1] Edouard Cottin-Euziol, Monnaie Bancaire et Dynamique D'une Economie Monétaire de Production, Thèse de Doctorat, Spécialité Sciences Economiques , l'Université de Limoges, France 2013/2014, p201

[2] Brahim Bouyacoub, op cit, p53.

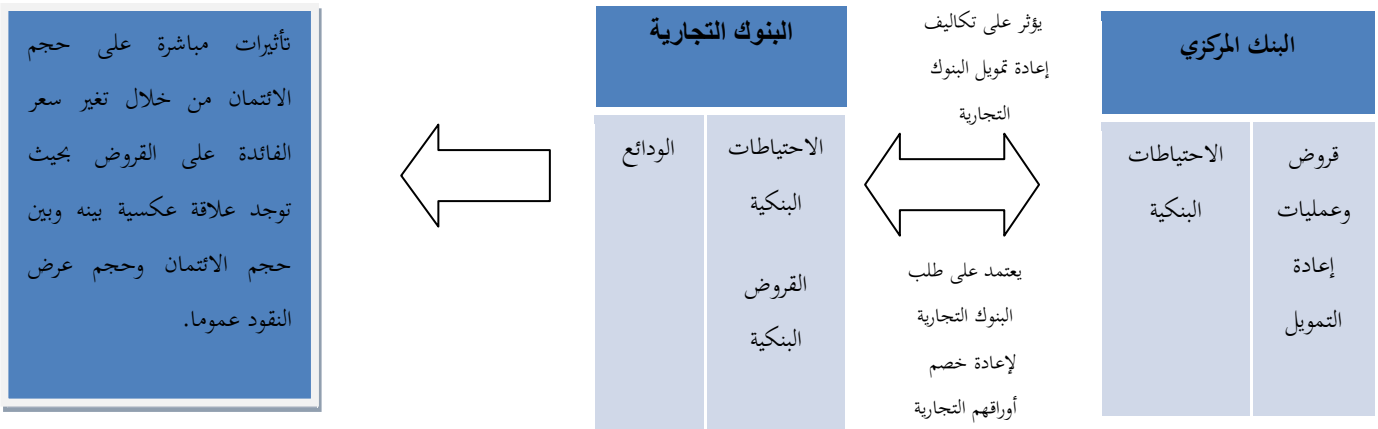
ثالثا: أدوات التحكم في عرض النقود.

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات للتحكم في عرض النقود إذ أنه يستخدم الأدوات المباشرة وغير المباشر في الظروف العادية، أما في أوقات الأزمات والكساد يستخدم أخرى تدعى بغير التقليدية

1. **الأدوات المباشرة للتحكم في عرض النقود:** هي مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود من خلال محاولة تغيير احتياطات البنوك ومن ثم حجم الائتمان المقدم للاقتصاد.

أ. **سعر إعادة الخصم:** تعد من أقدم أدوات التحكم في عرض النقود استخدمت لأول مرة من طرف بنك انجلترا عام 1839، وتتمثل في سعر الفائدة المفروض من طرف البنك المركزي على البنوك التجارية عند إعادة خصم أوراقها المالية أو تقديم قروض لها[1]، وتؤثر هذه الأداة على احتياطات البنوك حسب أهداف السلطة النقدية بحيث إذا سعت إلى زيادة عرض النقود تخفض معدل إعادة الخصم أما إذا سعت إلى العكس ترفع معدل إعادة الخصم ويمكن توضيح آلية عمل سياسة إعادة الخصم وتأثيرها على عرض النقود من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (06): آلية معدل إعادة الخصم وتأثيرها على عرض النقود



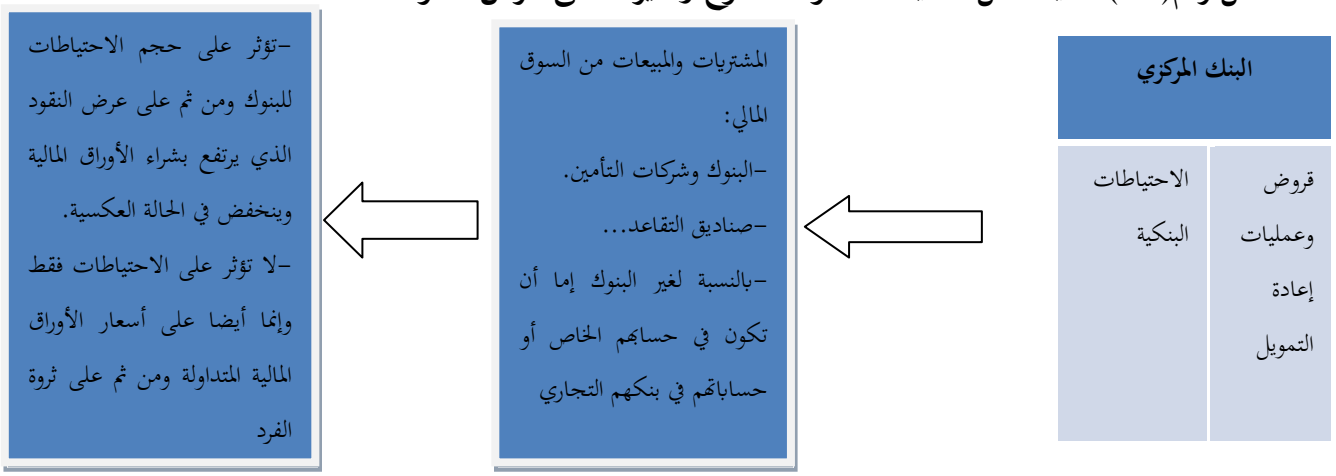
Source: Nils Herger, op cit, p70

يتوقف تأثير هذه الأداة على مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في حصولها على سيولة حيث أن احتفاظ البنك التجارية باحتياطات فائضة وتوفر مصادر إقراض بديلة يجعلها لا تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص26.

ب. سياسة السوق المفتوحة: ظهرت سياسة السوق المفتوحة في ثلاثينيات لقرن الماضي وتعتبر أكثر الأدوات فعالية كما أن نجاحها يعتمد على تطور السوق المالية عامة والسوق النقدية والمالية وعموما يقصد بها دخول البنك المركزي للسوق النقدية إما بائعا أو مشتريا للأوراق المالية[1]، ويسعى البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة إلى التأثير على عرض النقود وأسعار الأوراق المالية حيث أن شراء الأوراق المالية يزيد من احتياطات البنوك وبالتالي يرتفع عرض النقود أما في حالة بيع الأوراق المالية يحدث العكس وينخفض عرض النقود ويمكن توضيح آلية عمل سياسة السوق المفتوحة من خلال الشكل الموالي

شكل رقم(07): آلية عمل عمليات السوق المفتوح وتأثيرها على عرض النقود



Source: Nils Herger, op cit, p76.

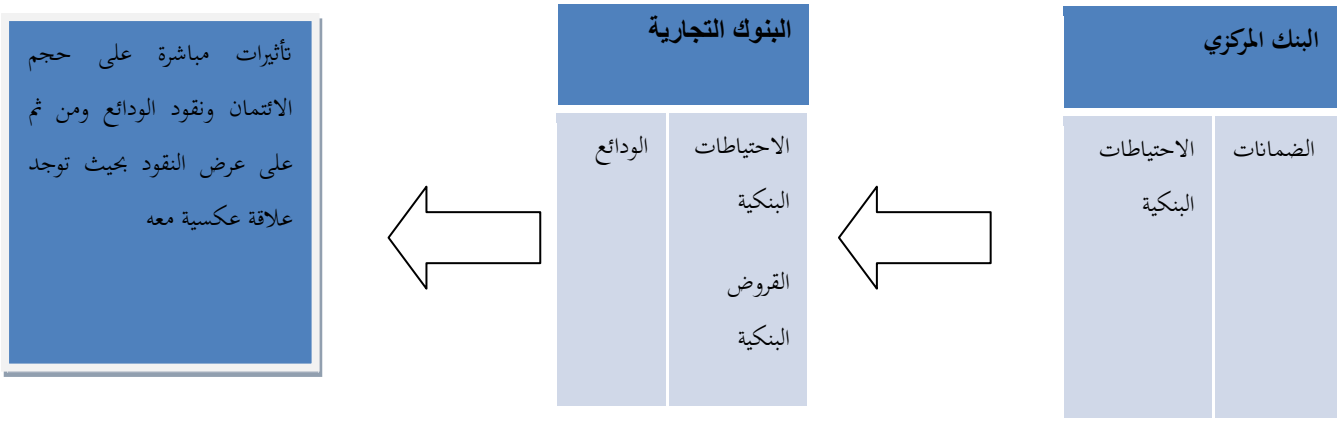
ج. الاحتياطي القانوني (الإجباري): استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 وهي نسبة من النقود على حجم الودائع التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها سواء في خزائنها أو لدى البنك المركزي بحيث أن هذا الأخير هو الذي فرضها عليها بقوة قانونية[2]، تؤثر هذه الأداة على عرض النقود بشكل مباشر من خلال تغيير احتياطات البنوك ففي الحالة التي تسعى فيها السلطة النقدية إلى تخفيض عرض النقود ترفع معدل الاحتياطي القانوني وهذا ما يحد من قدرة البنوك على منح الائتمان أما في الحالة العكسية فتقوم بتخفيض هذا المعدل وهو ما يرفع من حجم الائتمان وبالتالي زيادة نقود الودائع التي تشكل جزءا مهما من عرض النقود ويمك توضيح آلية تأثير عمل سياسة الاحتياطي القانوني وتأثيرها على عرض النقود من خلال الشكل الموالي:

[1] ناظم محمود النوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص228.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط02، 2015، ص259.

ولابد من الإشارة أن هذه الأداة تصبح غير فعالة في رفع عرض النقود عندما تكون هناك احتياطات فائضة أو حرة في خزائن البنوك التجارية.

شكل رقم(08): آلية عمل سياسة الاحتياطي القانوني وتأثيرها على عرض النقود



Source: Nils Herger, op cit, p74.

وعموما تتوقف فعالية الأدوات الكمية في التأثير على عرض النقود وعلى وجه الخصوص زيادته على رغبة البنوك في الإقراض ورغبة الأعوان الاقتصادية في الاقتراض والإيداع والتي تتوقف على الوضعية الاقتصادية للدولة ففي حالة الكساد يقل عرض والطلب على الائتمان ويرتفع التفضيل النقدي وهذا ما يحد من فعالية هذه الأدوات لذلك استحدثت البنوك المركزية في الدول المتقدمة أدوات غير تقليدية ترفع عرض النقود عند تحقق هذه الحالة وتحسن توقعات العناصر الاقتصادية.

ويمكن عرض الأدوات التقليدية التي يستخدمها البنك الاحتياطي الفيدرالي للتحكم في عرض النقود للتحكم في عرض النقود كنموذجا للدول المتقدمة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(05): الأدوات التقليدية المستخدمة من طرف البنك الفيدرالي الاحتياطي للتحكم في عرض النقود

الأداة	مفهومها	كيفية تحكم البنك الاحتياطي الفيدرالي فيها	تأثيرها على عرض النقود
النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية	هو معدل الفائدة المفروض على قروض البنوك فيما بينها بين يوم وآخر لذلك هذه القروض دون ضمانات.	يحدد بناءا على الطلب وعرض الائتمان ويتحكم فيه البنك الفيدرالي من خلال عمليات السوق المفتوحة بحيث يحاول وضع المعدل الفعلي ضمن النطاق المستهدف من قبل اللجنة الفيدرالية	يؤثر على جميع أسعار الفائدة في الاقتصاد وله علاقة عكسية مع عرض النقود
معدل الفائدة على الاحتياطات الفائضة أو الحرة (معدل LOER)	استحدثت هذه الأداة منذ سنة 2008 بحيث يتم دفع سعر فائدة على الاحتياطات الحرة الموجود لدى البنك الفيدرالي الاحتياطي من قبله.	تعلن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بشكل دوري معدل الفائدة الذي ستدفعه على جميع الاحتياطات الفائضة لديها	يؤثر على سعر الفائدة على القروض بين البنوك وله علاقة عكسية مع عرض النقود.
معدل الخصم	سعر الفائدة المفروض على قروض البنوك من قبل الاحتياطي الفيدرالي.	يحدد بعد موافقة المجلس الاحتياطي الفيدرالي ويكون أكبر من سعر الفائدة على الاحتياطات الفائضة (معدل LOER).	خلافا للأداتين السابقتين لا يعبر معدل الخصم عن أداة يومية ويستخدم في حالة أزمات السيولة التي تمر بها البنوك، عموما له علاقة عكسية بعرض النقود
الاحتياطي القانوني	نسبة النقود من الودائع التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها لدى البنك الفيدرالي الاحتياطي أو في خزائنها.	يحدده المجلس الاحتياطي الفيدرالي.	على الرغم من فرضه على البنوك إلا أنه لا يؤثر على عرض النقود خاصة منذ الأزمة المالية 2008 ذلك لأن البنوك تحتفظ باحتياطات فائضة بحيث تضاعفت هذه الأخيرة بحوالي 13000 مرة خلال الفترة (نهاية 2008-نهاية 2015) وبلغت حوالي 2330 مليار دولار بعد أن كانت لا تتعدى ملياري دولار.

Source: Stephen G. Cecchetti, Kermit L. Schoenholtz, op cit, p486

2. **الأدوات غير المباشرة للتحكم في عرض النقود:** بالإضافة إلى الأدوات الكمية هناك أدوات كيفية يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان وتتمثل أهم هذه الأدوات فيما يلي:

أ. **الإقناع الأدبي:** يستطيع البنك المركزي التأثير على عرض النقود من خلال إرسال تعليمات للبنوك التجارية بالتوسع أو الحد من الائتمان وتعبر هذه التعليمات عن أداة الإقناع الأدبي التي استخدما البنك الفيدرالي الاحتياطي أثناء فترة الحرب العالمية الثانية بحيث طلب من البنوك تقديم القروض للصناعات الأساسية[1]، وعموما تتوقف فعالية هذه الأداة على مدى ثقة البنوك التجارية في البنك المركزي بحيث يمكن استخدامها من طرف البنوك المركزية الرائدة التي لها هيبة كبير وسط النظام المصرفي للدولة.

ب. **تأطير القروض:** يمكن للبنك المركزي التأثير على عرض النقود وتخفيضه من خلال وضع سقف للائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى الأعوان الاقتصادية كما يمكنه تحديد مدة استرجاعه بحيث أن أي بنك يتجاوز الحد الأعلى والمدة المحددة يتعرض لعقوبات[2].

ج. **الودائع الخاصة:** وتتمثل في الأرصدة النقدية للبنوك الموجودة لدى البنك المركزي والتي تأخذ عليها فائدة بحيث أن هذه الأداة تؤثر عكسيا على عرض النقود فارتفاعها يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

3. **الأدوات غير التقليدية للتحكم في عرض النقود:** وهي الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد الناجمة عن الانكماش بحيث يرتفع الطلب على النقود وتنخفض كمية النقود لذلك فالبنوك المركزية تسعى إلى رفع عرض النقود من خلال هذه الأدوات وتتمثل أهمها فيما يلي:

أ. **سياسة توجيه استباقات للمتعاملين:** يمكن تعريفها بأنها قيام البنك المركزي بإرسال إشارات إلى المتعاملين الاقتصاديين بوجهة المتغيرات الاقتصادية خاصة معدلات الفائدة المستقبلية للتأثير على توقعاتهم وتحقيق أهدافه المحددة [3]وعادة ما تستخدم هذه الأداة في حالة مصيدة السيولة فإذا استبق العملاء بقاء معدلات الفائدة الاسمية ثابتة خلال مدة لاحقة فإن جزء من الأرصدة النقدية المعطلة التي بحوزتهم ستدمج في النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيق ارتفاع عرض النقود وتجاوز حالة الركود الاقتصادي

يعد البنك المركزي النيوزلندي أول من استخدم هذه السياسة عام 1997 حيث تم الإعلان عن مستقبل أسعار الفائدة بين البنوك لثلاثة أشهر لاحقة، لتتبناه بعدها بعض الدول كالبنك المركزي السويدي عام 2007 والبنك

[1] زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص218.

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط04، 2017، ص129.

[3] نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية (دراسة تجربة التيسير الكمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06 العدد04،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2020، ص356.

المركزي لكل من التشيك والنرويج عام 2008 أما البنك الاحتياطي الفيدرالي فاستخدمها عدة مرات قبل الأزمة المالية (مارس 2003-ديسمبر2005) وبعدها[1].

ب. سياسة التيسير الكمي: يعد الاقتصادي الألماني ريتشارد فينر أول من تطرق إلى سياسة التيسير الكمي بمفهومها الحالي عام 1994 من خلال العروض التي قدمها إلى مستثمري المؤسسات في اليابان، وفي 1995/06/02 نشر مقال له في صحيفة نيهون كينراي شينبون وضح فيه هذا الأسلوب الجديد والغاية من استخدامه[2].

إن سياسة التيسير الكمي هي سياسة نقدية غير تقليدية تستخدم عندما تنخفض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها وتفقد فعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي فهي تمثل أساسا شراء البنوك المركزية للأصول المالية من المصارف والمؤسسات المالية من خلال إصدار نقدي جديد دون تغطية[3] وذلك بهدف ارتفاع أسعار الأصول من جهة ورفع معدلات النمو والتشغيل من جهة أخرى، وعادة ما تستخدم هذه الأداة أثناء فترات الركود الاقتصادي الذي يصاحبه معدلات تضخم منخفضة، فشراء الأصول المالية يؤدي إلى زيادة احتياطات البنوك فترفع نقود الودائع وبالتالي زيادة عرض النقود ككل.

طبقت سياسة التيسير الكمي من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت 1932 لمواجهة أزمة الكساد الكبير 1929، إلا أن تطبيقها كأداة غير التقليدية للتحكم في عرض النقود بعد صياغتها كان فقط في القرن الواحد والعشرين حيث أعلن البنك المركزي الياباني عن استخدامها في 19 مارس 2001 بعد ما وصلت أسعار الفائدة إلى 0.03% كما أعلنا كل من البنك الفيدرالي الاحتياطي والبنك المركزي البريطاني عن تطبيقها عقب الازمة المالية 2008 في حين لجأ إليها البنك المركزي الأوروبي في مارس 2015، والجدول الموالي يوضح تطبيق سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي:

---

[1] محمد الأمين طالب، نظيرة قلادي، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية (2007-2008)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة قسنطينة 02،2019، ص 216.

[2] سمير بختي، عمر تيمجغدين، يمينة عاتي، التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر، الملتقى الوطني حول " النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 04 و05 فيفري 2019، ص04.

[3] محمد هاني، ميلود وعيل، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية -دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر-، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد04،جامعة البويرة، 2018، ص254.

جدول رقم(06): نظرة عامة عن تطبيق سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

تطبيق سياسة التيسير الكمي	البنك الفيدرالي الاحتياطي	البنك المركزي الأوروبي
فترة تطبيقها	25نوفمبر 2008-29أكتوبر 2014 في 23 مارس 2020تم الإعلان عن برنامج آخر للتيسير الكمي لمواجهة آثار الانكماش التي خلفتها الأزمة الصحية المتعلقة بفيروس كوفيد 19	مارس 2015-نهاية سنة 2018 في 18 مارس 2020 تم الإعلان عن برنامج آخر للتيسير الكمي لمواجهة الانكماش الناجم عن الأزمة الصحية.
الهدف من تطبيقها	- تنشيط سوق العقارات وتسهيل شروط الائتمان. - تنشيط السوق المالي. - رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة	رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة.
نوعية الأصول التي تم شرائها	- الأصول المالية السامة. - الأصول المالية عالية الجودة.	- الأصول المالية طويلة الأجل عالية الجودة ومنخفضة المخاطر.
كيفية تطبيقها	تم تطبيقها من خلال ثلاث برامج: - البرنامج الأول خصص له مبلغ 1750 مليار دولار لشراء سندات GSE والأوراق المالية MBS وسندات الخزينة. - البرنامج الثاني خصص له مبلغ 600 مليار دولار لشراء سندات الخزينة. - البرنامج الثالث: خصص له 40 مليار دولار شهريا لشراء الأوراق المالية MBS و 45 مليار دولار شهريا لشراء سندات الخزينة ثم تم تخفيض المبالغ المخصصة لشراء هذه الأصول المالية إلى 5 مليار دولار بداية من سنة 2014 إلى غاية نهاية البرنامج	- في السنة الأولى خصص مبلغ 60 مليار أورو شهريا لشراء السندات السيادية لحكومات منطقة اليورو. - في السنة الثانية خصص مبلغ 80 مليار أورو شهريا لشراء السندات السيادية وسندات الشركات الكبرى. - أفريل 2017 إلى غاية نهاية السنة تم تخفيض المبلغ المخصص لشراء الأصول المالية السابقة 60مليار أورو شهريا، ليخفض مرتين في سنة 2018إلى 30مليار أورو و15 مليار أورو على التوالي.

المصدر: هدى هذباء يونسي، ماجدة مدوخ، أثر سياسة التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد02، جامعة تامنغاست،2019، ص ص342 -346

المبحث الثاني: ماهية للتضخم

يعرف المستوى العام للأسعار على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما ويتحدد في سوق السلع والخدمات من خلال التقاء العرض مع الطلب[1]، ويتميز المستوى العام للأسعار بالارتفاع المستمر من فترة لأخرى سواء في الدول النامية أو المتقدمة وهذا ما يعبر عن ظاهرة التضخم، لذلك سنركز في دراستنا على عرض ماهية التضخم بحيث سنتطرق في هذا المبحث إلى التعاريف التي عرفها الفكر الاقتصادي للتضخم وأنواعه وأسبابه مع توضيح آثار هذه الظاهرة التي مست اقتصاديات الدول المتقدمة منها والمتخلفة.

المطلب الأول: تعريف التضخم، استخداماته وتاريخه

عرف التضخم عدة تعريفات تباينت بين مظاهره وآثاره وأسبابه ونظرا للمخلفات التي تتركها هذه الظاهرة فإن لمعدل التضخم أهمية كبيرة لمختلف جهات الدولة إذ أنه يؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار.

أولا: تعريف التضخم

إن مصطلح التضخم في الاقتصاد يشير إلى عدة مفاهيم أهمها: تضخم الأسعار، تضخم الدخول النقدية، تضخم التكاليف، تضخم عرض النقود إلا أنه غالبا ما يستخدم تعبير التضخم للإشارة إلى تضخم الأسعار باعتبار أن الأنواع الأخرى تمثل أحد الأسباب الممكنة لحدوثه، ولقد أعطت مختلف المدارس الاقتصادية والهيئات العالمية والرسمية للدول مفاهيم متباينة للتضخم تدور في مجملها حول أسبابه ومظاهره وآثاره يمكن عرض أهمها فيما يلي:

1. **تعريف التضخم حسب مظاهره وآثاره:** بينت مختلف الهيئات الدولية والوطنية عندما تطرقت إلى مفهوم التضخم مظاهره وآثاره بحيث عرف كل من البنك الدولي والبنك الفيدرالي التضخم على أنه ارتفاع واضح ومستدام في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة[2]، أما البنك المركزي الأوروبي فيعرف التضخم على أنه ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة ينجر عنها انخفاض قيمة النقود وفقدانها لجزء من قوتها

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط11، 2014، ص250.

[2]: -Jongrim Ha and All, Inflation Concepts, Evolution, and Correlates World Bank Group, February 2019, p05.
- https://www.federalreserve.gov/faqs/economy_14419.htm, 28/03/2019.

الشرائية[1]، من خلال هذين التعريفين يمكن تمييز التضخم عن الحالات الأخرى للتحركات التي تعرفها الأسعار بما يلي[2]:

أ. الحركة تكون عامة في مستوى الأسعار (متوسط الأسعار) وبذلك فارتفاع الأسعار الفردية لا تشكل تضخما.

ب. حركة في أسعار السلع والخدمات وليس أسعار الأصول.

ج. ارتفاع واضح ومتراكم للمستوى العام للأسعار بحيث يستمر لفترة أطول من موسم.

2. **تعريف التضخم حسب أسبابه:** إن أغلب تعاريف التضخم التي تطرق إليها الباحثين وفقا لأسبابه تنحصر في المفاهيم التي جاءت بها المدارس الاقتصادية فالكلاسيكيين عرفوا التضخم على أنه ارتفاع في الأسعار ناجم عن زيادة عرض النقود[3] أما الكينزيين عرفوه على أنه ظاهرة اقتصادية تنجر عن عدم الموازنة بين عرض السلع والخدمات مع الطلب عليها سواء لارتفاع في الطلب الكلي أو لنقص / عدم مرونة العرض الكلي[4]، في حين أن النقدويين عرفوا التضخم على أنه ظاهرة نقدية تحدث نتيجة اختلال التوازن بين نمو حجم النقود المتداولة وحجم السلع والخدمات الموجودة في السوق[5] وبذلك يصبح مقدارا كبيرا من النقود يتنافس على مقدار محدود من المعاملات وهو ما يدفع الأسعار العامة نحو الارتفاع.

وفي الأخير يمكن تعريف التضخم على أنه ارتفاع ملموس في المستوى العام للأسعار بشكل تراكمي ناجم أساسا عن حدوث فجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات وغالبا ما تتشكل فجوة الطلب جراء ارتفاع عرض النقود وزيادة الإصدار النقدي، فالتضخم هو خلل نقدي له أبعاد اقتصادية اجتماعية سياسية ذلك لأن الارتفاع الكبير للأسعار العامة يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي كما أنه يضعف من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للأفراد بالإضافة إلى أنه يهدد السيادة الوطنية للدولة باعتبار أن العملة أحد أهم رموزها.

ثانيا: أهمية معدل التضخم (استخداماته)

يعد التضخم ظاهرة تشغل اهتمام الجهات المختلفة للدولة سواء كانت خاصة أم عامه بحيث أنه يؤثر على سلوكهم الاستهلاكي أو الاستثماري، وعموما يستخدم معدل التضخم فيما يلي[6]:

---

[1] ECB, Price Stability:Why is it Important for you?, p24.

[2] Marc Labonte, Inflation: Causes, Costs, and Current Status, Congressional Research Service, US, 2011, p01.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص135.

[4] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص289.

[5] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ص183.

[6] Robert O'Neill , Jeff Ralph , Paul A. Smith, Inflation (History and Measurement), Palgrave Macmillan, Switzerland, 2017, pp36-37.

1. مراجعة الرواتب والمعاشات التقاعدية لتعويض ارتفاع الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية فغالبا ما تستخدم النقابات العمالية معدل التضخم عند التفاوض على زيادة الأجور كما أنه في بعض الدول مثل بريطانيا يتم رفع المعاشات التقاعدية تماشيا مع معدل التضخم
2. تستند إليه الحكومة والبنوك المركزية عند صياغة وتنفيذ السياسة المالية والنقدية.
3. يستخدم في التحليل الاقتصادي وله أهمية كبيرة في اتخاذ القرار فهو يبين الوضعية الاقتصادية للدولة ومن خلاله يمكن الحصول على القيم الحقيقية لمختلف المجاميع الاقتصادية.
4. يستخدم في بعض المشاريع التي يتطلب إنجازها وقتا طويلا بحيث تتضمن العقود الخاصة بها بندا ينص على رفع المدفوعات بما يتماشى مع معدل التضخم.

ثالثا: نظرة على تاريخ التضخم

إن التضخم كمصطلح حديث نسبيا لكنه كظاهرة عرف منذ القرون الأولى لذلك سنتعرض إلى تاريخ موجز للتضخم من خلال ما يلي:

1. في القرن الثالث ميلادي ارتفعت أسعار المواد الغذائية والأجور بشكل كبير في الإمبراطورية الرومانية وذلك لحلول النقود الرديئة وتخفيض قيمة عملة الدينياريوس فبعد أن كانت تحتوي على 95% من الفضة انخفضت إلى 75% ثم إلى 5%، ويعود تخفيض قيمة العملة إلى[1]:

أ. القيام بالعديد من المشاريع كإنشاء 50000 ميل من الطرق لربط الإمبراطورية مع المناطق الأخرى.

ب. ارتفاع عدد السكان الذي كان يزيد عن مليون نسمة.

ج. تسوية المدفوعات التجارية مع الخارج خاصة الهند بحيث قدرت تجارتها مع روما في ذلك الوقت 200 سفينة في السنة.

2. خلال القرن 16ميلادي شهدت أوروبا وأمريكا ارتفاعا للأسعار بلغ 400% ويرجع الاقتصاديون ذلك إلى وفرة الذهب[2].
3. شهد عصر معيار الذهب استقرارا كبيرا في الأسعار فمثلا التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية لم يرتفع سوى بـ 0.7% خلال الفترة (1821-1913)[3].

[1]Karan Singh Garewal, Practical Blockchains and Crypto currencies, Apress, New York, 2020, pp 04-05.
[2]Pierre Bezbakh, Inflation et désinflation, La Découverte, Paris, Fifth Edition, 2006,p 08.
[3]Ansgar Belke ,op cit, p333.

4. خلال القرن العشرين ارتبط التضخم بالحروب بحيث أن هناك دولا سجلت ارتفاعات قياسية في الأسعار مثل ألمانيا، النمسا ، المجر، الصين،.... كما أن الدول الصناعية الكبرى عانت من تضخم دفع التكلفة في سبعينيات وبداية ثمانينات هذا القرن، أما خلال القرن الحالي شهدت دولة الزيمبابوي ثاني أكبر ارتفاع للأسعار الذي عرفه التاريخ.

المطلب الثاني: أنواع ومؤشرات قياس التضخم

للتضخم عدة أنواع وذلك وفقا لمجموعة من المعايير كما أنه يتم قياسه من خلال عدة مؤشرات والتي سنعرضها في هذا المطلب

أولا: أنواع التضخم

هناك عدة أشكال للتضخم تختلف باختلاف تفسير هذه الظاهرة إذ أنه يصنف حسب عدة معايير أهمها:

1. **حسب حدة الضغط التضخمي:** يصنف الاقتصاديين التضخم حسب هذا المعيار إلى ما يلي:

أ. **التضخم الزاحف:** وهي الحالة التي يرتفع فيها المستوى العام للأسعار بشكل بطيء وتدريجي وخلال فترة زمنية طويلة بمعدل يتراوح بين1%-3% سنويا، يتعرض لهذا النوع من التضخم جميع الاقتصاديات ومعدل ارتفاع الأسعار هنا يختلف من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر داخل الاقتصاد الواحد كما أنه يتغير من سنة لأخرى وعموما لا يعود هذا التضخم إلى ارتفاع عرض النقود وإنما هو الذي يؤدي إلى زيادة التداول النقدي فظاهر ارتفاع الأسعار نجد أسبابها في الضغوط الاجتماعية التي تمارسها القوى الاجتماعية المسيطرة في النظام الاقتصادي للدولة[1].

ب. **التضخم المفرط (الجامح):** وهي الحالة التي تعرف فيها مستويات الأسعار ارتفاعا بسرعة كبيرة وخلال فترة زمنية قصيرة بمعدل 50% شهريا و 1300% سنويا[2] وغالبا ما تصل معدلات التضخم إلى الآلاف والملايين، فتفقد النقود قيمتها وتصبح غير مقبولة في التداول وتتحول العناصر الاقتصادية نحو المقايضة أو استخدام العملات الأجنبية العالمية، ويرتبط التضخم المفرط بعجز الميزانية الناجم عن الإفراط في الإصدار النقدي دون تغطية ويعود هذا الأخير إلى عدة أسباب أهمها[3]:

- تمويل الحرب من خلال دفع رواتب الجيش وشراء الأسلحة
- الحروب وما ينجم عنها من تدمير للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتي تتطلب مبالغ مالية ضخمة من أجل إعادة بنائها.

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط01، 2017، ص ص223-224.

[2] Laurence M. Ball, op cit, p 419

[3] L. Randall Wray, op cit, p256

- مواجهة الاضطرابات الاجتماعية برفع الإنفاق العام ومن أمثلتها رفع الأجور نتيجة لضغط النقابات العمالية بذلك مع كل ارتفاع في الأسعار فترتفع تكاليف الإنتاج ومن ثم ترتفع الأسعار مرة أخرى ويستمر هذا الأمر إلى أن تصبح النقود بدون قيمة وهذا ما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم أو اللولب المرذول[1].
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية وعدم القدرة على السداد وهذا ما يجعل الدول الأخرى تمتنع عن الإقراض.
- انخفاض حجم الإيرادات العامة فعندما تعاني الدولة من ارتفاع كبير في الأسعار تقوم العناصر الاقتصادية بتأجيل دفع الضرائب حتر خلال الفترة قصيرة الأجل من أجل تخفيض العبء الحقيقي للضريبة والاستفادة من أثر التضخم مما يؤدي إلى عجز أكبر في الميزانية وزيادة معدلات التضخم.
- الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وهذا ما شهده الاقتصاد الروسي.

وعن التضخم المفرط الذي حدث عبر التاريخ فلقد حددا هانك وكريس 56 حالة تضخم مفرط آخرها تلك التي تعرضت لها الزيمبابوي في القرن الواحد والعشرين، وفيما سنذكر بعض حالات التضخم المفرط التي مرت بها الدول[2]:

- **التضخم المفرط في ألمانيا:** بعد الحرب العالمية الأولى قامت الحكومة الألمانية بإعادة بناء اقتصادها ودفع تعويضات للمنتصرين في الحرب (حوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى عجز كبير في الميزانية العامة الأمر الذي انجر عنه ارتفاع معدل التضخم بحيث بلغ 167% في سنة 1921 وارتفع إلى 4130% في سنة 1922 وما ساهم أكثر في حدة ارتفاع الأسعار انخفاض حجم الضرائب التي بلغت 11% فقط من حجم الإنفاق الحكومي فحسب الاقتصاديين بلغت الأسعار ذروتها في سنة 1923 بحيث تتضاعف كل أربعة أيام ليصل معدل التضخم إلى 855 مليون بالمائة في هذه السنة وهكذا أصبح المارك الألماني بدون قيمة فلقد استخدم لصناعة لعب الأطفال وتدفئة المنازل.

  من أجل معالجة التضخم المفرط قامت الحكومة الألمانية بفصل ثلث عمالها ورفع الضرائب مما أدى إلى تسجيل في الميزانية سنة 1924 وانخفاض معدل التضخم بحيث بلغ 4% فقط.
- **التضخم المفرط في أمريكا اللاتينية:** بعد توقف المكسيك عن سداد قروضها للبنوك الأمريكية في سنة 1982 توقفت هذه الأخيرة عن إقراض دول أمريكا اللاتينية مما أدى بها إلى تمويل نفقاتها عن طريق الإصدار النقدي فارتفع عجز الميزانية بها فمثلا في البرازيل بلغ عجز الميزانية 10% في سنة 1992 وارتفع إلى 50% في السنة الموالية وبلغ معدل التضخم خلال هاتين السنتين 1000% و2000% على التوالي، ولاستعادة الثقة في العملة قامت الحكومة البرازيلية بتغييرها في سنة 1993[3].

[1] مصطفى يوسف كافي، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ط01، 2018، ص340.

[2] Laurence M. Ball, op cit, pp 429-431.

[3] L. Randall Wray, op cit, p252.

- وبالنسبة للدول التي تخلت عن النظام الاشتراكي فلقد عانت من عجز الميزانية نتيجة تقديمها إعانات لشركات تابعة للنظام القديم عن طريق الإصدار النقدي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار فمثلا قدر معدل التضخم في سنة 1993 برومانيا 256% وروسيا 875% وأوكرانيا 4735%.
- **التضخم المفرط في زيمبابوي:** في بداية القرن الواحد والعشرين قام رئيس الزيمبابوي بانتهاج سياسة حكومية أعاقت القطاع الفلاحي بحيث تم إعادة توزيع الأراضي (أصبح عدد من الوزراء مالكي لها) لها مما أدى إلى انهيار الإنتاج (الفلاحي انخفض بنسبة 40%) وحجم الصادرات فتراجعت الضرائب وتم تمويل النفقات عن طريق الإصدار النقدي ليبلغ عجز الميزانية ثلث الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2001 وترتفع معدلات التضخم إلى 100% في هذه السنة و1000% في سنة 2006 ومائة ألف بالمائة في سنة 2008[1]، واستطاعت الحكومة تجاوز التضخم المفرط في سنة 2009 عندما ألغت الدولار الزيمبابوي واستبدلته بالدولار الأمريكي.

2. **حسب تدخل الدولة في الأسعار:** وفقا لهذا المعيار يمكن أن تتدخل الدولة في جهاز الأسعار حسب النظام الاقتصادي السائد ففي ظل نظام اقتصاد السوق تترك الأسعار حرة تتحدد من خلال العرض والطلب، أما في ظل النظام الاشتراكي فتدعم الأسعار عند ارتفاعها من طرف الحكومة، وعموما ينقسم التضخم وفق هذا المعيار إلى[2]:

أ. **التضخم الظاهر (الصريح):** يحدث هذا النوع من التضخم عندما يترك تحديد الأسعار وفقا لقوى العرض والطلب مع الارتفاع الواضح لها وهذا يكون دون تدخل الحكومات للتأثير عليها مما يؤدي في النهاية وصول الأسعار إلى ذروتها وفقدان النقود لقيمتها وبالتالي انهيار النظام النقدي للدولة.

ب. **التضخم المكبوت (الكامن):** يحدث هذا النوع من التضخم في الدول التي تتدخل حكوماتها في جهاز الأسعار بحيث تحد من ارتفاعها وتمنعها من التحرك وفقا لقوى الطلب والعرض وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات كتطبيق نظام البيع بالبطاقات، الرقابة على الصرف أو تخفيض الضرائب...الخ. لكن تدخل الدولة للحد من ارتفاع الأسعار لن يدوم طويلا إذ أنه في نهاية المطاف ستعجز عن كبت فائض الطلب وترتفع مستويات الأسعار.

3. **حسب مصدر التضخم:** يبحث هذا التصنيف عن أشكال التضخم وفقا لمصدره الذي قد يكون نتيجة لأسباب داخلية أو أنه ينجم عن أسباب خارجية وعموما ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى[3]:

أ. **التضخم المحلي:** هو الارتفاع المستمر في الأسعار الناتج عن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات أو نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج كالأجور. أو الذي ينجم عن اختلالات هيكلية باقتصاد الدولة

[1]Robert Z. Aliber, The New International Money Game, Palgrave Macmillan, UK, 7thedition, 2011, p109.

[2]مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص339 -340.

[3]خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2011، ص130.

ب. **التضخم المستورد:** وهو الذي يحدث نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الأسواق الخارجية سواء كانت سلعا استهلاكية أو مستلزمات تدخل في العمليات الإنتاجية، وترتفع الأسعار السلع نتيجة لزيادة الطلب عليها في الأسواق العالمية أو لتدهور قيمة عملة البلد وبالتالي ارتفاع تكلفة الواردات ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة على العالم الخارجي خاصة تلك التي لها جهاز إنتاجي ضعيف.

4. **حسب الهيئات الرسمية:** غالبا ما تقسم الجهات الرسمية في الدول وكذلك البنك الدولي التضخم إلى نوعين يختلفان حسب مجموعة السلع والخدمات التي يؤخذ تغيرها عند حساب معدل التضخم وبذلك ينقسم هذا الأخير إلى[1]:

أ. **التضخم الرئيسي (العام):** بحيث يحسب بناء على تغير مؤشر أسعار الاستهلاك من سنة لأخرى إذ أنه يأخذ في الاعتبار تغير جميع السلع والخدمات التي تدخل في بناء المؤشر.

ب. **التضخم الأساسي:** إن هذا النوع من التضخم لا يأخذ تغير جميع السلع والخدمات مثل التضخم العام وإنما يستثني منهم أسعار السلع والخدمات الأكثر تقلبا والمحددة بأسعار المواد الغذائية والطاقة وذلك لأن تغير أسعارهما يكون عرضيا وغير مستمر فأسعار المواد الغذائية قد ترتفع لظروف مناخية كما أن أسعار الطاقة مرتبطة بالدول المنتجة والمستوردة للنفط[2].

5. **حسب أهداف البنك المركزي:** تسعى مختلف البنوك المركزي في العالم إلى استقرار الأسعار لذلك تختار هدف التضخم وتحاول تحقيقه من المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وكسب ثقة الأفراد، ويمكن تقسيم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى[3]:

أ. **التضخم الصفري:** غالبا لا تستهدف البنوك المركزية معدل التضخم الذي يساوي صفرا إلا أن هناك دعوات من اقتصاديين وباحثين مثل مارتن فيلدشتاين(رئيس المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية سابقا) الذي طلب من البنك الاحتياطي ذلك لأنه يرى بأن معدل التضخم الصفري يقضي على الخلل الاقتصادي ويضمن نموا مستداما بنسبة 1% سنويا.

ب. **التضخم الموجب:** تتبنى مختلف البنوك المركزية تضخما موجبا وغالبا ما يحدد بـ 2% فلقد أعلن رئيس البنك المركزي الأوروبي في سنة 2003 أنه سيمنع انخفاض معدل التضخم إلى أقل من 2% كما قام البنك الاحتياطي الفيدرالي عقب الأزمة المالية 2008 باستهداف معدل تضخم 2% بالإضافة إلى ذلك انضم البنك المركزي الياباني إلى الدول التي تستهدف معدل تضخم 2% سنة 2014 بعد أن كان يرفض أن يكون ارتفاع الأسعار بشكل دائم[4].

تعتبر البنوك المركزية أن معدل التضخم عند 2% تدل على اقتصاد سليم بحيث أنه يجنبه من التعرض للانكماش كما يرى الاقتصادي ستيفن أن معدلات التضخم المقاسة من طرف الهيئات الرسمية مبالغ فيها وأن معدل التضخم الحقيقي هو 1%.

---

[1] Jongrim Ha and All, Inflation (Concepts, Evolution, and Correlates), World Bank Gpoup, Policy Research Working Paper 8728, February 2019, p05.

[2] Marc Labonte, Inflation, op cit ,p10

[3] Laurence M. Ball, op cit, p453

[4] Annette Godart-van der Kroon, Patrik Vonlanthen, Banking and Monetary Policy from the Perspective of Austrian Economics, Springer, Switzerland, 2018, pp 95-97.

بالإضافة إلى التقسيمات السابقة للتضخم توجد تقسيمات أخرى فحسب القطاعات الاقتصادية ينقسم إلى التضخم السلعي الذي يتعلق بارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والتضخم الرأسمالي الذي يحدث في سوق السلع الاستثمارية، أما تقسيم التضخم وفقا لأسباب نشوئه سنتعرض له لاحقا عند التطرق إلى نظريات التضخم وعموما يضم هذا التقسيم تضخم جذب الطلب، تضخم دفع التكلفة والتضخم الهيكلي.

ثانيا: مؤشرات قياس التضخم

يتم قياس معدلات التضخم من خلال التغير في المستوى العام للأسعار بالاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار أو من خلال معايير تمثل مصادر ارتفاع المستوى العام للأسعار تسمى الفجوة التضخمية، وبذلك تتعدد مؤشرات ومعايير قياس التضخم التي نفصلها فيما يلي:

1. **الأرقام القياسية للأسعار:** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية تقيس التغير في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة يقوم بإعدادها في كل دولة جهات خاصة ممثلة بهيئات أو مكاتب إحصائية من خلال عدة طرق أهمها:

- **الرقم القياسي البسيط:** يعبر عن التغيرات التي تحدث للمستوى العام للأسعار في سنوات معينة مقارنة بسنة الأساس ويحسب بناء على العلاقة التالية[1]:

$$\text{الرقم القياسي الأسعار} = \frac{\text{سعر السلعة في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100$$

إن هذه الصيغة لا تأخذ بعين الاعتبار أهمية السلع والخدمات وتعتبر أن جميع السلع لها نفس التأثير على القدرة الشرائية للمستهلك ومن أجل ذلك تم تعديل الطريقة التي يحسب من خلالها الرقم القياسي لأسعار المستهلك وظهرت الأرقام القياسية المرجحة.

- **الرقم القياسي المرجح:** سمي بالمرجح لأنه يأخذ الأهمية النسبية لكل سلعة عند حساب التغير في المستوى العام للأسعار وهناك ثلاث صيغ له تتمثل فيما يلي[2]:

- **رقم لاسبير:** وهو الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات سنة الأساس اقترحه لاسبير سنة 1844 وصيغته كالتالي:

$$IL = \frac{\sum p_1 Q_0}{\sum p_0 Q_0}$$

حيث أن:

[1] علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل للطباعة والنشر، لبنان، ط01، 2012، ص85.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص303.

P_0: سعر السلعة في سنة الأساس.

P_1: سعر السلعة في سنة المقارنة.

Q_0: كمية السلعة في سنة الأساس.

Q_1: كمية السلعة في سنة المقارنة.

- **الرقم القياسي باش:** وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة صيغته كالتالي:

$$IP = \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1}$$

- **رقم فيشر:** إن صيغة لاسبير متحيزة لأعلى أما صيغة باش متحيزة لأسفل لذلك جاء فيشر بصيغة جديدة تعبر عن الوسط الهندسي للمؤشرين تسمى بالرقم القياسي الأمثل تتمثل فيما يلي:

$$IF = \sqrt{IL \times IP}$$

تستخدم الأرقام القياسية لإزالة أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك والاستثمار من خلال قسمة قيمتها الاسمية على المؤشر المناسب[1].

تأخذ الأرقام القياسية للأسعار أشكالا مختلفة تتنوع حسب حجم وأنواع السلع والخدمات التي تدخل في تركيب هذه المؤشرات وفيما يلي أهم الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة لقياس التضخم:

أ. **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** هو مقياس لمتوسط التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكون الحضريين لسلة تمثيلية من السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية[2] سواء كانت المحلية أو المستوردة بحيث من خلاله تتم المقارنة بين التكلفة الحالية لهذه السلة مع تكلفتها في سنة الأساس ويعبر تغير هذا المؤشر CPI عن معدل التضخم الرسمي في جميع الدول[3]:

$$INF_t = \frac{CPI_t - CPI_{t-1}}{CPI_{t-1}} \times 100$$

يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك من طرف الهيئات الإحصائية المختلفة للدول وذلك مرورا بالمراحل التالية:

- تحديد نطاق جمع الأسعار: غالبا ما تقوم الجهات الإحصائية بجمع الأسعار من المناطق الحضرية التي تتجاوز عدد معين من السكان باعتبارها أنها تحتوي على أكبر عدد من السلع والخدمات كما أنها تمثل غالبية السكان ففي

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص348.

[2] U.S. Bureau of Labor Statistics, Handbook of Methods, p01.

[3] Stephen G. Cecchetti, Kermit L. Schoenholtz, op cit, p38.

الولايات المتحدة الأمريكية تمثل المناطق الحضرية 93% من إجمالي السكان، وعموما يتم تحصيل الأسعار بإحدى الطرق التالية[1]:

- زيارات شخصية لنقاط البيع مع تسجيل الأسعار ورقيا أو إلكترونيا.
- إرسال نماذج ورقية بالبريد أو الفاكس.
- المكالمات الهاتفية إلى نقاط البيع.
- الأسعار المنشورة من الإدارات العامة الأخرى أو المعلن عنها في الصحف

- تحديد سلة المؤشرCPI: تحدد السلع والخدمات التي يحسب تغيرها حسب أهميتها النسبية في معدل الإنفاق الاستهلاكي للأسر وذلك بتجاوز عتبة دنيا ففي الإمارات العربية المتحدة يحسب تغير الأسعار للسلع والخدمات التي تساوي على الأقل 0.002% من حجم إنفاق الأسر.

تمثل الأهمية النسبية للسلع والخدمات الوزن الترجيحي لها ذلك لأن تأثير تغير أسعارها على المستهلكين يختلف حسب أهميتها وحجم الإنفاق عليها.

- تبويب السلع والخدمات في مجموعات متجانسة مع إعداد الأوزان الترجيحية لهذه المجموعات بناء على أوزان العناصر التي تندرج ضمنها وعموما تصنف المجموعات حسب الأمم المتحدة إلى 12 مجموعة رئيسية وهي تلك المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي والتي يمكن ملاحظتها في الجدول رقم07.
- تحديد سنة الأساس عند 100: وهي السنة التي تنسب إليها تغيرات الأسعار ويشترط أن تتسم بالاستقرار والخلو من الأزمات لأنه عند مقارنة الأسعار بسنة كساد يرتفع مؤشر CPI بشكل كبير.
- حساب عدة مؤشرات أسعار بداية بكل فئة ثم المجموعات الفرعية والرئيسية ليتم حساب المؤشر العام من خلال الصيغ المذكورة سابقا (لاسبير، باش، فيشر) وتعد صيغة لاسبير الأكثر شيوعا واستخداما في معظم دول العالم وهذا ما يبينه الجدول رقم (07)

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية (OIT) توصي بمراجعة وتحديث الأوزان بشكل دوري كل خمس سنوات وذلك لتغير أنماط الإنفاق نتيجة لعدة أسباب أهمها: تغير عادات المستهلكين فمثلا خلال الأزمة الصحية الأخير ارتفع الإنفاق على المستلزمات الطبية في المقابل انخفض الإنفاق على خدمات النقل، دخول منتجات جديدة للسوق، تغير مستوى معيشة الأفراد[2]، ويمكن توضيح أهم المعلومات حول الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجدول الموالي:

[1] Principaux Indicateurs Économiques Analyse Méthodologique Comparative : Indices des Prix a La Consommation et des Prix a La Production Supplément 2, Indices des prix à la consumation et des prix à la production, OCDE, 2002, p44

[2] Principaux Indicateurs Économiques Analyse Méthodologique Comparative : Indices des Prix a La Consommation et des Prix a La Production Supplément 2, op cit, p42.

جدول رقم07: معلومات عامة حول الرقم القياسي لأسعار المستهلك في بعض الدول المتقدمة والنامية

الدولة		كندا	الولايات المتحدة الأمريكية	أستراليا	اليابان	كوريا الجنوبية	ألمانيا	إسبانيا	سويسرا	بريطانيا
جهة حساب ونشر قيم المؤشر		إحصائيات كندا https://www.statcan.gc.ca/	مكتب إحصاءات العمل https://www.bls.gov/cpi/	مكتب الإحصاء الأسترالي https://www.abs.gov.au/	مكتب الإحصاء ومركز الإحصاء https://www.stat.go.jp/english/index.html	مكتب الإحصاء الوطني https://knoema.fr/atlas/R%C3%A9publique-de-Cor%C3%A9e	المكتب الفيدرالي الألماني للإحصاء https://www.destatis.de/EN/Home/_node.html	المكتب الإحصائي الاسباني https://www.ine.es/en/	المكتب الفيدرالي للإحصاء https://www.bfs.admin.ch/bfs/fr/home.html	مكتب الإحصاء الوطني https://www.ons.gov.uk/
طريقة حساب المؤشر		لاسبير المعدلة			لاسبير المعتادة					
سلة المؤشر		عنصر 700 موزعة على فئة177	فئة 243	–	عنصر585	عنصر460	عنصر650	عنصر479	عنصر1175	سلعة 419 خدمة581
المجموعات وأوزانها	الأغذية	16.45	13.976	16.09	26.23	13.76	9.685	23.618	11.93	8.1
	المشروبات الأخرى	2.58	–	7.09	–	1.58	3.777	3.198	3.013	3.4
	الملابس والأحذية	5.68	2.763	3.55	4.12	6.11	4.534	6.369	2.762	5.8
	الإسكان	26.79	33.004	22.68	20.87	16.59	32.47	13.582	27.165	29.4
	المياه الكهرباء الغاز	13.01	6.899	9.39	7.45					
	المعدات المنزلية		20.116		3.48	4.42	5.004	5.941	3.81	4.9
	الصحة	4.98	7.28	5.43	4.30	6.98	4.613	3.929	17.58	2.1
	النقل	19.48	5.11	10.32	14.76	11.26	12.905	12.449	10.019	12.6
	الاتصالات		6.203	2.68		9.668	2.672	3.729	3.144	2.1
	التعليم	11.02		4.27	3.16	10.296	0.902	1.656	0.559	1.7
	الترفيه والثقافة		3.752	12.71	9.89	9.668	11.336	6.79	7.48	12.1
	المطاعم والفنادق	–	–	–	–	11.09	4.677	1.163	6.859	10.1
	التأمين والخدمات المالية	–	–	5.80	–	–	–	–	–	–
	سلع وخدمات أخرى	–	–	–	5.74	11.011	7.425	7.0962	5.709	7.7
مراجعة وتحديث الأوزان		سنتين	سنتين	سنوات06	سنوات05			سنة		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- المواقع الرسمية للجهات الإحصائية المختلفة المذكورة في الجدول أعلاه
- Principaux Indicateurs Économiques Analyse Méthodologique Comparative : Indices des Prix a La Consommation et des Prix a La Production Supplément 2, Indices des prix à la consumation et des prix à la production, OCDE, 2002, pp25-26

على الرغم من أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعبر عن معدل التضخم العام للدولة إلا أنه يختلف عن معدل التضخم الخاص بالأسر حسب الفئة التي تنتمي إليها وهذا ما أكدته دراسة قامت بها باحثتان سنة 2014 في المملكة المتحدة بحيث توصلتا إلى أن الأسعار ترتفع بصورة أكبر لأصحاب الدخل المنخفض مقارنة بأصحاب الدخل المرتفع فخلال الفترة (2003-2013) ارتفعت الأسعار للفئة الأولى بنسبة 39.3% بينما ارتفعت للفئة الثانية بنسبة 31.4%.[1]

ب. **الرقم القياسي لأسعار الجملة:** يتم إعداده بالاعتماد على الأسعار الرسمية التي تشير إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد ويضم أسعار أهم المجموعات السلعية التي يجري التعامل بها في أسواق الجملة كالمنتجات الزراعية والمنتجات الحيوانية والمواد الغذائية ومواد البناء وغيرها من السلع[2]، وعموما لا يختلف في قياسه عن مؤشر أسعار المستهلك إلا من حيث أن الأسعار تؤخذ من تجار الجملة وبذلك فالمؤشر السابق هو الذي يعبر عن تكلفة المعيشة.

ج. **معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي:** هناك عدة تسميات له كالرقم القياسي الضمني أو الرقم القياسي الكلي للأسعار حيث يقيس تغير جميع أسعار السلع والخدمات المنتجة في دولة ما سواء كانت سلعا نهائية أو وسيطية وبذلك يضم هذا المؤشر تحركات أسعار السلع المصدرة ويستثني أسعار السلع المستوردة ، ويدعى بهذا الاسم لأن الناتج الحلي الإجمالي النقدي ينكمش عند قسمته على معامل الانكماش[3] إذ أنه يمثل حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي النقدي الذي يحسب على أساس الأسعار الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يحسب على أساس الأسعار الثابتة ، و ويتم قياس معامل انكماش الناتج سنويا وأحيانا موسميا عموما صيغته كالآتي[4]:

$$PGDP = \frac{\mathrm{GDP_n}}{\mathrm{GDP_r}}$$

وبصورة أكثر تفصيلا فإن[5]:

$$PGDP = \frac{\sum_{\mathrm{I=1}}^{m} \mathrm{Q_{in}}\, P_{\mathrm{in}}}{\sum_{\mathrm{i=1}}^{\mathrm{m}} \mathrm{Q_{in}}\, \mathrm{P_{i0}}}$$

حيث:

m: عدد السلع والخدمات التي تم إنتاجها في المجتمع.

[1]Robert O'Neill · Jeff Ralph · Paul A. Smith, Inflation (History and Measurement), Palgrave Macmillan, Switzerland, 2017, p41.

[2]عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص ص163-164.

[3]Mohammad Ashraf, op cit, p 90.

[4]Frederic S. Mishkin, op cit,p66.

[5]مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص349.

P_{in}: سعر السلعة فيi سنة المقارنةn.

P_{i0}: سعر السلعةi في سنة الأساس.

Q_{in}: الكمية المنتجة من السلعةi في سنة المقارنةn.

لا يعبر معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي عن تكلفة المعيشة للأفراد مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يشمل تغير أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في الدولة سواء كانت نهائية أو غير ذلك موجهة للأسواق المحلية أو الأسواق الأجنبية كما أنه يستثني تغير أسعار السلع المستوردة التي تشكل جزءا هاما في سلة المستهلك.

2. **الفجوة التضخمية:** هناك معايير لقياس الفجوة التضخمية تستند إلى النظريات النقدية تتمثل عموما في معيار فائض الطلب ومعامل الاستقرار النقدية فالأول تم بناؤه وفقا للنظرية الكينزية بحيث يعبر عن الفرق بين الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات والثاني تم بناؤه وفقا للنظرية النقدوية ويمثل الفرق بين نمو عرض النقود و نمو الناتج الحقيقي، وسنفصل في هذه المعايير لاحقا عندما نعرض نموذجي كينز وفريدمان.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتضخم

يعتبر التضخم من بين أهم المشاكل التي طالما طرحت عبر الزمن في الدول المتقدمة والنامية نظرا للاختلالات والآثار التي تخلفها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم

يترتب على التضخم خاصة المرتفع آثار سلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية تتباين حدتها من نوع لآخر ومن دولة لأخرى ومن وقت لآخر تتمثل فيما يلي:

1. يعتبر معظم الدول أن معدل التضخم المعتدل كضرورة للنمو الاقتصادي إذ أن البنوك المركزية لمجموعة الدول التي تنتج ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي تستهدف معدل تضخم 2% ذلك لأنهم يرون أن معدل التضخم الصفري يؤدي إلى خطر الانكماش والذي ينجر عنه تخلف عن سداد القروض ومن ثم إحجام البنوك عن الإقراض وبالتالي انخفاض الاستثماري والنمو الاقتصادي، كما أن ارتفاع الأسعار قليلا سيخفض الأجور الحقيقية دون الحاجة إلى خفض الأجور الاسمية وهذا ما يجعل أسواق العمل تعمل بشكل أمثل[1] وما يزيد من قوة تدعيم هذا الرأي تأثير ماندال–توبين فالتضخم وفقا لهم يؤدي إلى تحويل الأرصدة النقدية إلى الأصول المالية فتنخفض أسعار الفائدة وهكذا يرتفع

[1]Stephen G. Cecchetti, Kermit L. Schoenholtz, op cit, p250.

الاستثمار ومعدل النمو، أما معدل التضخم المرتفع فلقد اتفق جميع الاقتصاديين أنه يضر بالنمو الاقتصادي لأنه يرفع من حالة عدم اليقين لدى العناصر الاقتصادي مما ينجر عنه انخفاض الاستثمار وتراجع الأداء الاقتصادي[1].

2. يؤدي التضخم إلى أسعار فائدة حقيقية سلبية ويحدث ذلك عندما لا يتحقق معدل التضخم المتوقع ويصبح أعلى من معدل التضخم الفعلي ومن سعر الفائدة الاسمي فعمليات الإقراض تتم بناء على معدل التضخم المتوقع من أجل الحصول على سعر الفائدة الحقيقي إذ أن هذا الأخير يحسب من خلال العلاقة التالية[2]:

$$R=I-F$$

حيث:

R: سعر الفائدة الحقيقي

I:سعر الفائدة الاسمي.

F: معدل التضخم.

3. يؤدي التضخم إلى عجز الميزان التجاري فارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية يقلل قدرتها على المنافسة مما ينجر عنه انخفاض الصادرات، وفي المقابل انخفاض أسعار المنتجات المستوردة مقارنة مع الأسعار المحلية يدفع بالواردات نحو الارتفاع غير أن حجم الصادرات والواردات لا يعتمد على أسعار السلع فقط بل أيضا على جودتها وندرتها النسبية فمثلا ألمانيا تفرض أسعار عالية على صادراتها لكنها تتميز بارتفاع الطلب عليها كما أن حجم الواردات يرتبط بنوع السياسة الاقتصادية للدولة[3]، وكما يضر التضخم بالميزان التجاري يؤثر أيضا سلبا على حساب رأس المال لميزان المدفوعات بحيث يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية محليا وهذا يدفع إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وإحجام دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل فتتدهور قيمة العملة المحلية، وبذلك فالتضخم يسهم في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

4. يؤدي التضخم إلى إضعاف قيمة النقود وبالتالي عدم قيامها بوظائفها الأساسية فالارتفاع المستمر للأسعار يجعل الأفراد يفضلون تحويل الأرصدة النقدية التي بحوزتهم نحو الاستهلاك بدلا من ادخارها وتدهور قيمتها من سنة لأخرى وهكذا تفقد النقود أولى وظائفها كمخزن جيد للقيمة وقد يمتد الأمر إلى فقدانها لوظيفتها الأساسية كوسيلة دفع خاصة عند الارتفاع الكبير للأسعار والتحول السريع للأفراد نحو شراء السلع والقيم الاكتنازية مثل الذهب والعقارات[4].

---

[1]Manoel Bittencourt, Renée Vaneyden, Monaheng Seleteng, Inflation and Economic Growth: Evidence From the Southern African Devlopment Community, Economic Society of South Africa, South Africa, 2015, p02.

[2]صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان،ط01، 2015، ص37.

[3]Pierre Bezbakh, op cit, p70.

[4]أسامة كامل، مرجع سابق، ص ص232-233، بتصرف.

5. يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار في السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من السلع الإنتاجية وبهدف تحقيق أكبر ربح يتوجه أصحاب رؤوس الأموال نحو الاستثمار في القطاعات الاستهلاكية(المنتجة والمستوردة للسلع الاستهلاكية وقطاع الخدمات) على حساب القطاعات الإنتاجية التي هي أساسية لعملية التنمية والنمو وهذا ما يسمى بسوء تخصيص الموارد الذي يحدث اختناق في الجهاز الإنتاجي ذلك لأن تراجع الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية يعني تراجع الصناعات الأساسية والثقيلة التي تحتاجها كافة القطاعات الاقتصادية[1].
6. يؤثر التضخم على المستوى الجزئي فالشركات التي تتلقى نقودا مقابل الخدمات المقدمة من طرفها تقوم تقليل مواردها النقدية باستمرار بتحويلها إلى حسابهم المصرفي كما أنها تحاول الحصول على مستحقاتها قبل ارتفاع آخر في الأسعار وهذا ما يتطلب وقتا وجهدا على حساب تطوير العمل وتحسين الإنتاجية وبذلك يتضرر معدل النمو[2].

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم

لا يؤثر التضخم على الجانب الاقتصادي فقط بل له مخلفات كبيرة على مستوى المجتمع ككل إذ أنه يضر بأغلب فئاته فيرفع تكلفة المعيشة ويضعف القدرة الشرائية للأفراد، وعموما تتمثل الآثار الاجتماعية للتضخم فيما يلي:

1. يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخول والثروة بين أفراد المجتمع وذلك لاختلاف طريقة كسب الدخل بحيث تستفيد فئات على حساب أخرى وتتسع الفجوة بينهما كلما ارتفع معدل التضخم وعموما الفئات المتضررة تمثل غالبية المجتمع وفيما يلي سنعرض الفئات المستفيدة والمتضررة من التضخم[3]:

أ. **الفئات المستفيدة من التضخم:** ويمثلون عموما الحكومة وأصحاب المشاريع والمقترضين وتعتبر الفئات الوحيدة المستفيدة من التضخم على حساب الفئات الأخرى، فالحكومة تستفيد من خلال ارتفاع الضرائب على الدخل لزيادة الدخول النقدية بالإضافة إلى استفادتها من انخفاض الدين العام، أما أصحاب المشاريع والشركات يستفيدون من خلال ارتفاع الأسعار، في حين أن المقترضين يستفيدون من التضخم من خلال انخفاض القيمة الحقيقية للقرض بحيث تصبح تشتري سلعا وخدمات أقل من تلك الكمية التي كان يمكن الحصول عليها بإنفاقها وقت الحصول على القرض وهكذا يتم إعادة توزيع الثروة والدخل القومي لصالحهم على حساب الفئات الأخرى التي تفقد جزء من ثروتها كنتيجة للتضخم.

ب. **الفئات المتضررة من التضخم:** يمثلها عموما أصحاب الدخول الثابتة (والمتقاعدين وأصحاب الإيجارات الثابتة) والموظفين في القطاع العام والخاص والدائنين ويختلف تأثير التضخم على الأفراد حسب الفئة التي ينتمي إليها فأصحاب الدخول الثابتة هم أكثر تضررا من ارتفاع المستوى العام للأسعار ذلك لانخفاض دخولهم الحقيقية وحجم

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص356-357.

[2] Laurence M. Ball, op cit, p435.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق، ص ص181-183.

ثروتهم مع بيع الأصول التي يمتلكونها من أجل المحافظة على نفس مستوى المعيشة، أما الموظفين فتزيد دخولهم النقدية من خلال الضغط على النقابات العمالية إلا أن ارتفاع الأجور تكون بنسبة أقل من معدل التضخم مما يجعل الأجر الحقيقي في تناقص مستمر من سنة لأخرى خاصة في الدول النامية

إن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل وعدم المساواة كما قلنا سابقا وهذا ما أكدته مختلف الدراسات حتى الغربية منها بحيث يرجعون اتساع الفجوة بين طبقتي الأغنياء والفقراء إلى أن هذه الأخيرة لديها حيازات نقدية كبيرة مقارنة بالأغنياء التي لديهم حسابات بنكية ذات معدلات فائدة عالية تعوض معدل التضخم[1].

2. يؤدي التضخم إلى انتشار الرشوة والفساد فارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور مستوى المعيشة لأغلب أفراد المجتمع تجعل من العامل الفاسد يستغل منصبه لتقديم خدمة مكلف بها مقابل ثمن معين ويصبح إنجاز الأعمال المجانية بتفاوض ومقابل إلى أن تعم الظاهرة وتلقى قبولا عاما في المجتمع، وهكذا تتراجع القيم الأخلاقية لدى الأفراد فينتشر الانحراف الاجتماعي والأعمال المخلة بالشرف والقانون.
3. يؤدي التضخم في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية إلى طوابير طويلة في البنوك نتيجة الزيارات المتكررة لزبائنهم من أجل إيداع الأرصدة النقدية التي بحوزتهم في حساباتهم البنكية لتجنب انخفاض قيمة النقود، يدعى أثر الزيارات المتكررة إلى البنوك عند الغرب بتكاليف جلود الأحذية وهي استعارة تدل على تمزق الحذاء[2]، وينطبق هذا الأمر أيضا على الدول النامية الأخرى لكن الأفراد بها يتجهون إلى المحلات التجارية بدلا من البنوك.

ثالثا: الآثار السياسية

تؤدي المخلفات الاجتماعية الناجمة عن التضخم من تفاوت اجتماعي وانتشار الفساد والرشوة إلى خلل الوضع السياسي والأمني بحيث تظهر الحركات الشعبية التي تطالب بتغيير سياسي وتبحث عن حكومة تحقق العدالة الاجتماعية وتضمن للأفراد مستوى معيشي مقبول، وهكذا تنتشر فوضى سياسية ينعكس أثرها مباشرة على الوضع الاقتصادي والأمني للدولة خاصة مع تمسك الحكومة بسلطتها.

[1]Laurence M. Ball, op cit , p435.
[2]Laurence M. Ball, op cit, p435.

المبحث الثالث: نظريات عرض النقود والتضخم

تشرح نظريات عرض النقود من خلال مناهجها المختلفة كيفية التوسع النقدي وتبين الطرف الرئيسي المؤثر على عرض النقود أما نظريات التضخم فهي تبحث عن المصادر التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

المطلب الأول: نظريات عرض النقود

تبين نظريات عرض النقود محدداته والطرف الرئيسي المؤثر عليه وهذا في إطار داخلية أو خارجية عرض النقود وعموما تنقسم نظريات عرض النقود إلى: منهج المضاعف النقدي، المنهج التكييفي والهيكلي.

أولا: منهج المضاعف النقدي

يعتبر منهج المضاعف النقدي امتدادا للمنهج التقليدي لمضاعف الودائع طور من قبل الاقتصاديان برونر[1] وميلتزير[2] سنة 1964 فوفقا لهما يعتبر البنك المركزي أساس التوسع النقدي إذ أن عرض النقودM ما هو إلا جداء ضرب بين المضاعف النقدي mوالقاعدة النقديةB وهذا ما توضحه المعادلة التالية[3]:

$$M=mB....(1)$$

أما عن كيفية الحصول على المضاعف لنقدي سنوضحها من خلال ما يلي[4]:

نعلم بأن القاعدة النقدية تمثل مجموع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي C والاحتياطات لدى المصارف (الإجبارية RR والفائضة ER) كما نعلم بأن عرض النقود يحتوي على الودائع (تحت الطلب D ولأجل TD) بالإضافة إلى C ومن أجل التوضيح أكثر نستدل بالمعادلتين الآتيتين:

$$\begin{cases} M=C+D+TD……(2) \\ B=C+RR+ER…...(3) \end{cases}$$

وبقسمة (2) على (3) نحصل على المضاعف النقدي:

$$m=(C+D+TD)/(C+RR+ER).....(4)$$

---

[1] كارل برونر (1916–1989): اقتصادي سويسري يهتم بالمجال النقدي بحيث أسس مجلتين أكاديميتين هما: مجلة النقود والائتمان والبنوك ومجلة الاقتصاد النقدي، ألف 87 مقالة و04كتب منها مقال مع ميلتزير " استخدامات النقود في نظرية اقتصاد الصرف".

[2] آلانإيتشميلتزير _1928–2017): اقتصادي أمريكي اهتم بدراسة وتطوير السياسة النقدية والنظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي له عدة مؤلفات مع برونر منها كتاب "النقود والاقتصاد وقضايا في التحليل النقدي".

[3] نادية بشرى محمد علي، العوامل المؤثرة على عرض النقود في السودان –دراسة تطبيقية للفترة (1975–2005)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان، 2011، ص75.

[4] مؤيد حسين الرصاصي، أحمد بكر البكر، فارس صبري رواه، نموذج المضاعف النقدي في الاقتصاد السعودي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ديسمبر 2016، ص ص 05–06.

وبقسمة كل من البسط والمقام على الودائع تحت الطلب يصبح المضاعف النقد من الشكل الآتي:

$$m=(C_r+1+TD_r)/(C_r+RR_r+ER_r).....(4)$$

يتبين من المعادلة الأخيرة أن المضاعف النقدي تابع لعدة عوامل أهمها نسبة النقد لدى الجمهور ولدى المصارف وبما أن هذا المنهج يعتبر هاتين النسبتين ثابتتين فإنه بمقدور السلطات النقدية التنبؤ بالمضاعف النقدي وبالتالي السيطرة على إجمالي عرض النقود من خلال تغيير القاعدة النقدية وبذلك وفقا لهذا المنهج يعتبر عرض النقود متغيرا خارجيا ويمكن للبنوك المركزية استهداف المجاميع النقدية من أجل تحقيق أهدافها.

غير أن الواقع العملي أثبت أن المضاعف النقدي غير مستقر ولا يمكن التنبؤ به خاصة أثناء الأزمات أين تزداد نسبة النقد لدى الجمهور والمصارف ويكون هناك إحجام على منح والطلب على القروض وهذا ما تحدثنا عنه سابق.

ثانيا: المنهج التكييفي والهيكلي[1]

تعود أصول هاذين المنهجين إلى المدرسة المصرفية وتتمثل أبرز الطروحات الداعمة لها في: نظرية الدورة النقدية والنظرية الكينزية الجديدة، أما أهم روادها توبين، مينسكي، كالدور، داو ...الخ، ووفقا للمنهجين تقوم البنوك التجارية بمنح القروض وتخلق الودائع وفي وقت لاحق تبحث عن الاحتياطات والسيولة سواء من بنكها المركزي أو المؤسسات المالية أو الأسواق المالية.

فحسب المنهج التكييفي فإن البنوك التجارية لها القدرة الكاملة على تلبية الطلب على القروض من القطاع الخاص ما دامت أسعار الفائدة السائدة أعلى من سعر السياسة أي هناك تكيف تام لعرض النقود للاستجابة للطلب على النقود، كما أن البنك المركزي وبصفته المقرض الأخير له القدرة على التكيف التام من أجل توفير الاحتياطات اللازمة لضمان السيولة للبنوك التجارية، وبتعبير آخر فإن المؤسسات والأفراد عندما تحتاج إلى سيولة لبدء أو تطوير إنتاج تقوم بطلب القروض من البنوك وتقوم هذه الأخيرة بتقييم الجدارة الائتمانية للمقترض ثم تقرضها بسعر فائدة من طرفها ومن أجل دعم احتياطاتها تلجأ لطلب السيولة من البنك المركزي الذي يستجيب لها لتجنب الأزمات المالية.

[1] عبد الله محسن جايد، فلاح حسن ثويني، فاعلية السياسة النقدية وتأثيرات الناتج في ظل داخلية عرض النقود – الاقتصاد النيجري أنموذجا –، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 65، جامعة، 2020، ص ص07-13، بتصرف.

وإذا وصف المنهج التكييفي لكيفية التكيف التام للبنوك المركزية والتجارية فإن المنهج الهيكلي يعتبر بأن هناك تكيف جزئي وليس تام ذلك لأن سعر الفائدة وفقا لهم لا يعتبر متغير خارجي وأداة مطلقة بيد السلطات النقدية مثلما أشار إليه التكييفيون.

وبذلك وفقا لهاذين المنهجين يحدد عرض النقود والقاعدة النقدية من خلال الطلب على النقود بناء على دوافع ورغبات العناصر الاقتصادية فالبنك المركزي لا يمكنه السيطرة على عرض النقود في الأجلين القصير والطويل، إذا وعلى عكس منهج المضاعف النقدي يمكن اعتبار القاعدة النقدية تابعة لعرض النقود وهذا الأخير تابع للطلب على النقود وبالرجوع إلى المعادلة رقم 01 فإن البنك المركزي يصدر مقدار (1/m) من النقود وسنوضح ذلك من خلال ما يلي:

$$B = \frac{1}{m}$$

من خلال ما سبق يمكن اعتبار أن الدول التي تتميز بداخلية عرض النقود يجب على بنوكها المركزية ومن أجل تحقيق أهدافها عدم استهداف المجاميع النقدية والتوجه نحو استهداف أسعار الفائدة قصيرة الأجل وسعر الصرف بدلا منها.

المطلب الثاني: نظريات التضخم

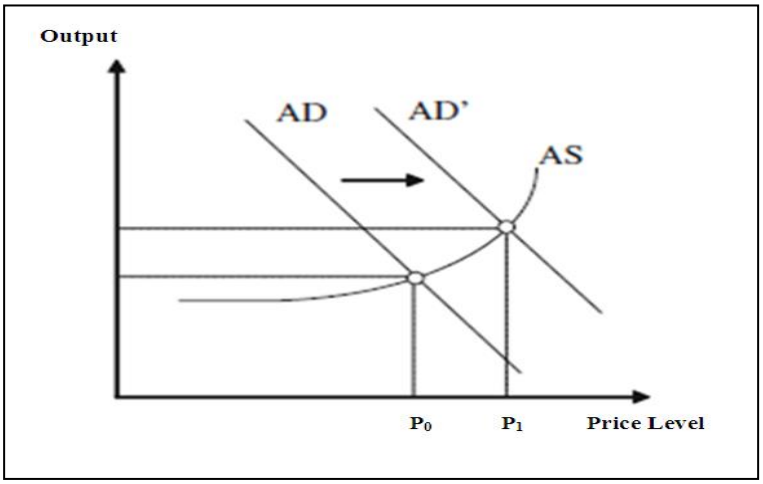
تبحث نظريات التضخم عن أسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار وتنقسم عموما إلى ثلاث نظريات: نظرية سحب الطلب، نظرية دفع التكلفة ونظرية التضخم الهيكلي.

أولا: نظرية جذب الطلب

إن ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم ظهور الضغوط التضخمية، ويعود ارتفاع الطلب الكلي إلى أسباب نقدية نتيجة التمويل بالعجز أو زيادة منح القروض من البنوك التجارية للعناصر الاقتصادية فيرتفع الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري[1] وينتقل منحنى AD نحو اليمين من AD إلى AD^{-} فترتفع الأسعار من P_0 إلى P_1 ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الموالي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، مرجع سابق، ص325.

الشكل رقم (09): تضخم جذب الطلب



Source: Ansgar Belke · Thorsten Polleit, opcit, p369.

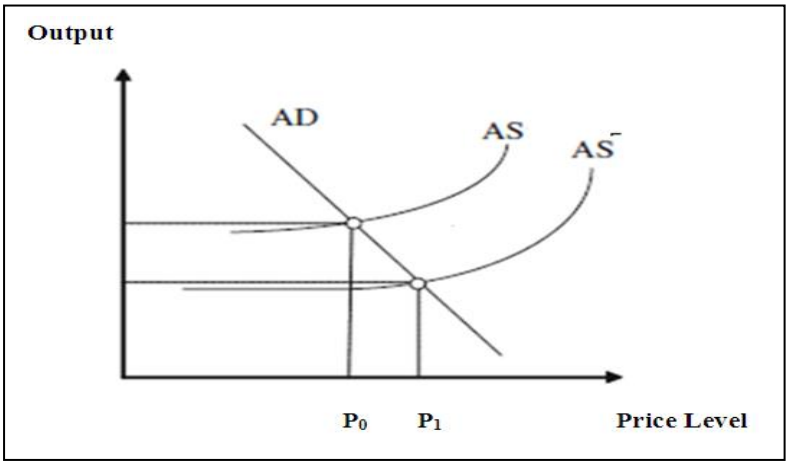
ارتبط تضخم جذب الطلب في الدول المتقدمة بالحروب أما في الأوقات العادية فغالبا لا تعاني منه لأنه عند ارتفاع الطلب تقوم الشركات والمصانع بزيادة الإنتاج وإذا كانت تعمل بطاقتها الكاملة ترفع ساعات العمل وعدد الآلات فيرتفع المستوى العام للأسعار وبذلك فارتفاع هذا الأخير لا يعود إلى جذب الطلب وإنما يعزى لأسباب تتعلق بدفع التكلفة[1]، وبالنسبة للدول النامية فغالبا ما تتعرض لتضخم جذب الطلب خاصة تلك التي لها أجهزة إنتاجية ضعيفة.

ثانيا: نظرية دفع التكلفة

إن أصحاب الأعمال والشركات عند ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج تقوم بتحويلها إلى المستهلك فترتفع الأسعار وتنشأ الضغوط التضخمية مما قد يدفع إلى انخفاض العرض الكلي للسلع والخدمات وانتقال منحنى AS نحو اليسار من AS إلى AS^{-} وبذلك ترتفع الأسعار من P_0 إلى P_1 ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الموالي:

[1]Philip Pilkington, The Reformation in Economics, Palgrave Macmillan, UK, 2016, p166.

شكل رقم (10): تضخم دفع التكلفة



Source: Ansgar Belke · Thorsten Polleit, opcit, p369.

وعموما ينشأ تضخم دفع التكلفة عن الأسباب التالية[1]:

1. **ارتفاع الأجور**: تعد الأجور أهم تكلفة للإنتاج إذ أنها تمثل ثلثي قيمة الإنتاج فارتفاعها بنسبة أكبر من الإنتاجية حتما سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.
2. **ارتفاع أسعار المواد الأولية**: إن ارتفاع أسعار السلع الوسيطية والأولية اللازمة للعملية الإنتاجية سواء كانت في الأسواق المحلية أو الخارجية سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.
3. **ارتفاع الضريبة على الأرباح**: قد تقود الحكومة برفع الضريبة مما يدفع بأصحاب الأعمال وبهدف الحفاظ على هامش الربح إلى تحويلها إلى المستهلك ورفع المستوى العام للأسعار.
4. **انخفاض قيمة العملة المحلية**: إن انخفاض سعر صرف دولة ما مقابل شركائها التجاريين يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة اللازمة لعملية الإنتاج وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج والمستوى العام للأسعار ككل.

ومن أمثلة التضخم الناجم عن دفع التكلفة تلك التي تعرضت لها الاقتصاديات الصناعية المتقدمة في سبعينيات القرن الماضي عندما ارتفعت الأجور ثم أسعار النفط التي تضاعفت أربع مرات في نهاية سنة 1973، فالأجور ارتفعت في هذه السنة بنسب 7% و10% و13% و15% و24% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا على التوالي ثم ارتفعت مرة أخرى في السنة الموالية بنسبة 8% في الولايات المتحدة و12% في ألمانيا و17% في بريطانيا و19% في فرنسا و16% في اليابان مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى أقصى مستوياته في سنتي 1974 و1975

[1]Ansgar Belke· Thorsten Polleit, opcit, p369.

وهذا ما انجر عنه قلق كبير وسط أفراد المجتمع بحيث كانت الجرائد في تلك الفترة تحمل عنوانا مشتركا والممثل في " التضخم من رقمين"[1].

بهدف تخفيض معدلات التضخم قامت هذه الدول بتخفيض معدل نمو الأجور بحيث نمت في المتوسط بنسبة 13% في سنة 1975 ثم انخفضت إلى 11% في سنة 1976 وأخيرا أقل من 10% في سنتي 1977 و1978، وخلال الفترة (1979-1981) ومع ارتفاع أسعار النفط من 13 دولار للبرميل إلى 35 دولار للبرميل[2] ظهرت ضغوط تضخمية مرة أخرى ناجمة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج لكن أقل حدة من الأولى، وفيما يلي معدلات التضخم الناجمة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الصناعية الكبرى:

جدول رقم(08): معدلات التضخم الناجمة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الصناعية الكبرى

الدول	1968-1973	1974	1975-1978	1979	1980	1981
الولايات المتحدة الأمريكية	5.1	10.5	6.9	8.9	10.4	9.9
اليابان	6.9	21	8.2	3.6	7.5	4.5
ألمانيا	6.3	7.1	4.1	4.2	5.8	6.2
فرنسا	6.4	14.8	10.1	10.8	13.3	13
بريطانيا	7.5	16.9	15.8	13.6	16.2	11.2
إيطاليا	7.2	21.3	16.2	14.7	20.4	18
كندا	5.3	10.5	8.2	8.5	10	11.2
المجموعة ككل	5.9	14.0	8.5	8.3	10.8	9.1

Source: Pierre Bezbakh, op cit, p14

ثالثا: النظرية الهيكلية للتضخم

يعود التضخم خاصة في الدول النامية إلى اختلالات هيكلية تتعلق بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على تصدير المواد الأولية ويعاني من التبعية وتتمثل فيما يلي:

1. **ضعف الجهاز الإنتاجي والاعتماد على تصدير المواد الأولية:** تتميز الدول النامية بتصديرها للمواد الأولية حيث أن ارتفاعها ينجر عنه تدفق العملات الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري أي ارتفاع الطلب الكلي للسلع والخدمات عن العرض الكلي فترتفع مستويات الأسعار[3]، كما أن انخفاض أسعار هذه المواد

[1]Pierre Bezbakh, op cit, pp 14-15.
[2]Ibid, pp 16-17.

[3] صفاء عبد الجبار الموسوي، مرجع سابق، ص31.

ينجر عنه انخفاض إيراداتها ومع تزايد نفقاتها تضطر الحكومات بها إلى تمويل عجز الميزانية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي أي التمويل بالتضخم.

بالإضافة إلى ذلك فإن التبعية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية تجعل مستويات الأسعار في أسواقها الداخلية عرضة للتقلبات وفقا للأسعار الخارجية وذلك لضعف مرونة جهازها الإنتاجي أي أنه لا يستجيب للتغيرات الحاصلة على مستوى الطلب الكلي.

2. **طبيعة عملية التنمية:** إن عمليات التنمية التي تقوم بها الدول النامية تتميز في مراحلها الأولى بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية الأساسية التي لا تولد دخولا نقدية مما يساهم في تغذية الضغوط التضخمية بالإضافة إلى أن ارتفاع مستويات الأسعار تظهر في حالة الاستثمار في المشروعات ذلك لوجود فترة التفريخ وهي الفترة التي تفصل بين بدء الإنفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات وتزيد حدة الضغوط التضخمية كلما طالت فترة التفريخ كما هو الحال في مشروعات الصناعات الثقيلة[1].

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص300.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لعرض النقود والمستوى العام للأسعار بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية النقود وعرض النقود وعرضنا في المبحث الثاني ماهية التضخم أما المبحث الثالث فخصصناه لنظريات كل من عرض النقود والتضخم، وفي الأخير تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ يعتقد أغلب الاقتصاديين أمثال ميزس ومينجر أن النقود ظهرت من أجل التغلب على صعوبات المقايضة أي بغية القيام بوظيفة التبادل في حين أن البعض الآخر أمثال إيزينغ يعتبرون أن النقود ظهرت من أجل القيام بوظيفة وحدة حساب ويستندون في ذلك إلى الخاصية الموجودة في طبيعة الإنسان المتعلقة في رغبته المقارنة بين حجم الثروات.
- ✓ إن النقود ومنذ ظهورها عرفت عدة أشكال بداية بالنقود السلعية ثم النقود المعدنية بحيث هذان النوعان تقليديان استخدما قديما أما الأشكال الحالية للنقود فتتمثل في النقود الإلزامية الملموسة والنقود الكتابية، النقود الإلكترونية وأخيرا النقود اللامركزية كالبيتكوين بحيث تختلف النقود المركزية عن النقود اللامركزية في أن الأولى مسؤولة عن إنشائها البنك المركزي والبنوك التجارية أما الثانية فهي عبارة عن خوارزمية رياضية تنشأ بطريقة لا مركزية.
- ✓ تقلص استخدام النقود الإلزامية الملموسة خاصة في العشرية الثانية من القرن الحالي إذ أنه انخفضت حجم المعاملات النقدية إلى إجمالي المعاملات من 89% في سنة 2016 إلى 77% في سنة 2017 لتصل في سنة 2019 إلى 69%، وتعد السويد هي الدولة الرائدة في مجال المعاملات غير النقدية بحيث بلغت في أسواقها حوالي 91% في سنة 2020، وعموما أغلب المعاملات غير النقدية تتم في أسواق الدول المتقدمة إذ استحوذت على نسبة 71% من حجم المدفوعات غير النقدية.
- ✓ يتضمن عرض النقود جميع الأصول المتاحة المقبولة وسط العامة والتي تعتبر كبدائل للنقود بحيث تقسم هذه الأصول إلى مجموعات حسب درجة سيولتها مشكلة بذلك ما يعرف بمقاييس عرض النقود أو المجاميع النقدية والتي هي تقسم إلى أربعة مجاميع وذلك وفقا لأربعة أساليب التي تتمثل في الآتي: الأسلوب التقليدي، الأسلوب النقدوي، أسلوب كيرلي وشو، أسلوب راديكليف، وعموما تختلف المجاميع النقدية من دولة لأخرى حسب تطور الأجهزة المصرفية والأسواق المالية بها.
- ✓ هناك عدة أطراف تؤثر على عرض النقود في اقتصاديات الدول فالبنك المركزي هو الذي يقوم بإصدار النقود ومراقبة حجم الائتمان من خلال تغييره للقاعدة النقدية والبنوك التجارية هي المسؤولة عن إنشاء نقود الودائع بالإضافة إلى

الخزينة العمومية التي لها دور في التأثير على عرض النقود من خلال عمليات الاقتراض التي تقوم بها خاصة من البنك المركزي والتي تكون في إطار طباعة النقود والعالم الخارجي فالقروض تتحول إلى نفقات في أيدي الجمهور مما يؤدي إلى ارتفاع عرض النقود كما أن الخزينة العمومية في بعض الدول تقود بإصدار النقود المساعدة.

- ✓ على الرغم من أن البنك المركزي له دور في ضبط عرض النقود من خلال تغييره للقاعدة النقدية إلا أنه لا يبقى دائما يتوافق مع أهدافه لأن ذلك يتوقف على دقة توقع المضاعف النقدي الذي يخضع لتقلبات خاصة أثناء الأزمات أين ترتفع القاعدة النقدية عن المعروض النقدي لوجود تسرب نقدي بفعل الجمهور والبنوك التجارية، وكمثال على ذلك ارتفاع القاعدة النقدية عن العرض النقدي في الاقتصاد الأمريكي أثناء الأزمة المالية 2008 بحيث قام البنك الفيدرالي الاحتياطي برفع القاعدة النقدية إلى 1.7 ترليون دولار خلال فترة ستة أشهر في لمقابل انخفض المضاعف النقدي إلى 0.9.
- ✓ من أجل تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار وضمان تنظيم جيد لعرض النقود لابد من توفر الاستقلالية للبنوك المركزية وتتضمن هذه الأخيرة استقلالية كل من الهدف والشخصية والمالية والقانونية، وعلى المستوى الدولي يتمتع البنك المركزي الأوروبي والبنك الوطني السويسري بالاستقلالية التامة في جميع هذه العناصر.
- ✓ يستخدم البنك المركزي عدة أدوات للتأثير على عرض النقود والتحكم فيه وفقا لأهدافه تتمثل في المباشرة كسعر إعادة الخصم وساسة السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري، وغير المباشرة كالإقناع الأدبي وتأطير القروض والودائع الخاصة، بالإضافة إلى الأدوات غير التقليدية التي تستخدم في حالة الانكماش من أجل رفع عرض النقود كسياسة توجيه استباقات المتعاملين وسياسة التيسير الكمي.
- ✓ تهتم مختلف الجهات في الدولة بمعدل التضخم المسجل بها فالنقابات العمالية تلجأ إلى معدل التضخم عند التفاوض على زيادة الأجور كما أن بعض حكومات الدول كالمملكة المتحدة تقوم بمراجعة ودفع المعاشات التقاعدية تماشيا مع معدل التضخم، بالإضافة إلى ذلك غالبا ما تتضمن عقود المشاريع طويلة الأجل بندا ينص على رفع المدفوعات بما يتماشى مع معدل التضخم، دون أن ننسى أهمية معدل التضخم بالنسبة للحكومات والبنوك المركزية عند صياغة وتنفيذ السياسة المالية والنقدية.

- ✓ على الرغم من أن مصطلح التضخم حديث نسبيا إلا أنه كظاهرة عرف منذ القرون الأولى ففي القرن الثالث ميلادي ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير في الإمبراطورية الرومانية وذلك لحلول النقود الرديئة كما أنه خلال القرن 16 ميلادي ارتفعت الأسعار في أوروبا وأمريكا بنسبة400% وذلك لوفرة الذهب.
- ✓ إن الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بسرعة كبيرة وخلال فترة زمنية قصيرة بمعدل 50% شهريا و1300% سنويا تدعى بالتضخم المفرط وغالبا ما ترتبط هذه الحالة بالإفراط في الإصدار النقدي، ولقد حددا هانك وكريس 56 حالة تضخم مفرط من بينها تلك التي حدثت في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى بحيث بلغ معدل التضخم حوالي 167% في سنة 1921 وارتفع إلى 4130% في سنة 1922 ليصل إلى أقصى مستوى له ويبلغ 855 مليون بالمائة في سنة 1923، أما التضخم المفرط الذي حدث بالبرازيل فقد بلغ حوالي 1000% و 2000% في سنتي 1992 و1993 على التوالي في حين كانت آخر حالة للتضخم المفرط تلك التي تعرض لها الاقتصاد الزيمبابوي عندما بلغ معدل التضخم 1000% في سنة 2006 وارتفع إلى مائة ألف بالمائة في سنة 2008.
- ✓ تستهدف البنوك المركزية للدول التي تنتج ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي معدل تضخم 2% ذلك لأنهم يعتبرون أن هذا المعدل هو الأمثل الذي يحافظ على سلامة الاقتصاد ويجنبه من التعرض للانكماش، كما يشيرون إلى أهمية ارتفاع الأسعار قليلا لتخفيض الأجور الحقيقية دون الحاجة إلى خفض الأجور الاسمية وبالتالي ضمان توظيفا أمثل.
- ✓ يختلف معدل التضخم العام عن معدل التضخم الخاص بالأسر إذ أن الأسعار ترتفع بنسبة أكبر لأصحاب الدخل المنخفض مقارنة بأصحاب الدخل المرتفع وهذا ما أكدته دراسة قامت بها باحثتان في المملكة المتحدة فخلال الفترة (2003-2013) ارتفاع الأسعار للفئة الأولى بنسبة 39.3% بينما بلغ ارتفاع الأسعار للفئة الثانية حوالي 31.4%.
- ✓ يخلف التضخم المرتفع آثارا سلبية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ أنه يؤدي إلى خللا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية بحيث يعرقل النمو الاقتصادي وينجر عنه عجزا في الميزان التجاري دون أن ننسى أنه يؤدي إلى ضعف قيمة النقود وسوء تخصيص الموارد، أما آثاره على المجتمع تظهر من خلال إعادة توزيع الدخول واتساع الطبقية بين أفراد المجتمع وبالتالي زيادة الظلم الاجتماعي الذي ينجر عنه انتشار الرشوة والفساد والانحراف، بالإضافة إلى ذلك يؤدي التضخم إلى فوضى سياسية ينعكس أثرها مباشرة على الوضع الاقتصادي والأمني للدولة.

- ✓ تختلف نظريات التضخم في تفسيرها لأسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار فنظرية جذب الطلب تعتبر أن الزيادة في عرض النقود هي التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال رفع الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري بينما نظرية دفع التكلفة فتفسر ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج كارتفاع الأجور أو ارتفاع أسعار المواد الأولية في حين أرجعت النظرية الهيكلية للتضخم ارتفاع الأسعار إلى الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات خاصة الدول النامية والتي تتعلق بضعف الجهاز الإنتاجي والاعتماد على تصدير المواد الأولية وطبيعة عمليات التنمية.

علاقة عرض النقود بالمستوى العام

للأسعار في الفكر الاقتصادي

تمهيد:

يعد ارتفاع المستوى العام للأسعار من بين أهم المواضيع التي لازالت تطرح منذ القرون الوسطى ذلك لأنه يعتبر تكلفة اجتماعية واقتصادية تخل بالتوازنات الكلية لذلك بحث مختلف الاقتصاديين والسياسيين والفلاسفة عن مصادر هذا الارتفاع والتي غالبا ما يتم إرجاعه إلى زيادة المعروض النقدي، فارتفاع المستوى العام للأسعار الذي شهدته دول أوروبا الغربية في القرنيين السادس عشر والسابع عشر جاء بعد تدفق المعادن الثمينة كما أن اكتشاف الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا في القرن التاسع عشر لحق به ارتفاع كبير في معدل التضخم.

نتيجة لذلك ظهرت النظريات النقدية في القرن العشرين التي حاولت أن تفسر العلاقة القائمة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار كما أنها بحثت عن دور النقود في الاقتصاد وكان تحليلها بناء على الوقائع الاقتصادية المعاشة، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في الفكر الاقتصادي وهذا من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: التحليل التقليدي لعلاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار
- المبحث الثاني: التحليل الكينزي والنقدوي لعلاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار
- المبحث الثالث: التحليل الحديث لعلاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار

المبحث الأول: التحليل التقليدي لعلاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار

تعد النظرية الكمية ليست وليدة نفسها حيث أنها انبثقت عن مجموعة أفكار ومبادئ اقتصاديين سابقين بعد تحليل الظواهر التي عايشوها، ولقد فسرت النظرية الكمية العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار من خلال الأعمال المقدمة من طرف مجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم أرفينج فيشر، ألفريد مارشال وبيجو في شكل معادلات رياضية، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم إسهامات الاقتصاديين الأوائل في صياغة النظرية الكمية في المطلب الأول ثم سنعرض معادلتي التبادل والأرصدة النقدية الحاضرة في المطلب الثاني

المطلب الأول أهم الإسهامات في التحليل التقليدي

إن المبادئ والقوانين التي جاء بها المفكرين القدامى اتخذها التحليل التقليدي كركائز لبناء نظريتهم، كما أن تفسير ارتفاع المستوى العام للأسعار بارتفاع عرض النقود وجدت منذ القرون الوسطى، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى مساهمة آدم سميث[1] وجون باتيت ساي[2] في وضع المبادئ العامة للتحليل التقليدي بناء على القوانين التي تحكم مجتمعاتهم ومن ثم نعرض أهم المفكرين الذين تناولوا العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار

أولا: إسهامات آدم سميث وجون باتيت ساي في مبادئ التحليل التقليدي

تظهر مساهمة آدم سميث في كتابيه ثروة الأمم ونظرية المشاعر الأخلاقية حيث حدد القوانين التي تحكم مجتمعه بعد ملاحظته للآليات التي يعمل بها النظام الاقتصادي آنذاك، ومضمون هذه القوانين التي وصفها سميث باليد الخفية تتمثل في أن المصالح الذاتية للمتعاملين الاقتصاديين تقود إلى مصالح المجتمع ككل وذلك لعدة أسباب[3]:

- يسعى كل فرد إلى توظيف رأسماله لتحقيق أكبر الأرباح وبذلك فهو يدعم الاقتصاد الوطني على الرغم من أن هذا ليس من ضمن أهدافه.
- المصلحة الذاتية الناتجة عن المنافسة غير الأخلاقية تقود إلى التماسك الاجتماعي فمثلا إذا كان العمال يأخذون أجر أقل من العمل المقدم مقابله فإنهم يبحثون عن عمل آخر.
- المصلحة الذاتية تقود إلى المحافظة على القدرة الشرائية للمجتمع فمثلا إذا فرض منتج سعرا مرتفعا فإن الأفراد سيشترون من منتجين آخرين وحتى إذا اتفق جميع المنتجين على رفع أسعار سلعة ما فإن مستثمرين آخرين يتحولون

[1] آدم سميث (1723-1790): اقتصادي اسكتلندي مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ويلقب بأب الاقتصاد الحديث له عدة مؤلفات.

[2] جون باتيت ساي (1767-1832): اقتصادي فرنسي صاحب قانون المنافذ من أنصار المذهب الحر تأثر بأفكار آدم سميث أبرز مؤلفاته كتاب "دروس في الاقتصاد السياسي".

[3] Lefteris Tsoulfidis, Competing Schools of Economic Thought, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2010, pp 23-25.

نحو إنتاج تلك السلعة وهكذا تنخفض الأسعار إلى مستوى الربح الطبيعي، وبذلك هناك يد خفية تعيد التوازن إلى السوق وتحقق مصلحة المجتمع ككل دون تدخل الحكومات.

إن المبادئ التي انبثقت عن الأفكار التي جاء بها آدم سميث تتمثل في: الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، المنافسة التامة، تعظيم الربح ومن ثم الرشادة الاقتصادية.

أما جون باتيت ساي فتظهر مساهمته من خلال قانون المنافذ الذي يتضمن أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به بحيث من غير الممكن أن يكون فائض في الإنتاج كما أن المتعاملين الاقتصاديين يستخدمون دخولهم بالكامل فالنقود ما هي إلا وسيلة للتبادل، وبذلك يمكن القول أنه في ظل هذا القانون ومع المبادئ التي وضعها آدم سميث أن المجتمع يستغل موارده بشكل أمثل ولا توجد طاقات إنتاجية معطلة.

ثانيا: إسهامات تبرز العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار

من خلال تتبع تاريخ الفكر الاقتصادي يبدو لنا أن العديد من المفكرين اهتموا بتحليل العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار وعلى الرغم من أنها تحليلات نظرية بحتة إلا أنها ساهمت بشكل كبير في بروز التحليل التقليدي تتمثل أهمها فيما يلي:

1. **إسهامات جون بودان (1530–1596)**[1]: خلال منتصف القرن السادس عشر كان هناك تدفق كبير للمعادن (الذهب والفضة) عن طريق التجارة الخارجية من أمريكا الجنوبية إلى إسبانيا ومن ثم إلى بقية دول أوروبا الغربية خاصة فرنسا التي تعتبر الشريك التجاري الأول لإسبانيا في ذلك الوقت آنذاك، عقبت هذه الأحداث ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار أدى ذلك إلى التحقيق عن أسباب هذا الارتفاع من طرف العديد من المفكرين من بينهم جون بودان الذي كثيرا ما اهتم في كتاباته بقيمة النقود باعتبارها تمثل سيادة الدولة، توصل جون بودان إلى أن مصدر ارتفاع الأسعار في فرنسا هو ارتفاع كمية النقود المعدنية التي ساهمت في زيادة الطلب على السلع وفي ظل ندرتها واحتكار التجار ارتفعت الأسعار بثلاث مرات[2].

إذا فالتضخم حسب بودان يعود لثلاثة أسباب: ارتفاع العرض النقدي، الندرة النسبية للسلع، احتكار التجار للسلع بحيث يرفعون أسعارها مع زيادة الطلب عليها

[1] جون بودان(1530–1596): اقتصادي فرنسي ينتمي للمذهب الحر عمل كمستشار للملك هنري الرابع أبرز مؤلفاته كتاب " الاقتصاد السياسي".

[2] D. P. O'Brien, The New Palgrave Dictionary of Economics, plagrave Macmillan, United Kingdom, Third Edition, 2018, pp 985-986.

2. **إسهامات جون لوك**[1]: جاءت مساهمته في سنة 1691 من خلال مقاله الذي بين فيه عواقب تخفيض سعر الفائدة وذلك على أمل إلغاء مشروع قانون يتضمن خفض سعر الفائدة من 6 % إلى 4% في بريطانيا بحيث يرى أن سعر الفائدة يحدد بكمية النقود المتداولة وحجم التجارة، وأن المستوى العام للأسعار يرتفع مع زيادة عرض النقود المتداولة كما أشار إلى أنه لابد من توفير النقود بكمية مناسبة لحجم التجارة حتى لا يحدث الكساد[2].

3. **إسهامات دافيد هيوم (1711–1776)**[3]: تظهر مساهماته من خلال أبحاثه خاصة التي تحدث فيها عن النقود وأسعار الفائدة في سنة 1752 ويرى أن تدفق المعادن (الذهب والفضة) في البلاد يؤدي إلى زيادة تناسبية في المستوى العام للأسعار والأجور لكن بعد مدة ترتفع فيها الصناعة والثروة الوطنية، يقول هيوم: " يكون الحجم المتزايد من الذهب والفضة مناسب للصناعة فقط خلال الفترة الفاصلة بين زيادة النقود وارتفاع الأسعار"[4]، وبذلك وفقا لهيوم فإن المستوى العام للأسعار لا يرتفع مع زيادة عرض النقود في الأجل القصير ذلك لارتفاع الإنتاج والتوظيف ومع انخفاضهما للمستوى الأول ترتفع مستويات الأسعار أي أن في الأجل الطويل يصبح أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار وفي هذا يقول هيوم" إن النقود ... لتسهيل المعاملات التجارية فكلما زادت أو نقصت لم يكن لها أي تأثير إلا على أسعار السلع التي تتناسب دائما مع وفرة النقود"[5]، وقال فيما بعد: "يبدو من البديهي، أن أسعار كل شيء تعتمد على النسبة بين السلع والنقود"[6].

على الرغم من أن تحليل هيوم نظري بحت إلا أنه ساهم في بناء جميع النظريات النقدية (خاصة التقليدية والنقدوية) وهذا ما أكده لوكاس[7] (مطور نظرية التوقعات العقلانية).

4. **إسهامات دافيد ريكاردو (1772–1823)**[8]:تظهر مساهمته من خلال مقال له بعنوان سعر الذهب في عام 1809 الذي أكد فيه أن المعادن (الذهب والفضة) لها قيمة ترتبط بتكلفة إنتاجها فارتفاع كميتها الناجم عن

---

[1]جون لوك (1632–1704): اقتصادي انجليزي عينه الملك ويليام الثالث كمستشار للحكومة في ميدان سك النقد ينتمي للمذهب الحر.

[2]Karen I, The New Palgrave Dictionary of Economics, pp 7980-7981.

[3]دافيد هيوم (1711–1776): اقتصادي اسكتلندي ينتمي للمذهب الحر عمل في عدة مجالات أبرزها عضو في الجمعية الملكية لادنبرة أهم مؤلفاته كتابي " رسالة في الطبيعة البشري"، "تاريخ انجلترا".

[4]Richard Coghlan, The Theory of Money and Finance, The Macmillan Press LTD, New York, First published 1980, p15.

[5]Gianni Vaggi, Peter Groenewegen, A Concise History of Economic Thought, plagrave Macmillan, United Kingdom, 2003, pp 78-79.

[6]Gianni Vaggi, Peter Groenewegen, op cite, p79.

[7] لمزيد من التفاصيل انظر:

Roberte Lucas, Monetary Neutrality, Economic Sciences, December, 1995, pp 247-265.

[8]دافيد ريكاردو (1772–1823): اقتصادي انجليزي ينتمي للمدرسة الكلاسيكية وهو مؤسس لنظرية الميزات النسبية عمل كسمسار في مجال الأسواق المالية والمصارف أبرز مؤلفاته كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب.

اكتشاف مناجم جديدة أو انخفاض إجمالي السلع يؤدي إلى فوائض نقدية أكبر من متطلبات التداول اللازمة فتنخفض القيمة السوقية لهذه المعادن ومن ثم ترتفع مستويات الأسعار بشكل متناسب، إن ارتفاع كمية المعادن يؤدي إلى تصديرها حتى تتوافق قيمتها السوقية مع القيمة المعادلة لتكاليف الإنتاج[1] و هذا ما يسمى بآلية التعديل التلقائي وبذلك تستقر الأسعار بعد ارتفاعها، لكن هذا في ظل النقود المعدنية.

أما في ظل النقود الورقية التي تصدر دون غطاء ذهبي لا تعمل آلية التعديل التلقائي لأن تكلفة إنتاج هذه النقود منخفضة مما يجعل زيادتها يؤدي إلى ارتفاع مستمر للأسعار وهذا ما شهدته انجلترا سنة 1796 عندما قام بنكها بإتباع استراتيجية إقراض تعتمد على الإصدار النقدي بكمية تفوق احتياطي الذهب، تلقت هذه الاستراتيجية انتقادا من طرف ريكاردو الذي يرى بأنها أوقفت عمل آلية التعديل التلقائي ولاستعادتها اقترح وضع قانون نقدي يتم من خلاله الإصدار النقدي مقابل موجودات الذهب وهذا ما تم بالفعل أين وضع بنك انجلترا قانون بيل سنة 1844 يمنعه التصرف كمقرض الملاذ الأخير وعلى إثرها أصبح يقوم بالعمليات النقدية وفقا لمعيار الذهب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2].

إذا ارتفاع عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار عند ريكاردو حيث يقول "إن الأسعار سترتفع أو تنخفض بما يتناسب مع زيادة أو نقصان النقود وهذه حقيقة لا جدال فيها"[3]، ولضمان استقرار الأسعار لابد أن يكون الإصدار الإصدار النقدي موافقا لرصيد الذهب الموجود لدى البنوك المركزية.

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أن الأفكار التي جاء بها ريكاردو أصبحت تسمى فيما بعد بالنظرية النقدية الريكاردية.

المطلب الثاني: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل التقليدي

برزت النظرية الكمية بناء على التحليلات والمبادئ التي سبقتها فاعتبار أن هناك يد خفية تعيد السوق إلى التوازن نتج عنها ضرورة عدم تدخل الدولة وترك الحرية الاقتصادية للأعوان الاقتصادية لتحقيق المنافسة الكاملة، فالأعوان الاقتصادية يتميزون بالرشادة الاقتصادية ولا يخضعون للخداع النقدي وبذلك فهم يحققون أقصى الأرباح وأعلى مستويات الإنتاج خاصة وأنه لا يوجد فائض في العرض مادام دائما هناك طلبا موافقا له

[1] Roy Green, Classical Theories of Money, Output and Inflation (A Study in Historical Economics), Martin's Press, New York, 1992, p86

[2] Daniela Gabor, Central Banking and Financialization, plagrave Macmillan, United Kingdom, First published, 2011, pp 17-18.

[3] Roy Green, op cit, p84.

أولا: فرضيات التحليل التقليدي

تتمثل أهم الفرضيات التي ارتكز عليها التحليل التقليدي فيما يلي:

1. **ثبات حجم المعاملات(المبادلات):** يرى فيشر أن حجم الإنتاج دائما عند مستوى الاستخدام الكامل ذلك لأنه يتوقف على عوامل مستقلة عن عرض النقود لا تتغير ويقول في هذا الإطار: **"** التضخم النقدي لا يزيد في الناتج لأن هذا الأخير يعتمد على عوامل تقنية والموارد الطبيعية، وليس كمية النقود**"**[1].
2. **ثبات سرعة تداول النقود:** يقصد بسرعة تداول النقودمتوسط عدد المرات التي يتم فيها إنفاق عرض النقود وإعادة إنفاقه خلال فترة زمنية معينة ، وهي ثابتة في التحليل التقليديأي أن نسبة إجمالي الإنفاق إلى عرض النقود مستقرة وذلك لارتباطها بعوامل لا تتغير في المدى القصير كهيكل النشاط الاقتصادي، تطور وسائل الدفع، تطور القطاع المصرفي والمالي، انتظام مواقيت المدفوعات[2].
3. **المستوى العام للأسعار متغير تابع لتغيرات عرض النقود:** يرى التحليل التقليدي وبناء على الفرضيتين السابقتين أن هناك علاقة طردية تناسبية في اتجاه واحد منعرض النقود إلى المستوى العام للأسعار، بحيث أن ارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة و ومن ثم انخفاض قيمة النقود[3]، وبذلك فالأسعار تعد نتيجة وليس سببا فهي التي تمثل المتغير التابع وعرض النقود هو المتغير المستقل.

ثانيا: عرض نموذج فيشر

قام الاقتصادي الأمريكي أرفينج فيشر[4] في سنة 1911 من خلال كتابه **"** The Purchasing Power Of Money, Its Determination and Relation to Credit**"**بصياغة معادلة التبادل التي حددت العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار بحيث تعبر في مضمونها على أن كمية النقود Mمضروبة في سرعة تداولهاV تساوي حجم المعاملاتT في المستوى العام للأسعارP وبذلك معادلة التبادل تتمثل فيما يلي[5]:

$$\mathbf{MV=PT}\ldots(1)$$

[1]Thomas M. Humphrey, Fisher and Wicksell on the Quantity Theory, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly Volume 83/4 Fall 1997, p73.

[2]Richard Coghlan, op cite, pp 16-17

[3]عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج01، ط02، 2016، ص231

[4]أرفينج فيشر (1867-1947): اقتصادي أمريكي مؤسس النظرية الكمية للنقود عمل كمستشار اقتصادي للحكومة أبرز مؤلفاته كتابي " القوة الشرائية للنقود"، "صياغة الأرقام الاستدلالية".

[5]Ansgar Belke· Thorsten Polleit, Monetary Economics in Globalised Financial Markets, Springer Dordrecht Heidelberg London New York, 2009, p91.

يعبر الجانب الأيمن من المعادلة PT عن مجموع المبادلات التي تقوم بها العناصر الاقتصادية بناء على أرصدتهم النقدية التي تنفق مباشرة ذلك لأن النقود مجرد عربة لنقل القيم ولا يحتفظ بها تحت أي شكل، أما الجانب الأيسر من المعادلةMV فيعبر عن حجم التداول النقدي في الاقتصاد والذي يرتفع بزيادة عرض النقود فقط وذلك لثبات سرعة تداول النقد.

ثالثا: عرض نموذج الأرصدة النقدية الحاضرة

بعد انتقاد نموذج فيشر من طرف أصحاب مدرسة كامبريدج وعلى وجه الخصوص ألفريد مارشال[1] وبيجو[2]قاموا بإدخال إصلاحات هامة على معادلة التبادل وصاغوا نموذجا أصبح يسمى بمعادلة الأرصدة النقدية الحاضرة بحيث أضافوا وظيفة للنقود كمخزن للقيم بعدما كانت مجرد وسيط للتبادل فقط فالأفراد يفضلون دائما الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمواجهة النفقات في المستقبل وهذا ما يسمى بالتفضيل النقدي والذي يعبر عن مقلوب سرعة تداول النقد، وتتمثل معادلة الأرصدة النقدية فيما يلي[3]:

$$\begin{cases} K=1/V \\ MV=PY \quad \Rightarrow \quad \mathbf{M_d=Kpy} \end{cases}$$

يعتبر أصحاب مدرسة كامبريدج أن التفضيل النقدي K ثابت في الأجل القصير لارتباطه بعوامل لا تتغير إلا في الأجل الطويل كأسعار الفائدة وثروة الفرد كما أنهم يؤكدوا على أن الدخل الحقيقي Y ثابت عند مستوى الاستخدام التام، وبذلك فمعادلتي التبادل والأرصدة النقدية الحاضرة يعتبران أهم أوجه التحليل التقليدي بحيث توصلا إلى أن مصدر ارتفاع المستوى العام للأسعار هو ارتفاع عرض النقود.

رابعا: مضمون العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار في التحليل الكلاسيكي

إن معادلتي التبادل والأرصدة النقدية الحاضرة تربط بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار بحيث يعتبران أن هناك علاقة بينهما تناسبية طردية في اتجاه واحد وهذا في ظل ثبات سرعة تداول النقود وحجم المعاملات في معادلة التبادل وثبات حجم الناتج الحقيقي والتفضيل النقدي في معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة رقم 01 مع استبدال حجم المعاملات (لصعوبة قياسه) بالناتج المحلي الإجمالي:

---

[1]ألفريد مارشال(1842-1924): اقتصادي انجليزي له دور كبير في بروز معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة أهم مؤلفاته كتاب "النقود والائتمان والتجار".

[2]آرثر سيسيل بيجو(1877-1959): اقتصادي انجليزي مؤسس لكلية الاقتصاد بجامعة كامبريدج له دور كبير في صياغة معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة أبرز مؤلفاته كتاب "التوظيف والتوازن".

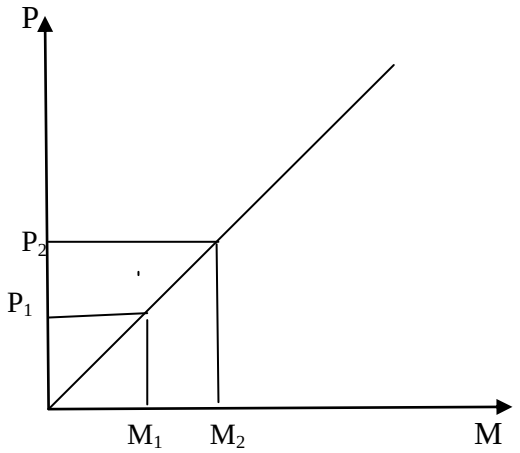
[3]Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Global Edition, Eleventh Edition, p528.

$$MV=PY \Rightarrow \frac{M_t-M_{t-1}}{M_{t-1}}.\frac{V_t-V_{t-1}}{V_{t-1}}=\frac{P_t-P_{t-1}}{P_{t-1}}.\frac{Y_t-Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$$

$$\Rightarrow INF=\frac{M_t-M_{t-1}}{M_{t-1}}$$

يظهر من خلال المعادلة الأخيرة أن معدل التضخم يرتفع وينخفض مع ارتفاع أو انخفاض عرض النقود وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم(11): أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في التحليل التقليدي



المصدر: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص84.

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن ميل المنحنى موجب وعند 45° مما يدل على أن تغير المتغير التابع يتبع تغير المتغير المستقل بنفس النسبة والاتجاه فارتفاع عرض النقود من M_1إلى M_2 أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2.

خامسا: الفرق بين معادلة التبادل ومعادلة كمبريدج

يظهر من خلال المعادلتين أنه تم البحث في نفس الظاهرة والمتمثلة في العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار كما تم التوصل إلى نفس النتيجة والمتمثلة في أن مصدر ارتفاع المستوى العام للأسعار هو زيادة كمية النقود إلا أن هناك اختلافات جوهرية بين المعادلتين يمكن توضيحهما في الجدول الموالي:

جدول رقم (09): المقارنة بين معادلة فيشر ومعادلة كمبريدج

معادلة فيشر	معادلة كمبريدج
1. عرض النقود هو المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار. 2. النقود مجرد وسيلة للتبادل 3. تهتم بالإنفاق وسرعة التبادل لهذا الإنفاق باستعمال النقود كوسيط 4. تهتم بالعوامل المؤثرة في عرض النقود وتأثيرها على كمية النقود. 5. تبحث في ظروف التداول وسياسة الإصدار وتدخل الدولة في السياسة النقدية.	1. إضافة إلى عرض النقود يعتبر الطلب على النقود له دور مهم في تحديد الأسعار. 2. النقود وسيلة للتبادل ومخزن للقيم 3. تهتم بالاحتفاظ بالسيولة النقدية وعدم الإنفاق. 4. تبحث في العوامل المؤثرة على الطلب على النقود من طرف الأفراد والمشروعات. 5. تبحث في أسباب الاحتفاظ بالنقود سائلة من قبل الأفراد وغيرهم وعلاقته ببعض المتغيرات الأخرى.

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص245.

سادسا: انتقادات التحليل التقليدي

يعتبر كينز أشد المنتقدين للفكر التقليدي بمبادئه وفرضياته وصولا إلى نتائجه وتتمثل أهم الانتقادات فيما يلي:

1. لا يمكن اعتبار المتعاملين الاقتصاديين أنهم يتميزون دائما بالرشادة الاقتصادية في ظل ظروف عدم التأكد حيث يصعب توقع اتجاه تغير المؤشرات الاقتصادية.
2. ينطبق قانون ساي على اقتصادي المقايضة والتعاوني أما الاقتصاد النقدي فلا يخضع له لوجود تسربات نقدية خارج الأسواق[1].
3. رفض فرضية التشغيل الكامل والنقود المحايدة بحيث يقول كينز: "إن الاقتصاد الذي يستخدم النقود كأداة فقط للمعاملات ... ولا يدخل في اتخاذ القرارات يسمى –لعدم وجود تسمية أفضل– اقتصاد تبادل حقيقي، فللنقود دورا في الاقتصاد بحيث تؤثر على القرارات... فترات الرواج والكساد هي أمور لا تكون فيها النقود محايدة"[2].
4. رفض فرضية ثبات سرعة تداول النقود حيث توجد عوامل نقدية تؤثر فيها تدفعها للتغير.

[1]Eckhard Hein, Money, Distribution Conflict and Capital Accumulation, plagrave Macmillan, United Kingdom, First published , 2008, p31.
[2]Paul Davidson, Who‘s Afraid of John Maynard Keynes?, plagrave Macmillan, United Kingdom, 2017; p33.

5. تجاهل هذا التحليل آثار سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية التي تختلف من اقتصاد لآخر حسب درجة التطور الاقتصادي.

المبحث الثاني: علاقة العرض النقدي بالمستوى العام للأسعار في التحليل الكينزي والنقدوي

المطلب الأول: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل الكينزي

أثبتت الأزمة الاقتصادية (1929-1933) قصور التحليل التقليدي فبعد انتقالها من الأسواق المالية إلى أسواق السلع والخدمات انخفض الطلب الكلي مما أدى بحكومات الدول المتقدمة إلى ضخ كتلة نقدية إضافية في الاقتصاد إلا أنه على الرغم من ذلك انخفض المستوى العام للأسعار إلى أدنى مستوياته، وهذا ما بين أن فائض العرض لم يخلق الطلب الخاص به كما أن زيادة عرض النقدي لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى أن طول الأزمة أوضحت أنه لا توجد قوى تلقائية تعيد التوازن إلى الاقتصاد.

على ضوء ما سبق قام الاقتصادي الأمريكي جون مينار كينز[1] في سنة 1936 من خلال كتابه "النظرية العامة للتوظيف، سعر الفائدة، والنقود" "The General Theory of Employment, Interest, and Money"تفسير أسباب الكساد واقتراح حلول مناسبة ساهمت إلى حد كبير في معالجة الأزمة، فنظريته تعتبر بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي خاصة وأنها شملت سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية واستطاعت الجمع بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي.

أولا: فرضيات التحليل الكينزي

تعد أزمة الكساد العالمي (1929-1933) السبب الرئيسي لظهور التحليل الكينزي بفرضياته المخالفة للتحليل التقليدي[2]:

1. النقود غير محايدة ولها دور في الحياة الاقتصادية بحيث تؤثر على مجاميع الاقتصاد الكلي (الادخار، الاستثمار الاستهلاك، الناتج، العمالة) كما تؤثر على المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة وذلك من خلال مبدأ الطلب الفعال فهو الذي يغير العرض الكلي وليس العكس مثل قانون ساي.

[1]جون ميناركينز (1883-1946):اقتصادي انجليزي درس علم الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية على يد ألفريد مارشال وجاء بفكر جديد يدعى بالاقتصاد الكينزي.

[2]John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money, Macmillan Cambridge University, Press, 1936, p187.

2. الطلب الفعال يعتبر الوسيط الذي تنتقل عبره النقود إلى الاقتصاد لكنه لا يتناسب بشكل كامل مع كمية النقود لوجود تسربات نقدية وبذلك لا يمكن اعتبار أن جميع الموارد مستخدمة، ومن هنا تبين لكينز أن هناك عدة مستويات تشغيل تحدد من خلالها المؤشرات الاقتصادية الكلية.
3. تعبر الأجور عن تكلفة الإنتاج وترتفع كلما ازداد مستوى التشغيل، أما عند انخفاض مستوى التشغيل لا يمكن تخفيضها لوجود نقابات عمالية تمنع حدوث ذلك مما يعني جمود الأجور الاسمية التنازلية.
4. تعتبر العوائد متناقصة وليست ثابتة مع زيادة العمالة تدريجيا ويعني ذلك أن ارتفاع الناتج يكون أقل من معدل زيادة العمالة.
5. إن العرض الكلي لبعض السلع لا يتغير مع زيادة الطلب عليها حيث تصبح غير مرنة وذلك على الرغم من أن الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص.
6. يؤثر سعر الفائدة والتوقعات حول اتجاه تغيره على قرارات الأعوان الاقتصادية فيما يخص الاحتفاظ بالنقود، ذلك لأن النقود تعتبر جزء من ثروة الأفراد فهي تطلب لذاتها، ومن هنا أضاف كينز للتحليل التقليدي غرضا آخر للطلب على النقود وهو غرض المضاربة.
7. سعر الفائدة يحدد من خلال التفاعل بين الطلب على النقود و عرض النقود ويحدد هذا الأخير من قبل السلطات النقدية.

ثانيا: عرض نموذج كينز

قام كينز بالبحث في سلوك النقود اتجاه المجاميع الاقتصادية الكلية (المستوى العام للأسعار، الناتج المحلي، العمالة) وذلك من خلال مبدأ الطلب الفعال ونظرية تفضيل السيولة بحيث يرى أن هذه المجاميع تتحدد عند مستويات مختلفة من التشغيل بعد توازن كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد وبذلك فالنموذج الكينزي[1]:

$$\begin{cases} M_1+M_2= L_1(y)+L_2(r) \\ M_s=M \end{cases} \qquad \begin{cases} Y_d=(C+I)_p+(C+I)_g+CCM_d \\ Y_s=py \end{cases}$$

ويمكن التفصيل في مكونات النموذج الكينزي من خلال ما يلي:

[1]- Fernando de Holanda Barbosa, Macroeconomic Theory, Springer Nature, Switzerland, 2018, p250.
- John Maynard Keynes, op cit, 1936, p128.

1. **الطلب الفعال(Y_d)**: يعبر عن ذلك الطلب الكلي الفعلي على السلع والخدمات من الأعوان الاقتصادية الذي يحقق لنا قدرا معينا من الدخل النقدي عند مستوى تشغيل محدد[1] كما يمكن تعريفه بأنها تلك الآلية التي تنتقل بواسطتها أثر النقود إلى مجاميع الاقتصاد الكلي الأساسية (المستوى العام للأسعار، الناتج المحلي، العمالة)، ويعتبر الطلب الفعال كمحرك للنشاط الاقتصادي ولقد حدده كينز كمتغير تابع للقطاع الخاص ومع تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتطور العلاقات التجارية تم إضافة قطاعي الحكومة والتجارة الخارجية باعتبارهما كمحددين للطلب الفعال، إذا استبدل كينز قانون ساي بمبدأ الطلب الفعال الذي يتكون من:

أ. **الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام (C)**: هو جزء من الطلب الفعال الذي يرفع الدخل النقدي الكلي عند مستوى معين من التشغيل من خلال الميل الحدي للاستهلاك بحيث يتوقف هذا الأخير على عوامل ذاتية تتعلق بسلوك وطبيعة المستهلك وعوامل موضوعية محددة أساسا بالدخل الصافي ويرتفع الميل الحدي للاستهلاك مع زيادة الدخل لكن بنسبة أقل، وعموما دالة الاستهلاكC تابعة للدخل الصافي المتاح(y) بعد طرح الضرائب tوالاستهلاك المستقل عن الدخل c_0والذي يتم تمويله عن طريق الاقتراض والإعانات:$C= c_0+\alpha(y-t)$.

ب. **الإنفاق الاستثماري الخاص والعام (I)**: يعتبر الاستثمار أهم عنصر للطلب الفعال بحيث يرفع الدخل الكلي من خلال عمل المضاعف الذي يرتبط بالميل الحدي لكل من الاستهلاك والضريبة والاستيراد، ويتوقف الاستثمار على عاملين هما الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة$I=F(i, MEC)$.

تعبر الكفاية الحدية لرأس المال عند كينز على معدل الخصم الذي تتساوى من خلاله القيمة الحالية لمجموع عوائد الأصول الرأسمالية خلال مدة حياتها مع سعر عرض الأصل (السعر الحالي)[2] أي أنها معدل العائد المتوقع من استثمار رأس مال جديد وتحسب من خلال العلاقة التالية[3]:

$$\boldsymbol{p = \frac{Q1}{1+r} + \frac{Q2}{(1+r)^2} + \cdots + \frac{Qn}{(1+r)^n} = \sum_{i=1}^{n} \frac{Qi}{(1+r)^i}}$$

حيث:

P:سعر عرض السلعة الرأسمالية.

$Q_1 \ldots Q_n$: العوائد المتوقعة.

MECأو r: معدل الخصم أو الكفاية الحدية لرأس المال.

[1] عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص265 بتصرف.

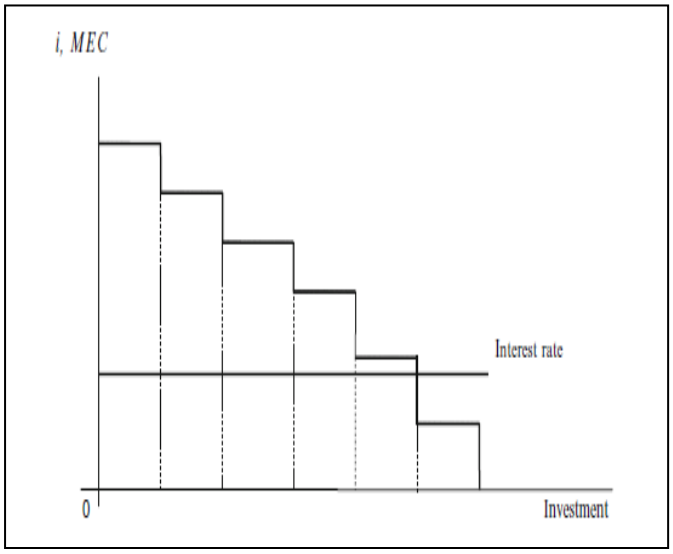
[2] John Maynard Keynes, op cit, 1936, p88

[3] Lefteris Tsoulfidis, op cit, p251.

أما سعر الفائدة يعرفه كينز بأنه ثمن التخلي عن السيولة لفترة محددة وبتعبير آخر هو السعر الذي يوازن بين الرغبة في الاحتفاظ بالثروة على شكل نقود وكمية النقود المتداولة[1]، وبذلك فهو يحدد من خلال التقاء الطلب على النقود مع عرض النقود ولا يعتمد على عوامل حقيقية كالاستثمار والادخار مثل النظرية التقليدية.

يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار حيث يعتبر تكلفة الاقتراض اللازمة لتمويل المشروع لذلك فإن الأعوان الاقتصادية قبل اتخاذ قرار الاستثمار يقارنونه مع الكفاية الحدية لرأس المال وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم(12): محددات الاستثمار عند كينز



Source: Lefteris Tsoulfidis, op cit, p259

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الأعوان الاقتصادية قبل اتخاذ قرار الاستثمار يقومون بتصنيف المشاريع الممكنة من الأكثر ربحية إلى الأقل ربحية ثم يختارون الاستثمار بداية من النقطة التي تتساوى فيها الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة وتزداد ربحية المشروع كلما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة أما إذا كانت أقل فلا يتم الاستثمار.

عند التوازن يتساوى الاستثمار مع الادخار وأرجع كينز ذلك إلى تساوي الإنتاج الحالي مع الدخل فالطرف الأول من المساواة يعبر عن الاستثمار مضافا إليه الاستهلاك والطرف الثاني يعبر عن الادخار مضافا إليه الاستهلاك[2]، كما بين كينز

[1]John Maynard Keynes, op cit, 1936, p107.
[2]Ibid , p47.

أن الاستثمار هو المتغير المستقل الذي يحدد الادخار وليس العكس مثل التقليديين بحيث قال[1]" لا يمكن أن يكون الادخار في الفترة السابقة أكبر من الاستثمار في تلك الفترة، فالادخار يرتفع بزيادة الاستثمار ولا يمكن أن يسبقه"، ومعنى ذلك أن الاستثمار يعتمد على القروض فيظل نظام ائتماني يوفر التمويل اللازم ومن ثم يؤدي إلى زيادة الدخل والمدخرات.

ج. **صافي الحساب الجاري (CC)**: يمثل الفرق بين الصادرات والواردات بحيث أن ارتفاعه يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال ويعتمد صافي الحساب الجاري على القدرة الإنتاجية للدولة وشروط التجارة الخارجية.

2. **العرض الكلي للسلع والخدمات (yp)**: تتوقف على الطلب الفعال وكذلك على عوامل الإنتاج خاصة عنصر العمالة الذي غالبا ما يكون دون الاستخدام التام ويعود ذلك إلى:

أ. وجود قوى احتكارية في الأسواق تجعل الأسعار أعلى من المنافسة الكاملة وبالتالي تحقيق دخل حقيقي غير موظف لكامل الطاقات الإنتاجية أي وجود ما يسمى بالبطالة الإجبارية[2].

ب. عند زيادة الدخل يرتفع الإنفاق الاستهلاكي لكن بنسبة أقل وهذا ما يؤدي إلى عدم استرجاع الاقتصاد للدخل الإضافي كاملا فتنخفض فرص الاستثمار خاصة إذا لم تكن هناك حوافز وبذلك يكون حجم العمالة المحقق أقل من المعروض من العمالة[3].

3. **الطلب على النقود** (M_d): قام كينز بالبحث عن الأسباب التي تؤثر على قرارات الأعوان الاقتصادية فيما يخص الاحتفاظ بالنقود ليطور دالة الطلب على النقود التي جاء بها التقليديين خاصة عندما أظهر أهمية سعر الفائدة وعموما يتوقف الطلب على النقود على ثلاث دوافع: المعاملات، الاحتياط، المضاربة.

أ. **الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط(M_1)**:إن الأفراد والمشروعات يحتفظون بأرصدة نقدية سائلة لتغطية المعاملات اليومية وشراء السلع والخدمات اللازمة خلال فترة زمنية محددة بين استلام الدخل وإنفاقه وهذا ما يعرف بالطلب على النقود بدافع المعاملات الذي يرتبط مع الدخل بحيث يتناسب معه، كما أنهم يحتفظون بأرصدة نقدية احتياطية من أجل مواجهة النفقات المفاجئة وغير المتوقعة كالاستفادة من تخفيضات أسعار السلع أو تغطية نفقات صحية وهذا ما يسمى بالطلب على النقود بدافع الاحتياط كذلك يرتبط بالدخل ويتناسب معه[4].

[1]Lefteris Tsoulfidis, op cit, p250.
[2]Jan Gottschalk, Monetary Policy and the German Unemployment Problem in Macroeconomic Models, Springer Berlin, 2005, p10.
[3]John Maynard Keynes, op cit , 1936, pp 27-28.
[4]Ibid, p125.

ب. **الطلب على النقود بدافع المضاربة(M_2)**: وتتمثل في الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأعوان الاقتصادية من أجل المضاربة ولمعرفة العوامل المؤثرة على هذا الغرض قام كينز بتقسيم الأصول إلى فئتين: النقود والسندات ومن ثم المقارنة بين عوائدهما ولقد اعتبر عائد النقود صفرا (الودائع تحت الطلب كانت لا تعطي عائدا في ذلك الوقت)، أما عائد السند فيتوقف على سعر الفائدة الحالي (السوقي) وسعر الفائدة المتوقع في المستقبل ويسمى بالطبيعي بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة السوقي عن الطبيعي تقوم العناصر الاقتصادية بشراء السندات المنخفضة السعر لأنهم يتوقعون ارتفاعها في المستقبل عندما ينخفض سعر الفائدة السوقي إلى مستواه الطبيعي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود وارتفاع سرعة تداول النقد وفي الحالة العكسية تقوم الأعوان الاقتصادية ببيع السندات والاستفادة من أسعارها المرتفعة وبالتالي يرتفع الطلب على النقود[1].

وعند حد معين يصبح الطلب على النقود غير مرن لتغيرات سعر الفائدة وذلك لأن توقع العناصر الاقتصادية أن سعر الفائدة السوقي ارتفع إلى أعلى مستوى له فيستثمرون كل ما لديهم من أرصدة نقدية لغرض المضاربة في شراء السندات، كما أنه عند حد معين يصبح الطلب على النقود تام المرونة لسعر الفائدة وهذا ما يسميه كينز بفخ السيولة وهي النقطة التي يتوقع فيها العناصر الاقتصادية أن سعر الفائدة السوقي انخفض إلى أدنى مستوى له وبالتالي يرتفع الطلب على النقود وتنخفض سرعة تداول النقود.

إذا دالة الطلب على النقود عند كينز تتوقف على الدخل الذي يؤثر عليها إيجابا وسعر الفائدة الذي يؤثر عليها سلبا وبذلك فإن سرعة تداول النقود ليست ثابتة كما افترض التقليديون وإنما متغيرة وتزيد مع ارتفاع سعر الفائدة.

4. **عرض النقود (M_s)**: عرض النقود متغير خارجي محدد من قبل السلطات النقدية يؤثر على الاقتصاد مادام في حالة التشغيل الناقص ويجب عدم زيادته أثناء الكساد وهذا ما أكده كينز عندما بعث برسالة للرئيس روزفلت في سنة 1933 قال فيها[2] "يبدو أن البعض ... يرون أنهم يمكن زيادة الإنتاج والدخل من خلال رفع كمية النقود، ثم شبه زيادة عرض النقود (عن طريق تخفيض أعار الفائدة) بمحاولة للسمنة عن طريق شراء حزام كبير، كمية النقود أصبحت عامل مقيد وحجم الإنفاق هو العامل الفعال".

ثالثا: مضمون علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل الكينزي

قام كينز بتأسيس نظريته خلال مرحلة الكساد أين ارتفع العرض النقدي (عن طريق تخفيض سعر الفائدة) وانخفضت مجاميع الاقتصاد الكلي (الإنتاج والتشغيل والمستوى العام للأسعار) لذلك اهتم بكيفية رفع الإنتاج والتشغيل

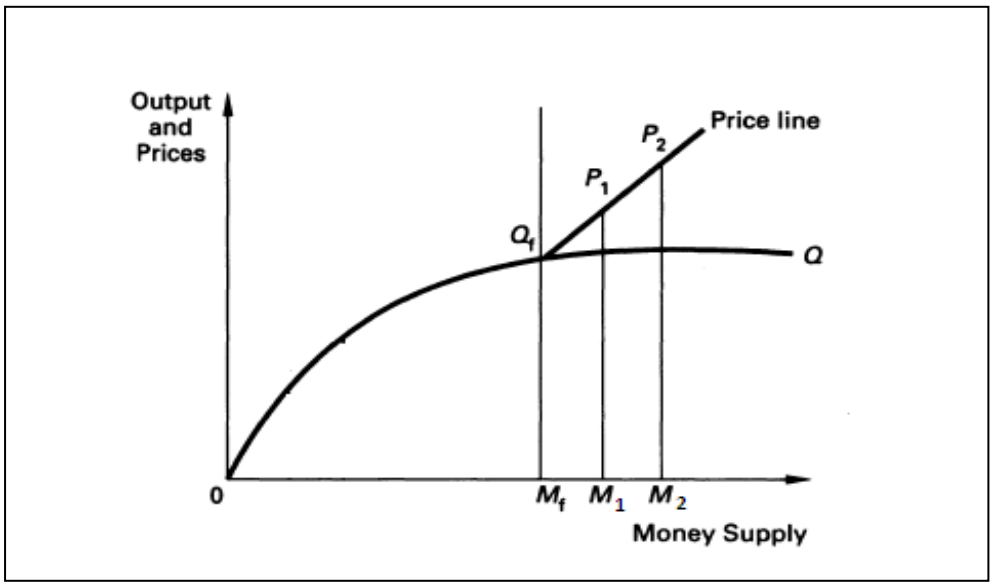
[1]Apostolos Serletism, The Demand for Money, Springer, USA, Second Edition, 2007, pp94-95.
[2]Satyendra Nayak, The Global Financial Crisis, Springe, India 2013, p269.

أكثر من معضلة التضخم النقدي لكنه أشار إلى أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار والذي يعتبر غير مباشر بحيث يمكن أن نميز ثلاث آثار مختلفة:

1. **أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار عند التشغيل الناقص:** وهي المرحلة التي يكون فيها نقص في توظيف الطاقات الإنتاجية عن مستوى الاستخدام الأمثل ويظهر فيها أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار من خلال الطلب الفعال والعرض الكلي، فارتفاع عرض النقود يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال وفي ظل مرونة العرض الكلي وعدم ارتفاع تكاليف الإنتاج يرتفع المستوى العام للأسعار قليلا، لكن بافتراض كينز أن بعض السلع ستشهد عرضا غير مرنا بينما لا تزال هناك موارد عاطلة وأن وحدة الأجور كتكلفة للإنتاج تميل إلى الارتفاع قبل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل[1] فإن الأسعار سترتفع جزئيا مع زيادة عرض النقود كلما ارتفع مستوى التشغيل ويظهر ما يعرف بالتضخم الإيجابي الذي لا يضر بالاقتصاد.
2. **أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار عند التشغيل الكامل:** وهي المرحلة التي يكون فيها تشغيل الطاقات الإنتاجية عند مستوى الاستخدام الأمثل فزيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (أصبح غير فعال) وفي ظل عدم مرونة العرض الكلي يرتفع المستوى العام للأسعار ويظهر ما يعرف بالتضخم الحقيقي[2]، ويزداد هذا التضخم شدة مع استمرار ارتفاع الطلب الكلي وتكاليف الإنتاج (الأجور، السلع الوسيطية، الضرائب، الأرباح)[3]، وبذلك فارتفاع عرض النقود يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي ونتيجة لذلك تظهر النقابات العمالية التي تطالب برفع الأجور وعندما تستجيب لها الشركات ترفع الأسعار بهدف المحافظة على أرباحها وإذا استمرت سلسلة ارتفاعات الأجور والأسعار قد يظهر التضخم المفرط الذي يكون مصدره الأول زيادة عرض النقود، يمكن توضيح أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في هذه المرحلة من خلال الشكل الموالي:

[1] John Maynard Keynes, op cit, p187.
[2] Ibid, p191.
[3] يعتبر كينز أن الأجور هي أهم تكلفة للإنتاج بحيث لا يمكن تخفيضها أثناء مرحلة التشغيل الكامل وذلك لوجود نقابات عمالية لا تسمح بذلك.

شكل رقم(13):أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار عند التشغيل الكامل



Source : Subrata Ghatak, Monetary Economics in Developing Countries, p16

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أنه عندما يصل الإنتاج والتشغيل إلى أقصى مستوى له فإن زيادة عرض النقود من M_fإلى M_1 أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى p_1 ثم ارتفع إلى p_2 مع زيادة عرض النقود إلى M_2 لكن ليس بنفس النسبة مثل التقليديين.

3. **أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار عند مصيدة السيولة:** إن ارتفاع عرض النقود وتخفيض أسعار الفائدة خلال هذه المرحلة لا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي قد ينخفض ذلك لأن كمية النقود الإضافية تستقر في أيدي الأعوان الاقتصادية نتيجة للشكوك وعدم اليقين مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال الذي يصل إلى أدنى مستوياته مع تسريح العمال لذلك قد يكون هناك فائض في العرض (على الرغم من تراجع الإنتاج) الذي يساهم في انخفاض المستوى العام للأسعار.

إذا حسب كينز تعرف الأسعار ارتفاعات بسيطة مع زيادة عرض النقود وتزداد مع ارتفاع مستوى التشغيل وعموما تعبر هذه الارتفاعات عن التضخم الإيجابي الذي لا يضر بالاقتصاد وهذا عكس ارتفاع الأسعار الذي يسجل مع زيادة عرض النقود أثناء مرحلة التشغيل الكامل والذي ينجم عنه تضخما حقيقيا، بالإضافة إلى ذلك فقد بين كينز أن الأسعار قد تنخفض على الرغم من ارتفاع عرض النقود وهذا عند تحقق مصيدة السيولة أين تستقر كمية النقود الإضافية في أيدي الأعوان الاقتصادية وينخفض الطلب الفعال إلى أدنى مستوياته.

وفي الأخير يمكن القول أن المستوى العام للأسعار عند كينز لا يتوقف على عرض النقود فقط وإنما يعتمد أيضا على حالة التشغيل وتكاليف الإنتاج.

رابعا: انتقادات التحليل الكينزي

يعد التحليل الكينزي من أهم الإضافات التي طورت الاقتصاد الكلي فلقد لقي قبولا كبيرا من طرف الاقتصاديين والسياسيين بعد تقديمه للحلول اللازمة التي واجهت أزمة الكساد الاقتصادي لكن على الرغم من ذلك لم تسلم من الانتقادات، تتمثل أهم الانتقادات فيما يلي:

1. فشل التحليل الكينزي في تفسير أزمة التضخم الركودي التي تعرضت له اقتصاديات الدول المتقدمة في سبعينيات القرن الماضي أين ارتفعت معدلات البطالة ومعدلات التضخم معا.
2. هناك بعض الاقتصاديين الذين يرون بأن كينز استقى الكثير من أفكاره عن التجاريين التقليديين والمحدثين كفكرة قصور الطلب الفعال وأهميته في الحياة الاقتصادية، وفكرة تناقص الميل الحدي للاستهلاك مع زيادة الدخل[1].
3. يعتبر كينز أن قرار الاستثمار يتم بناء على المقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة لكن هذا الطرح تلقى انتقادا شديدا من بعض الاقتصاديين الذين قاموا بدراسات تطبيقية أثبتت أن سعر الفائدة لا يعتبر محددا رئيسيا للاستثمار ذلك لأنه يكون أقل بكثير من الكفاية الحدية لرأس المال في حالة الرواج وأعلى بكثير منها في حالة الكساد[2]، وحتى أنصار التحليل الكينزي يؤيدون هذا الانتقاد بحيث يقول هيكس: " إن سعر الفائدة أضعف من أن يكون له تأثير في المستقبل القريب وعامل الخطر أقوى من أن يتيح لسعر الفائدة التأثير على المستقبل البعيد[3].
4. اعتبار سعر الفائدة يتحدد من التقاء الطلب على النقود مع عرض النقود وإهمال العوامل الأخرى المؤثر فيه كمستوى الدخل فلتحديد الأرصدة النقدية المحتفظ بها من أجل المضاربة لابد من معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر على الأرصدة النقدية المحتفظ بها لغرضي المعاملات والاحتياط[4].
5. قام كينز بدراسة العوامل المؤثرة على سعر الفائدة في الأجل القصير ولم يتناول العوامل التي تحدد سعر الفائدة في الأجل الطويل وبذلك قد استبعد عنصر الزمن لذلك وصفه البعض بأن تحليله ستاتيكي يفتقد لعنصر الحركية[5].
6. إن تطبيق النموذج الكينزي في بعض الدول النامية خاصة الريعية منها التي لها أجهزة إنتاجية ضعيفة له آثارا غير مرغوب فيها بحيث أن رفع الطلب الكلي من خلال زيادة عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بدلا من زيادة معدلي النمو الاقتصادي والتشغيل.

---

[1] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظريات الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، جدة، 2015، ص52.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص ص311-312.

[3] جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص120-121.

[4] محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2010، ص61.

[5] نفس المرجع السابق، ص ص61-62.

المطلب الثاني: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل النقدوي

ظهر التحليل النقدوي على يد مجموعة من اقتصاديي مدرسة شيكاغو وفي مقدمتهم ميلتون فريدمان[1] وبداية بمقال له بعنوان "النظرية الكمية النقدية –إعادة الصياغة" « The Quantity Theory of Money-Arestatement» نشره في سنة 1956 بحيث بنى نموذجا وحيد للطلب على النقود بحث من خلاله عن أثر عرض النقود على الدخل النقدي (المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي) وكتدعيما لنظريته قدم دليلا تجريبيا مع الاقتصادية آنا شوارتز[2] حيث درسا تاريخ النقود في الولايات المتحدة الأمريكية (1867-1960).

إن التحليل النقدوي لقي اهتماما واسعا من طرف الاقتصاديين والسياسيين بعد مرور عقد من ظهوره وذلك عندما فشل التحليل الكينزي عن تفسير أزمة الكساد التضخمي التي تعرضت لها اقتصاديات الدول المتقدمة أين ارتفعت معدلات البطالة والتضخم معا وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي.

أولا: فرضيات التحليل النقدوي

إن أهم الأسس والفرضيات التي استند إليها فريدمان في نموذجه على النحو التالي[3]:

1. الأعوان الاقتصادية تتعرض للخداع النقدي وتعدل سلوكها تبعا للأحداث الاقتصادية.
2. تتمتع الأسعار والأجور بالمرونة النسبية.
3. تعدد أسعار الفائدة بتعدد الأصول والنقد يعامل كسلعة أو أصل لها عائد.
4. استقرار دالة الطلب على النقود وارتباطها بالدخل الدائم.
5. يختلفحجم تأثير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الأجل القصير عن الأجل الطويل.
6. السياسة النقدية هي الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.
7. رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.

[1] ميلتون فريدمان (1912-2006): اقتصادي أمريكي ينتمي إلى مدرسة شيكاغو حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976 نتيجة لتأسيسه للنظرية النقدوية عمل كمستشار لرئيس الجمهورية.

[2] آنا شوارتز (1915-2012): اقتصادية أمريكية عملت كمديرة تنفيذية للجنة الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية لديها العديد من المؤلفات حول النقود مع ميلتون فريدمان أبرزها كتاب " تاريخ النقود في الولايات المتحدة الأمريكية _1870-1960)".

[3] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 2000، ص140.

8. يتحقق معدل البطالة الطبيعي عندما يكون معدل التضخم معدوم في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فلا وجود لعلاقة بينهما[1].

ثانيا: عرض نموذج فريدمان

من أجل معرفة أثر عرض النقود على كل من الناتج والمستوى العام للأسعار قام فريدمان بصياغة نموذج للطلب على النقود بحيث اعتبره أنه دالة للثروة التي تشمل جميع مصادر الدخل ومن خلال سلسلة من التبسيطات الرياضية حدد الأشكال المختلفة للثروة بمجموعة من المتغيرات المتمثلة في: الدخل الدائم y وعائدات الأصول المالية والأصول الحقيقية المتوقعة ($w , R_m, R_b, R_e,$) بالإضافة إلى العنصر البشري ومدى الاستقرار الداخلي (u) وبذلك فالطلب على النقود يتوقف على عائد النقود وتكلفة الفرصة البديلة، وفيما يلي نموذج فريدمان للطلب على النقود[2]:

الطلب على النقود بالقيمة الاسمية $M_d=PF(y, w, r_m, r_b, r_e, u)....(1)$

الطلب على النقود بالقيمة الحقيقية $M_d/P= PF(y, w, r_m, r_b, r_e, u....(2)$

ويمكن التفصيل في محددات الطلب على النقود عند فريدمان من خلال ما يلي:

1. **الدخل الدائم (y)**:يعبر عن القيمة الحالية لمتوسط المداخيل المتوقعة في الأجل الطويل، ولقد استخدم فريدمان هذا المؤشر بدل الدخل السنوي لأنه مستقر ولا يخضع لتقلبات كثيرة[3] بحيث أنه يؤثر على الطلب على النقود في نفس الاتجاه فارتفاعه يؤدي إلى زيادة رغبة الأفراد والشركات في الاحتفاظ بأرصدة نقدية حقيقية.
2. **العائد المتوقع من الاحتفاظ بالنقود (r_m)**:تعتبر النقود كأصل بالنسبة للأسر وكسلعة بالنسبة للشركات فدورها مماثل لرأس المال العامل حيث تدخل في إنتاج السلع والخدمات[4]، ويتمثل عائد النقود فيما يلي[5]:

- توفر الراحة والأمان فيما يخص المعاملات كما أنها تساهم في إعادة توازن محفظة الشركات والأسر وفقا للتغير المتوقع لعوائد الأصول الأخرى.
- الخدمات التي تقدمها البنوك على الودائع تحت الطلب في الدول المتقدمة مثل الدفع الآلي للفواتير.

[1]Philippe Bouhours, La Monnaie Finance, Institutions et Mécanismes, Edition Marketing Editeur Des Préparations Grandes Ecoles Médecin , Paris, 1993, P300

[2]- Robert Leeson and Charles G. Pal, "Quantity Theory of Money" by Milton Friedman, From The Collected Works of Milton Friedman, Palgrave Macmillan, 1987, p12.
- Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume, Monetary Economics, The New Palgrave Economics Collection, USA, First published, 2010, p311.

[3] Frederic S. Mishkin, Apostolos Serletis, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Pearson Canada, Fourth Canadian Edition 2011, p564.

[4] Rosalind Levaci, Alexander Rebmann, Macroeconomics, Macmillan Education LTD, London, Second edition 1982, p134

[5]Frederic S. Mishkin, Apostolos Serletis, op cit, p564

- الفائدة على الودائع تحت الطلب.

إن عائد النقود يؤثر في نفس الاتجاه على الطلب على النقود بحيث أن ارتفاعه يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية المطلوبة.

3. **العوائد المتوقعة للأصول المالية (r_b, r_e)**: ويتمثل في عائد السندات والأسهم بحيث يتوقف عائد السندات على سعر الفائدة ومعدل تغير سعره وعائد الأسهم على الأرباح الموزعة ومعدل تغير سعره، تؤثر هذه العوائد عكس الاتجاه على الطلب على النقود فارتفاعها يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود وارتفاع الطلب على الأسهم والسندات.
4. **العوائد المتوقعة على الأصول الحقيقية (w)**: تعبر عن الممتلكات المادية ويتوقف عائدها على تغير أسعارها وبالتالي فهي تؤثر عكس الاتجاه على الطلب على النقود فانخفاضها يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود.
5. **متغيرات أخرى محددة للطلب على النقود (u)**: تمثل عموما ما يلي:

- **الثروة البشرية إلى غير البشرية**: تتمثل في استخدام ثروة غير بشرية من أجل الحصول على ثروة بشرية ومن ثم القدرة على كسب دخل ونعطي على سبيل المثال الدورات التكوينية المخصصة لاكتساب مهارات[1]، ويؤثر هذا المتغير في نفس الاتجاه على الطلب على النقود.
- **مدى الاستقرار الداخلي**: ويقصد به على وجه الخصوص الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي حيث أن انتشار الفوضى داخل الدول يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود.

بنى فريدمان نموذج وحيد للطلب على النقود أما عرض النقود فيرى بأنه متغير خارجي يحدد من قبل السلطة النقدية بناء على أهداف السياسة الاقتصادية وبذلك يعتبر دالة لكل من : النقود القانونية (h)، نسبة الودائع إلى احتياطات البنوك (d/r)، نسبة الودائع إلى الأرصدة النقدية الموجودة لدى الجمهور (d/c)[2]:

$$M_s=h\frac{\frac{d}{r}(1+\frac{d}{c})}{\frac{d}{r}+\frac{d}{c}}\ldots.(3)$$

إن نموذج فريدمان يعتبره العديد من الاقتصاديين أنه ما هو إلا صيغة موسعة لمعادلة فيشر وهذا ما نوضحه من خلال ما يلي[3]:

من خلال قسمة المعادلة رقم (1) على الدخل الاسمي وقلبها نحصل على:

$$y/M_d=y/\ F(y,\ w,\ r_m,\ r_b,\ r_e,\ u)\ldots.(4)$$

[1] Milton Friedman, La Monnaie et Ses Pièges, Dunod, Paris, 1992, p110
[2] Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume, op cit, p308.
[3] Ansgar Belke · Thorsten Polleit, Monetary Economics in Globalised Financial Markets, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2009, p106.

وبما أن سرعة تداول النقود هي عبارة عن نسبة الدخل الإجمالي إلى كمية النقود التي تساوي الطلب على النقود عند التوازن $M_d=M_s$ فإن:

$$V=y/\ PF(y, w, r_m, r_b, r_e, u)\ldots.(5)$$

إذا سرعة تداول النقود هي عبارة عن دالة للمتغيرات المحددة للطلب على النقود وبالرجوع إلى المعادلة (4) و(5) نجد:

$$MV(y, w, r_m, r_b, r_e, u)=Y\ldots.(6)$$

ثالثا: مضمون العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار عند فريدمان

من خلال الملاحظة والأدلة التجريبية أكد فريدمان أن هناك علاقة قوية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار عبر التاريخ الاقتصادي فقليلا ما نجد ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار دون تغيير جوهري في العرض النقدي إذ أنه في القرنين السادس عشر والسابع عشر ارتفعت الأسعار بعد اكتشاف مصادر جديدة من المعادن، كما أنه في أربعينيات القرن التاسع عشر أدى اكتشاف الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا إلى ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار بعد عشرة سنوات تقريبا، وفي القرن العشرين بينت الكثير من الدراسات القياسية الأثر الكبير لنمو عرض النقود على المستوى العام للأسعار، من أجل توضيح هذا الأثر ميز فريدمان بين الأجل القصير والأجل الطويل:

1. **أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الأجل القصير**: يصل الأجل القصير عند فريدمان إلى عشرة سنوات كأقصى تقدير ويتحقق التوازن النقدي عند تساوي الكمية الاسمية المعروضة للنقود مع الكمية الحقيقية المطلوبة بحيث أن ارتفاع الأولى عن الثانية يؤدي إلى ارتفاع الأرصدة النقدية لدى الأفراد والشركات عن المستوى المرغوب فيه فيعدلون محافظهم من خلال شراء الأصول المالية فترتفع أسعارها وتنخفض عوائدها ثم يقومون بشراء الأصول الحقيقية فترتفع أسعارها[1] وهكذا يرتفع المستوى العام للأسعار مع زيادة مستوى الدخل الحقيقي، يمكن توضيح ذلك بالرجوع إلى المعادلة رقم (6):

$$MV(y, w, r_m, r_b, r_e, u)=Y\ldots.(6)$$

بما أن الدخل الاسمي هو عبارة عن الدخل الحقيقي مضروب في المستوى العام للأسعار، وأن ما يهمنا تغير القيم يمكن كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{M_t-M_{t-1}}{M_{t-1}}.\frac{V_t-V_{t-1}}{V_{t-1}}=\frac{Y_t-Y_{t-1}}{Y_{t-1}}.\frac{P_t-P_{t-1}}{P_{t-1}}\ldots.(7)$$

[1] حسب فريدمان يؤثر ارتفاع عرض النقود أولا على أسعار السندات ثم أسعار الأسهم وأخير أسعار الأصول الحقيقية.

بما أن دالة الطلب على النقود عند فريدمان مستقرة وبالتالي يمكن اعتبار أن سرعة تداول النقود تخضع لتقلبات قليلة:

$$\frac{M_t - M_{t-1}}{M_{t-1}} = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times \text{INF}\ldots.(8)$$

يتبين لنا من خلال المعالة رقم (8) أن تغير عرض النقود في الأجل القصير يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار مع الدخل الحقيقي، ويعتبر فريدمان أن الدخل الحقيقي هو الذي ينمو أولا بعد ارتفاع عرض النقود بمدة تقدر ما بين 06 إلى 09 أشهر وبعدها بـ09 أشهر يرتفع المستوى العام للأسعار أي أن الضغوط التضخمية تظهر بعد مرور فترة تبلغ ما بين 12-18 شهرا من ارتفاع عرض النقود[1].

كما يظهر لنا أن عند ارتفاع عرض النقود والدخل الحقيقي بنفس النسبة يبقى المستوى العام للأسعار على حاله وبالتالي فإن التضخم عند فريدمان سببه نمو عرض النقود بنسبة أكبر من نمو الدخل الحقيقي (الناتج المحلي الحقيقي).

2. **أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل:** يعتبر فريدمان أنه على مدى عقود (أكثر من ثلاثة عقود) أن نمو عرض النقود ينعكس فقط على المستوى العام للأسعار ويؤدي إلى ارتفاعه بنسبة أكبر مقارنة بالأجل القصير وذلك لعدة أسباب أهمها[2]:

- العرض النقدي لا يؤثر على الدخل في الأجل الطويل فهذا الأخير يتأثر بعوامل حقيقية مستقلة عن العرض النقدي كالتطور التكنولوجي ومستوى الإبداع.
- استقرار دالة الطلب على النقود لارتباطها بالدخل الدائم الذي يتميز بتقلبات ضعيفة ذلك أن الدورة الاقتصادية تمر بمراحل تجعل متوسط الدخول مستقرة، وما يزيد من استقرار دالة الطلب على النقود أنها غير حساسة لتغيرات سعر الفائدة، فعند ارتفاع هذا الأخير تقوم البنوك في إطار المنافسة برفع أسعار الفائدة على الودائع وهكذا تسد الفجوة بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة ويؤكد فريدمان أنه حتى في حالة وجود قيود على فوائد الودائع فإن البنوك ستسعى إلى جذب الودائع من خلال تقديم خدمات إلى أصحابها، وبالتالي فإن نمو عرض النقود يكون له تأثير ضعيف على أسعار الفائدة.

من خلال ما سبق أظهر التحليل النقدوي أن هناك أثر في نفس الاتجاه من العرض النقدي إلى المستوى العام للأسعار في الأجلين القصير والطويل وهذا ما تؤكده مقولة فريدمان الشهيرة: "التضخم هو دائما وفي كل مكان ظاهرة

[1]Milton Friedman, Charles A. E. Goodhart, Money, Inflation and the Constitutional Position of the Central Bank, The Institute of Economic Affairs, London,2002, pp 84-85.
[2]Ibid, p 85.

نقدية ينتج عن نمو عرض النقود بشكل أكبر من الناتج"[1]، وبعبارة أخرى: " يحدث التضخم عندما تطارد نقودا كثيرة سلعا قليلة"[2].

بعد عرضنا لتحليل فريدمان لابد علينا من المقارنة بينه وبين التحليلين السابقين بحيث أنه على الرغم من أن نموذجي فريدمان و فيشر متقاربين في الصيغة إلا أنهما يختلفان جوهريا في الفرضيات والنتائج المتوصل إليها، ففريدمان يعتبر سرعة تداول النقد ليست ثابتة وإنما مستقرة ويمكن التنبؤ بها كما أن الناتج يتأثر بالعرض النقدي في الأجل القصير وليس ثابتا عند مستوى الاستخدام التام بالإضافة إلى ذلك رفض العلاقة الميكانيكية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار بحيث أن هذا الأخير يحافظ على نفس المستوى إذا نما العرض النقدي والناتج الحقيقي بنفس النسبة

وعند المقارنة بين تحليل فريدمان وتحليل كينز نجد أنهما توصلا إلى نفس النتائج تقريبا بحيث أن ارتفاع عرض النقود عند فريدمان في الأجل القصير يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بعد زيادة الدخل الحقيقي وهذه المرحلة اعتبرها كينز دون الاستخدام التام، أما في الأجل الطويل فأشار فريدمان إلى أن ارتفاع عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار فقط وهذا ما يوافق تحليل كينز عند مرحلة الاستخدام التام، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه توجد اختلافات جوهرية بينهما تتمثل فيما يلي[3]:

- بحث فريدمان في محددات الطلب على النقود أما كينز فبحث على دوافع الاحتفاظ بالنقود.
- أدرج فريدمان أكثر من سعر فائدة في دالة الطلب على النقود أما كينز فيرى بأن هناك سعر فائدة وحيد على السندات على اعتبار أن عوائد الأصول المالية الأخرى تتغير مع عائد السندات.
- على عكس كينز نظر فريدمان إلى النقود والسلع الرأسمالية كبدائل لذلك أدرجها في دالة الطلب على النقود.
- دالة الطلب على النقود مستقرة عند فريدمان لارتباطها بالدخل الدائم مع وجود تأثير ضعيف لسعر الفائدة أما كينز فيرى أن دالة الطلب على النقود متقلبة وذلك لتغيرها مع تغير سعر الفائدة.
- قدم كل من كينز وفريدمان تفسيرين مختلفين لحالة عدم زيادة المستوى العام للأسعار بعد رفع عرض النقود فالأول يرى أن ذلك يعود إلى وقوع الاقتصاد في مصيدة السيولة أين تستقر كمية النقود المصدرة في أيدي الشركات والأفراد (حالة الكساد)، أما الثاني فيرى أن ذلك يعود إلى نمو كل من عرض النقود والناتج الحقيقي بنفس النسبة (حالة استقرار).

[1]Dhanusha Gihan Pathirana, Chandana Aluthge, A History of Underdevelopment and Political Economy of Inflation in SriLanka, Palgrave Pivot, Singapore,2020, p54.
[2]Paul Davidson, Who‘s Afraid of John Maynard Keynes?, Palgrave Macmillan, USA, 2017, p33.
[3]Frederic S. Mishkin, Apostolos Serletis, op cit, p565.

رابعا: انتقادات التحليل النقدوي

على الرغم من أن تحليل فريدمان استطاع تفسير أزمة الكساد التضخمي إلا أنه تعرض لانتقادات كغيرها من النظريات السابقة خاصة من الاقتصادي البريطاني Nicholas Kaldor[1] الذي يعتبر أشد المعارضين لهذه النظرية في مؤلفاته أبرزها كتاب بعنوان The Sourage of Monetarism الصادر في سنة 1985، يمكن عرض أهم الانتقادات فيما يلي[2]:

1. **اتجاه السببية من عرض النقود إلى الإنتاج والمستوى العام للأسعار:** يرى كالدور أن المشكل الأساسي في تحليل فريدمان هو اعتبار أن عرض النقود هو مصدر الطلب على السلع والخدمات في حين أن الدخل والمستوى العام للأسعار هو الذي يحدد الطلب الكلي، وهذا الأخير مع سعر الفائدة هو الذي يحدد عرض النقود أي أن الدخل والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة يمثلون متغيرات مستقلة وعرض النقود متغير تابع، وبذلك فالبنك المركزي يقوم بتحديد عرض النقود بناء على متطلبات العناصر الاقتصادية ويوفر السيولة للبنوك التجارية باعتباره المقرض الأخير.
إذا يشمل هذا الانتقاد لتحليل كينز وفيشر حيث أنهما يعتبران أن التأثير يكون من العرض النقدي إلى المستوى العام للأسعار.
2. **استقرار سرعة تداول النقود:** اعتبر كالدور أن استقرار سرعة تداول النقود يعود لعدم استقرار عرض النقود الذي يتغير مع الطلب الكلي حيث أن هناك علاقة متبادلة بينهما فسرعة تداول النقود تصبح غير مستقرة إذا استقر عرض النقود.

كما أن اعتبار سرعة تداول النقود مستقرة لقيت انتقادات عديدة من طرف الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث تجريبية في الدول المتقدمة وأكدوا أنها أصبحت غير مستقرة منذ السبعينات وأرجعوا ذلك إلى سرعة تطور الأدوات المالية.

كما أن التحليل النقدوي لقي انتقادات أخرى حيث اعتبر البعض أمثال A.Meltzer وLaidler أن الطلب على النقود شديد التأثر بتغيرات سعر الفائدة أما آخرون فيرون أنها غير قابلة للتطبيق العملي كونها تحتوي على متغيرات يصعب قياسها كعائد رأس المال البشري ومتغير الأذواق.

[1] نيكولاس كالدور (1908-1986): اقتصادي انجليزي ينتمي إلى المدرسة الكينزية عمل كمستشار خاص لوزارة الخزانة البريطانية بين الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية والتي أصبح يطلق عليها مربع كالدور له عدة مؤلفات حول الاستقرار الاقتصادي والنمو.

[2] John E. King, Nicholas Kaldor, Palgrave Macmillan, UK, First published, 2009, pp(141-144).

المبحث الثالث: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل الحديث

بعد أزمة الكساد 1929 وتطبيق السياسة الكينزية شهدت اقتصاديات الدول المتقدمة استقرارا بحيث انخفضت معدلات البطالة وارتفعت معدلا النمو وكانت معدلات التضخم متوازنة إلا أنه وفي السبعينيات تغيرت الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول بحيث تعرضت لظاهرة التضخم الركودي مما أدى إلى رجوع بعض الاقتصاديين إلى فرضيات التوقعات التكييفية والعقلانية لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

من خلال ما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى نموذج كاجان للتضخم المفرط في ظل التوقعات التكييفية ونموذج لوكاس الذي بين العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار في ظل التوقعات العقلانية

المطلب الأول: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في ظل التوقعات التكييفية

نشأت فرضيات التوقعات التكييفية في خمسينيات القرن الماضي من خلال العديد من الدراسات تتمثل في: دراسة Koycky لسلوك الاستثمار (1954)، دراسة كاجان (1956)، دراسة فريدمان حول الاستهلاك (1957)، دراسة Marc Nerloveحول ديناميكيات العرض في القطاع الزراعي.

تسمى فرضية التوقعات التكييفية (المعدلة) بفرضية التعلم من الأخطاء ذلك لأنها تستند إلى فكرة أن الأعوان الاقتصادية تقوم دائما بتعديل توقعاتها بناء على المعلومات السابقة للمعطيات الاقتصادية وأخطاء التنبؤ التي حدثت في الماضي على اعتبار أن الماضي يتكرر في المستقبل[1]، وبذلك فهي من أهم الفرضيات التي طرحت أخطاء التوقع السابقة كمحدد للقيم الفعلية المحققة في الفترة الحالية.

[1]طارق جدي، عمر جنينة، التوقعات ودورها في صنع واتخاذ القرار، ص06، بتصرف على الموقع:

.http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%B1.pdf, 06/06/2019.

إن الدراسة التي بينت العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار في ظل التوقعات التكييفية هي دراسةPhillip Cagan[1]حول التضخم المفرط بعنوان« The Monetary Dynamics of Hyperinflation »، بحيث قام بصياغة نموذجا رياضيا يعد كامتداد لمعادلة كامبريدج للأرصدة النقدية الحاضرة، وانطلق من المعادلات التالية[2]:

$$\begin{cases} m/p=\exp(-\alpha\pi^{*})\Rightarrow \log(m/p) =-\alpha\pi^{*}\ldots(1) \\ d\pi/dt=b(\pi-\pi^{*}) \ldots.(2) \\ \mu =d\log(m)/dt=\mu(t)\ldots.(3) \end{cases}$$

تعبر المعادلة رقم 01 عن الطلب الحقيقي على الأرصدة النقدية وتمثل دالة أسية لمعدل التضخم المتوقع π^{*} بحيث α تمثل معلومات ثابتة للفترة السابقة

أما المعادلة الثانية يتم بموجبها الاستفادة من أخطاء التوقع السابقة حول معدل التضخم وذلك من خلال الفرق بين معدل التضخم الفعلي πومعدل التضخم المتوقعπ^{*}بحيث أن b تعبر عن سرعة مراجعة الجمهور لتوقعاتهم فالأعوان الاقتصادية دائما يقومون بتعديل توقعاتهم بناء على المعلومات السابقة، في حين أن المعادلة رقم 03 تعبر عن معدل نمو عرض النقود μ وهو متغير خارجي.

عند التوازن يتساوى عرض النقود مع الطلب على النقود وبعد سلسلة من التبسيطات الرياضية توصل كاجان إلى[3]:

$$\boldsymbol{\pi^{*}}=\frac{B}{1-\alpha B}(\mu-\pi)+\frac{1}{1-\alpha B}\mu` \; ; \alpha B \neq 1\ldots(4)$$

يظهر من خلال المعادلة الأخيرة أن معدل التضخم المتوقع يتوقف على الفرق بين معدل نمو العرض النقدي ومعدل التضخم $(\mu-\pi)$في الفترة السابقة بالإضافة إلى الفرق بين معدل نمو العرض النقدي الفعلي والمتوقع في الفترة السابقة.

إن التضخم عند كاجان يعود إلى نمو العرض النقدي حيث أن ارتفاعه يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم ترتفع مستويات الأسعار مع زيادة في الإنتاج والتشغيل وعندما يلاحظ العمال أن أجورهم الحقيقية انخفضت يطالبون برفعها فترتفع الأسعار مرة أخرى، ويعتمد الارتفاع الثاني للمستوى العام للأسعار على سرعة تعديل التوقعات بالنسبة للارتفاع الأول للمستوى العام للأسعار بحيث كلما ازدادت كلما تسارع معدل التضخم في فترة زمنية أقل.

---

[1]فليب ديفيد كاجان (1927–2012): اقتصادي أمريكي ينتمي إلى مدرسة شيكاغو له أكثر من 100 كتاب ركز في أعماله على السياسة النقدية والسيطرة على التضخم أبرز مؤلفاته " التضخم المفرط".

[2]:-Kivilcim Metin, Ilker Muslu, Money demand, the Cagan model, testing rational expectations vs adaptive expectations: The case of Turkey, pp 417-418.

- Fernando de Holanda Barbosa, Exploring the Mechanics of Chronic Inflation and Hyperinflation, Springer Nature, Switzerland, 2017, p03

[3]Fernando de Holanda Barbosa, op cit, pp 3-4.

وبذلك فإن الارتفاع المتتالي للعرض النقدي في الأجل الطويل يؤدي إلى التضخم المفرط (الجامح) فترتفع الأسعار بسرعة كبيرة وبمعدل نمو شهري يفوق 50% وتفقد النقود وظائفها كمخزن للقيمة ومن ثم كوسيلة للتبادل، فدراسة كاجان جاءت من أجل تفسير التضخم المفرط الذي مرت به اقتصاديات الدول المتقدمة وبعد تحليل الأحداث التي مرت بها تلك الدول تم تحديد المظاهر العامة للتضخم المفرط والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- انخفاض الأرصدة النقدية الحقيقية التي تحوزها العناصر الاقتصادية إلى أدنى مستوى لها بحيث تؤول للصفر.
- نمو معدل التضخم بسرعة كبيرة ودون حد أعلى واضح.
- يتم تمويل العجز العام للخزينة بالإصدار النقدي.
- ينتهي التضخم المفرط على الأقل بعد مدة سنة من خلال تغيير في سياسات الحكومة.

إن نموذج كاجان للتضخم المفرط تم صياغته بالاعتماد على فرضية التوقعات التكييفة والتي تعرضت إلى انتقادات أهمها:

- تشكيل التوقعات يعتمد على المعلومات السابقة فقط وهذا ما يبين قصور الفرضية خاصة في ظل توفر المعلومات الحالية والسابقة وحتى المستقبلية (الأهداف المحددة) للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات.
- تعديل التوقعات في ظل هذه الفرضية يكون بطيئا جدا مما يجعل الأعوان الاقتصادية يقعون في أخطاء منتظمة تخص تنبؤاتهم ولفترة طويلة[2].
- تسمح فرضية التوقعات التكييفية بحدوث أخطاء لعدة فترات متتالية وهذا ما يتعارض مع فكرة تحسين وتعديل التوقعات.

المطلب الثاني: علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في ظل التوقعات العقلانية

نشأت فرضية التوقعات العقلانية في سنة 1932 عندما تطرق لها Jan Tinbergen من خلال بحث بعنوان Ein Problem der Dynamik" وبرزت كنظرية في سنة 1959 من خلال البحث الذي قدمه جون ميث بعنوان "Rational Expectation and The Theory of Price Movements".

[1]Fernando de Holanda Barbosa, op cit, pp1-2.

[2] نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2017، ص39.

لم تلقى نظرية التوقعات العقلانية اهتماما إلا بعد أن طورها مجموعة من الاقتصاديين أمثال لوكاس وسارجنت ونيل والكس وبارو[1] من خلال مجموعة من الأعمال وعلى رأسها المقال الذي قدمه لوكاس في سنة 1972 بعنوان Expectations and The Neutrality of mave وتحصل بموجبه على جائزة نوبل سنة 1995[2]، بحيث تطرق فيه إلى العلاقة بين النقود والأسعار بالإضافة إلى متغيرات الاقتصادية الأخرى (الناتج والتشغيل) وهذا في ظل التوقعات العقلانية وانطلق من نفس الفرضيات التي صاغها جون ميث والتي تتمثل فيما يلي:[3]

- المعلومات نادرة والنظام الاقتصادي لا يضيعها ويعني ذلك أن الأعوان الاقتصادية يستخدمون جميع المعلومات المتاحة بشكل أمثل عند تشكيل توقعاتهم.
- يتم تكوين التوقعات بناء على هيكل النظام الاقتصادي ويعني ذلك أن الأعوان الاقتصادية يعتمدون على نفس المعلومات التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية وبالتالي لا يتعرضون للخداع النقدي وهذا ما يجعل الأسعار والأجور تتميزان بالمرونة التامة مع تغير سياسة الحكومة وفي هذا الإطار يقول جون ميث " نظرا لأنها تنبؤات دقيقة للأحداث المستقبلية فهي في الأساس نفس توقعات النظرية الاقتصادية".
- لن يكون للتوقع العام أي تأثير على عمل النظام الاقتصادي ما لم يكن مبنيا على معلومات داخلية ويعني ذلك أن الإجراءات المعلن عليها لن يكون لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي ما لم تحتوي على معلومات داخلية غير متاحة في السوق.
- بالإضافة إلى الفرضيات السابقة اعتبر لوكاس[4] أن هناك عدة جزر بها أعوان اقتصادية تهتم بالأسعار في الجزيرة التي يتواجدون بها وفي الجزر الأخرى، عند تغير مستويات الأسعار عليهم أن يدققوا ما إذا كانت الأسعار النسبية الخاصة بجزيرتهم هي التي تغيرت أم المستوى العام للأسعار.

[1] Look at:
Thomas J Sargent, Neil Wallcace, Rational Expectation and The Theory of Economic Policy, August 1974, pp 1-19.
Thomas J Sargent, Neil Wallcace, Rational Expectations, The optimal Monetary Instrument, and the Optimal Money Supply Rule, Journal of Political Economy, pp 241-254.

[2] Robert E.Lucas, Monetary Neutrality, Economic science, December 1995, p246.

[3] John F. Muth, Rational Expectation and The Theory of Price Movements, Econometrica, p316.

[4] روبرت لوكاس (1937%: اقتصادي أمريكي ينتمي إلى مدرسة شيكاغو مؤسس نظرية التوقعات العقلانية تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد في سنة 1995 أبرز أعماله مقال " التوقعات وحيادية النقود".

إذن يتمثل النموذج الأساسي الذي انطلق منه لوكاس فيما يلي[1]:

$$\begin{cases} m_t=p_m m_{t-1}+v_t+\mu_t \dots(1) \\ m_t^i=m_t+\mu_t^i \Rightarrow m_t^i= p_m m_{t-1}+v_t+\mu_t+ \mu_t^i \dots(2) \end{cases}$$

تمثل المعادلة رقم 01 معدل نمو العرض النقدي المتوقع وهو دالة تابعة لمعدل نمو العرض النقدي في الفترة (t-1) والمعلومات العامة المتاحة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للدولة v_t والمعلومات غير الكاملة التي تحدث صدمة مفاجئة μ_t.

أما المعادلة رقم 02 فتبين معدل نمو العرض النقدي المتوقع للجزيرة (i) الذي هو عبارة عن دالة تابعة لمعدل نمو العرض النقدي المتوقع الكلي والمعلومات غير الكاملة الخاصة بالجزيرةi.

بعد سلسلة من التبسيطات الرياضية توصل لوكاس إلى المستوى العام للأسعار ومستوى العاملة عند التوازن[2]:

$$\begin{cases} p_t= p_m m_{t-1}+v_t+ +[(k+K)/(1+K)]\mu_t \dots(3) \\ n_t=A[(1-k)/(1+K)]\mu_t \dots(4) \end{cases}$$

حيث A وK تمثلان المعلمات الأساسية للنموذج.

تبين المعادلة رقم 04 أن مستوى العمالة دالة تابعة للمعلومات غير الكاملة أو الصدمة النقدية المفاجئة، أما المعادلة رقم 03 يظهر من خلالها أن المستوى العام للأسعار يتوقف على معدل نمو العرض النقدي في الفترة السابقة m_{t-1}والمعلومات المتاحة للجميع خاصة المتعلقة بنمو العرض النقدي v_t والمعلومات غير الكاملة والمفاجئة لتغير العرض النقدي μ_t، فإذا اعتبرنا أن هذا الأخير معدوما وأن زيادة عرض النقود معلن عنها فإن الأفراد وبهدف المحافظة على مستوى المعيشة ستطالب مباشرة برفع الأجور ومن ثم يرتفع المستوى العام للأسعار فتتحقق توقعات العناصر الاقتصادية بشأن معدل التضخم المتوقع وبذلك يبقى الناتج والعمالة عند مستواهما الطبيعي.

أما إذا كان µt لا يساوي صفرا أي يوجد ارتفاع غير متوقع للعرض النقدي فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي ومن ثم ترتفع الأسعار عن المستوى المتوقع ونظرا لأن العناصر الاقتصادية لا تفرق بين ارتفاع الأسعار النسبية والأسعار العامة في الأجل القصير يرتفعا مستوى الإنتاج والعمالة وبمجرد إدراكهم أن المستوى العام للأسعار هو الذي ارتفع ينخفضا الناتج والعمالة إلى مستواهما الطبيعي فالبطالة عند لوكاس اختيارية وليست إجبارية.

[1]Carl E.Walsh, Monetary Theory and Policy, Fourth Edition, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2017, pp197-198.
Robert E.Lucas, Expectations and the Neutrality of Money, Journal of Economic Theory, 1972, pp 103-124.
[2] Carl E.Walsh, op cit, p197.

إذا حسب لوكاس فإن الزيادة في العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة إلا أن هناك اختلاف بينهما فالارتفاع المتوقع للعرض النقدي يحقق توقعات الأعوان الاقتصادية حول مستوى التضخم المتوقع ويصبح هو نفسه الفعلي أما الزيادة غير المتوقعة للعرض النقدي (الانخفاض غير المتوقع) يجعل من معدل التضخم أقل من مستواه الفعلي (معدل التضخم المتوقع أكبر من مستواه الفعلي) في الأجل القصير وهذا ما يؤدي إلى انحراف الناتج والعمالة عن مستواهما الطبيعي.

وفي الأخير يمكن إبراز أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التوقعات العقلانية فيما يلي[1]:

- رفض الكينزيون الجدد أمثال فيشر وتايلور المرونة التامة للأسعار والأجور فهم يعتبرون أن العمال يتعاقدون على أجورهم من خلال المعلومات القديمة مما يجعل تعديل توقعات الأجور والأسعار بطيئا.
- تتطلب فرضية التوقعات العقلانية معرفة الأفراد الكثير من المعلومات عن النموذج الاقتصادي بما في ذلك السياسة الاقتصادية التقديرية وهذا قد يكون مكلفا نظرا للمكاسب المحققة من تحسين التوقعات.
- ليس بالضرورة افتراض التوقعات العقلانية واقعيا فتعظيم الأرباح للشركات(الهدف الرئيسي) قد لا يكون صعبا بقدر صعوبة تكوين توقعات دقيقة وصحيحة.
- نظرية التوقعات العقلانية لا يمكن تطبيقها على بعض الدول النامية نظرا لعدم توفر البيانات وحتى إن توفرت تكون مضللة.

[1] Karl E. Case, Ray C. Fair, Sharon M. Oster, Principles of Macroeconomics, p347.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في الفكر الاقتصادي بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار وفقا للتحليل التقليدي وتعرضنا في المبحث الثاني إلى علاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار وفقا للتحليل الكينزي والنقدوي أما المبحث الثالث فخصصناه لعلاقة عرض النقود بالمستوى العام للأسعار في التحليل الحديث، وفي الأخير تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ لقد ساهم المفكرين و الاقتصاديين الأوائل في بناء التحليل التقليدي الذي فسر العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار بحيث أن التقليديين استندوا في مبادئهم إلى أفكار سابقة لهم كفكرة اليد الخفية لآدم سميث وقانون المنافذ لجون باتيت ساي كما أن تفسير ارتفاع المستوى العام للأسعار بزيادة عرض النقود تطرق له العديد من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين منذ القرن السادس عشرة أمثال جون بودان، جون لوك ، دافيد هيوم، دافيد ريكاردوا وبذلك كان لهم الفضل في بروز التحليل التقليدي خاصة دافيد هيوم الذي ساهم في بناء أغلب النظريات النقدية.
- ✓ بين التحليل التقليدي من خلال معادلتي التبادل والأرصدة النقدية الحاضرة بأن هناك علاقة تناسبية من العرض النقدي إلى المستوى العام للأسعار في نفس الاتجاه وهذا في ظل الفرضيات والمبادئ التي ارتكزوا عليها إلا أن أزمة الكساد الكبير (1929-1933) أثبتت عكس ذلك حيث أنه ارتفع العرض النقدي مع انخفاض المستوى العام للأسعار.
- ✓ قام اقتصاديو مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان بتحليل العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار من خلال الجمع بين التحليلين التقليدي والكينزي بحيث بنوا نموذجا وحيدا للطلب على النقود وتوصلوا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار يعود إلى زيادة عرض النقود بنسبة أكبر من ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي فالتضخم عنده دائما وفي كل مكان ظاهرة نقدية.
- ✓ قام كاجان بتفسير العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار وهذا في ظل التوقعات التكييفية واعتبروا أن الارتفاع المستمر للعرض النقدي يؤدي في الأجل الطويل إلى ارتفاع الأسعار بسرعة كبيرة وبمعدل نمو شهري يفوق 50% ذلك لأنه عند ارتفاعه في الأجل القصير وعندما تلاحظ الأعوان الاقتصادية ذلك تعدل توقعاتها وتطالب بأجور أعلى فيرتفع المستوى العام للأسعار مرة أخرى.

- ✓ أكد أصحاب نظرية التوقعات العقلانية وعلى رأسهم لوكاس أن زيادة عرض النقود سواء المتوقعة أو غير المتوقعة تؤدي مباشرة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا في ظل أن العناصر الاقتصادية لا يتعرضون للخداع النقدي بحيث أنهم يستخدمون المعلومات المتاحة للجميع بشكل أمثل عند تشكيل توقعاتهم.
- ✓ اكتسب التحليل النقدوي والحديث (نموذج كاقن، نموذج لوكاس) أهمية بعد ظهور أزمة الكساد التضخمي التي تعرضت لها اقتصاديات الدول المتقدمة في سبعينيات القرن الماضي حيث فشل التحليل الكينزي عن تفسير الوقائع الاقتصادية التي مرت بها تلك الدول بعدما ارتفعت معدلات التضخم والبطالة وانخفضت معدلات النمو مما أدى بالاقتصاديين للرجوع خاصة إلى التحليل النقدوي الذي كان له الدور الأكبر في معالجة الأزمة.

دراسة تحليلية لأثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر

تمهيد:

تعد العلاقة بين التضخم والنقود من بين أهم المواضيع التي طرحت في الاقتصاد الكلي منذ القدم فالكثير من الدراسات الاقتصادية التي أرجعت ظاهرة التضخم إلى أسباب نقدية ، وبذلك أصبحت البنوك المركزية عند رسم سياستها تولي اهتماما للمعروض النقدي لتحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار، نظرا لأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث اختلالات على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية.

والتضخم يعتبر ظاهرة عامة تعرضت لها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ومن بينها الجزائر التي عانت منها خلال مراحلها المختلفة ومنذ الاستقلال ولمعرفة أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر سنتطرق في المبحث الأول إلى ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال عرض تعريفه أسبابه ومؤشرات قياسه وآثاره على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي ثم نتناول العرض النقدي في الجزائر من خلال عرض تعريفه وتنظيمه، الأطراف المؤثرة عليه وأدوات التحكم فيه وفي الأخير سنحاول تحليل أثر تغير العرض النقدي على المستوى العام للأسعار في الجزائر وذلك بعد تحليل لتطور عرض النقود ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: ماهية التضخم في الجزائر

عانى الاقتصاد الجزائري منذ السبعينات من ظاهرة التضخم والتي كانت نتيجة لعدة أسباب فمنها ما يتعلق بالطلب وأخرى بتكلفة الإنتاج في حين نجد هناك أسبابا هيكلية كانت دافعا لارتفاع المستوى العام للأسعار في الأسواق الوطنية، أما أهم مؤشرين لقياس التضخم في الجزائر فيتمثلان: الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وعموما كان لزيادة الضغوط التضخمية آثارا غير مرغوبة فيها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني.

المطلب الأول: تعريف التضخم في الجزائر وأسبابه

إن التضخم في جميع الدول يرتبط بالرقم القياسي لأسعار المستهلك أما أسبابه فتختلف من دولة لأخرى وعموما كان التضخم في الجزائر نتيجة لزيادة كل من الطلب على السلع والخدمات وتكلفة الإنتاج كما كان نتيجة لمشاكل هيكلية اعترضت الاقتصاد الوطني خلال جميع مراحله.

أولا: تعريف التضخم في الجزائر

يعبر التضخم في الجزائر عن معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يتسم بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى بحيث يتم الحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد تتبع تغيرات أسعار 791 صنف ينتمون إلى 261 سلعة وخدمة[1]، وعموما سنفصل في هذا الموضوع لاحقا عند التعرض إلى مؤشرات قياس التضخم في الجزائر.

ثانيا: أسباب التضخم في الجزائر

لقد بحثت مختلف النظريات الاقتصادية عن مصادر الضغوط التضخمية في الدول فمنه من أرجعتها إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وأخرى رأت بأنها تظهر مع ارتفاع تكلفة الإنتاج في حين هناك من فسرتها على أنها نتيجة اختلالات هيكلية موجودة في عمق اقتصاديات بعض الدول، والتضخم في الجزائر تنطبق عليه جميع هذه النظريات لذلك سنقوم بتقسيم أسباب التضخم في الجزائر إلى ثلاثة عناصر[2]:

1. **أسباب تتعلق بالطلب:** فسرت كل من النظرية النقدوية والكينزية ظاهرة التضخم بحيث أن النظرية الأولى أرجعت ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى نمو عرض النقود بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا ما يؤدي

[1] Indice des Prix a La Consommation, Mois de Nevembre 2019, N° 288, p08.

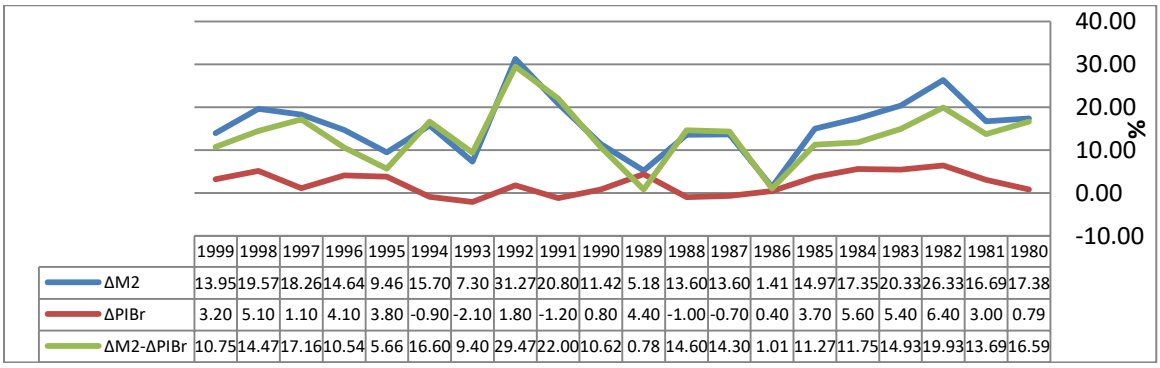
[2] ماجدة مدوخ، هدى هذباء يونسي، دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر (2000-2018)، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: التشخيص وسبل المعالجة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 30 أفريل 2019، ص ص05-12.

إلى توسع نقدي يفوق احتياجات اقتصاد الدولة أما النظرية الثانية فترى أنه عندما يكون هناك فائض في الطلب يرتفع المستوى العام للأسعار، وبذلك يمكن حصر أسباب التضخم في الجزائر والتي تتعلق بالطلب فيما يلي:

أ. **الإفراط في التوسع النقدي:** على الرغم من أن النقود تعد وسيلة ضرورية لتمويل الاقتصاد إلا أنها غالبا ما تكون مصدرا لخلق ضغوط تضخمية وذلك عندما يزيد معدل نمو عرض النقود عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحيث تصبح هناك سيولة زائدة عن احتياجات اقتصاد الدولة تدفع إلى زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وهذا ما تعرضت له الجزائر منذ الاستقلال.

إن التوسع النقدي يعتبر من بين أهم المصادر التي غذت الضغوط التضخمية للاقتصاد الجزائري خلال مراحله المختلفة فخلال فترة الثمانينات أثناء التخطيط المركزي ارتفع عرض النقود في المتوسط بنسبة 16.31% أما الناتج المحلي فلم يرتفع سوى بـ3.11% في المتوسط مما أدى إلى حدوث اختلال التوازن بين الاقتصاد النقدي والحقيقي بحيث بلغ معامل الاستقرار النقدي خلال متوسط هذه الفترة حوالي 13.2% وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم(14): تطور معدل نمو عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر (1980-1999)



	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
ΔM2	13.95	19.57	18.26	14.64	9.46	15.70	7.30	31.27	20.80	11.42	5.18	13.60	13.60	1.41	14.97	17.35	20.33	26.33	16.69	17.38
ΔPIBr	3.20	5.10	1.10	4.10	3.80	-0.90	-2.10	1.80	-1.20	0.80	4.40	-1.00	-0.70	0.40	3.70	5.60	5.40	6.40	3.00	0.79
ΔM2-ΔPIBr	10.75	14.47	17.16	10.54	5.66	16.60	9.40	29.47	22.00	10.62	0.78	14.60	14.30	1.01	11.27	11.75	14.93	19.93	13.69	16.59

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/country/DZ

يظهر لنا من خلال الشكل أعلاه أنه أعلى فرق بين نمو العرض النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الثمانينات كان في سنة 1982 بحيث قدر بـ 19.93% أما أدنى نسبة فرق بين المعدلين سجلت في سنة 1986 وقدرت بـ 1.01%، وعموما يعود اختلال التوازن بين الاقتصاد النقدي والحقيقي إلى الإصدار النقدي الذي مول المخططات التنموية فبنك الجزائر كان مجرد أداة لتلبية احتياجات الخزينة.

أما خلال متوسط فترة التسعينات فبلغ معدل النمو لكل من العرض النقدي والناتج المحلي الحقيقي نسبة 18.04% و1.75% على التوالي مما أدى إلى اتساع الفارق بين الاقتصاد النقدي والحقيقي بحيث بلغ معامل الاستقرار النقدي حوالي 16.47%، وسجلت أعلى نسبة له في سنتي 1991 و1992 وذلك لانخفاض الناتج المحلي الحقيقي الذي سجل معدل نمو سلبي نتيجة لتراجع مداخيل قطاع المحروقات الذي يشكل أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي بعد

انخفاض أسعار النفط، كما أن الحكومة قامت ببعض الإجراءات المتناقضة من أجل تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي وكبح الضغوطات الاجتماعية بحيث قلصت حجم الواردات التي هي ضرورية للجهاز الإنتاجي الوطني وخفضت ميزانية التجهيز لحساب صندوق دعم الأسعار هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهم في ارتفاع معامل الاستقرار النقدي زيادة عرض النقود الذي ارتفع خلال هاتين السنتين بنسبة 20.8% و31.27% وذلك لإعادة تمويل بنك الجزائر للبنوك التجارية بحيث ارتفع مبلغ إعادة التمويل من 31 مليار دينار في سنة 1989 إلى 108 مليار دينار سنة 1991 كما أن الخزينة ساهمت في ارتفاع حجم السيولة في البنوك بعد شرائها للديون المتعثرة منها في سنتي 1992 و1993[1].

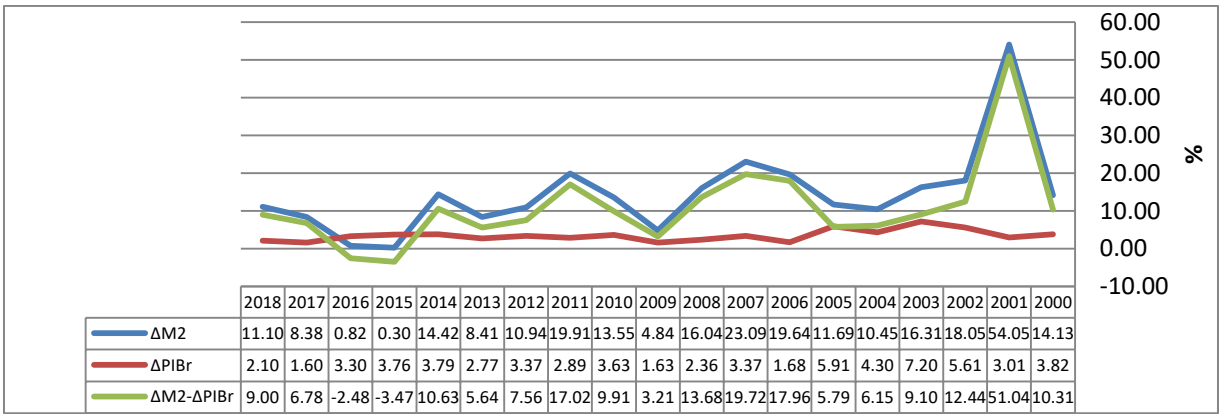
إن هذا التوسع النقدي ساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بحيث ارتفعت ووصلت إلى أقصى مستوياتها خاصة خلال النصف الأول من التسعينات.

ونتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) انخفض معدل نمو عرض النقود إلى 13.95% و14.13% خلال سنتي 1999 و2000 على التوالي مما ساهم في تقليص الفارق بين الجانب النقدي والحقيقي وهذا ما أدى إلى انخفاض معدل التضخم وبلوغه أدنى مستوى له منذ الاستقلال في سنة 2000.

لكن بداية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 ومع الارتفاع الهائل لأسعار النفط تم تطبيق برامج تنموية كلفت في مجملها حوالي 447.9 مليار دولار كما أنه أصبح هناك فائض في السيولة البنكية مما أدى إلى اتساع الفارق بين الاقتصاد النقدي والحقيقي بحيث بلغ في متوسط الفترة حوالي 13.44% وهذا ما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية وعموما أكد بنك الجزائر ذلك وأشار إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعود بنسبة 67% إلى التوسع النقدي خلال هذه الفترة ويمكن توضيح الفرق بين معدلي نمو عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2000-2018):

[1]Ouafâa Mehyaoui, Les Déterminants de l'Inflation en Algérie : Etude Empirique, Thèse de Doctorat en Sciences Commerciales « Finance », Faculté des Sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, Université d'Oran 2, 2018/2019, p170.

شكل رقم(15): تطور معدل نمو عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر (2000-2018)



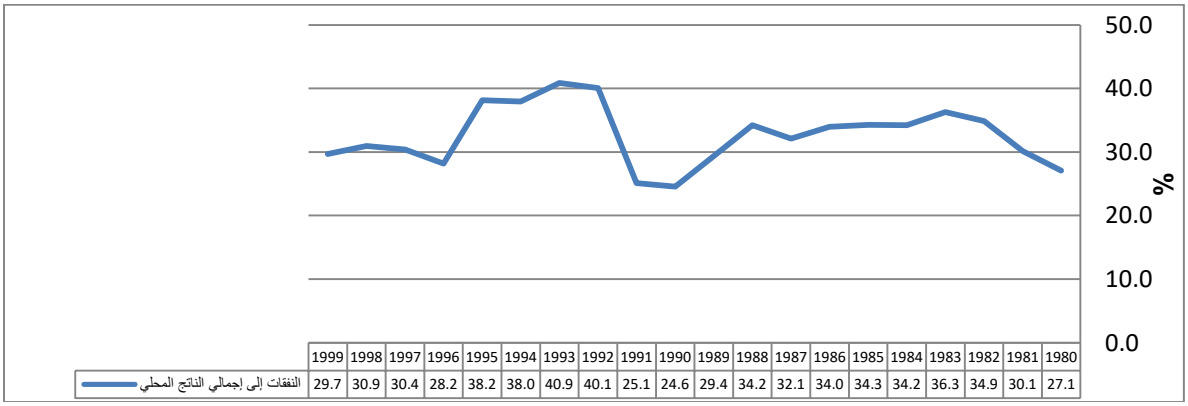
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
ΔM2	11.10	8.38	0.82	0.30	14.42	8.41	10.94	19.91	13.55	4.84	16.04	23.09	19.64	11.69	10.45	16.31	18.05	54.05	14.13
ΔPIBr	2.10	1.60	3.30	3.76	3.79	2.77	3.37	2.89	3.63	1.63	2.36	3.37	1.68	5.91	4.30	7.20	5.61	3.01	3.82
ΔM2-ΔPIBr	9.00	6.78	-2.48	-3.47	10.63	5.64	7.56	17.02	9.91	3.21	13.68	19.72	17.96	5.79	6.15	9.10	12.44	51.04	10.31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:
https://data.albankaldawli.org/country/DZ

وبالنسبة للفترة (2015-2018) انخفض معامل الاستقرار النقدي إلى أدنى مستوى له وبلغ 2.46% وذلك لانكماش عرض النقود الذي أصبح شبه معدوما خلال سنتي 2015و2016 بعد الصدمة التي شهدتها أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 وعلى الرغم من ذلك ظهرت ضغوطا تضخمية مصدرها غير نقدي.

ب. **ارتفاع النفقات العامة:** إن التوسع النقدي السالف الذكر والذي أدى إلى زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكي والاستثمارية ومن ثم تغذية الضغوط التضخمية كانت من بين أهم أسبابه ارتفاع النفقات العامة فلقد شكلت هذه الأخيرة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 32.67% خلال متوسط الفترة (1980-1989) و32.59 خلال متوسط الفترة (1990-1999) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(16): تطور النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي (1980-1999)



	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
النفقات إلى إجمالي الناتج المحلي	29.7	30.9	30.4	28.2	38.2	38.0	40.9	40.1	25.1	24.6	29.4	34.2	32.1	34.0	34.3	34.2	36.3	34.9	30.1	27.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(01)

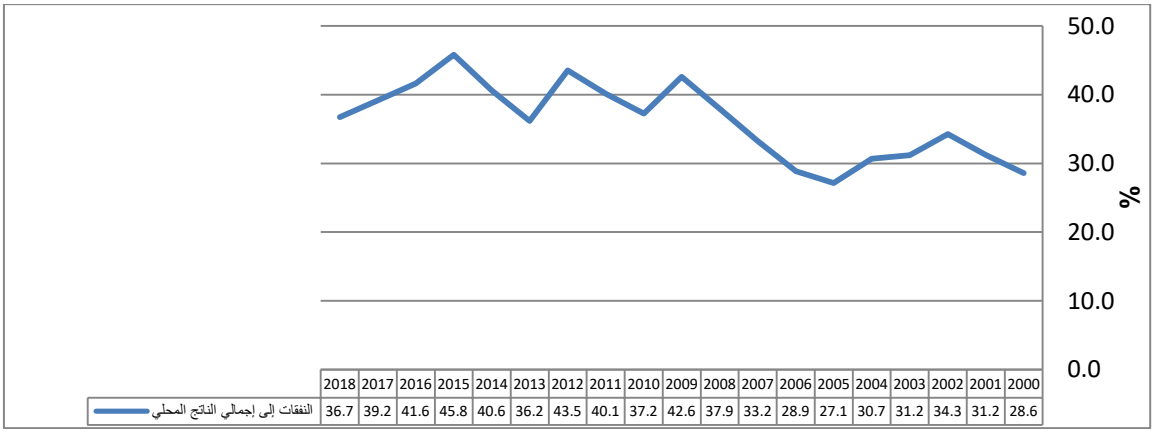
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الارتفاع المستمر لنسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1980-1983) ويعود ذلك إلى ارتفاع نفقات التجهيز مع تطبيق برنامج المخطط الخماسي الأول (1980-

1984) بحيث تضاعفت نفقات التجهيز خلال هذه الفترة من 17.22 مليار دينار إلى 40.43 مليار دينار، ومع تراجع إيرادات الجباية البترولية خفضت الحكومة معدل نمو النفقات العامة خلال سنوات 1986 و1987 و1989 بحيث أصبح لا يتعدى 4% بعد أن فاق 8% كأقل نسبة مسجلة في السنوات السابقة مما أدى إلى انخفاض نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 33.9% و32.1% و34.2% على التوالي، وعموما شكلت النفقات العامة مصدرا للضغوط التضخمية خاصة وأنه تم تمويل عجز الميزانية المسجل في سنوات (1983 و1986-1989) من الإصدار النقدي.

كما يظهر لنا من خلال الشكل أعلاه أن نسبة النفقات العامة للناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 24.5% سنة 1990إلى 40.1% و40.9% في سنتي 1992 و1993 على التوالي ويعود ذلك للارتفاع الهائل للنفقات العامة بنسبة 55.4% و98.1% بعد شراء الخزينة العامة للديون المتعثرة من البنوك التجارية، الأمر الذي انجر عنه ارتفاع السيولة البنكية وهو ما ساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ومن أجل تقليص عجز الميزانية وتنفيذا لبرنامج التعديل الهيكلي خفضت الحكومة نفقات التجهيز بحيث تراجعت بنسبة 39.1% و11.7% في سنتي 1996 و1997 على التوالي ولم تنمو سوى بـ 5.1% سنة 1998 مما أدى إلى انخفاض نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 29% خلال الفترة (1996-2000) وهو ما أدى إلى انخفاض معدل التضخم في نهاية هذه الفترة.

شكل رقم(17): تطور النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي (2000-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق(01)

أما خلال متوسط الفترة (2001-2014) بلغت نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 35.35% مما ساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار، فلقد تضاعفت النفقات العامة بشقيها (التسيير والتجهيز) حوالي 5.3 مرة نتيجة لتحسن أسعار النفط وارتفاع الجباية البترولية من 840.6 مليار دينار إلى 1577.73 مليار دينار.

إن ارتفاع نفقات التسيير بأبوابها المختلفة (الأجور، عتاد وتجهيزات، إعانات اقتصادية، نشاط اقتصادي واجتماعي ...) شكل مصدرا لارتفاع الطلب الاستهلاكي خلال هذه الفترة، كما أن ارتفاع نفقات التجهيز أدت إلى ارتفاع الطلب الاستثماري ومع ذلك سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو لا توافق المبالغ المالية المخصصة لتنفيذ البرامج التنموية ذلك لأن نسبة كبيرة من نفقات التجهيز تم استخدامها في أوجه اجتماعية غير منتجة حيث أن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) المخصص له 525مليار دينار تم توظيف 210.5مليار دينار في تهيئة الهياكل القاعدية و204.2 مليار دينار في التنمية المحلية والبشرية أي ما يمثل 80%[1].

أما برنامج دعم النمو (2005-2009) فقد خصص له 420.3 مليار دينار تم استغلال 45.5%منه في تحسين ظروف المعيشة من خلال توفير السكن وتأهيل المرافق العمومية أي ما يقدر بـ 1908.5 مليار دينار، كما وظفت 1703 مليار دينار في قطاع النقل والأشغال العمومية وتهيئة الإقليم أي ما يمثل 4.5%، في حين برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) فقد خصص له 17500 مليار دينار منها 53% لتحسين التنمية البشرية و36% للهياكل القاعدية[2]، وبذلك فهذه السيولة النقدية المرتفعة ساهمت بقوة في خلق ضغوط تضخمية وارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبالنسبة لسنتي 2016 و2017 انخفضت النفقات العامة بنسبة 4.68% و0.20% على التوالي ذلك لتخفيض نفقات التجهيز وتوقيف بعض المشاريع المخططة في إطار برنامج توطيد النمو الذي خصص له 4079 مليار دينار[3] بحيث تم تخفيضه إلى 300 مليار دينار[4] لتقليص عجز الميزانية الناجمة عن انخفاض الجباية البترولية.

---

[1] عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد10، العدد12،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2014، ص36

[2] نفس المرجع أعلاه، ص ص37 -38.

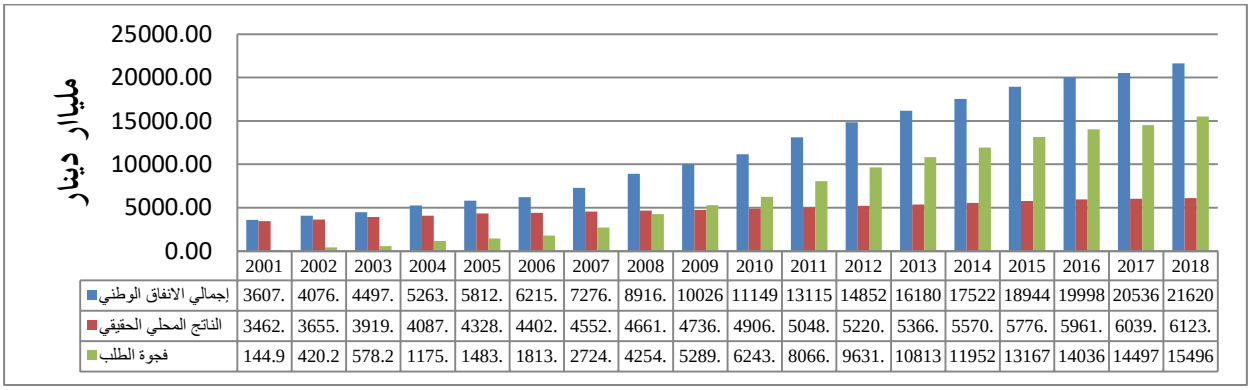
[3] وزارة المالية على الموقع:
http://www.mf.gov.dz/article/16/Discours-et-Interviews/532/Pr%C3%A9sentation-du-projet-de-loi-de-finances-(PLF)-2015-%C3%A0-l%27APN-:-discours-du-Ministre-des-Finances.html?fbclid=IwAR2VmCaSfWaSL7CxosvRAkGlrDGYyxvoEz4SeTRPhf_E3kLxiaanJQmwuNU, 28/04/2020.

[4] زكريا مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص221.

وعلى الرغم من انخفاض النفقات العامة خلال متوسط الفترة (2015-2018) إلا أن نسبة النفقات إلى إجمالي الناتج المحلي سجلت أعلى رقما بحيث قدرت بـ 40.8% ويعزى ذلك إلى تراجع مداخيل قطاع المحروقات وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ج. **ظهور فائض في الطلب وارتفاعه:** إن من بين الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار تلك التي استمدت من النظرية الكينزية والتي تتمثل في ظهور فائض في الطلب الناجم عن ارتفاع الإنفاق الوطني (الاستهلاكي والاستثماري والحكومي ورصيد الميزانية) عن الناتج المحلي الحقيقي وبالنسبة للجزائر لم يحدث فائض في الطلب إلا منذ سنة 2001 لذلك سنعرض فجوة الطلب وفقا للنظرية الكينزية من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(18): تطور فجوة الطلب في الجزائر (2001-2018)



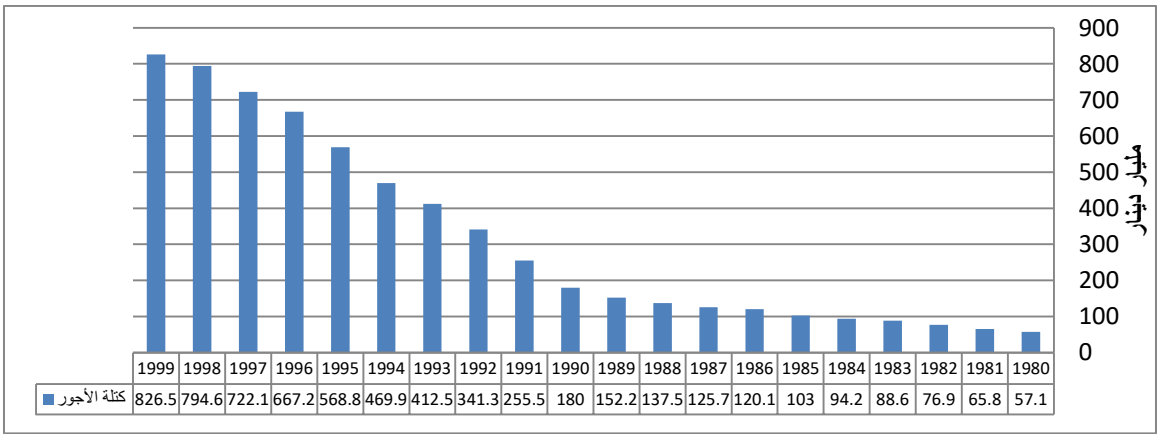
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الانفاق الوطني	3607.	4076.	4497.	5263.	5812.	6215.	7276.	8916.	10026	11149	13115	14852	16180	17522	18944	19998	20536	21620
الناتج المحلي الحقيقي	3462.	3655.	3919.	4087.	4328.	4402.	4552.	4661.	4736.	4906.	5048.	5220.	5366.	5570.	5776.	5961.	6039.	6123.
فجوة الطلب	144.9	420.2	578.2	1175.	1483.	1813.	2724.	4254.	5289.	6243.	8066.	9631.	10813	11952	13167	14036	14497	15496

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن فجوة الطلب عرفت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2001 وهذا ما ساهم في تغذية الضغوط التضخمية فارتفاع أسعار النفط أدى إلى انتهاج السلطات لسياسة نقدية ومالية توسعية وتنفيذ برامج التنمية الأمر الذي انجر عنه ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 وتجميد بعض المشاريع في سنة 2016 واصل فائض الطلب ارتفاعه ووصل إلى أقصى مستوياته خلال هذه الفترة في سنة 2018 بحيث قدر 1549.63 مليار دينار.

2. **أسباب تتعلق بتكاليف الإنتاج:** تعد الأجور من بين أهم تكاليف الإنتاج في الجزائر إذ أنها عرفت ارتفاعا متواصلا خلال جميع مراحل تطور الاقتصاد الوطني وذلك نتيجة لمطالبة النقابات العمالية من الحكومة برفع الأجور في كل مرة وهذا ما أدى إلى الضغط على المستوى العام للأسعار والشكل الموالي يوضح تطور كتلة الأجور خلال الفترة (1980-1999):

شكل رقم(19): تطور كتلة الأجور خلال الفترة (1980-1999):



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211

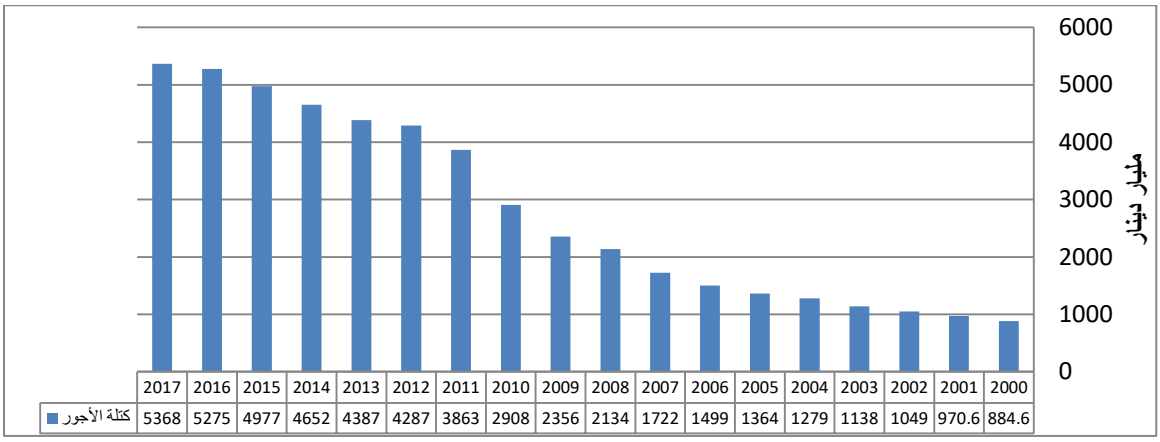
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن كتلة الأجور عرفت ارتفاعا فاق 15% خلال الفترة (1980-1983) وذلك لارتفاع إيرادات الجباية البترولية ومع انخفاض أسعار النفط انخفض معدل نمو كتلة الأجور بحيث قدر في متوسط الفترة (1987-1989) حوالي 8.25% ، وخلال فترة الثمانينات كانت الأجور تحدد من قبل الدولة وفي إطار التوجه نحو اقتصاد السوق منذ سنة 1990 أصبح بإمكان العمال التفاوض بشأن الأجور بحيث منح لهم القانون الحق في الإضراب ومع تدهور الوضع الاجتماعي والأمني خاصة خلال النصف الأول من التسعينات شهد سوق العمل حركات احتجاجية واسعة ففي سنة 1991 سجل 12 إضرابا في الشهر على مستوى المؤسسات العمومية[1] أدى هذا الأمر إلى ارتفاع الأجور بنسبة 25% خلال متوسط الفترة (1990-1995) بحيث ارتفعت كتلة الأجور من 180 مليار دينار إلى 568.8 مليار دينار وارتفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بأربع مرات من 1000 دينار إلى 4000 دينار مما انجر عنه ارتفاع في تكاليف الإنتاج التي ساهمت في زيادة المستوى العام للأسعار.

أما في القرن الحالي وبعد ارتفاع أسعار النفط وزيادة إيرادات الجباية البترولية شهدت كتلة الأجور ارتفاعا هائلا خاصة خلال الفترة (2007-2012) بحيث أنها تضاعفت حوالي 2.48 مرة ففي سنتي 2011 و2012 تم رفع أجور العمال لأغلب القطاعات العمومية بأثر رجعي (يعود لسنة 2008) مما أدى إلى ارتفاع الأجور في سنة 2011 بنسبة32.86% مقارنة بالسنة السابقة.

[1] خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص69-70.

وما ساهم في ارتفاع كتلة الأجور في الفترة المذكورة سابقا ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 12000 دينار سنة 2007 إلى 15000دينار سنة 2010 ثم إلى 18000 دينار في سنة 2012، وعموما تضاعفت كتلة الأجور حوالي 5.96 مرة خلال الفترة (2000-2017) وارتفعت من 884.6 مليار دينار إلى 5275.1 مليار دينار وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم(20): تطور كتلة الأجور خلال الفترة (2000-2017)



	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
كتلة الأجور	5368	5275	4977	4652	4387	4287	3863	2908	2356	2134	1722	1499	1364	1279	1138	1049	970.6	884.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على المواقع:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

كما يؤدي ارتفاع الأجور إلى زيادة تكاليف الإنتاج فإنه أيضا يعتبر مصدرا لتصاعد الطلب الكلي على السلع والخدمات خاصة في الجزائر لأنه دائما ما يكون معدل نموه أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبذلك فالأجور تعتبر مصدرا للضغوط التضخمية في الجزائر من ناحيتين سحب الطلب ودفع التكلفة.

لا تعتبر كتلة الأجور وحدها كمصدر لارتفاع تكاليف إنتاج إذ أن ارتفاع أسعار السلع الوسيطية والأولية اللازمة للعملية الإنتاجية سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية يرفع من تكاليف الإنتاج وبالتالي يزيد من المستوى العام للأسعار.

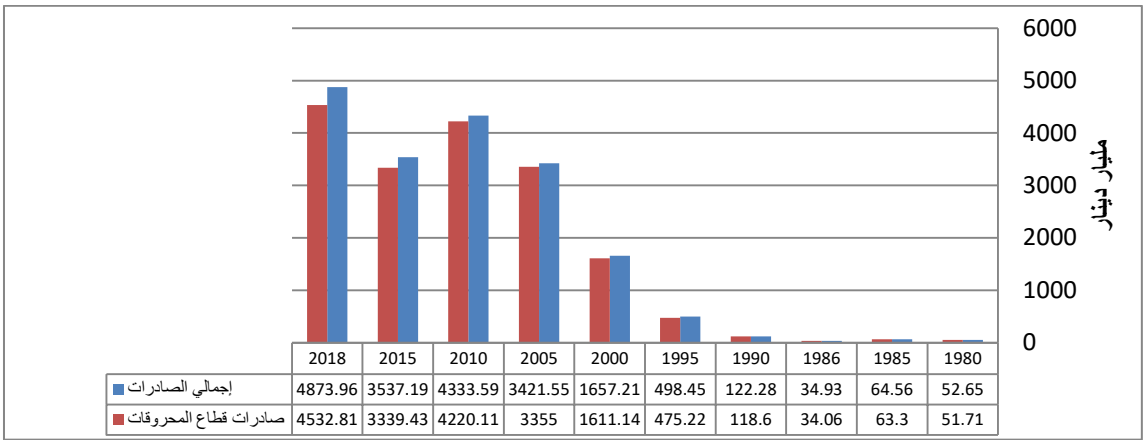
3. **الأسباب الهيكلية للتضخم**: عانى الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال من مشاكل هيكلية وعلى الرغم من القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية إلا أن هذه الصعوبات مازالت تعترض الاقتصاد الوطني وتسبب خللا على مستوى المجاميع الاقتصادية الكلية والتي من بينها معدل التضخم، وعموما يمكن عرض الأسباب الهيكلية للتضخم في الجزائر من خلال ما يلي:

أ. **الاعتماد على تصدير مادة أولية**: تمتاز بعض الدول النامية بعدم تنوع إنتاجها وبالتالي صادراتها بحيث تصدر مواد أولية أسعارها متقلبة في الأسواق العالمية وتزيد في كلتا الحالتين من مستوى عرض النقود في الاقتصاد بحيث أن ارتفاع أسعار هذه المواد الأولية ينجر عنه تدفق للعملات الأجنبية التي تعتبر أهم مقابل للعرض النقدي، أما في حالة

انخفاضها تلجأ الحكومات إلى تمويل نفقاتها بالعجز نتيجة لتناقص إيراداتها، وكما نعلم فإن زيادة عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار

إن الجزائر من بين هذه الدول النامية التي اعتمدت على قطاع واحد في صادراتها ألا وهو قطاع المحروقات وذلك حتى قبل الاستقلال وبالتحديد منذ اكتشاف أول حقل نفطي في سنة 1956 ويمكن توضيح أهمية صادرات قطاع المحروقات في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(21): صادرات قطاع المحروقات والصادرات الإجمالية في الجزائر (1980-2018)



	2018	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1986	1985	1980
إجمالي الصادرات	4873.96	3537.19	4333.59	3421.55	1657.21	498.45	122.28	34.93	64.56	52.65
صادرات قطاع المحروقات	4532.81	3339.43	4220.11	3355	1611.14	475.22	118.6	34.06	63.3	51.71

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على المواقع:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10-COMMERCE_EXTERIEUR_Arabe_.pdf

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن صادرات قطاع المحروقات تشكل أغلب الصادرات الجزائرية إذ تجاوزت في جميع السنوات 93%من إجمالي الصادرات، كما يظهر لنا أن الصادرات الوطنية انخفضت إلى أدنى مستوياتها في سنة 1986 بنسبة 45.89% مقارنة بالسنة السابقة بحيث تراجعت من 64.56مليار دينار إلى 34.93 مليار دينار وذلك لانخفاض أسعار النفط إلى النصف.

أما أقصى زيادة للصادرات الجزائرية فسجلت في سنة 2000 فلقد ارتفعت من 84.52 مليار دينار إلى 1657.21 مليار دينار بنسبة 97.46% وذلك لارتفاع أسعار النفط بحوالي 59%.

إن هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات في الجزائر يعد اختلالا هيكليا يدل على ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني، كما أن هذا الأمر انجر عنه زيادة عرض النقود في الاقتصاد الجزائري خلال مراحله المختلفة خاصة فترة الألفينيات أين تضاعف صافي الأصول الخارجية وتجاوز العرض النقدي وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب الكلي وخلق ضغوط تضخمية.

ب. **التبعية للعالم الخارجي والتضخم المستورد:** يعاني الاقتصاد الجزائري من ضعف في جهازه الإنتاجي مما يجعله يستورد مختلف السلع والخدمات اللازمة للعملية الإنتاجية والاستهلاكية إذ أن حوالي 70%-75% من احتياجات الأسر والمؤسسات يتم تغطيتها من الأسواق الخارجية[1] لذلك فارتفاع المستوى العام للأسعار في الدول المصدرة للجزائر وانخفاض سعر صرف العملة المحلية أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية في الأسواق المحلية وهذا ما يسمى بالتضخم المستورد والذي يتم حسابه من خلال العلاقة التالية:[2]:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

جدول(10): تطور التضخم المستورد في الجزائر (1981-2018)

السنة	نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي	التضخم العالمي	التضخم المستورد	السنة	نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي	التضخم العالمي	التضخم المستورد
1981	30.88	12.66	3.91	**2000**	20.79	3.56	0.74
1982	29.00	10.5	3.04	**2001**	22.02	3.58	0.79
1983	25.80	9.11	2.35	**2002**	25.63	3.03	0.78
1984	27.47	8.32	2.29	**2003**	23.88	3.13	0.75
1985	26.74	7.1	1.90	**2004**	25.65	3.45	0.88
1986	23.17	5.99	1.39	**2005**	24.07	4.12	0.99
1987	18.41	6.06	1.12	**2006**	21.92	4.27	0.94
1988	22.60	7.17	1.62	**2007**	24.87	4.87	1.21
1989	28.51	7.53	2.15	**2008**	28.71	8.96	2.57
1990	24.94	8.45	2.11	**2009**	35.95	2.93	1.05
1991	23.60	9	2.12	**2010**	31.42	3.36	1.06
1992	23.87	7.83	1.87	**2011**	28.69	4.84	1.39
1993	23.14	7.14	1.65	**2012**	28.51	3.73	1.06
1994	26.05	10.56	2.75	**2013**	30.40	2.61	0.79
1995	29.00	9.25	2.68	**2014**	31.93	2.35	0.75
1996	23.94	6.68	1.60	**2015**	36.52	1.43	0.52
1997	21.34	5.55	1.18	**2016**	35.05	1.49	0.52
1998	22.52	5.1	1.15	**2017**	32.69	2.18	0.71
1999	22.78	3.26	0.74	**2018**	32.11	2.42	0.78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

[1] Sofiane Douah, La politique fiscale face à la crise financière, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Djilali Liabes, Sidi Bel Abbés, 2015/2016, p216.

[2] علي عبد الوهاب نجا وآخرون اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط01، 2014، ص336.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي تفوق 20% مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري مفتوح وهذا حسب الاقتصادي هنريكس[1]،فخلال متوسط الفترة (1980-1985) بلغت هذه النسبة 28.37% وذلك لارتفاع الواردات من أجل تنفيذ المخطط الخماسي الأول وهو ما أدى إلى تسجيل معدلات تضخم مستورد تتراوح بين 1.9%-3.9%، أما خلال سنتي 1986 و1987 وعلى الرغم من تراجع الناتج المحلي الإجمالي انخفضت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 23.17% و18.41% على التوالي وذلك لتخفيض الحكومة لحجم الواردات بنسبة 10.11% و14.12% على التوالي وعلى وجه الخصوص تخفيض الواردات الخاصة بالتموين الصناعي/ الآلات والسلع التجهيزية بحيث تراجعت كل منهما بحوالي 50 مليار دينار سنة 1987 مقارنة بسنة 1985.

إن تراجع نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي في سنتي 1986 و1987 وانخفاض مستوى التضخم العالمي (أقل من 7%) أدى إلى انخفاض التضخم المستورد إلى 1.38% و1.11% على التوالي بعد ما كان يتجاوز 1.9%. ونتيجة لتوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة ارتفعت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي من 24.9% إلى 29% خلال الفترة (1990-1995) ومع ارتفاع التضخم العالمي بلغ معدل التضخم المستورد حوالي 2.2% في المتوسط.

وفي إطار تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي والذي من بين أهدافه تخفيض عجز الميزان التجاري قامت الحكومة بتخفيض معدل نمو الواردات مما ساهم في انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي من 24% إلى 20.8% خلال الفترة (1995-2000) وهو ما أدى إلى انخفاض التضخم المستورد وبلوغه 0.74% خاصة وأن معدل التضخم العالمي انخفض بشكل مستمر خلال هذه الفترة بحيث تراجع من 9.25% إلى 3.56%.

وخلال الفترة (200.1-2014) ارتفع الطلب الكلي على السلع الاستهلاكي والاستثمارية نتيجة لتحسن مداخيل المحروقات وتطبيق البرامج التنموية، تم تغطية فائض الطلب عن طريق الاستيراد مما انجر عنه ارتفاع نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي خاصة خلال الفترة (2008-2012) حيث بلغت في متوسطها حوالي 31% وهذا ما أدى إلى تسجيل معدلات تضخم مستورد تراوحت بين 1.05% و2.57%.

[1] فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد05، العدد01، جامعة برج بوعريريج،2018، ص387.

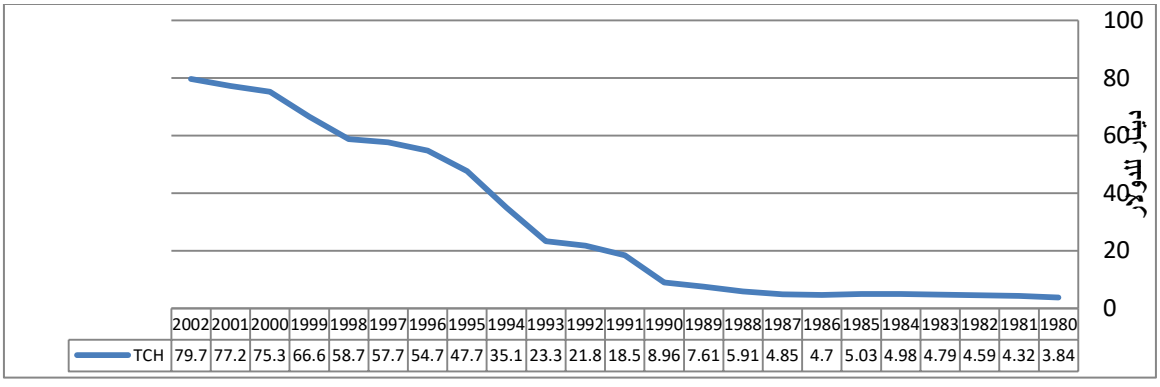
ومنذ سنة 2013 تراجع معدل التضخم المستورد وأصبح يتراوح بين 0.5% -0.7% وذلك لانخفاض التضخم العالمي الذي بلغ أدنى مستوياته في سنتي 2015 و2016 بحيث قدر حوالي 1.43% و1.49% على التوالي وهو ما ساهم في انخفاض التضخم المستورد إلى أدنى مستوياته في هاتين السنتين إذ أنه أصبح لا يتجاوز 0.55% وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي إلى أقصى مستوياتها بحيث بلغت حوالي 36%.

وبذلك فالتضخم المستورد ساهم في تغذية الضغوط التضخمية للاقتصاد الجزائري خلال مراحله المختلفة وما يؤكد ذلك بنك الجزائر الذي قدر نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم المحلي بنسبة 7% خلال الفترة (2000-2013)[1]

ج. **تغيرات سعر الصرف**: إن الأسباب الهيكلية المذكورة سابقا والمتمثلة في التبعية للعالم الخارجي والتي انجر عنها استنزاف العملة الصعبة بالإضافة إلى الاعتماد على قطاع وحيد في الصادرات والذي تتقلب أسعاره تبعا للمحيط الدولي أدت إلى تدهور قيمة العملية المحلية خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت مع صندوق النقد الدولي منذ سنة 1989.

ساهم تدهور قيمة العملة الوطنية في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأسواق الداخلية من خلال تأثيره على أسعار السلع المستوردة بحيث أدى إلى ارتفاعها والشكل الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (1980-2002):

شكل رقم(22): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (1980-2002)



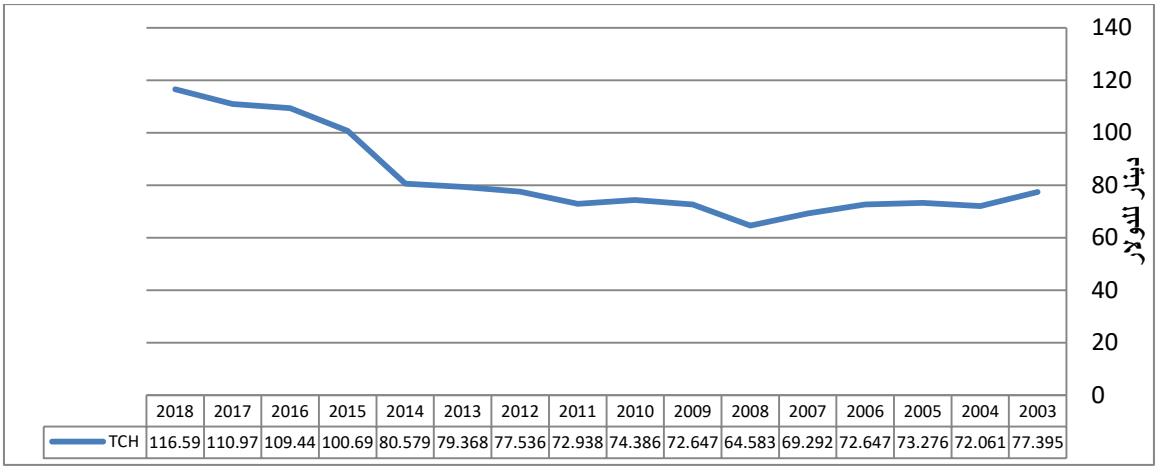
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/country/DZ

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص177.

إن سعر صرف الدينار الجزائري قبل صدور قانون النقد والقرض كان محددا إداريا ومراقب من قبل وزارة المالية لذلك يظهر لنا من خلال الشكل أعلاه أنه لم يشهد تقلبا خلال الفترة (1980-1987) بحيث تراوح بين (4-5) دينار للدولار وبذلك فسعر الصرف لم يكن مصدرا للضغوط التضخمية خلال هذه الفترة.

ومنذ سنة 1990 أصبحت الرقابة على الصرف من صلاحيات بنك الجزائر الذي قام بعدة تخفيضات لسعر الصرف بداية بتخفيض سنة 1991 الذي قدر بـ 22% تلاه تخفيض سنة 1994الذي قدر بـ50% ليتم تطبيق نظام التعويم المدار كنتيجة لتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وذلك بهدف تقريبه من مستواه الحقيقي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية مما أدى إلى تدهور غير مسبوق للعملة المحلية التي عرفت انخفاضا مستمرا إلى نهاية سنة 2002 حيث قدرت بـ 79.6دينار للدولار بعد ما كانت تقدر بـ 8.95دينار للدولار سنة 1990، وبذلك فتخفيض وانخفاض قيمة العملة ساهم بقوة في ارتفاع المستوى العام للأسعار في التسعينات، أما تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال القرن الحالي يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم (23): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار (2003-2018)



	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
TCH	116.59	110.97	109.44	100.69	80.579	79.368	77.536	72.938	74.386	72.647	64.583	69.292	72.647	73.276	72.061	77.395

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع قيمة الدينار بداية من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 نتيجة لزيادة صافي الأصول الخارجية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وذلك رغم التخفيض لقيمة العملة الذي قام به بنك الجزائر في

سنة 2003 بنسبة تتراوح بين 2% و5% والذي هدف من خلاله أساسا إلى الحد من تطور الكتلة النقدية في الأسواق الموازية[1] مما ساهم في معدل التضخم المسجل آنذاك.

كما يظهر لنا من الشكل أعلاه انخفضت قيمة العملة المحلية في سنتي 2009 و 2010 بنسبة 12.5% و2.4% على التوالي ويعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسعار العملات الرئيسية أما في سنة 2011 وبالرغم من تقلبات أسعار صرف العملات الصعبة سمح تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك ببقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي قريبا من مستواه التوازني مع ارتفاع قيمة الدينار بنسبة 2%[2].

ومنذ سنة 2012 عرفت العملة المحلية انخفاضا مستمرا خاصة خلال الفترة الأخيرة أين تم تطبيق التمويل غير التقليدي حيث أصبحت القدرة الشرائية ضعيفة جدا ووصل حاليا إلى 134.33دينار للدولار.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس معدل التضخم في الجزائر

هناك عدة مقاييس ومؤشرات للتضخم أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي فالأول تعده هيئة خاصة في كل الدول أما الثاني أبرزت أهميته الهيئات الدولية كالبنك الدولي.

أولا: الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر الهيئة الخاصة بجمع وحساب تغيرات الأسعار وذلك وفقا لمعايير معينة بحيث يقوم بنشر مؤشرين لأسعار المستهلك شهريا منذ سنة 1970 أحدهما لمدينة الجزائر والآخر على المستوى الكلي (وطني) ومن أجل توضيح خصائص أسعار المستهلك في الجزائر سنتطرق إلى العناصر التالية:

1. **المناطق الجغرافية الخاصة بجمع الأسعار:** من أجل جمع أسعار السلع والخدمات قام الديوان الوطني للإحصائيات باختيار محلات وأسواق محددة تنتمي لـ 11قطاعا جغرافيا بالنسبة لمؤشر مدينة الجزائر و17 مدينة بالنسبة للمؤشر الوطني ويمكن توضيح هذه المناطق من خلال الجدول الموالي:

[1] نوة بن يوسف، أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد10، العدد16، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016، ص91، بتصرف.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص90.

جدول رقم(11): المناطق التي يتم جمع الأسعار منها في الجزائر

المؤشر	مناطق جمع الأسعار
مؤشر مدينة الجزائر لأسعار المستهلك	باب الواد، الجزائر الوسطى1، الجزائر الوسطى2، الأبيار، بلوزداد، الحراش، بئر مراد رايس، المدنية، القبة، حسين داي، عين البنيان ويعود اختيار هذه المناطق للتجمع الكبير للأفراد فيها وتنوع السلع والخدمات بها وتموقعها في مراكز مختلفة بحيث يتم جمع الأسعار من: 08أسواق للفواكه والخضر، 36نقطة بيع للحوم، 36نقطة بيع للدواجن، 69نقطة بيع للملابس، 21نقطة بيع للصحة...
المؤشر الوطني لأسعار المستهلك	الجزائر العاصمة، البليدة، تيزوزو، باغيلة، وهران، تلمسان، معسكر، حمام بوحجر، قسنطينة، باتنة، بسكرة، القرارم، عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس، ورقلة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- مؤشر أسعار المستهلك، رقم 268/أفريل 2018،الديوان الوطني للإحصائيات، ص08.
- Indice des Prix a la Consommation, Collections Statistiques N° 216/ 2020, Série E : Statistiques Economiques N° 103, ONS, p32.
- Aicha Kadi, Note sur l'Indice des Prix à la Consommation Cas de l'Algérie, Séminaire sur l'Indice des Prix à la Consommation, Genève du 7 au 9 mai 2008, ONS, p04

إن الأسعار لا يتم جمعها فقط من نقاط البيع (المحلات والأسواق) وإنما هناك أسعار أخرى يحصل عليها الديوان الوطني للإحصائيات من الشركات والمنظمات كرسوم الكهرباء والغاز والنقل.

2. **سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر وأوزانها الترجيحية:** تتكون سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 791 صنف ينتمون إلى 261 سلعة وخدمة، تم تقسيم الأصناف إلى مجموعات فرعية متجانسة تبلغ في مجملها 63 مجموعة التي هي بدورها موزعة على 08 مجموعات رئيسية متجانسة بحيث أن هيكل المجموعات الفرعية والرئيسية مطابق لما جاءت به منظمة الأمم المتحدة لعام 1970 (SCN68) وفيما يلي سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر حسب المجموعات الرئيسية والفرعية:

جدول رقم(12):سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر وفقا للمجموعات الرئيسية والفرعية

المجموعات الرئيسية	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	ملابس وأحذية	الإسكان	المفروشات والتأثيث	الصحة والنظافة	النقل والاتصالات	التعليم والثقافة والترفيه	متفرقات
المجموعات الفرعية	-الخبز والحبوب -لحم الخروف -لحم البقر -الدجاج والأرانب والبيض -الأسماك الطازجة -اللحوم والأسماك المعلبة -الخضر -الفواكه -البطاطا -الحليب والجبن ومشتقاته -الزيت والدهون -السكر والحلويات -القهوة والشاي -المشروبات غير الكحولية -منتجات غذائية أخرى	-ملابس رجالية -ملابس نسائية -ملابس أطفال -ملابس أطفال أقل من سنتين -أقمشة وخياطة -أدوات الخياطة -أحذية رجالية -أحذية نسائية -أحذية أطفال	-الإيجارات والرسوم -الكهرباء والغاز -المياه الصالحة للشرب -الوقود -الصيانة	-مجموعة أثاث كاملة -أثاث منفصل -أقمشة المفروشات والسجاد -مكملات التأثيث -المعدات المنزلية -أواني معدنية -أواني غير معدنية	-الأدوية بوصفة -أدوية ذات الشريط الأحمر -الأجهزة والمواد الطبية -الرعاية والخدمات الطبية -مستلزمات النظافة -تصفيف الشعر والحمام	-المركبات والدرجات الهوائية والنارية -صيانة المركبات -قطع الغيار ولوازم صيانة المركبات -النقل -مصاريف أخرى للمركبات -البريد والاتصالات	-رسوم التعليم -اللوازم المدرسية -الكتب والدوريات والمجلات -خدمات الترفيه والثقافة -أجهزة الراديو والتلفزيون وما شابه ذلك -أجهزة التصوير -لوازم الرياضة والصيد والتخييم	-التبغ وما شابه ذلك -منتجات الصيانة والتنظيف -الغسيل والتنظيف -لوازم التجميل -المجوهرات والساعات -المطاعم والمقاهي والفنادق -مشروبات أخرى -عناصر أخرى
63مجموعة فرعية	15	09	05	07	06	06	07	08

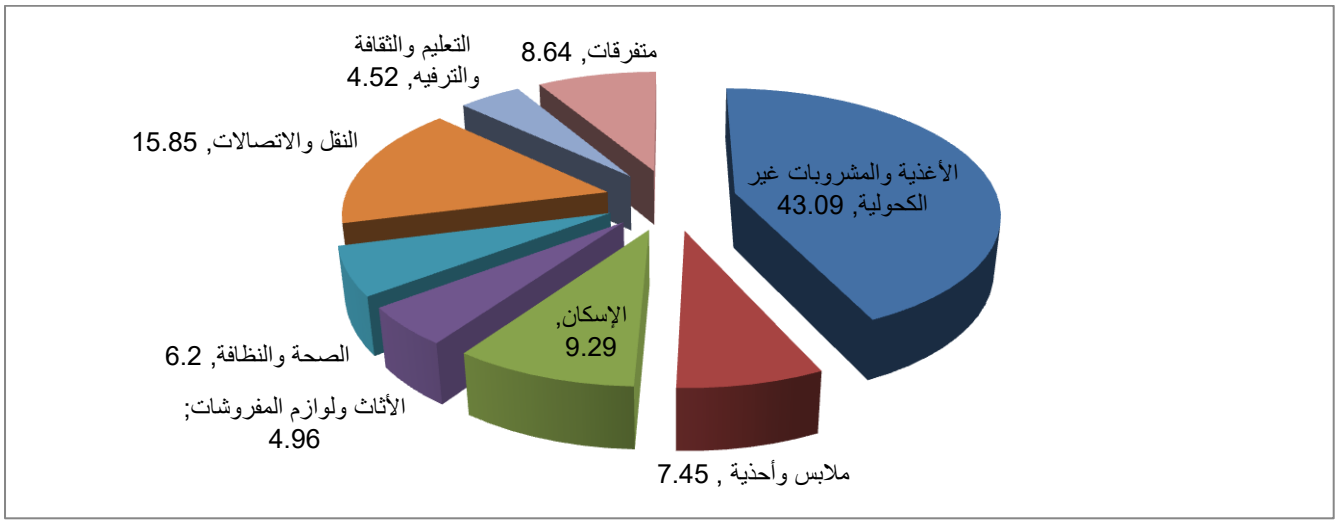
Source: Indice des Prix a la Consommation, Collections Statistiques N° 216/ 2020, Série E : Statistiques Economiques N° 103, ONS, pp 14-29

لا يعتبر هذا التصنيف التي أوصت به الأمم المتحدة الأخير (SCN68) فلقد أعطت تصنيفا آخر في سنة 1993(SCN93) بحيث أصبحت المجموعات الرئيسية تتكون من 12 مجموعة وهي تلك المعمول بها في دول الاتحاد

الأوروبي، وعموما تم اختيار السلع والخدمات اللازمة لبناء المؤشر على أساس[1]: حجم الإنفاق عليها، جودتها، مواصفاتها الواضحة، دقة وسرعة تحديد أسعارها.

أما عن الأوزان الترجيحية للأصناف فلقد تم وضعها في سنة 1969 وتغييرها ثلاث مرات فقط (1981، 1989، 2001) على مدى ستة عقود من حساب ونشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وهذا لا يوافق توصيات منظمة العمل الدولية التي تنص على تغيير الأوزان كل خمس سنوات على الأقل ليكون المؤشر ذات مصداقية فتفضيلات المستهلكين دائما تتغير من زمن لآخر خاصة مع ظهور أصناف جديدة وارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات وعموما توضع الأوزان الترجيحية للأصناف بناء على حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسر فأوزان سنة 2001 تم وضعها استنادا إلى النفقات السنوية لسنة 2000 بعد مسح لإنفاق 12150 أسرة في جميع أنحاء الجزائر، والشكل الموالي يوضح الأوزان الترجيحية للمجموعات الرئيسية لسنة 2001:

شكل رقم(24): الأوزان النسبية للمجموعات المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك



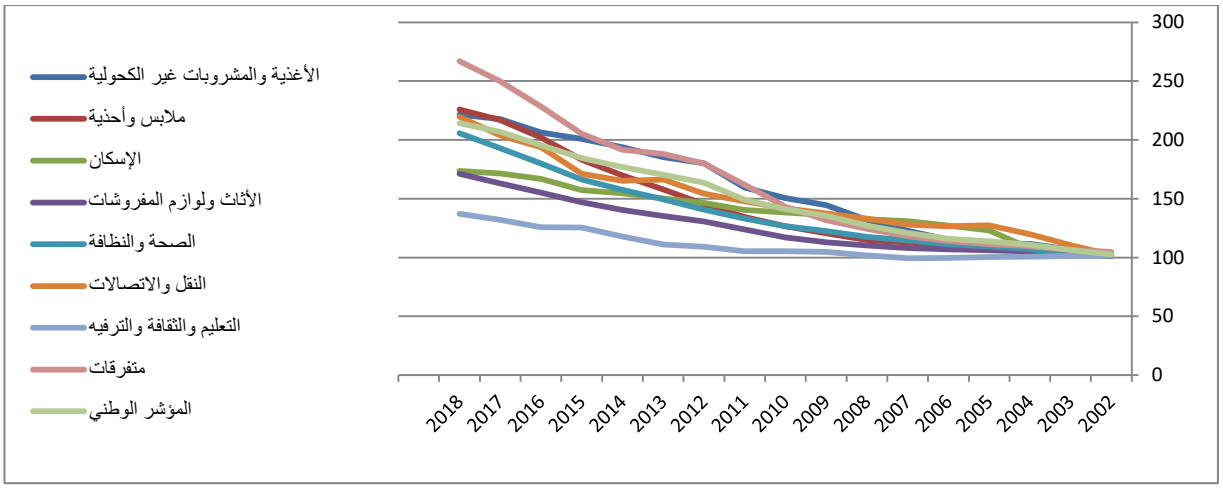
source: Indice des Prix a la Consommation, Collections Statistiques N° 216/ 2020, Série E : Statistiques Economiques N° 103, ONS, p12.

يظهر لنا من خلال الشكل أعلاه أن مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية لها أعلى وزن ترجيحي في سلة المستهلك الجزائري لسنة 2000 إذ أنها تدخل في تكوين المؤشر بنسبة تفوق 43%، كما يتضح لنا أن أدنى وزن ترجيحي تعود إلى مجموعة التعليم والثقافة والترفيه بحيث لا تتعدى 5% من تكوين المؤشر وعند المقارنة مع الأوزان

[1]Aicha Kadi, op cit, p03

الترجيحية لمجموعات مؤشر أسعار المستهلك في الدول المتقدمة نجد أن بها مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية لا تتعدى 25% وأن أهم مجموعة مكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك هي مجموعة الإسكان والمياه، والكهرباء، الغاز. ونظرا لأهمية مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية ووزنها النسبي المرتفع في الجزائر فإن تغير أسعارها له تأثير قوي على المؤشر الوطني للرقم القياسي لأسعار المستهلك وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(25): تطور المؤشر الوطني لأسعار المستهلك في الجزائر (2002-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

يظهر لنا من خلال الشكل أعلاه أن المؤشر الوطني له نفس تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية إذ أنه قدر تغير كل منهما بـ 5.05% و4.51% على التوالي، كما يتضح لنا أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لجميع المجموعات أقل من المؤشر الوطني ماعدا ثلاث مجموعات المتفرقات ومجموعتي (الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحذية منذ سنة 2016) مما يدل على أن أسعار هاتين المجموعتين ارتفعت بسرعة مقارنة بالمجموعات الأخرى خاصة وأن سنة الأساس هي سنة 2001.

3. **كيفية حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** إن أسعار السلع والخدمات المسجلة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات عديدة ذلك لتعدد نقاط البيع ومواعيد تسجيل الأسعار بحيث أن هناك سلعا تسجل أسعارها ثلاثة مرات أسبوعيا مثل الخضر والفواكه وهناك من تسجل مرتين في الشهر مثل اللحوم والدواجن والبيض لذلك يتم جمع العديد من الأسعار فالجزائر العاصمة لوحدها يسجل بها أكثر من 11000 سعرا في الشهر[1]، وبناء على ما سبق فإنه كخطوة أولى يتم حساب متوسط الأسعار لكل صنف بعد حذف الأسعار الشاذة ومن ثم حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمجموعات الفرعية والرئيسية والعام من خلال صيغة لاسبير:

[1]Aicha Kadi, op cit, p06.

$$I_{m/2001}=\Sigma_i(w_i/\Sigma w_i)(p^m{}_i/p^{2001}{}_i)$$

حيث أن:

w_i: وزن الصنف i.

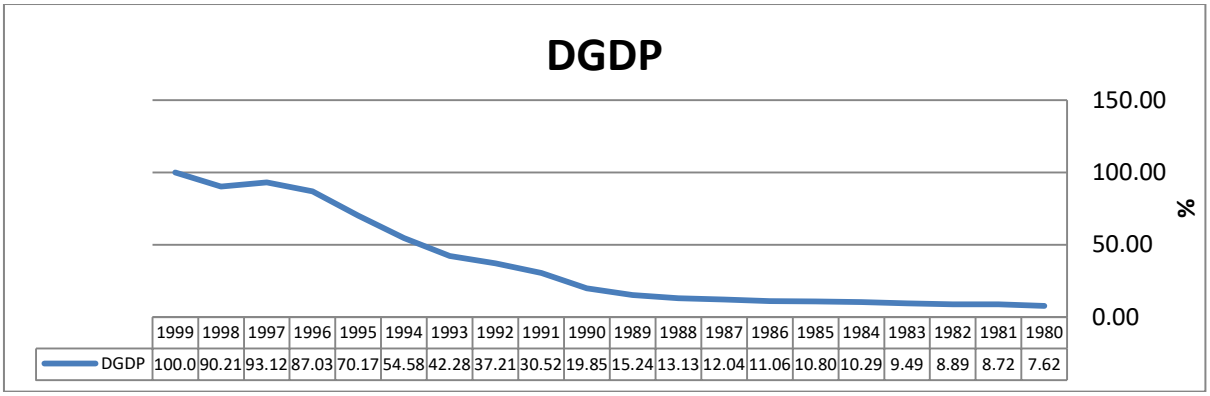
p^m_i: السعر الحالي المتوسط للشهر m للصنف i.

p^{2001}_i: سعر الأساس (متوسط في 2001) للصنف i.

ثانيا: معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر معامل الانكماش مقياسا للتضخم تقوم بإعداده الهيئات الدولية كالبنك العالمي بحيث يمثل نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إذ أنه يبين مقدار انكماش الناتج المحلي الاسمي بعد أخذ تغير الأسعار في الاعتبار، وبذلك فمعامل الانكماش يشمل تغير أسعار السلع النهائية والوسيطية والأولية كما أنه يتضمن تغير أسعار السلع المصدرة والمستوردة (الوسيطية والأولية)،ولقد عرف معامل الانكماش في الجزائر تقلبات كبيرة يمكن توضيحها من خلال الشكلين المواليين:

شكل رقم(26): تطور معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (1980-1999)

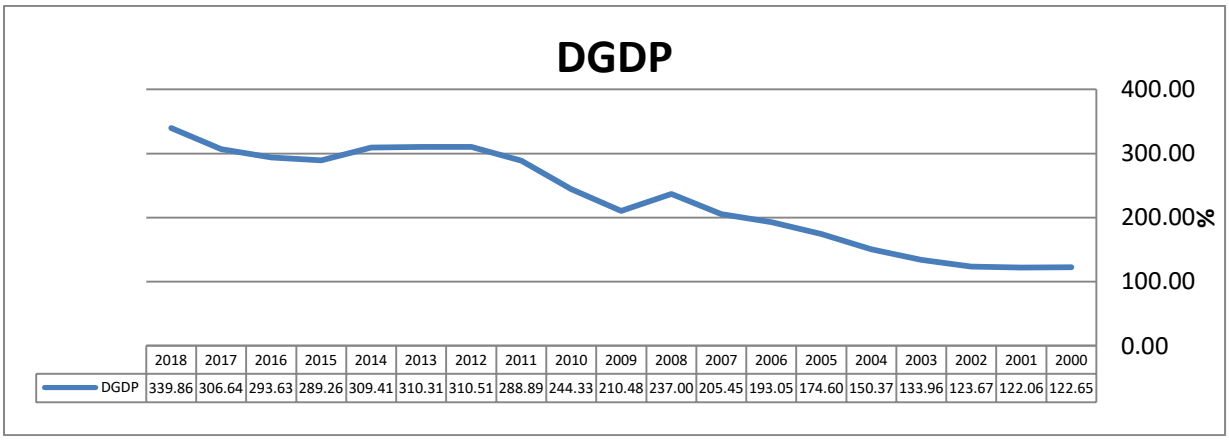


	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
DGDP	100.0	90.21	93.12	87.03	70.17	54.58	42.28	37.21	30.52	19.85	15.24	13.13	12.04	11.06	10.80	10.29	9.49	8.89	8.72	7.62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك العالمي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?locations=DZ

شكل رقم(27): تطور معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (2000-2018)



	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
DGDP	339.86	306.64	293.63	289.26	309.41	310.31	310.51	288.89	244.33	210.48	237.00	205.45	193.05	174.60	150.37	133.96	123.67	122.06	122.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك العالمي على الموقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?locations=DZ

نلاحظ من خلال الشكل رقم أن معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال الفترة (1980-1989) بمرة واحدة فقط من 7.62% إلى 15.23% ويرجع ذلك إلى سياسة الأسعار المحددة والمراقبة التي طبقتها الحكومة الجزائرية في ظل نظام التخطيط المركزي، أما خلال الفترة (1990-1999) فلقد تضاعف معامل الانكماش بحوالي 05 مرات وارتفع من 19.85% في سنة 1990إلى 100سنة 1999 (سنة الأساس) ويعود ذلك خاصة إلى تحرير الأسعار والتوجه نحو اقتصاد السوق بحيث تزامن تضخم الناتج المحلي الاسمي عن الحقيقي مع تضخم أسعار المستهلك الذي سجل مستويات قياسية خلال هذه الفترة.

نلاحظ من خلال الشكل رقم الارتفاع المستمر لمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012) ما عدا سنة 2009 بحيث ارتفع من 122.5% إلى 310.5% ويرجع ذلك إلى التوسع النقدي خاصة مع تطبيق برامج التنمية بداية من سنة 2001 التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة وأدت إلى زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية الوسيطية سواء من الأسواق المحلية أو الخارجية، وما ساهم أكثر في ارتفاع معامل الانكماش الزيادة التي عرفتها أسعار النفط (ارتفعت من 28.7 دولار للبرميل إلى 111.49 دولار للبرميل) باعتبار أن المحروقات أهم صادرات الاقتصاد الجزائري (تشكل حولي 97% من الصادرات الإجمالية) وأن معامل الانكماش يشمل أسعار الصادرات.

أما خلال الفترة (2013-2015) فلقد عرف معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سلبية بحيث انخفض من 310.3% إلى 289.26% ويرجع ذلك إلى التدهور الكبير لأسعار النفط بحيث انخفض من 109.38 دولار للبرميل إلى 52.79 دولار للبرميل كما أن تراجع نمو العرض النقدي الذي يدل على انخفاض الطلب الكلي ساهم في انخفاض معامل الانكماش خاصة سنة 2015 أين كان معدل نمو العرض النقدي شبه

منعدم، وفي سنتي 2017 و2018 نما معامل الانكماش بنسبة 4.34% و10.38% على التوالي لزيادة عرض النقود وارتفاع أسعار النفط بنسبة 22.21% و32% في هاتين السنتين.

وفي الأخير يمكن القول أن معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي لا يعتبر مؤشرا جيدا للتضخم إذ أنه لا يعبر عن تكلفة المعيشة فهو يتضمن تغير أسعار السلع والخدمات التي لا توجد في الأسواق المحلية (أسعار الصادرات) كما أنه يتضمن تغيرا جميع أسعار السلع والخدمات النهائية والوسيطية والأولية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر

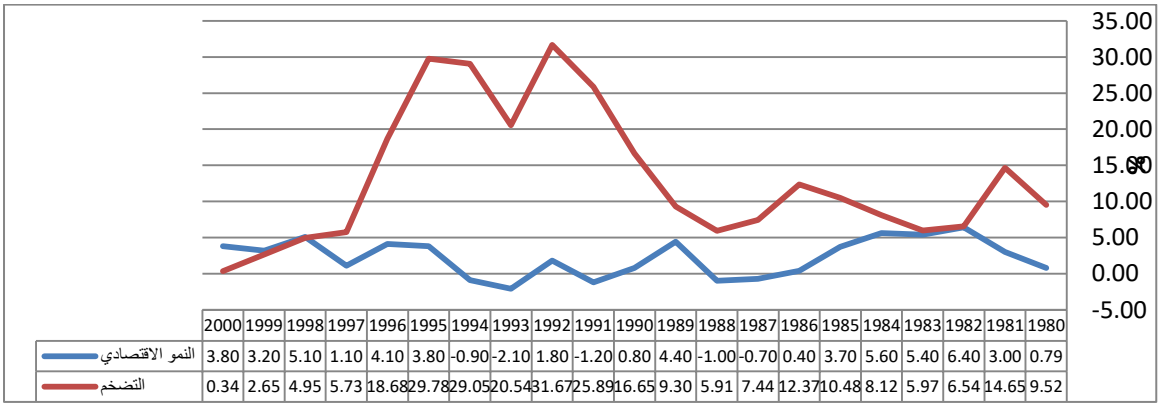
يعد التضخم من المواضيع الهامة التي شغلت الكثير من الدراسات الاقتصادية نظرا للآثار التي تخلفها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم في الجزائر

إن الضغوط التضخمية في الجزائر خاصة المرتفعة منها خلفت آثارا غير مرغوب فيها على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية بحيث ساهمت في انخفاض معدل النمو الاقتصادي وأثرت سلبا على الميزان التجاري وكانت من بين أسباب ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الوطني.

1. **أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر:** يوجد اختلاف بين الاقتصاديين في تحديد أثر التضخم على النمو فهناك من يرى أنه لابد من التضحية بمعدل تضخم معين للمحافظة على النمو الاقتصادي والبعض الآخر يرى أن التضخم معرقل للنمو الاقتصادي، وعموما في الدول المتقدمة تستهدف معدل تضخم 2% كل سنة من أجل تحقيق نمو مستدام، أما في الجزائر سنوضح أثر التضخم على معدل النمو الاقتصادي من خلال ما يلي:

شكل رقم(28): تطور معدل التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2000)



	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
النمو الاقتصادي	3.80	3.20	5.10	1.10	4.10	3.80	-0.90	-2.10	1.80	-1.20	0.80	4.40	-1.00	-0.70	0.40	3.70	5.60	5.40	6.40	3.00	0.79
التضخم	0.34	2.65	4.95	5.73	18.68	29.78	29.05	20.54	31.67	25.89	16.65	9.30	5.91	7.44	12.37	10.48	8.12	5.97	6.54	14.65	9.52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

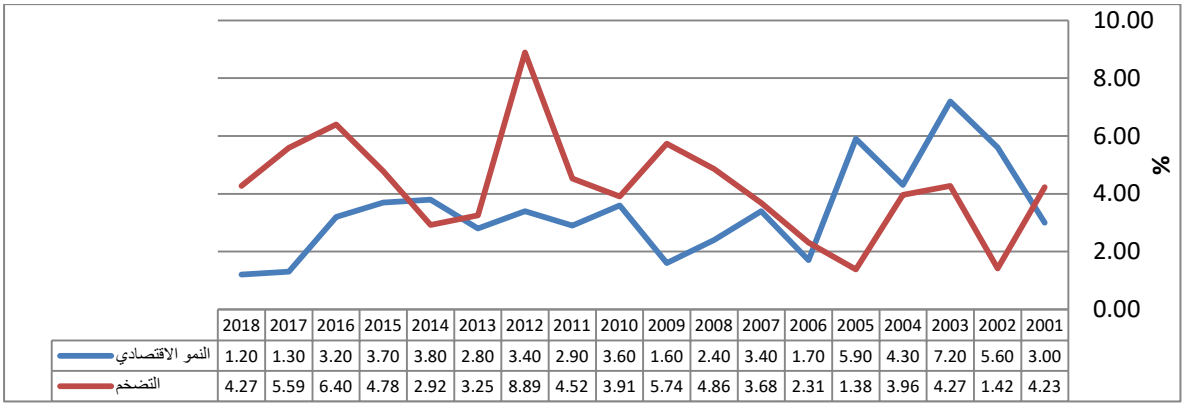
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات التضخم فاقت 9.21% خلال متوسط الفترة (1980-1985) مما ساهم في انخفاض معدل النمو الاقتصادي عن فترة السبعينات من 7.16% إلى 4.15%، وتعود معدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال هذه الفترة إلى الارتفاع الذي عرفته مختلف القطاعات خاصة قطاع الصناعات خارج قطاع المحروقات التي قدر معدل نموها خلال متوسط الفترة بـ 18.45% وذلك لإعطاء الحكومة الأولوية له من خلال المخطط الخماسي الأول.

ومنذ انخفاض أسعار النفط سنة 1986 ومع الإصلاحات الاقتصادية التي انطلقت في سنة 1986 عرف الاقتصاد الجزائري خللا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية استمر إلى غاية سنة 1994 فخلال هذه الفترة ارتفعت الأسعار إلى أرقام قياسية وبلغت في متوسطها نسبة 17.65% ساهمت في انخفاض معدل النمو إلى 0.17% كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت في انخفاض معدل النمو أهمها تراجع مداخيل قطاع المحروقات التي شكلت نسبة 26.48% من الناتج المحلي الإجمالي خلال متوسط الفترة (1980-1994).

ونتيجة لتحقيق أهداف برنامج التعديل الهيكلي انخفض معدل التضخم من 29.7% في سنة 1995 إلى 0.34% في سنة 2000 مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو التي تجاوزت 3.20% ماعدا سنة 1997 وما ساهم أكثر في ارتفاع معدلات النمو تحسن أداء قطاع المحروقات بحيث قدر معدل نموها 5.37% خلال متوسط الفترة (1995-2000)، أما القطاعات الأخرى فأخذ قطاع الصناعات خارج قطاع المحروقات أعلى نسبة بحيث قدر متوسط نمو كل من الصناعات الكيماوية وصناعة الحديد والصناعات الغذائية 13.4% و0.4% و0.45% على التوالي.

أما أثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2018) يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(29): تطور معدل التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2018)



	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
النمو الاقتصادي	1.20	1.30	3.20	3.70	3.80	2.80	3.40	2.90	3.60	1.60	2.40	3.40	1.70	5.90	4.30	7.20	5.60	3.00
التضخم	4.27	5.59	6.40	4.78	2.92	3.25	8.89	4.52	3.91	5.74	4.86	3.68	2.31	1.38	3.96	4.27	1.42	4.23

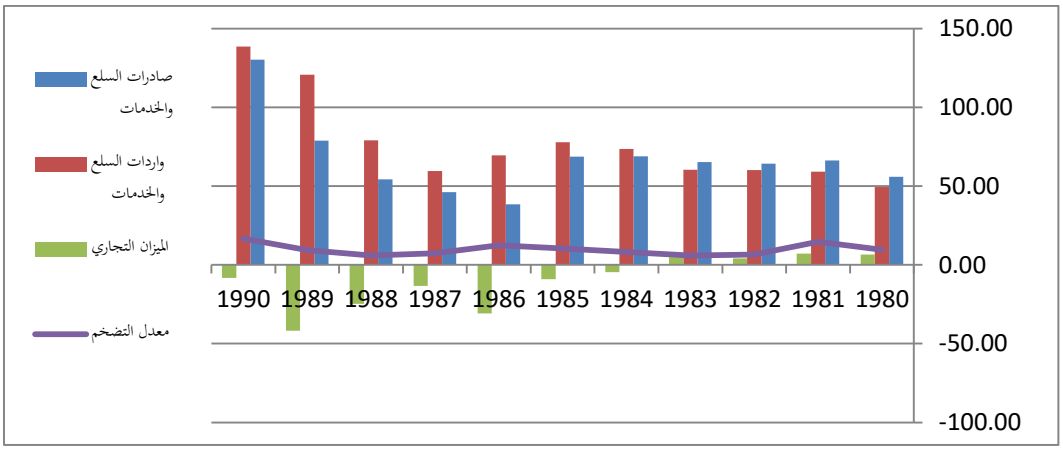
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

يظهر من خلال الشكل أعلاه أنه منذ بداية القرن الحالي انخفضت معدلات التضخم عن المستوى السابق بحيث بلغت خلال متوسط الفترة (2001-2014) حوالي 3.95% مما ساهم في ارتفاع معدلات النمو التي قدرت بـ 3.68% في المتوسط وما أدى أكثر إلى ارتفاع معدلات النمو الوضعية المالية المريحة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والتي دفعت الحكومة إلى القيام ببرامج تنموية انطلاقا من سنة 2001 انجر عن ذلك تسجيل معدلات نمو خارج قطاع المحروقات قدرت بـ 5.33% في المتوسط.

وخلال الفترة (2015-2018) ارتفعت معدلات التضخم خاصة في سنتي 2016 و2017 بحيث أنها تجاوزت 5.59% وهو ما أدى إلى الانخفاض المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي من 3.70% إلى 1.20% كما أن هناك عوامل أخرى أكثر أهمية ساهمت بقوة في انخفاض معدلات النمو والتي تتعلق بتراجع مداخيل قطاع المحروقات التي شكلت أكثر من نسبة 23.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال متوسط الفترة.

2. **أثر التضخم على التجارة الخارجية في الجزائر:** يؤثر التضخم سلبا على الميزان التجاري حيث يؤدي إلى انخفاض الصادرات نتيجة لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية وارتفاع الواردات نتيجة لانخفاض الأسعار في الأسواق الأجنبية الشكل الموالي يوضح أثر التضخم على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980-1990):

شكل رقم(30): تطور معدل التضخم والتجارة الخارجية في الجزائر (1980-1990)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

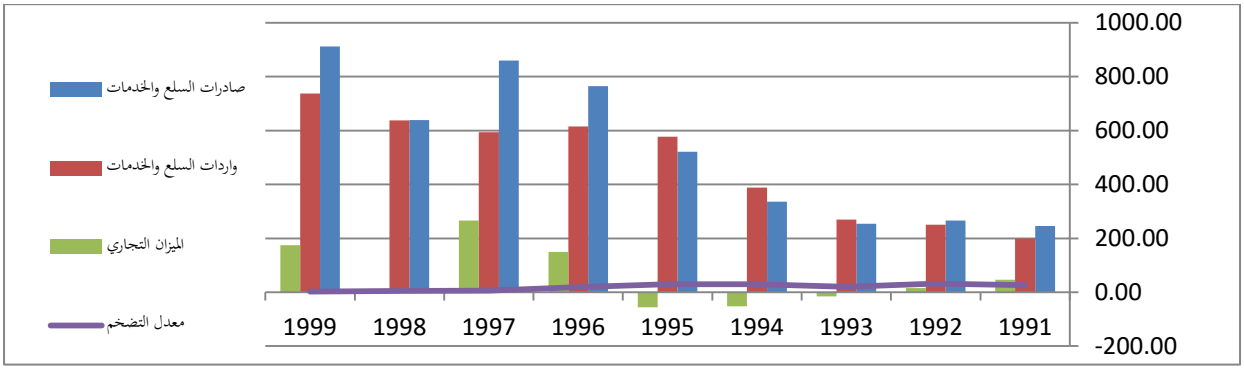
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل التضخم بلغ خلال متوسط الفترة (1980-1983) 9.17% وهذا ما ساهم في ارتفاع حجم الواردات بنسبة تقارب 10% وعلى الرغم من ذلك سجل الميزان التجاري فائضا والذي يعود إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات الذي بلغ في المتوسط 14.29% نتيجة لارتفاع أسعار النفط، أما خلال الفترة (1984-1990) عرف الميزان التجاري عجزا سجل أقصاه في سنة 1986 بحيث قدر بـ -30.9 مليار دينار ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم الواردات خاصة في سنوات 1984 و1988 و1989 بحيث تصاعدت

بنسب 21.89% و32.55% و52.78% على التوالي وتراجع حجم الصادرات بعد انخفاض أسعار النفط خاصة سنة 1986 التي انخفضت فيها من68.7 مليار دينار إلى 38.5 مليار دينار، وبذلك فمعدل التضخم المرتفع والبالغ 10.4% خلال متوسط الفترة (1986-1990) ساهم في ارتفاع حجم الواردات ومن ثم ظهور عجز في الميزان التجاري.

وخلال متوسط الفترة (1991-1995) ارتفع معدل التضخم إلى أقصى مستوى له وبلغ 27.38% وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات التي قدرت بنسبة 33.95% في المتوسط خاصة مع انخفاض وتخفيض لسعر الصرف والظروف المناخية غير المواتية الأمر الذي أدى إلى عجز في الميزان التجاري ماعدا سنتي 1991 و1992.

ومنذ سنة 1996 أصبح الميزان التجاري يسجل فائضا وذلك لتقليص الحكومة لنمو حجم الواردات في إطار برنامج التعديل الهيكلي بحيث تراجع معدل نموها إلى 6.54 خلال متوسط الفترة (1996-1999) وما ساعد أكثر على تقليص معدل نمو الواردات انخفاض معدلات التضخم التي تراجعت خلال الفترة السابقة من 18.68% إلى 2.65% ويمكن توضيح أثر التضخم على التجارة الخارجية خلال الفترة (1991-1999) من خلال الشكل الموالي:

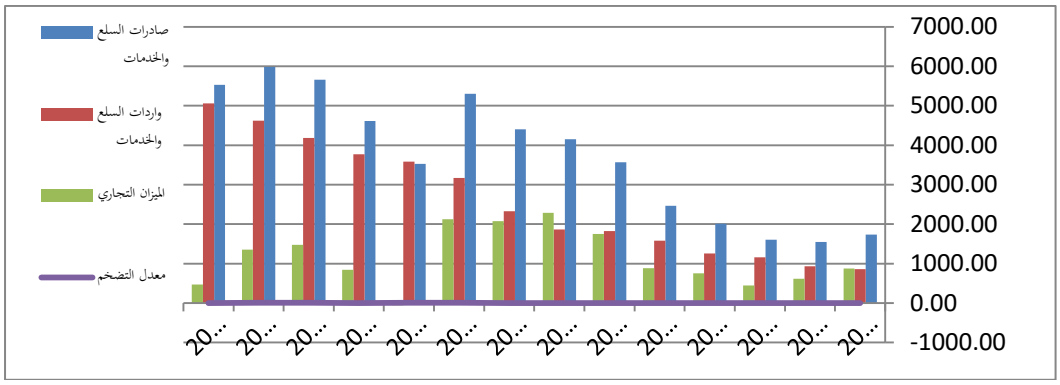
شكل رقم(31): تطور معدل التضخم والتجارة الخارجية في الجزائر (1991-1999)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

أما خلال الفترة (2000-2013) انخفض معدل التضخم وبلغ 3.76% وهو ما ساهم في انخفاض معدل نمو الواردات والذي قدر في المتوسط بـ 15.1% ومع تضاعف أسعار النفط بأكثر من 3.8 مرة والارتفاع الهائل لحجم الصادرات سجل الميزان التجاري فائضا قدر في المتوسط بـ 136.23 مليار دينار وهذا ما يمكن توضيح من خلال الشكل الموالي:

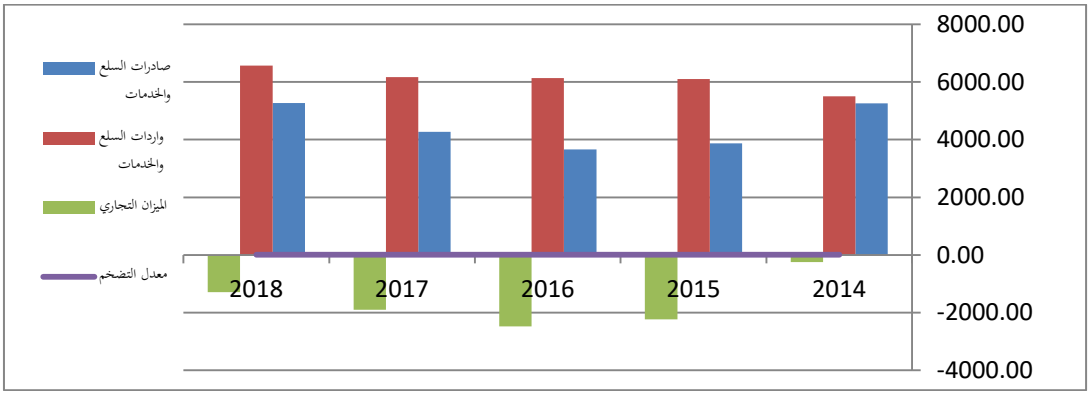
شكل رقم(32): تطور معدل التضخم والتجارة الخارجية في الجزائر (2000-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

ارتفع معدل التضخم خلال متوسط الفترة (2014-2018) إلى 4.79% وعلى الرغم من ذلك انخفض معدل نمو الواردات في المتوسط إلى 0.69% وذلك لقيام الحكومة بتوقيف بعض المشاريع بعد انخفاض أسعار النفط بنسبة 3.56% في متوسط الفترة والذي ساهم أيضا في تراجع حجم الصادرات الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجزا دائما في الميزان التجاري قدر في المتوسط بـ -1630.99 مليار دينار وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

شكل رقم(33): تطور معدل التضخم والتجارة الخارجية في الجزائر (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

إن أسعار الواردات تؤثر على المستوى العام للأسعار كما أن معدل التضخم يؤثر على حجم الواردات ولا يؤثر على حجم الصادرات ذلك لأن أغلبها لقطاع المحروقات بحيث تتحدد قيمتها بناء على الطلب والعرض الكلي في الأسواق النفطية بالإضافة إلى عوامل أخرى جيوسياسية تتعلق بالمحيط الدولي.

كما أن معدل التضخم لا يؤثر على حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ويعود ذلك لقلتها (لا تتجاوز 7%) إذ أن السلع والخدمات المنتجة في الوطن يتم توجيهها نحو الأسواق المحلية بحيث أنها لا تغطي ثلث احتياجاتها وهذا ما يدل على ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني.

3. **أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن المستثمر الأجنبي قبل قيامه بالمشاريع الاستثمارية في الدولة المضيفة لابد من دراسته للبيئة الاقتصادية والسياسية والإدارية والقانونية الخاصة بها، ويعد التضخم من بين المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الاعتبار حيث أن انخفاضه يزيد من فرص استقطاب الاستثمار وذلك لانخفاض تكاليف الإنتاج وارتفاع حجم الأرباح، وفي الجزائر كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي ضعيفة جدا خلال فترة الثمانينات إذ بلغت حوالي 34.4 مليون دولار خلال متوسط الفترة (1980-1989) أي ما يمثل 0.07% من الناتج المحلي الإجمالي وفي المقابل بلغ معدل التضخم خلال متوسط نفس الفترة حوالي 9.03% فمعدل التضخم المرتفع ساهم في ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية، أما خلال النصف الأول من التسعينات أصبحت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الاقتصاد الوطني شبه معدومة بحيث أنها قدرت خلال متوسط الفترة بحوالي 6.99 مليون دولار أي ما يمثل 0.01% من الناتج المحلي الإجمالي وعموما يعود ذلك إلى غياب الاستقرار الأمني والسياسي وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ في متوسط الفترة بحوالي 25.6% بالإضافة إلى البيئة القانونية غير المناسبة، وبالنسبة للفترة (1996-2000) ومع تراجع معدلات التضخم ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي وبلغت في المتوسط حوالي 341.66 مليون دولار أي ما يمثل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

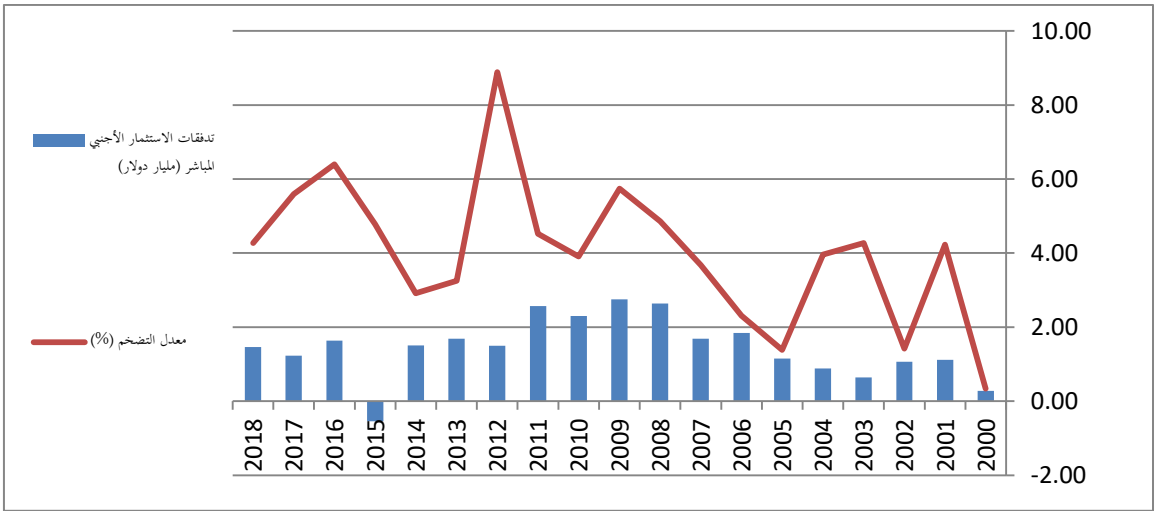
جدول رقم(13): تطور معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر (1980-2000)

الفترة	1980-1989	1990-1995	1996-2000
معدل التضخم	9.03	25.6	6.47
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(مليون دولار)	34.4	6.99	341.66
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الناتج المحلي	0.07	0.01	0.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

ونتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدلات التضخم عن المستوى السابق بداية من سنة 2000 وعودة استقرار الظروف السياسية والأمنية وإعداد قوانين لجذب رؤوس الأموال الأجنبية (خاصة القوانين الصادرة في 2001 و2006 و2016) ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(34): تطور معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/country/DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه منذ سنة 2001 تضاعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بحيث قدر خلال متوسط الفترة (2001-2004) بـ 924.45 مليون دولار وذلك نتيجة استثمار شركات أجنبية في قطاعي الاتصالات والصناعة كشركة أوراسكوم المصرية والشركة الوطنية للاتصالات الكويتية وشركة إسبات الهندية، كما يتضح لنا أن رؤوس الأموال الأجنبية واصلت تدفقها إلى الجزائر إلى غاية سنة 2014 وبلغت أقصى مستوياتها سنة 2009 إذ قدرت بـ 2746.9 مليون دولار ويعزى ذلك إلى الاستثمار المتزايد في الصناعات الاستخراجية لا سيما موارد التعدين والطاقة[1].

وفي سنة 2015 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي أدنى مستوى لها بحيث قدرت بـ 584 مليون دولار بالقيمة السالبة ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط فقطاع المحروقات هو من أهم القطاعات المستقطبة للمستثمرين الأجانب.

وخلال متوسط الفترة (2016-2018) بلغت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة إلى الجزائر حوالي 1444.86 مليون دولار ويعود ذلك خاصة إلى نمو الاستثمار الأجنبي في قطاع الاتصالات بعد قيام شركات آسيوية

[1] صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020، ص151.

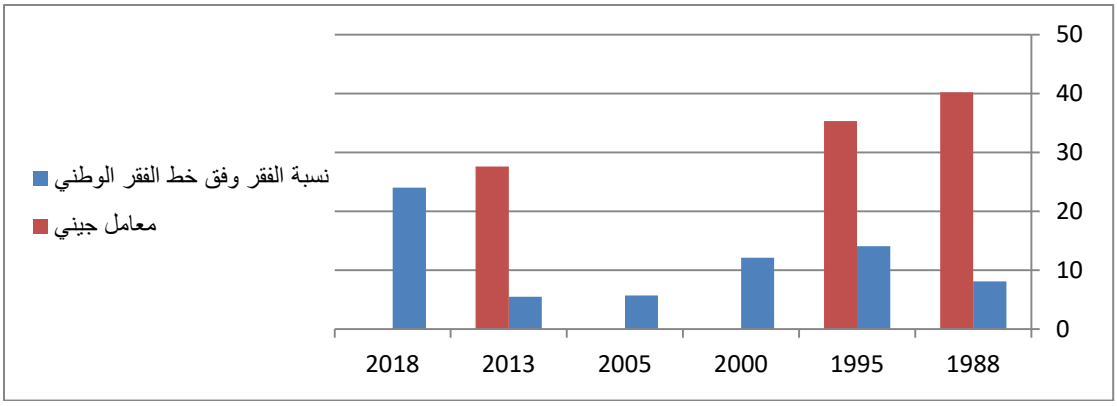
بالاستثمار في الجزائر كشركة الصينية هواوي والشركة الكورية سامسونغ وعموما ساهم انخفاض معدل التضخم عن المستويات السابقة والذي بلغ 4% خلال متوسط الفترة (2000-2018) في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بالرغم من ذلك تبقى بعيدا عن المستوى الدولي إذ أنها لا تشكل سوى 1.1% من إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم في الجزائر

إن التضخم يضعف من القدرة الشرائية لفئة كبيرة من المجتمع بحيث أن له دور كبير في التوزيع غير العادل للدخل وهذا ما ينجر عنه زيادة معدل الفقر والظلم الاجتماعي مما يولد ضغوطات لدى الأفراد وبحثا منهم عن مستوى معيشي أفضل تنساق مجموعات منهم نحوى طرق غير قانونية وغير شرعية في كسب الدخل كطلب الرشوة أو السرقة وهذا ما يزيد من مستوى الجريمة في المجتمع، وبذلك سنقسم الآثار الاجتماعية للتضخم في الجزائر إلى ما يلي:

1. **تدهور مستوى المعيشة وعدم المساواة في توزيع الدخل:** هناك عدة مؤشرات تقوم بإعدادها هيئة الأمم المتحدة من فترة لأخرى والتي تدل على المستوى المعيشي وعدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع منها مؤشر الفقر وفق خط الفقر الوطني والذي يحسب على أساس الفئة التي لا يتجاوز دخلهم 01 دولار لليوم ومعامل جيني الذي يكشف مدى تفاوت توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بحيث أن ارتفاعه يدل على زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل وفيما يلي تطور هذين المؤشرين في الجزائر:

شكل رقم(35): تطور مؤشر الفقر وفق خط الفقر الوطني ومعامل جيني في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي على الموقع: https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الزيادة التدريجية لمستوى الفقر في الجزائر الذي ارتفع من 8.10 في سنة 1988 إلى 14.10 في سنة 1995 وهي الفترة التي ارتفعت فيها معدلات التضخم إلى أقصى مستوياتها بحيث بلغت 21.09% في متوسط الفترة لذلك كان متوسط إنفاق الفرد سالبا ومع الانخفاض المتواصل لمعدل التضخم خلال الفترة (1996-2000) انخفضت نسبة الفقر بشكل متواصل إلى 12.10% في سنة 2000(14.7% في المناطق الريفية

و3.2% في المناطق الحضرية) أما في سنة 2012 فانخفضت إلى 5.5% وساهمت في هذا المعدل المناطق الحضرية (5.8%) بنسبة أكبر من المناطق الريفية (4.8%) أما آخر الإحصائيات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوار) فإن حوالي 24% من السكان يعانون من الفقر في الجزائر في سنة 2018 وحوالي 0.6% منهم يعانون من الفقر المقدع ويعزى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو منذ سنة 2014 نتيجة لانخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم خاصة في سنتي 2016 و2017 أين بلغا 6.4% و5.5% على التوالي.

كما يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أن معامل جيني أكبر من 35% خلال سني 1988 و1995 مما يدل على عدم توزيع الدخل والتي ساهم فيها ارتفاع المستوى العام للأسعار وفي سنة 2013 ونتيجة لانخفاض معدلات التضخم عن المستوى السابق بداية من القرن الحالي انخفض معامل جيني إلى 27.6%، وما يؤكد على عدم المساواة في توزيع الدخل في الجزائر الدراسة التي أشار لها صندوق النقد العربي والتي تقيس عدالة توزيع الدخل من خلال الإنفاق الاستهلاكي بين أفراد المجتمع بحيث تم تقسيم المجتمع إلى خمسة طبقات (20%) من الأفقر إلى الأغنى وفي الجزائر نجد أن الفئة الأفقر ينفقون حوالي 7.8% من حجم الإنفاق أما الفئة الثانية فيمثلون حوالي 11.6% من حجم الإنفاق والفئة الثالثة يمثلون 15.8% من حجم الإنفاق بينما الفئة الرابع يمثلون 21.6% من حجم الإنفاق في حين أن الفئة الأخير (الغنية) فيمثلون 43.2% من حجم الإنفاق، أما نسبة أعلى إلى أقل إنفاق 20% من السكان فتقدر بـ 5.5 مرة ولابد من الإشارة أن الدراسة تمت خلال الفترة (2000-2007)[1].

2. **انتشار الفساد وزيادة معدل الجريمة في المجتمع:** إن ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خاصة خلال فترة النصف الأول من التسعينات ساهمت في ضعف القدرة الشرائية وزيادة معدل الفقر والظلم الاجتماعي مما أدى بالأفراد وبحثا منهم عن تحسين مستوى المعيشة الإخلال بالقانون والشرع وعلى إثر ذلك ظهرت آفات اجتماعية دخيلة عن المجتمع الجزائري بحيث أصبح بعض الموظفين في الإدارات العمومية من أجل القيام بمهامهم المكلفين بها يطلبون مقابل كما أن آخرين التجئوا إلى السرقة سواء من الدولة بتضخيم الفواتير أو من الأفراد وسط الأحياء الشعبية بالإضافة إلى أن هناك من انضم إلى الجماعات الإرهابية وهذا ما أطال فترة الحرب الأهلية التي حدثت في تسعينات القرن الماضي، كل ذلك ساهم في ارتفاع مستوى الجريمة في الجزائر والذي قدر بأربعة نقاط من خمسة في سنة 2012.

إن مستوى الجريمة في الجزائر مرتفع خاصة إذا تم مقارنته بدول الجوار المغرب وتونس (نقطتان من خمسة) وهذا على الرغم من انخفاض معدلات التضخم عن المستوى السابق ويمكن تفسير ذلك بأن ظاهرة السرقة والرشوة التي ارتفعت في التسعينات لاقت قبولا في القرن الحالي وأصبحت ظاهرة عامة.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي2010، ص31.

انجر عن غلاء المعيشة وانتشار الفساد وزيادة معدل الجريمة عدم الاستقرار على المستوى الاجتماعي بحيث تظهر في كل مرة حركات احتجاجية ترفض الوضع القائم في الدولة فقد ظهرت انتفاضة شعبية في بجاية وتيزوزو في سنة 1980 تليها انتفاضة أخرى في قسنطينة وضواحيها في سنة 1986 ثم تأتي بعدها انتفاضة عنيفة وشاملة على المستوى الوطني في 05 أكتوبر 1988 وفي القرن الحالي حدثت انتفاضة أخرى شاملة في جانفي 2011 أما آخر الانتفاضات وأطولها حدثت في 22 فيفري 2019 والتي تميزت بسليمتها.

وكما يعتبر الفساد نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار فإنه يعتبر سببا لها لذلك ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتقليص معدل الجريمة لابد من القضاء على الفساد وذلك ما يتطلب وجود إرادة سياسية تعمل على ذلك وهذا ما لا يتوفر في الجزائر التي دائما ما تصنف ضمن المراتب الأخيرة في مؤشر مدركات الفساد الذي تقوم بإعداده منظمة الشفافية الدولية فالجزائر أخذت الرتبة 106 من بين 180 دولة في سنة 2019.

المبحث الثاني: العرض النقدي في الجزائر تنظيمه ، الأطراف المؤثرة عليه وأدوات التحكم فيه

عرف عرض النقود في الجزائر منذ الاستقلال عدة تطورات اختلفت من مرحلة لأخرى بحيث كان تنظيمه يتم بناء على قرارات وزارتي المالية والتخطيط وبصدور قانون النقد والقرض أصبح الجهاز المصرفي له الدور الرئيسي في نمو عرض النقود وبنك الجزائر هو الذي يتحكم فيه من خلال أدواته.

المطلب الأول: تعريف عرض النقود في الجزائر وتنظيمه

قام بنك الجزائر بتحديد مكونات عرض النقود وتصنيفها في مجمعات نقدية من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة، أما الإطار القانوني المنظم لعرض النقود فظهر بشكل فعلي بصدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي تعرض فيما بعد إلى عدة تعديلات

أولا: تعريف عرض النقود في الجزائر

يمثل جميع وسائل الدفع الموجودة في الاقتصاد الوطني ويتكون من التداول النقدي خارج البنك المركزي والودائع تحت الطلب لدى كل من: البنوك التجارية والخزينة والحسابات الجارية البريدية ccp وهذا ما يسمى بالعرض النقدي بالمعنى الضيق M_1 وعند إضافة الودائع لأجل بالعملة الوطنية والأجنبية يتشكل عرض النقود بالمعنى الواسع M_2[1]، وبذلك

[1] النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 47 لبنك الجزائر، سبتمبر 2019، ص11.

فعرض النقود في الجزائر يتكون فقط من M_1وM_2 مما يدل على عدم تنوع الأصول وذلك لضيق السوق المالية وضعف النظام المصرفي في الجزائر.

ثانيا: تنظيم عرض النقود في الجزائر

لقد كان هناك تداخلا كبيرا في تسيير وتنظيم النقد والقرض في الجزائر بين الخزينة العمومية والجهاز المصرفي، بحيث تمول الخزينة الاستثمارات المخططة من التسبيقات غير المحددة المقدمة من طرف البنك المركزي، وكذلك من خلال اكتتاب البنوك التجارية في سندات الخزينة وبذلك فالجهاز المصرفي كان مجرد أداة تستخدمها الخزينة العمومية للحصول على النقد.

ومن أجل استعادة الجهاز المصرفي لوظائفه الرئيسية وفقا للمبادئ والأسس المعمول بها صدر أول قانون بنكي 86-12 في 19 أوت 1986 يليه القانون 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 بحيث تضمنا نصوصا تشريعية تؤكد على أهمية البنوك في القيام بالوساطة المالية وتدعم دور البنك المركزي في إدارة عرض النقود، إلا أن هذين القانونين لم يشهدا تطبيقا فعليا إلا بصدور قانون النقد والقرض 10/90 في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق[1].

1. **قانون النقد والقرض 10/90**:بينت الصدمة النفطية لسنة 1986 نتائج الاقتصاد الموجه الذي اتبعته الجزائر منذ الاستقلال بحيث تدهورت مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية: نمو اقتصادي ضعيف، عجز الميزان التجاري، معدلات تضخم مرتفعة...، وبعد أحداث 05 أكتوبر 1988 أدركت السلطات أنه لابد لها من إصلاحات جذرية تمس جميع الجوانب الاقتصادية خاصة مع توجهها للاستدانة من صندوق النقد الدولي في سنة 1989، وبذلك صدر قانون النقد والقرض 10/90 في 14 أفريل 1990 وهو قانونا تشريعيا يضمن توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، وفيما يلي أهم الأفكار التي جاء بها فيما يخص تنظيم النقد والائتمان:

أ. منح بنك الجزائر (البنك المركزي) كل الصلاحيات في إدارة عرض النقود باعتباره السلطة النقدية الوحيدة والمستقلة بحيث يقوم بالإصدار النقدي مقابل[2]: سبائك وعملات الذهب، عملات أجنبية حرة التداول، سندات مصدرة من الخزينة الجزائرية، سندات مقبولة تحت نظام الأمانة أو محسومة أو مرهونة.

[1] صليحة بن طلحة، المنظومة المصرفية الجزائرية من التخطيط إلى التحرير (دراسة تقييمية)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد01، العدد01، المركز الجامعي تيبازة، 2013، ص ص10-12.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المادة 58، ص527.

كما يقوم بمراقبة والتأثير على حجم الائتمان من خلال عمليات السوق المفتوحة وإعادة الخصم ضمن السوق النقدية للسندات العامة والخاصة على أن تكون السندات العامة تستحق في أقل من ستة أشهر ولا يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي تجريها البنك عليها 20% من الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة[1].

ب. إعادة الاعتبار لدور البنوك في القيام بوظائفها الأساسية المتعارف عليها في الساحة المصرفية والمتمثلة في منح القروض وتلقي الودائع وهذا ما نصت عليه المواد (111-114)، كما أصبح بإمكان المؤسسات المالية تقديم القروض دون منح الودائع، وبذلك استبعدت الخزينة العمومية عن دائرة القرض وتشكل نظام بنكي على مستويين فالبنوك التجارية تمنح القروض والبنك المركزي بنك البنوك أي أنه المسؤول عن البنوك والمؤسسات المالية بحيث يمنح لها الترخيص لتأسيسها ويحدد لها المعايير التي يجب احترامها كما في إمكانه سحب الاعتماد في حالة المخالفة[2]، بالإضافة إلى أن البنك المركزي هو بنك الإقراض يؤثر على حجم عرض النقود من خلال أدواته المختلفة.

ج. تشديد الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية من خلال إنشاء لجنة مصرفية تضمن التسيير والتنظيم الجيد للبنوك وفقا للقوانين المعمول بها بحيث منحت لها صلاحيات واسعة في مجال الرقابة فأي مخالفة للبنوك والمؤسسات المالية تعرضها لعقوبات تحددها هذه اللجنة[3].

د. السماح للمؤسسات المالية والبنوك الأجنبية بفتح فروعها في الجزائر، كما رخص هذا للقطاع الخاص[4].

هـ. إلغاء نظام التسبيقات غير المحددة (الكم والمدة) المقدمة من طرف البنك المركزي إلى الخزينة العمومية بحيث أصبح في إمكان هذه الأخيرة على الحصول على تسبيقات في حدود 10معينة[5].

2. **تعديلات قانون النقد والقرض 10/90**:عرف قانون النقد والقرض 10/90عدة تعديلات تمثلت فيما يلي:

أ. **الأمر رقم 01-01**: صدر في 27 فيفري 2001 تضمن تعديلات مست الجوانب الإدارية المسيرة لبنك الجزائر بحيث تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، كما تم إلغاء أحكام المادة 22 من قانون 10/90 والتي تحتوي على مدة تعيين المحافظ ونوابه وشروط إقالتهم[6] وهذا ما يقلل من درجة استقلالية بنك الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك تم إلغاء الفقرة الثالثة من المادة 23 من القانون 10/90 وبذلك أصبح في إمكان المحافظ ونوابه الاقتراض من المؤسسات الأجنبية والجزائرية التعامل مع محفظة بنك الجزائر والبنوك العاملة بالجزائر.

---

[1] قانون النقد والقرض 10/90، المادة 76-77، ص529.

[2] قانون النقد والقرض 10/90، المادة 91 -92، ص530.

[3] قانون النقد والقرض 10/90، المادة 143، ص536.

[4] ا قانون النقد والقرض 10/90، المادة 130، ص535.

[5] قانون النقد والقرض 10/90، المادة78، ص526.

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 14، الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، المادة 13، ص05.

ب. **الأمر رقم 03-11**: صدر في 26 أوت 2003 بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي بحيث تضمن تعديلات مست العديد من المواد الخاصة بقانون 10/90 وأهم ما جاء فيه:

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض في المجال النقدي بصفته السلطة النقدية بحيث يحدد السياسة النقدية ويشرف عليها وكذلك يمنح الاعتماد للبنوك والمؤسسات المالية ويراقب عملها بالإضافة إلى أنه مكلف بكل عمليات الصرف[1]، في المقابل ليس له أي دور في مجال الاستثمار حيث تم إلغاء المادة 183 من قانون النقد والقرض 10/90.
- إنشاء هيئة رقابة تقوم بحراسة مصالح بنك الجزائر وجميع العمليات التي يقوم بها، كما تراقب وبصفة خاصة كل من مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية[2].
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة من خلال إنشاء لجنة مشتركة بينهما لإدارة وتسيير أرصدة الديون الخارجية، بالإضافة إلى إثراء مضمون وشروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتمثلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة خصوصا رئيس الجمهورية[3].
- تقوية الطابع الردعي بهدف توفير الحماية للبنوك وادخارات الجمهور وذلك من خلال: رفع شروط ومعايير منح الاعتماد، تشديد العقوبات على المخالفات المرتكبة من البنوك والمؤسسات المالية[4].

ج. **الأمر رقم 01-04**: صدر بتاريخ 26 أوت 2010 كتعديل للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وأهم ما جاء فيه:

- بعد أن كانت أهداف السياسة النقدية متداخلة فيما بينهما ومتعددة من خلال قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03 أصبح بموجب هذا الأمر هدف استقرار الأسعار هو الهدف النهائي للسياسة النقدية بشكل صريح.
- تعزيز حماية مصالح الدولة من خلال المادة 83 التي نصت على أن المساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية لا تتعدى 49%[5].
- تقوية وتمتين شروط ممارسة النشاط المصرفي من خلال تأكد بنك الجزائر من سلامة وسائل الدفع بحيث منحت له صلاحيات واسعة في هذا المجال.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 52، الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المادة 62، ص10.

[2] الأمر 03-11، المادة 27، ص6

[3] أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض في الجزائر وابرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد07، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص196.

[4] العباس بهناس، لخضر بن أحمد، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة،2013، ص ص39-40.

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 50، الأمر 01-04 المؤرخ في 26 أوت 2010،المادة 83.

د. **القانون رقم 17-10**: إن الانخفاض الحاد الذي عرفته السوق النفطية في النصف الثاني من سنة 2014 أدى إلى خللا على مستوى الاقتصاد الكلي خاصة الخزينة العمومية التي أصبحت غير قادرة على تغطية النفقات العامة للدولة مما أدى إلى إقرار أسلوب تمويل جديد (التمويل غير التقليدي) بموجب قانون 17-10 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 الذي يعدل المادة 45 مكرر من الأمر 03-11 وهو التعديل الذي بمقتضاه يقوم بنك الجزائر وبشكل استثنائي ولمدة خمسة سنوات بشراء سندات الخزينة من أجل المساهمة في[1]:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي وعلى وجه الخصوص سندات القرض الوطني من أجل النمو التي صدرت عام 2016 وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سوناطراك كتعويض عن الفارق بين سعر الوقود المستورد وسعر مياه البحر المحلاة[2].
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار في إطار مساهمة الدولة في الاستثمارات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي.

المطلب الثاني: الأطراف المؤثرة على العرض النقدي في الجزائر

قبل صدور قانون النقد والقرض كانت الخزينة العمومية لها دور رئيسي في نمو عرض النقود بحيث تقوم بتمويل الاستثمارات من الإصدار النقدي الذي يقوم به البنك المركزي أما بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 أصبح بنك الجزائر المسؤول عن الإصدار النقدي والتحكم في الائتمان وأصبحت البنوك والمؤسسات المالية مسئولة عن إنشاء نقود الودائع ومنح القروض وبذلك فالأطراف المؤثرة على العرض النقدي تتمثل فيما يلي:

أولا: الخزينة العمومية

أنشئت في 29 أوت 1962 بعد فصلها عن الخزينة الفرنسية تولت عدة مهام أهمها منح قروض الاستثمار والتجهيز لقطاعي الاقتصاد و الفلاحة بحيث قامت بتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني إلى غاية صدور قانون النقد والقرض 10/90 وذلك على الرغم من الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة منذ السبعينات.

ثانيا: بنك الجزائر

تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 1962/12/13 أوكلت له وظيفة الإصدار النقد، لم يشكل سلطة نقدية مستقلة إلا بصدور النقد والقرض الذي أصبح من خلاله يسمى بنك الجزائر، وبذلك فبنك

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 57، قانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، المادة 01 تعدل وتتمم المادة 45 مكرر، ص04.

[2] وليد العشي، أحمد صديقي، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد02، المركز الجامعي ميلة، 2018، ص 262.

الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يخضع لقواعد المحاسبة التجارية دون التسجيل في السجل التجاري وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة[1] ويتشكل من:

1. **مجلس النقد والقرض:** يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وعضويين معينين من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية، يعقد المجلس أربع دورات عادية في السنة على الأقل كما أنه يعتبر السلطة النقدية للبلاد بحيث يقوم بالمهام التالية[2]:

- الإصدار النقدي مقابل الذهب والعملات الأجنبية، القروض المقدمة للاقتصاد، القروض المقدمة للخزينة.
- تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها.
- مراقبة البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل الأجنبية
- القيام بكل العمليات المتعلقة بالصرف فهو الذي يحدد أهداف سياسة سعر الصرف ويضع التنظيم القانوني للصرف وسوق الصرف كما أنه المسئول عن تسيير احتياطات الصرف.

2. **مجلس الإدارة:** ويتكون من المحافظ ونوابه الثلاثة وثلاثة موظفين يعينون بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي وثلاثة مستخلفين يحلون محل الموظفين في حالة غيابهم أو شغورهم، يعين كل أعضاء مجلس الإدارة بمرسوم رئاسي ويقوم بكل أعمال تسيير وإدارة بنك الجزائر[3].

ثالثا: البنوك التجارية

إن إنشاء البنوك التجارية في الجزائر مر بعد مراحل فبعد الاستقلال أنشئ بنكين[4]:

1. **البنك الجزائري للتنمية (BAD):** تأسس بتاريخ 07 ماي 1963 من خلال قانون رقم 63-165 تحت اسم الصندوق الجزائري للتنمية(CAD) يقوم بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل ازدادت أهميته بعد وضع قانون المالية لسنة 1971 أين أصبح أداة بيد الخزينة العمومية لتسيير الميزانية العمومية، ساهم في إنشاء أولى الشركات العامة (الشركة الوطنية للصلب، الشركة الوطنية للملاحة، مؤسسة سوناطراك).
2. **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** تأسس في 10 أوت 1964 من المرسوم رقم 64-227 يقوم بتجميع ادخار العائلات والأفراد ويمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة بالسكن.

[1] قانون النقد والقرض 10/90، المادة 11 -13، ص522.

[2] الأمر 03-11، المادة 62، ص10

[3] الأمر 03-11، المادة 19 ، ص05.

[4]:Ouafâa Mehyaoui, op cit,p154.

وفي ظل جمود مساهمة البنوك الأجنبية في الاقتصاد الوطني تم تأميمها وقامت على أنقاضها ثلاثة بنوك تجارية هي[1]:

3. **البنك الوطني الجزائري (BNA)**: تأسس في 13 جوان 1966 بموجب القانون رقم 66-178 عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية: القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي والتجاري، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك باريسو وهولندا ومكتب معسكر للخصم، ويقوم البنك الوطني الجزائر بمنح القروض قصير الأجل للقطاع العام والخاص كما كانت له تدخلات في تمويل القطاع الفلاحي.
4. **القرض الشعبي الجزائري (CPA)**: تأسس بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب الأمر رقم 66-36 خلفا للعديد من المصارف الشعبية الجديدة المتمثلة في: البنك الشعبي التجاري والصناعي الوهراني، البنك التجاري والصناعي للجزائر، البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة بالإضافة إلى البنك الجهوي للقرض الشعبي، وتم فيما بعد ضم إليه كل من: البنك الجزائري المصرفي، الشركة المارسيلية للبنوك والشركة الفرنسية للتسليف، ومن مهام القرض الشعبي الجزائري تجميع الودائع ومنح القروض متوسطة وطويلة الأجل بحيث يمول القطاع العام في مجال السياحة والبناء والأشغال العمومية الري والصيد البحري، والقطاع الخاص في مجال الصناعات التقليدية والمهن الحرة.
5. **البنك الخارجي الجزائري (BEA)**: أنشئ في 01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67-204 على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي: القرض الليوني، الشركة العامة وقرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والمتوسط وبنك باركيلز، يقوم البنك الخارجي أساسا بتمويل العمليات التجارية الخارجية بحيث يمنح قروضا للاستيراد كما أنه مول قطاعات أخرى وشركات ذات أهمية كشركة سوناطراك.

وبموجب إعادة هيكلة البنوك تم تأسيس بنكين جديدين هما[2]:

6. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)**: أنشئ بموجب المرسوم 82-106 بتاريخ 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بحيث يقوم بتجميع الودائع ويمول على وجه الخصوص القطاع الفلاحي:
7. **بنك التنمية المحلية(BDL)**: أنشئ بموجب المرسوم 85-85 بتاريخ 30 أفريل 1985 وكان تأسيسه نتيجة لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بحيث يقوم بالإضافة إلى النشاطات المصرفية التقليدية المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجماعات المحلية فهو يمول.

وفي إطار توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق منذ صدور قانون النقد والقرض أنشئت بنوك أجنبية ومحلية خاصة ومؤسسات مالية وعلى الرغم من ذلك ظلت البنوك العمومية مسيطرة على النشاط المصرفي فيما يخص حجم كل من

[1] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط02، 2015، ص ص333-334.

[2] سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2018، ص256.

الودائع والقروض الممنوحة، والجدول الموالي يوضح البنوك الخاصة والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل في الجزائر باعتبارها أطرافا مؤثرة على العرض النقدي:

جدول رقم(14): البنوك الخاصة والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل الموجودة في الجزائر

البنوك الخاصة	المؤسسات المالية	مكاتب التمثيل
✓ بنك البركة الجزائري	✓ الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMZ)	✓ البنك العربي البريطاني التجاري (BACB)
✓ بنك العرب للتعاون الجزائري(ABC)	✓ سوفيناس جزائر (SPA)	✓ اتحاد البنوك العربية والفرنسية(UBAF)
✓ نتاكيس الجزائر	✓ شركة إعادة التمويل الرهني.(SRH)	✓ القرض الصناعي والتجاري(CIC)
✓ سوسيتي جنرال الجزائر	✓ الشركة العربية للإيجار المالي – الجزائر– (MLA)	✓ بنك سباديل(BS)
✓ سيتي بنك الجزائر (فرع بنك)	✓ الشركة الوطنية للإيجار (SNL)	✓ MDD
✓ البنك العربي الجزائري (فرع بنك)	✓ إيجار الجزائر (ILA)	✓ كايكسا بنك – اسبانيا–
✓ بي ن بي باريباس الجزائر(PNB)	✓ الجزائر إيجار (EDI)	
✓ ترست بنك الجزائر (TBA)	✓ الصندوق الوطني للاستثمار (FNI)	
✓ بنك الخليج الجزائر(AGB)		
✓ بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر		
✓ فرنسا بنك الجزائر		
✓ بنك السلام –الجزائر–(ASBA)		
✓ ائتمان الشركات الفلاحية والاستثمارية بنك الجزائر(Ca-CIB Algerie)		
✓ H.S.B.C. Algeria		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm ، تاريخ الاطلاع: 2020/03/03.

المطلب الثالث: أدوات التحكم في العرض النقدي في الجزائر

منذ صدور قانون النقد والقرض أصبح بنك الجزائر هو الذي يقوم بإدارة عرض النقود وتنظيمه وذلك بهدف تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار من خلال استخدام أدوات تقليدية ومستحدثة اختلفت من مرحلة لأخرى، بحيث تؤثر هذه الأدوات على معدلات نمو المجاميع النقدية والقرضية، وفيما يلي سنعرض الأدوات التي استخدمها بنك الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي:

أولا: تأطير القروض

بصدور قانون النقد والقرض 10/90 قام بنك الجزائر بتأطير القروض سواء المقدمة للدولة أو للمؤسسات غير المستقلة أو للاقتصاد بحيث أصبحت الخزينة لا يمكنها الحصول على قروض من بنك الجزائر إلا في حدود 10% من الإيرادات العادية للدولة المحققة في السنة المالية السابقة وخلال مدرة لا تتجاوز 240 يوما كما أن الحد الأقصى لحجم السندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر الاحتفاظ بها في إطار عمليات إعادة الخصم تقدر بـ 20% من الإيرادات العادية المحققة في السنة المالية السابقة ولمدة 06 أشهر، أما بالنسبة لتأطير القروض المقدمة للمؤسسات غير المستقلة والمقدرة بـ 23 مؤسسة فقد لجأ بنك الجزائر إليها أثناء فترة إعادة هيكلة المؤسسات وإلى غاية سنة 1992 بحيث فرض حدودا قصوى على إعادة خصم القروض لهذه المؤسسات في حدود كمية إعادة الخصم المحددة لكل بنك، بالإضافة إلى ذلك وضع بنك الجزائر الحد الأقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد بحيث حدد مدة 03 سنوات على الأكثر للقروض البنكية متوسطة الأجل ومدة الاستحقاق هذه مقسمة على فترات أقصاها 06أشهر[1].

ثانيا: معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم أداة غير مباشرة استخدمها بنك الجزائر كوسيلة لإدارة عرض النقود مع صدور قانون النقد والقرض أين تم التوجه نحو اقتصاد السوق وتحررت الأسعار وأسعار الفائدة، وبذلك استخدمها من أجل رفع أسعار الفائدة الحقيقية والتأثير على حجم الائتمان، ولقد حدد قانون 10/90 السندات التي يمكن إعادة خصمها التي تتمثل فيما يلي[2]:

[1] ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد، العدد23، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص373.

[2] قانون النقد والقرض 10/90، المواد 69-72 ، ص ص 528-529.

- سندات مضمونة من قبل الدولة أو من قبل الخارج تمثل عمليات تجارية على أن لا تتعدى مدة الضمان ستة أشهر.
- سندات تحويل لقروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل لمدة ستة أشهر على الأكثر، وهناك إمكانية لتجديد هذه العمليات على ألا تتعدى مجموعة مهلة المساعدة التي يسدده البنك المركزي اثنا عشر شهرا.
- سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى ثلاث سنوات، ويجب أن تكون القروض التي منحت (موضوع السند) تهدف إلى إحدى الغايات: تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز سكن.
- سندات عمومية تصدرها الدولة أو تكفلها لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

وفيما يلي تطور معدل إعادة الخصم منذ الاستقلال:

جدول رقم(15): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر

الفترة	1963-01-01 1971-12-31	1972-01-01 1986-09-30	1986-10-01 1989-05-01	1989-05-02 1990-05-21	1990-05-22 1991-09-30	1991-10-01 1994-04-09	1994-04-01 1995-08-01
المعدل	3.75	2.75	5	7	10.5	11.5	15
الفترة	1995-08-02 1996-07-27	1996-08-28 1997-04-20	1997-04-21 1997-06-28	1997-06-29 1997-11-17	1997-11-18 1998-02-08	1998-02-09 1999-09-08	1999-09-09 2000-01-26
المعدل	14	13	12.5	12	11	9.5	8.5
الفترة	2000-01-27 2000-10-21	2000-10-22 2002-01-19	2002-01-20 2003-05-31	2003-06-01 2004-03-06	2004-03-07 2016-09-30	2016-09-30 نهاية2018	
المعدل	7.5	6	5.5	4.5	4	3.5	

المصدر: الإحصائيات الثلاثية لبنك الجزائر على الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

لقد كان معدل إعادة الخصم يحدد من قبل وزارة المالية بناء على ما يحتاجه الاقتصاد من سيولة لذلك تم تخفيضه من 3.75 % إلى 2.75% سنة 1972 دعما لتنفيذ المخططات الرباعية التي انطلقت سنة 1972، ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية والمصرفية خاصة ارتفع معدل إعادة الخصم ووصل إلى أقصى مستوياته سنة 1994 حيث بلغ 15% وذلك لغرض تشجيع الادخار ورفع أسعار الفائدة الحقيقية التي كانت سالبة سواء على القروض أو على الودائع من جهة ومن جهة أخرى الحد من التوسع النقدي وتخفيض معدل التضخم.

وعلى الرغم من الانخفاض المتواصل لمعدل لإعادة الخصم إلى 11% سنة 1998 ثم إلى 9.5% سنة 1999 لتصل إلى 4% سنة 2004 الذي ظل يطبق إلى غاية 2016 إلا أن البنوك التجارية والمؤسسات المالية لم تلجأ إلى بنك الجزائر من أجل إعادة التمويل خاصة مع ارتفاع أسعار النفط بداية من الألفية الجديدة من القرن الواحد والعشرين أين تشكلت لديها فوائض مالية، ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 انخفض فائض السيولة

المصرفية إلى 1832.6 مليار دينار في سنة 2015[1] ثم إلى 820 مليار دينار سنة 2016[2] مما أدى إلى تخفيض بنك الجزائر لمعدل إعادة الخصم إلى 3.5% حيث أنه تم تفعيل هذه الأداة بداية من شهر أوت 2016 إلى غاية مارس 2017، أما عن المبالغ المخصومة فبلغت 433 مليار دينار ثم 559.5مليار دينار في هاتين السنتين.

إذن من خلال متابعة تطور سياسة إعادة الخصم نجد أن بنك الجزائر استخدمها خلال فترة التسعينات في إطار الحد من التوسع النقدي ثم استغنى عنها مع تسجيل فائض على مستوى السيولة المصرفية خلال الفترة (2000-2014) ونتيجة لانخفاض أسعار النفط وتقلص السيولة المصرفية أعاد بنك الجزائر تفعيل هذه الأداة خلال الفترة (من شهر أوت 2016 إلى غاية مارس 2017).

ثالثا: مزادات القروض

وهي وسيلة تضمن إعادة تمويل البنوك التجارية عن طريق المناقصات لجأ إليها بنك الجزائر بداية من ماي 1995 إلى غاية سنة 2001 بحيث قدر معدل مزايدة القروض بـ 19.5% في سنة 1995 وانخفض بشكل مستمر إلى غاية سنة 2001 أين بلغ 8.30%[3].

رابعا: مزادات أذونات الخزينة

وهي العملية التي بموجبها يقوم بنك الجزائر باعتباره وكل للخزينة ببيع سنداتها في السوق النقدية في شكل مناقصة، ويتعلق الأمر بأذونات الخزينة قصيرة الأجل لـ 13، 26، 52 أسبوعا وأذونات الخزينة لسنة وسنتين وخمس سنوات بحيث تم استخدام هذه الأداة في أكتوبر 1995 واستمر التعامل بها إلى غاية سنة 2001[4].

خامسا: عمليات السوق المفتوحة

لقد سمح قانون النقد والقرض لبنك الجزائر القيام بعمليات السوق المفتوحة من خلال المادة 76 التي تنص "يمكن البنك المركزي ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها المجلس أن يتدخل في سوق النقد ويشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض" وهذا ما أكد عليه الأمر 03-11 من خلال المادة 45 مع إلغاء مدة الاستحقاق للسندات العامة، وبعد التنظيم النهائي للسوق

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص141.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2017، ص129.

[3] ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مرجع سابق، ص379.

[4] نفس المرجع أعلاه، ص ص 379-380.

النقدية من خلال الأمر رقم 82-95 تمت أول عملية سوق مفتوحة في 30 ديسمبر 1996 بشراء بنك الجزائر سندات عمومية تستحق بعد شهرين بقيمة 04 ملايين دينار بمعدل فائدة 14.94%[1].

واستغنى بنك الجزائر عن سياسة السوق المفتوحة منذ ذلك الوقت إلى غاية مارس 2017 أين تم إدراجها من جديد واستبدال عمليات إعادة الخصم بها وذلك من أجل ضخ السيولة المصرفية التي بلغت في إطار عمليات السوق المفتوحة حوالي 482.4 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2017، كما جعل بنك الجزائر معدل الفائدة لهذه العمليات لسبعة أيام القناة الرئيسية في إدارة عرض النقود وحدده بـ 3.5%[2].

وبذلك فعمليات السوق المفتوحة تستخدم أثناء فترة الانكماش لتوفير السيولة المصرفية أما خلال فترة التوسع غير فعالة في امتصاص الفوائض المالية نظرا لغياب سوق مالية متطورة وضيق السوق النقدية.

سادسا: الاحتياطي الإجباري

لقد أعطى قانون النقد والقرض 10/90 الحق لبنك الجزائر بفرض الاحتياطي الإجباري على البنوك التجارية والمؤسسات المالية في شكل حسابات مجمدة لديه بحيث يحسب على مجموع ودائعها أو بعض أنواع ودائعها أو مجموع التوظيفات أو بعض أنواع التوظيفات على أن لا يتعدى 28% من المبالغ المعتمدة في الحساب إلا لضرورة قصوى، وفي حالة عدم التزام البنوك والمؤسسات المالية بهذا الاحتياطي تفرض عليهم غرامة مالية بنسبة 1% من المبلغ الناقص[3]، وفي ظل هذا القانون أدخل بنك الجزائر نظام الاحتياطي الإجباري كوسيلة غير مباشرة لإدارة عرض النقود من خلال التعليمة رقم 94-16 المؤرخة في 09-04-1994 غير أنها لم تستخدم إلا في سنة 2001 وفيما يلي تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر:

[1] سمير آيت يحيى، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد01، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2015، ص15.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر ص130.

[3] قانون النقد والقرض 10/90، المادة 93، ص533.

جدول رقم(16): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر

تاريخ التغيير	1994	2001	2002	2003	2004	2005 2007	2008	2009
الاحتياطي الإجباري	2.5	3	4.25	6.25	6.5	6.5	8	8
الفائدة على الاحتياطي الإجباري	/	/	2.5	2.5	1.75	1	0.75	0.5
تاريخ التغيير	2010 2011	2012	2013 2015	2016	2017	جانفي 2018	جوان 2018	
الاحتياطي الإجباري	9	11	12	8	4	8	10	
الفائدة على الاحتياطي الإجباري	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	

المصدر: الإحصائيات الثلاثية لبنك الجزائر على الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

فعلت أداة الاحتياطي الإجباري من خلال تعليمة بنك الجزائر رقم 01-01 الصادرة في 11فيفري 2001 حيث حدد بـ 4% ثم تم تخفيضه في ماي من نفس السنة إلى 3% ليعرف ارتفاعا متواصلا إلى غاية سنة 2013 أين بلغ 12% وذلك بهدف امتصاص فائض السيولة المصرفية، وفي ماي 2016 وأوت 2017 تم تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري إلى 8% و4% على التوالي لتوفير السيولة للبنوك بعد النمو شبه معدوم للكتلة النقدية سنتي 2015 و2016 التي سرعان ما ارتفعت مع تطبيق التمويل غير التقليدي والتي تم على إثرها مرة أخرى رفع معدل الاحتياطي إلى 8% و10% سنة 2018.

سابعا: آلية استرجاع السيولة

نتيجة للفوائض المالية المسجلة على مستوى المنظومة المصرفية منذ سنة 2000 الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط استحدث بنك الجزائر أداة جديدة والمتمثلة في آلية استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام لامتصاص هذه الفوائض بموجب التعليمة رقم 02-02 الصادرة في 11 أفريل 2002[1] وفي أوت 2005 أضيفت آلية استرجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر، أما آلية استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر تم إضافتها في جانفي 2013[2].

من خلال آلية استرجاع السيولة يعتبر بنك الجزائر هو المقترض والبنوك التجارية هي المقرضة بسعر فائدة متفاوض عليه، وفيما يلي تطور معدلات بنك الجزائر لآلية استرجاع السيولة:

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص182.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2014، ص148.

جدول رقم(17): معدلات بنك الجزائر استرجاع السيولة

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
لـ07 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75
لـ03أشهر	/	/	/	1.9	2	2.5
لـ06أشهر	/	/	/	/	/	/
السنة	**2008**	**2012-2009**	**2016-2013**	**2017**	**2018**	
لـ07 أيام	1.25	0.75	075	/	3.5	
لـ03أشهر	2	1.25	1.25	/	/	
لـ06أشهر	/	/	1.5	/	/	

المصدر: الإحصائيات الثلاثية لبنك الجزائر على الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

إن آلية استرجاع السيولة ساهمت في احتواء فائض السيولة المصرفية ففي سنة 2002 قدرت المبالغ المستردة بـ 129.7 مليار دينار ثم ارتفعت مرتين في سنة 2003 إلى 200مليار دينار و250 مليار دينار أما سنة 2004 فوصلت إلى 400 مليار دينار[1] لتستقر في سنتي 2005 و2006 عند 449.7 مليار دينار بحيث قدر مبلغ استرجاع السيولة لـ 03 أشهر بـ 262.1 مليار دينار ولـ 07 أيام بـ 187.6مليار دينار[2].

وفي منتصف جوان 2007 قام بنك الجزائر برفع مبلغ استرجاع السيولة إلى 1100مليار دينار (825 مليار دينار لـ7أيام و275 مليار دينار لـ 0 أشهر)[3]ليثبتها إلى غاية أفريل 2012 أين تم رفعها مجددا لتبلغ 1350 مليار دينار (منذ سنة 2013 قدرت المبالغ المسترجعة 900مليار دينار لـ07 أيام و275 مليار دينار لـ 03أشهر و175 مليار دينار لـ 06 أشهر)[4] لتستقر عند هذا المستوى إلى غاية سنة 2014.

وفي ظل نقص السيولة المصرفية قام بنك الجزائر بتخفيض عتبة امتصاص السيولة في أوت وأكتوبر 2015 على التوالي إلى 500 مليار دينار و300 مليار دينار ليرفعها من جديد في ديسمبر من هذه السنة إلى 700 مليار دينار[5]،

[1] ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مرجع سابق، ص381.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر2006، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2007، ص141.

[3] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2009، ص215.

[4] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2014، ص167.

[5] أنظر التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2016، ص141.

وتم التوقف عن استخدام هذه الأداة في سنة 2016 لتستبدل بأدوات أخرى لضخ السيولة، ومع تطبيق التمويل غير التقليدي وتشكل فوائض مالية معتبرة لدى المصارف أعاد بنك الجزائر عمليات امتصاص السيولة بداية من جانفي 2018 بحيث استرجع حوالي 275مليار دينار من فائض السيولة خلال السداسي الأول من هذه السنة[1].

ثامنا: تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة

بالإضافة إلى آلية استرجاع السيولة في إطار امتصاص فائض السيولة المصرفية أدخل بنك الجزائر أداة جديدة لإدارة السياسة النقدية تتمثل في تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة بموجب التعليمة رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005 والتي بمقتضاها تودع البنوك التجارية مبالغ من الاحتياطات الحرة لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل معدل فائدة يعلن عنه بنك الجزائر يتغير حسب تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر[2].

جدول رقم(18): تطور معدلات تدخل بنك الجزائر بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة

السنة	2006-2005	2008-2007	2015-2009
المعدل	0.3	0.75	0.3

المصدر: الإحصائيات الثلاثية لبنك الجزائر على الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

برزت أهمية الوديعة المغلة بالفائدة كأداة لامتصاص فائض السيولة المصرفية منذ بداية تطبيقها إلى غاية سنة 2012 أين بدأ يتراجع دورها مع رفع الاحتياطي الإجباري في سنتي 2012 و2013 و تم التوقف عن استخدامها في سنة 2015 بعد انخفاض أسعار النفط ذلك لأنها تعتبر كوسيلة تعتمد على مبادرة المصارف لتوظيف فوائضها.

إن هذه الأداة مع الأداتين السابقتين الاحتياطي الإجباري وآلية استرجاع السيولة ساهمت في التخفيف من حدة فائض السيولة المصرفية على الاقتصاد الوطني الذي ظهر منذ سنة 2002 ففي كل مرة يحاول بنك الجزائر التأثير على احتياطات البنوك وتقليص الاحتياطات الحرة لها فمثلا انخفضت سنة 2004 من 292.9 مليار دينار إلى 92.8 مليار دينار بين أوت وديسمبر ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2008 بحيث تراجعت من 129.8 مليار دينار إلى 27 مليار

[1] حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أما المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص21.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر2009،ص 182.

دينار بين جانفي ونوفمبر وبالنسبة لسنة 2012 فقد عرفت الاحتياطات الحرة للبنوك انخفاضا من 92.62 مليار دينار إلى 75.01 مليار دينار بين ماي وديسمبر.

ويمكن توضيح نسبة مساهمة كل أداة في احتواء فائض السيولة المصرفية في نهاية كل سنة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(19): نسبة احتواء فائض السيولة المصرفية لأدوات التحكم في العرض النقدي في الجزائر (2005-2014)

نهاية السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
آلية استرجاع السيولة	67.04	40.3	52.99	35.77	42.92	42.35	27.7	47.7	43.92	39.53
الوديعة المغلة بالفائدة	7.41	40.94	31.11	49.2	41.8	39.9	53.3	33.3	26.23	25.77
الاحتياطي الإجباري	25.55	18.73	15.9	15.02	15.27	17.75	19	19	29.85	34.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بنك الجزائر على الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

المبحث الثالث: تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر وأثره على المستوى العام للأسعار(1980-2018)

يرتبط نمو عرض النقود بزيادة مقابلاته أو إحداهما والمتمثلة في: صافي الأصول الخارجية، القروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للخزينة، وارتباط نمو عرض النقود في الجزائر بمقابلاته اختلف من مرحلة لأخرى وعلى العموم كان لنمو عرض النقود أثرا على المستوى العام للأسعار والذي سنتعرض في هذا المبحث

المطلب الأول: تحليل تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر

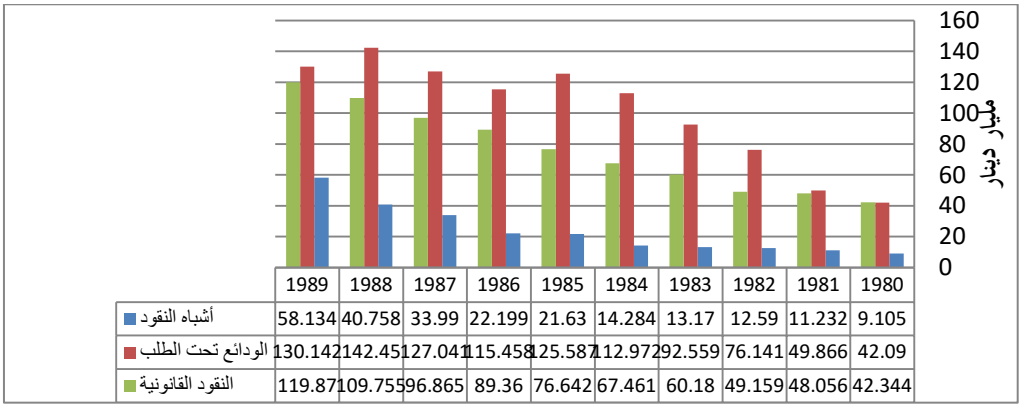
عرف العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر عدة تطورات اختلفت من مرحلة لأخرى ويمكن تحليل تطور عرض النقود ومقابلاته من خلال ما يلي:

أولا: تحليل تطور العرض النقدي ومقابلاته قبل الإصلاحات الاقتصادية (1980-1989):

شهد العرض النقدي في الجزائر نموا متسارعا خاصة منذ انطلاق إصلاحات 1970 في إطار المخططات التنموية الرباعية والخماسية أين كانت تمول من الإصدار النقدي بحيث ارتفع العرض النقدي من 13 مليار دينار في هذه السنة

إلى 308.146مليار دينار في سنة 1989 أي حوالي 23.7مرة، والشكل الموالي يوضح تطور مكونات عرض النقود في الجزائر قبل الإصلاحات الاقتصادية:

شكل رقم(36): تطور مكونات العرض النقدي في الجزائر (1980-1989)



	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
أشباه النقود	58.134	40.758	33.99	22.199	21.63	14.284	13.17	12.59	11.232	9.105
الودائع تحت الطلب	130.142	142.45	127.041	115.458	125.587	112.972	92.559	76.141	49.866	42.09
النقود القانونية	119.87	109.755	96.865	89.36	76.642	67.461	60.18	49.159	48.056	42.344

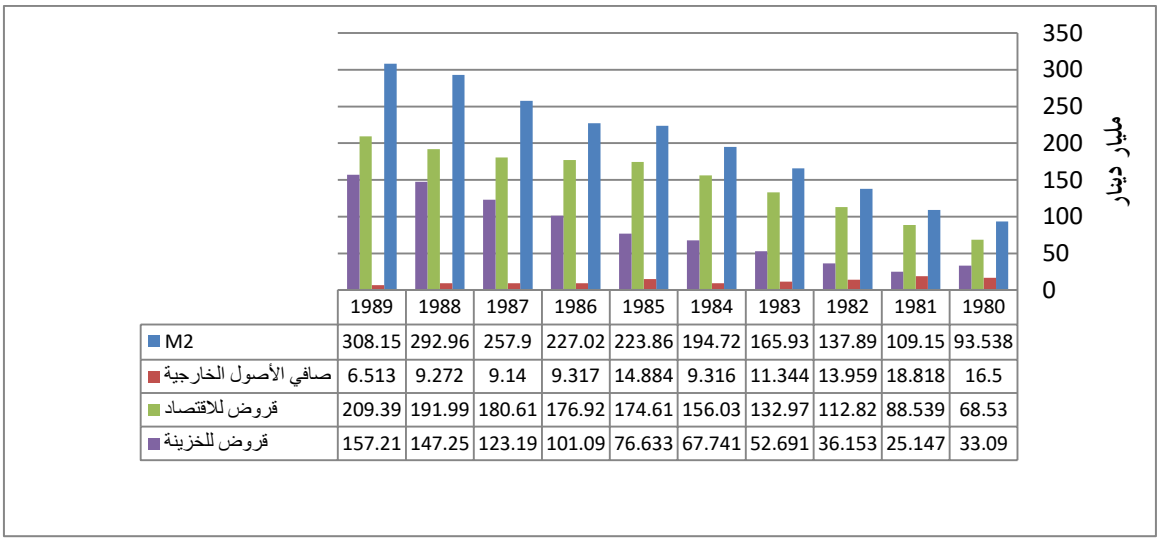
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر على الموقع
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

إن نمو عرض النقود بمعناه الواسع M_2 يعود إلى ارتفاع عرض النقود بمعناه الضيق ذلك لأنه يشكل أكثر من 81% من عرض النقودM_2 في جميع السنوات و89% خلال متوسط الفترة أما أشباه النقود فلم تشكل سوى 11% من عرض النقود M_2 وذلك على الرغم من أن معدل نموها الذي بلغ 23.99% أعلى من معدل نمو عرض النقود M_1الذي قدر بـ 13.83% في المتوسط.

أما نسبة مساهمة النقود القانونية في العرض النقدي بمعناه الضيق عرفت انخفاضا مستمرا منذ سنة 1980 إلى غاية سنتي 1984 و1985 من 50.15% إلى حوالي 37% وهذا لحساب الودائع تحت الطلب لكن منذ انخفاض سعر النفط في سنة 1986 ارتفعت نسبة تشكيل النقود القانونية للعرض النقدي M_1 من 43.63% في هذه السنة إلى 47.95% في سنة 1989 وهذا يدل على انخفاض مساهمة الودائع تحت الطلب في نمو عرض النقود ذلك لأن أغلبها تعود لقطاع المحروقات.

إن ارتفاع عرض النقود وعلى وجه الخصوص النقود القانونية خلال هذه الفترة يعود إلى تمويل الخزينة من خلال الإصدار النقدي ودون تغطية بحيث عرفت القروض المقدمة للخزينة نموا مستداما ما عدا سنة 1981 بلغ في المتوسط 21.16% أما المصدر الثاني لنمو عرض النقود تمثل في القروض المقدمة للاقتصاد التي ارتفعت بشكل مستمر من 59.99 مليار دينار في سنة 1980 إلى 209.387 مليار دينار وقدر معدل نموها بـ 13.67% في حين أن صافي الأصول الخارجية لم يشكل مصدرا لزيادة عرض النقود خاصة منذ انخفاض سعر النفط سنة 1986 بحيث قدر معدل نموها بـ -2.27% خلال متوسط هذه الفترة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(37): تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر (1980-1989)



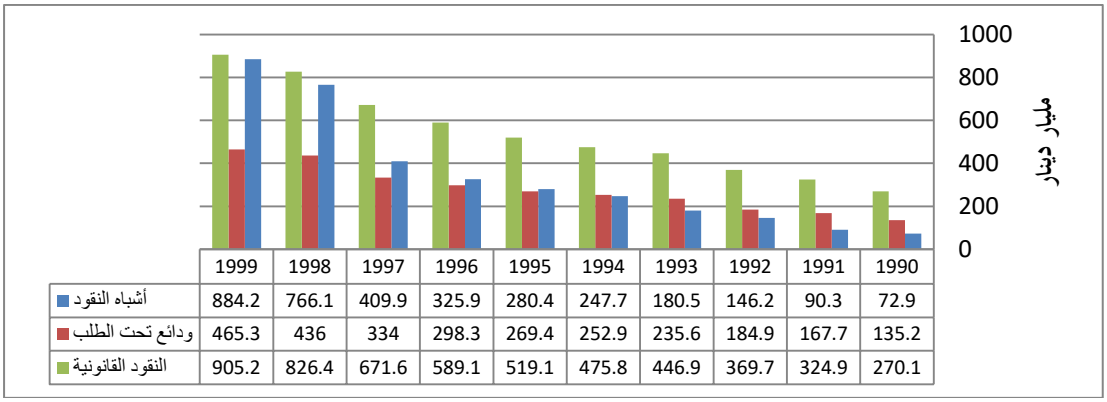
	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
M2	308.15	292.96	257.9	227.02	223.86	194.72	165.93	137.89	109.15	93.538
صافي الأصول الخارجية	6.513	9.272	9.14	9.317	14.884	9.316	11.344	13.959	18.818	16.5
قروض للاقتصاد	209.39	191.99	180.61	176.92	174.61	156.03	132.97	112.82	88.539	68.53
قروض للخزينة	157.21	147.25	123.19	101.09	76.633	67.741	52.691	36.153	25.147	33.09

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر على الموقع
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

ثانيا: تحليل تطور العرض النقدي ومقابلاته خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999):

بعد انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 حدث خللا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر فاضطرت الحكومة إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي والدخول معه في اتفاقيات انجر عن ذلك منح بنك الجزائر كل الصلاحيات للتحكم في عرض النقود فلقد أكدت جميع الاتفاقيات على ضرورة الحد من التوسع النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة مما أدى إلى انخفاض معدل نمو عرض النقود خاصة مع تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي (10أفريل 1994-31 مارس 1995) بحيث انخفض معدل نمو عرض النقود15.3% في سنة 1994 بعد أن كان يفوق 20% خلال السنوات السابقة. وفي ظل تأكيد برنامج التعديل الهيكلي على مراقبة النقد والائتمان وتخفيض معدل التضخم سجل العرض النقدي معدلات نمو مقبولة ماعدا سنة 1998 أين ارتفع لأقصى مستوياته وبلغ 47.2%نتيجة لعمليات التطهير المالي للبنوك والمؤسسات والشكل الوالي يوضح تطور مكونات العرض النقدي في الجزائر:

شكل رقم(38): تطور مكونات عرض النقود في الجزائر (1990-1999)



	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
أشباه النقود	884.2	766.1	409.9	325.9	280.4	247.7	180.5	146.2	90.3	72.9
ودائع تحت الطلب	465.3	436	334	298.3	269.4	252.9	235.6	184.9	167.7	135.2
النقود القانونية	905.2	826.4	671.6	589.1	519.1	475.8	446.9	369.7	324.9	270.1

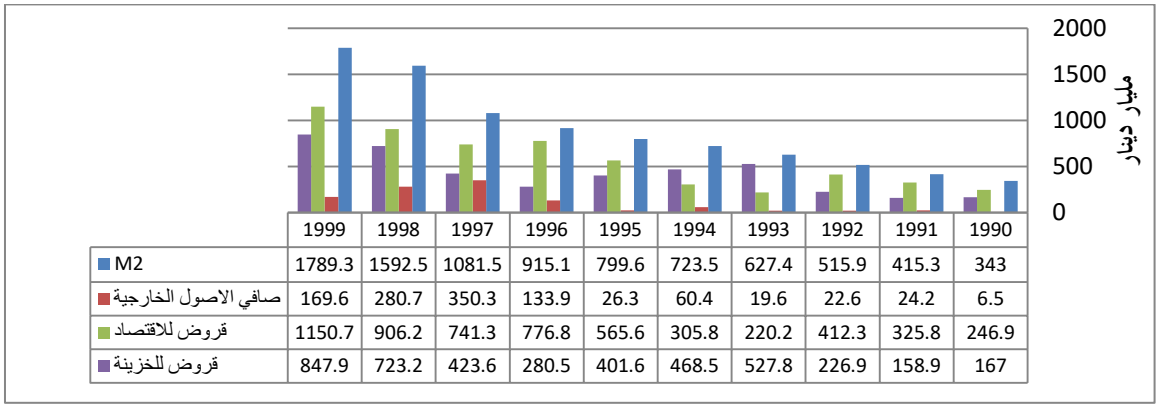
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر على الموقع
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

يظهر من خلال الشكل أعلاه تراجع دور العرض النقدي M_1(النقود القانونية والودائع تحت الطلب) في الاقتصاد بحيث عرفت انخفاضا مستمرا من حجم العرض النقدي من 78.8%في سنة 1990 إلى 50.6%سنة 1999 في المقابل ارتفع حجم أشباه النقود (الودائع لأجل) من العرض النقدي من 21.2% بقيمة 72.9 مليار دينار سنة 1990 إلى 49.4% بقيمة 884.2 مليار دينار سنة 1999 أي أن حجم الودائع لأجل ارتفعت بحوالي 12 مرة ويرجع ذلك إلى إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي واتساعه.

أما عن النقود القانونية والودائع تحت الطلب فظلت نسب تشكليها للعرض النقدي متقاربة بحيث مثل كل منهما حوالي 32.06% و33.91%من العرض النقدي على التوالي خلال متوسط الفترة.

وبالنسبة لمقابلات العرض النقدي تعتبر القروض المقدمة للاقتصاد هي المصدر الأول لنمو العرض النقدي تليها القروض المقدمة للخزينة أما صافي الأصول الخارجية فلم تشكل مصدرا للتوسع النقدي خاصة خلال النصف الأول لهذه الفترة وفيما يلي تطور لمقابلات العرض النقدي في الجزائر (1990-1999):

شكل رقم(39): تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر (1990-1999)



	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
M2	1789.3	1592.5	1081.5	915.1	799.6	723.5	627.4	515.9	415.3	343
صافي الاصول الخارجية	169.6	280.7	350.3	133.9	26.3	60.4	19.6	22.6	24.2	6.5
قروض للاقتصاد	1150.7	906.2	741.3	776.8	565.6	305.8	220.2	412.3	325.8	246.9
قروض للخزينة	847.9	723.2	423.6	280.5	401.6	468.5	527.8	226.9	158.9	167

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر على الموقع
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

يبين الشكل أعلاه أن صافي الأصول الخارجية ارتفعت من 6.5مليار دينار سنة 1990 إلى 133.9 مليار دينار سنة 1996 ثم إلى 350.3 مليار دينار سنة 1997 وذلك لارتفاع أسعار النفط إلى 20.3 دولار للبرميل و18.7 دولار للبرميل خلال هاتين السنتين بعد ما بلغت 15.5دولار للبرميل سنة 1994، ومع انخفاض سعر النفط سنة 1998 إلى 12.3 دولار للبرميل انخفض صافي الأصول الخارجية بنسبة 19.9% و39.6 % سنتي 1998 و1999 على التوالي.

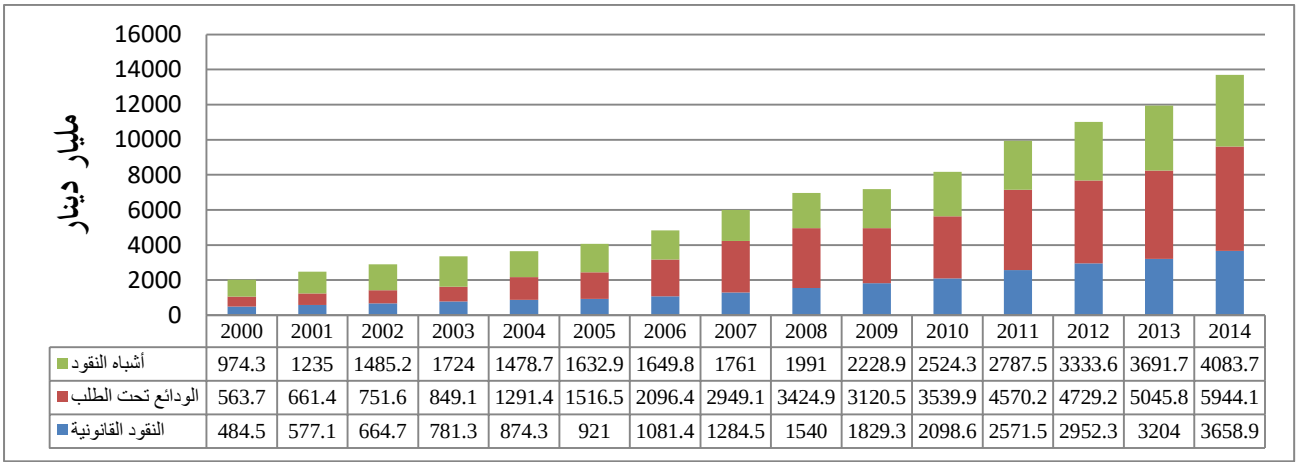
أما القروض المقدمة للاقتصاد فقد عرفت نموا بحوالي 05 مرات من 246.9مليار دينار إلى 1150مليار دينار خلال هذه الفترة نتيجة لارتفاع حجم الودائع خاصة لأجل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع القروض متوسطة وطويلة الأجل إلى أكثر من 50% من إجمالي القروض بعد ما كانت لا تتعدى 30% .

وبالنسبة القروض المقدمة للخزينة فتناقص دورها النقدي بعد إبعادها عن دائرة التمويل خاصة خلال الفترة (1994-1996) حيث انخفضت بنسب 11.2% و14.3% و30.1%على التوالي.

ثالثا: تحليل تطور العرض النقدي ومقابلاته في ظل الفوائض المالية (2000-2014)

تميزت هذه الفترة بعودة ارتفاع العرض النقدي M_1في الاقتصاد مقارنة بأشباه النقود حيث شكل من إجمالي العرض النقدي ما نسبته 51.8% في سنة 2000 ليرتفع إلى 59.4%سنة 2004 ثم إلى 71.4% سنة 2008 ويبقى محافظا على هذا المستوى إلى غاية نهاية الفترة وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

شكل رقم(40): تطور مكونات العرض النقدي في الجزائر (2000-2014)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أشباه النقود	974.3	1235	1485.2	1724	1478.7	1632.9	1649.8	1761	1991	2228.9	2524.3	2787.5	3333.6	3691.7	4083.7
الودائع تحت الطلب	563.7	661.4	751.6	849.1	1291.4	1516.5	2096.4	2949.1	3424.9	3120.5	3539.9	4570.2	4729.2	5045.8	5944.1
النقود القانونية	484.5	577.1	664.7	781.3	874.3	921	1081.4	1284.5	1540	1829.3	2098.6	2571.5	2952.3	3204	3658.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر2002-2014 على الموقع:

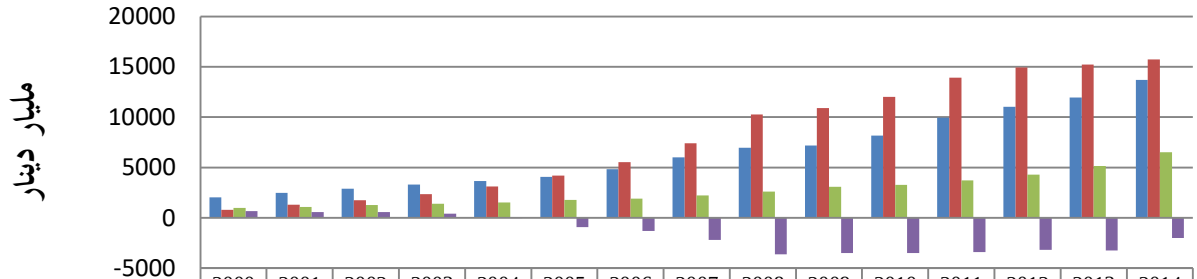
https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

في حين تراجع دور الودائع لأجل في الاقتصاد خاصة خلال الفترة التي عقبت أزمة الخليفة حيث انخفضت من 1656مليار دينار سنة 2003 إلى 1478.7 مليار دينار سنة 2004 بنسبة 10.7% لتعرف بعدها ارتفاعا لم يتعدى 14% ما عدا سنة 2012 ووصلت في نهاية هذه الفتر3 4083.3 مليار دينار أي بنسبة 30.8%من العرض النقدي.

إن نمو العرض النقديM_1يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب حيث تضاعفت بحوالي 10.5 مرة من 563.7مليار دينار إلى 5944.1مليار دينار وشكلت 41.6%من العرض النقدي خلال متوسط الفترة، كما أن النقود القانونية ساهمت في نمو العرض النقدي M_1حيث ارتفع خلال هذه الفترة من 484.5مليار دينار إلى 3658.9مليار دينار بحوالي 7.5 مرة وشكلت 24.2%من العرض النقدي في المتوسط.

أما عن مقابلات العرض النقدي فيعتبر صافي الأصول الخارجية هو المصدر الأساسي للتوسع النقدي خلال هذه الفترة بعد الارتفاع الهائل لأسعار النفط فقطاع المحروقات هو أهم مصدر لمداخيل الدولة حيث يمثل 97% من الصادرات الجزائرية.

شكل رقم(41): تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر (2000-2014)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
M2	2022.5	2473.5	2901.5	3299.5	3644.4	4070.4	4827.6	5994.6	6956	7178.7	8162.8	9929.2	11015	11942	13687
صافي الأصول الخارجية	775.9	1310.8	1755.7	2342.7	3119.2	4179.7	5515	7415.6	10247	10886	11997	13922	14940	15225	15734
قروض للاقتصاد	993.1	1078.4	1266.8	1380.2	1534.8	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.6	3268.1	3726.6	4287.6	5156.4	6504.6
قروض للخزينة	677.5	569.7	578.7	423.4	-20.6	-933.2	-1304	-2193	-3627	-3489	-3511	-3407	-3166	-3235	-1992

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2002-2014) على الموقع:-https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

ارتفع صافي الأصول الخارجية بنسبة 357.5% من 169.6مليار دينار سنة 1999 إلى 775.9 مليار دينار سنة 2000 نتيجة لارتفاع أسعار النفط من 17.8 دولار للبرميل إلى 28.5 دولار للبرميل، ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط واصلت صافي الأصول الخارجية ارتفاعها وبلغت أقصى مستوياتها سنة 2014 حيث قدرت بـ 15734.4 مليار دينار أي أنها تضاعفت بحوالي 20.3 مرة، وتجاوز صافي الأصول الخارجية العرض النقدي منذ سنة 2005.

عرفت المنظومة المصرفية فوائض مالية مع ارتفاع أسعار النفط من خلال ودائع قطاع المحروقات والودائع الأخرى خارج قطاع المحروقات مما أدى إلى ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بحوالي 5.6مرة خلال هذه الفترة من 993.1مليار دينار إلى 5604.6 مليار دينار، وبذلك فالقروض المقدمة للاقتصاد تعتبر هي المصدر الثاني للتوسع النقدي إلى غاية سنة 2012 أين أصبحت تشكل المصدر الأول لارتفاع العرض النقدي.

ولقد شكلت قروض القطاع العام 51.8% من إجمالي القروض المقدمة إلى الاقتصاد خلال متوسط الفترة حيث تراجعت من 70.7%في سنة 2000 إلى ما بين (44%-48%) منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2013، وفي المقابل ارتفعت قروض القطاع الخاص نسبة إلى إجمالي القروض من 29.3% سنة 2000 إلى 55.8% سنة 2013 وهي أعلى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة.

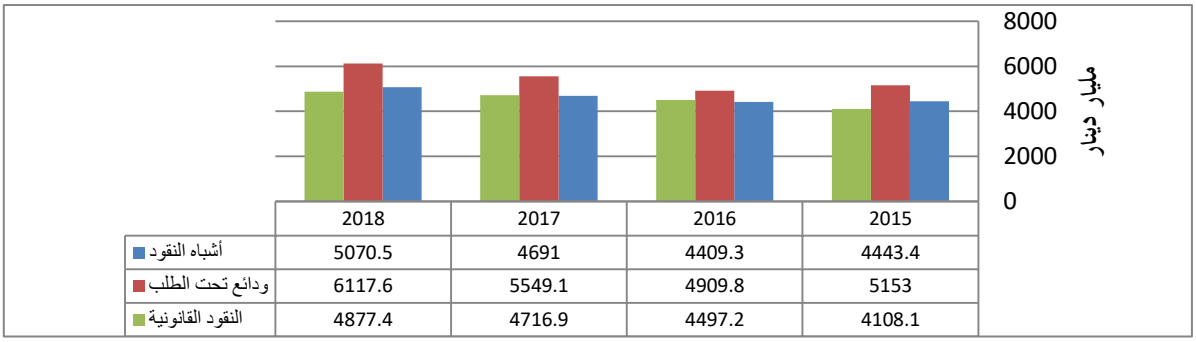
وبالنسبة لتقسيم القروض حسب الأمد فإن القروض متوسطة وطويلة الأجل ساهمت في القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة أكبر من القروض قصيرة الأجل خلال هذه الفترة ماعدا سنوات 2003، 2004، 2005 أين شكلت القروض قصيرة الأجل نسب 56%، 53.9%، 51.9%على التوالي.

أما القروض المقدمة للخزينة خلال هذه الفترة فلم تشكل مصدرا للتوسع النقدي حيث أنه بداية من سنة 2004 تعتبر الخزينة العمومية دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي.

رابعا: تحليل تطور العرض النقدي ومقابلاته في ظل تذبذب أسعار النفط (2015-2018)

وكما هو الحال منذ سنة 2008 استمرت نسبة مساهمة العرض النقدي M_1في العرض النقدي ككل بحوالي 70% إلا أن الاختلاف في هذه الفترة يكمن في حجم مساهمة النقود القانونية والودائع تحت الطلب في العرض النقدي حيث ارتفعت الأولى إلى 31.08% في المتوسط وانخفضت الثانية إلى 38.06%في المتوسط وذلك لانخفاض أسعار النفط، أما الودائع لأجل فحافظت على نفس المستوى السابق في تشكليها للعرض النقدي وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم(42): تطور مكونات العرض النقدي في الجزائر (2015-2018)



	2018	2017	2016	2015
أشباه النقود	5070.5	4691	4409.3	4443.4
ودائع تحت الطلب	6117.6	5549.1	4909.8	5153
النقود القانونية	4877.4	4716.9	4497.2	4108.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2015-2019) على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

شهدت سنتي 2015 و2016 تقلصا للودائع تحت الطلب إلى 5153 مليار دينار (بنسبة 13.3%) و4409.8 مليار دينار (بنسبة 4.71%) على التوالي مما أدى إلى تراجع العرض النقدي M_1 بنسبة 3.56% في سنة 2015 ونمو ضعيف في سنة 2016 قدر بـ 1.5% على الرغم من ارتفاع النقود القانونية إلى 4108.1 مليار دينار (12.3%) و4497.2 مليار دينار (9.5%) في هاتين السنتين.

يعود تقلص الودائع تحت الطلب في سنة 2015 إلى الانخفاض القوي لودائع قطاع المحروقات التي تراجعت بحوالي 41.1% وعلى الرغم من ذلك ارتفعت أشباه النقود بـ 8.8% نتيجة لارتفاع الودائع لأجل خارج قطاع المحروقات بنسبة 10.3%[1].

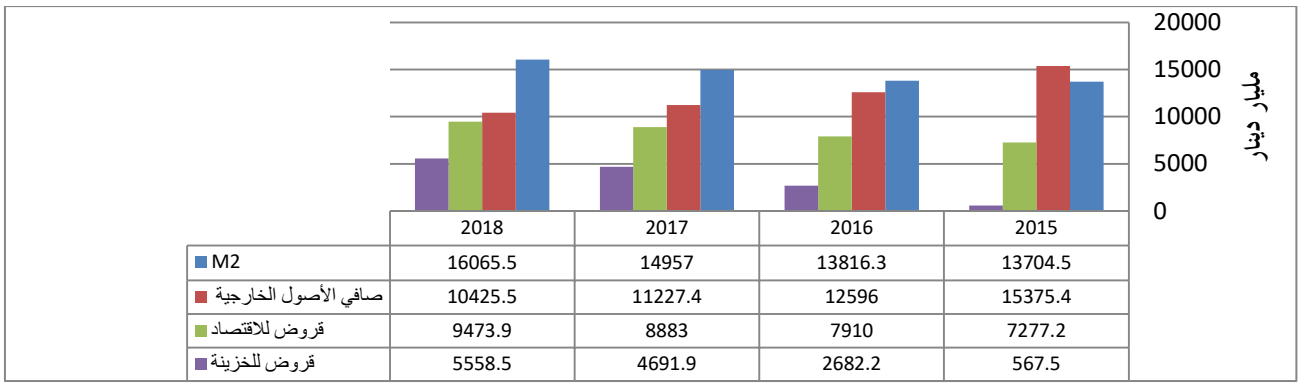
[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016 ص131.

وفي سنة 2016 ارتفعت ودائع قطاع المحرقات بـ 2.6% وتقلصت الودائع خارج قطاع المحروقات بـ 3.2% مما أدى إلى تراجع الودائع تحت الطلب وأشباه النقود التي انخفضت بحوالي 0.77%.

بداية من سنة 2017 عاودت كل من الودائع تحت الطلب وأشباه النقود الارتفاع نتيجة لارتفاع ودائع قطاع المحروقات بعد تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها اتجاه الشركة الوطنية للمحروقات في إطار التمويل غير التقليدي الذي انطلق منذ أكتوبر هذه السنة بحيث قدرت بـ 452 مليار دينار[1]، كما أن تحسن أسعار النفط في سنتي 2018 و2019 ساهم في ارتفاع ودائع قطاع المحروقات.

أما عن مقابلات العرض النقدي فلقد عرفت صافي الأصول الخارجية تراجعا مستمرا منذ سنة 2015 بعد انخفاض أسعار النفط حيث أنها تقلصت من 153575.4 مليار دينار سنة 2015 إلى 9066.4 مليار دينار في الثلاثي من سنة 2019 أي بحوالي 41%، وبذلك فهي ليست مصدرا لنمو العرض النقدي خلال هذه الفترة على عكس القروض المقدمة للخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد

شكل رقم(43): تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر (2015-2018)



	2018	2017	2016	2015
M2	16065.5	14957	13816.3	13704.5
صافي الأصول الخارجية	10425.5	11227.4	12596	15375.4
قروض للاقتصاد	9473.9	8883	7910	7277.2
قروض للخزينة	5558.5	4691.9	2682.2	567.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2015-2019) على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

فالخزينة العمومية أصبحت طرفا مدينا اتجاه النظام المصرفي منذ سنة2015 حيث ارتفعت القروض المقدمة إليها من 567.5 مليار دينار في هذه السنة إلى 4691.9 مليار دينار سنة 2017 منها 2485 مليار دينار في إطار التمويل غير التقليدي إذ خصص 570 مليار دينار لتغطية احتياجات الخزينة و1615 مليار دينار لتمويل كل من الدين الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار[2]، كما أنها ارتفعت إلى 5558.5 مليار دينار سنة 2018 ثم إلى 7138.4

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2019، ص133

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص126.

مليار دينار في الثلاثي الأول من 2019 وهي أغلبها إصدار نقدي دون تغطية فحجم التمويل غير التقليد بلغ 5192.2 مليار دينار في 30 نوفمبر 2018 وارتفع إلى 6565 مليار دينار في 25 فيفري 2019.

أما القروض المقدمة للاقتصاد ساهمت في نمو العرض النقدي حيث ارتفعت خلال متوسط هذه الفترة بـ 9.4% على الرغم من تراجع ودائع قطاع المحروقات مقارنة بالفترة السابقة ولقد قسمت القروض المقدمة للاقتصاد بشكل متساوي تقريبا بين القطاع العام والخاص وهي أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل قدرت بحوالي 75% من حجم القروض في المتوسط.

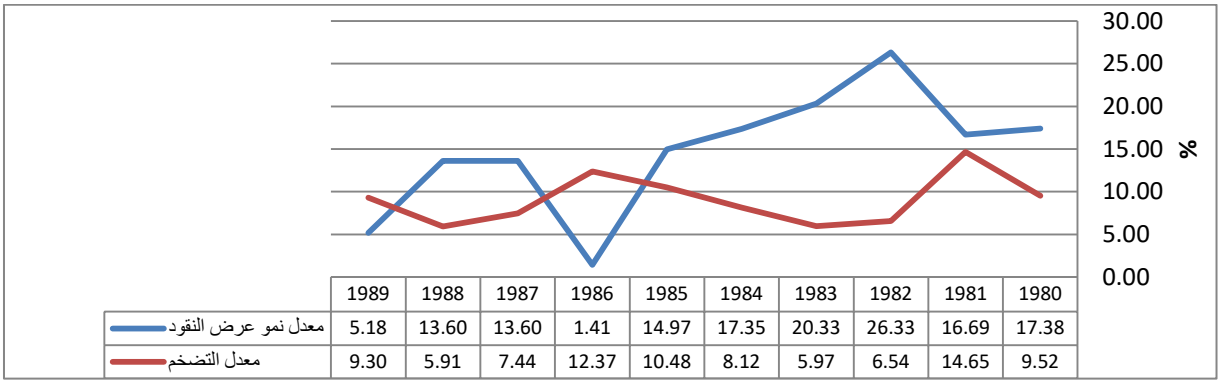
المطلب الثاني: تحليل أثر تغير العرض النقدي على المستوى العام للأسعار في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري معدلات نمو عرض النقود متباينة اختلفت من مرحلة لأخرى ساهمت في التأثير على المستوى العام للأسعار وخلقت ضغوطا تضخمية ويمكن توضيح أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر منذ الثمانينات من خلال ما يلي:

أولا: أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر قبل الإصلاحات الاقتصادية (1980-1989)

قامت الجزائر ومنذ السبعينات بتنفيذ مخططات تنموية تحت إشراف وزارتي المالية والتخطيط التي ظلت تسيطر على عمل الجهاز المصرفي إلى غاية صدور قانون النقد والقرض فبنك الجزائر كان يقوم بإعادة تمويل البنوك التجارية التي تمنح قروضا ودون شروط للمؤسسات العامة، كما أنه كان ملزما بتغطية احتياجات الخزينة المسؤولة عن تنفيذ الاستثمارات مما أدى إلى ارتفاع عرض النقود بحيث نما بنسبة تقارب 25% خلال متوسط السبعينات و14.6 خلال متوسط الثمانينات مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، ويمكن توضيح أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال هذه الفترة من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(44): تطور معدل التضخم ونمو عرض النقود في الجزائر (1980-1989)



	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
معدل نمو عرض النقود	5.18	13.60	13.60	1.41	14.97	17.35	20.33	26.33	16.69	17.38
معدل التضخم	9.30	5.91	7.44	12.37	10.48	8.12	5.97	6.54	14.65	9.52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن معدل نمو عرض النقود كان مرتفعا خاصة خلال النصف الأول من الثمانينات كما يتبين لنا أنه سجل أدنى مستوياته في سنت 1986 و1989 بحيث قدر ب 1.41% و5.18% على التوالي وذلك لانخفاض الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات كما تميزت هذه الفترة بارتفاع لمعدلات التضخم بحيث تراوحت بين 5.9%-14.6% وذلك على الرغم من نظام الأسعار الذي كان سائدا.

إذ أن الأسعار خلال هذه الفترة محددة من خلال أربعة أنظمة والتي تتمثل فيما يلي[1]:

1. نظام الأسعار الثابتة والتي تتعلق بالمنتجات الأساسية للمستهلك الجزائري.
2. نظام الأسعار الخاصة والتي تتعلق بالمنتجات الفلاحية وبعض المنتجات الصناعية اللازمة للإنتاج الفلاحي بحيث توضع لها أسعارا مستقلة عن تكلفتها.
3. نظام الأسعار المستقرة وهي خاصة بأسعار المشاريع الاستثمارية.
4. نظام الأسعار المراقبة وتخص المنتجات التي لا تخضع للأنظمة السابقة بحيث توضع قيود على هوامش الربح أو يتم وضع سقوف للأسعار.

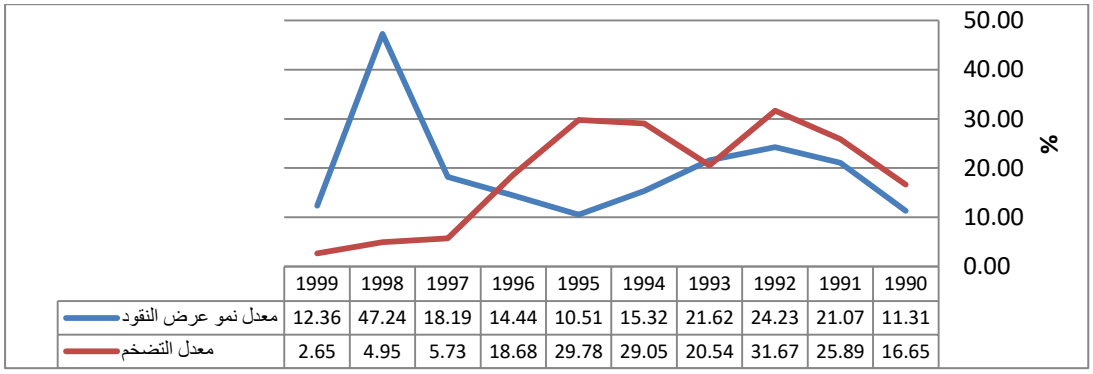
وبذلك فالأسعار حتى وإن كانت مرتفعة وتوجد بعض التجاوزات خلال هذه المرحلة فهي مدعومة وبالتالي التضخم مكبوت.

[1] Mohammed Daoudi, Inflation Modeling in Algeria: Analytical and econometric Study, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review, Volume: 13 / N°: 02, M'sila University , 2020, p328

ثانيا: أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999)

إن توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق في بداية التسعينيات أدى إلى القيام بمجموعة من الإجراءات والتي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى مستويات عالية وغير مسبوقة منذ الاستقلال وفي المقابل عرف عرض النقود معدلات نمو متباينة، ويمكن توضيح أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(45): تطور معدل التضخم ونمو عرض النقود في الجزائر (1990-1999)



	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
معدل نمو عرض النقود	12.36	47.24	18.19	14.44	10.51	15.32	21.62	24.23	21.07	11.31
معدل التضخم	2.65	4.95	5.73	18.68	29.78	29.05	20.54	31.67	25.89	16.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الارتفاع الكبير لعرض النقود في سنوات (1991-1993) و1998 أين تعدت 20% ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع القروض المقدمة للخزينة في إطار عمليات التطهير المالي بحيث بلغت حجم القروض المتعثرة التي تقع على عاتق الخزينة في نهاية سنة 1998 حوالي 542 مليار دينار[1] أي ما يمثل 75% من القروض المقدمة للخزينة وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية خاصة خلال النصف الأول من التسعينات إذ أن معدل التضخم بلغ أكثر من 31% في سنة 1992 وحوالي 29% في سنتي 1994 و1995.

لا يعد ارتفاع عرض النقود المصدر الوحيد لارتفاع معدلات التضخم خلال النصف الأول من هذه الفترة إذ أن هناك عوامل أخرى ساهمت بقوة في هذه الأرقام المسجلة تتمثل أهمها فيما يلي[2]:

[1] علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد01، جامعة الشلف،2004، ص208.

[2]Mohammed Daoudi, op cit, p329.

1. انتقال 85% من أسعار السلع والخدمات إلى نظام الأسعار الحرة.
2. التحرير التدريجي لسعر الصرف وتخفيض الدينار مرتين بنسبة 22% و40% في سنتي 1991 و1994 على التوالي مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.
3. إلغاء القيود الموضوعة على هوامش الربح في أفريل 1994 وبذلك ارتفعت أسعار معظم المنتجات الغذائية والطاقوية ووصلت إلى زيادات بنسبة 100% بين عامي 1994 و1995.

ولابد من الإشارة إلى أن بنك الجزائر بعد منحه صلاحيات إدارة عرض النقود وتنظيم الائتمان قد سعى في إطار تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي إلى تخفيض معدلات التضخم من خلال الحد من التوسع النقدي وهذا ما أكده من خلال التعليمة 19-94 الفقرة 05 التي تنص[1]: " إن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التحكم في معدل التضخم عن طريق السيطرة على التوسع النقدي والائتمان وتحقيقا لذلك تم وضع سقف لنمو كل من الأصول المحلية للنظام المصرفي والأصول المحلية لبنك الجزائر".

وبهدف احتواء التوسع النقدي استخدم بنك الجزائر أدوات غير مباشرة كرفع معدل إعادة الخصم مما أدى إلى انخفاض معدل نمو عرض النقود إلى 15.3% ثم 10.51% في سنتي 1994 و1995 على التوالي كما أنه سجل مستوى نمو لعرض النقود وفق المحدد في برنامج التعديل الهيكلي في سنتي 1996 و1999 أين قدر بـ 14.4% و12.% على التوالي وهذا ساهم في التناقص التدريجي والتاريخي لمعدل التضخم الذي انخفض من 29.78% في سنة 1995 إلى 0.34% في سنة 2000[2].

ثالثا: أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة الفوائض المالية(2000-2014)

تميزت هذه الفترة بوجود فوائض مالية في الاقتصاد الجزائري نتيجة للزيادات الهائلة لأسعار النفط وبالتالي صافي الأصول الأجنبية إذ أن هذه الأخيرة أصبحت تمثل أهم مقابل لعرض النقود ونتيجة لذلك أصبح معدل التضخم يرتفع في كل مرة، ومن أجل تخفيضه واحتوائه قام بنك الجزائر منذ سنة 2004 بتحديد المجاميع النقدية والقرضية المستهدفة ومعدل التضخم المستهدف والتي يمكن عرضها في الجدول الموالي:

[1] Kahina Aoudia, Mohamed Nait, Efficacité de la politique monétaire en Algérie (1990 – 2017), Revue Scientifique de l'Université d'Alger 3, N°: 09, l'Université d'Alger, 2017, pp 10-11.

[2] ماجدة مدوخ، تعزيز فعالية السياسة النقدية في الجزائر للتحكم في التضخم للفترة (2011-2014)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد، العدد46، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص252.

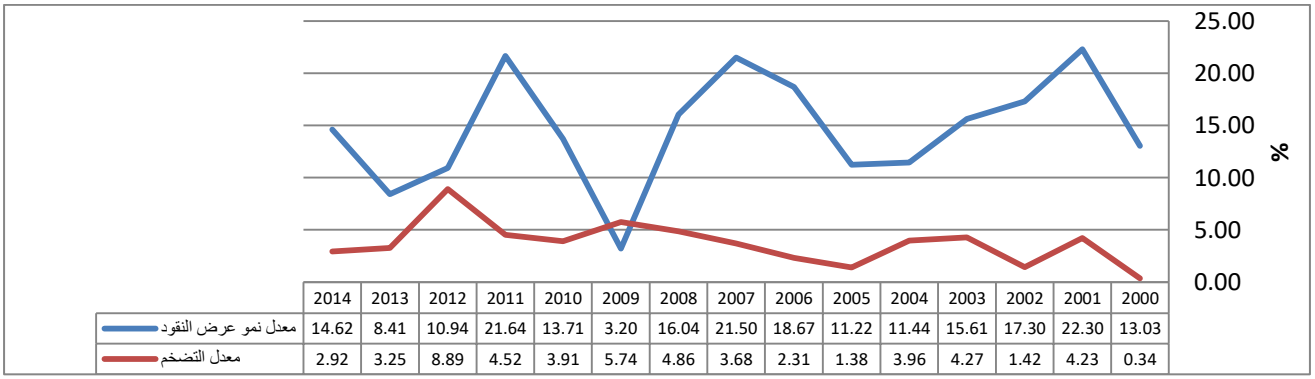
جدول رقم(20) : تطور نمو المجاميع النقدية والقرضية المستهدفة ومعدل التضخم المستهدف (2004–2017)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم المستهدف	3	3	3	4-3	4-3	3	4	4
المجاميع النقدية	15-14	-15.8 16.5	15.5-14.8	-17.5 18.5	27.5-27	13-12	9-8	14-13
المجاميع القرضية	17.5-16.5	14-13	12.5-11.7	15-14	16-15	23-22	14-13	-16.5 17.5
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	-
التضخم المستهدف	4	4	4	4	4	4	4	-
المجاميع النقدية	12-10.5	11-9	11.5-9.5	11.9	7-5	4	7.9	-
المجاميع القرضية	15.5-13.5	-14.5 16.5	19.5-17.5	27-25	11-9	13.5	12	-

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2004–2018 على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

كما تميزت هذه الفترة بصدور الأمر 10–04 والذي أكد على أهمية هدف استقرار الأسعار بالنسبة لبنك الجزائر خلال المادة 35 التي نصت: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي"، أما عن أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار خلال فترة الفوائض المالية يمكن توضيحه بعرض الشكل الموالي:

شكل رقم(46): تطور معدل التضخم ونمو عرض النقود في الجزائر (2000–2014)



	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل نمو عرض النقود	14.62	8.41	10.94	21.64	13.71	3.20	16.04	21.50	18.67	11.22	11.44	15.61	17.30	22.30	13.03
معدل التضخم	2.92	3.25	8.89	4.52	3.91	5.74	4.86	3.68	2.31	1.38	3.96	4.27	1.42	4.23	0.34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2002–2014) على الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

يظهر من خلال الشكل أعلاه أنه ونتيجة للسياسة النقدية التقييدية المصحوبة بسياسة مالية متوازنة انخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوى له منذ الاستقلال في سنة 2000 لكن ومع ظهور الفوائض المالية قامت الحكومة بتطبيق برامج تنموية وفي مقدمتها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) مما أدى إلى ارتفاع عرض النقود في سنة 2001 بنسبة 22.1% خاصة مع زيادة القروض المقدمة للاقتصاد مما ساهم في ارتفاع معدل التضخم وبلوغه 4.2%.

وبهدف امتصاص الكتلة النقدية قام بنك الجزائر باستحداث أداة جديدة والمتمثلة في استرجاع السيولة لسبعة أيام في سنة 2002 كما تم رفع معدل الاحتياطي القانوني في سنوات 2002و 2003 و2004 مما أدى إلى انخفاض نمو العرض النقدي إلى دون المستوى المستهدف حوالي 10.4% في سنة 2004 و11.7%في سنة 2005 الأمر الذي ساهم في احتواء الضغوط التضخمية حيث بلغ معدل التضخم 1.4% في سنة 2005.

ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط زاد عرض النقود إلى 21.5% و16% في سنتي 2007 و2008 على التوالي مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 4.8%في سنة 2008 وهو أعلى من المعدل المستهدف، كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت بقوة في ارتفاع المستوى العام للأسعار خاصة تلك التي تتعلق بالتضخم المستورد أين ارتفع مؤشر القيم الوحدوية للواردات بنسبة 9.5% و15.2% على التوالي في هاتين السنتين بعد ما نما بنسبة 3.58% خلال متوسط الفترة (2000-2006)، وارتفاع أسعار السلع المستوردة مس على وجه الخصوص المنتجات الفلاحية الرئيسية (الحبوب، الزيوت الغذائية، السكر) بحيث زادت أسعارها نتيجة لعدة أسباب أهمها: ارتفاع الطلب العالمي، استعمال الحبوب في صناعة الطاقة الحيوية، المضاربة[1].

وفي سنة 2009 انخفض العرض النقدي إلى 3.2%نتيجة انخفاض سعر النفط لكن مع ذلك ارتفع معدل التضخم إلى 5.7% جراء تواصل ارتفاع أسعار السلع المستوردة وارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار حيث يؤثر هذا الأخير على أسعار الواردات كون أن أكثر من 50% من واردات الجزائر تأتيها من الاتحاد الأوروبي[2].

ارتفع العرض النقدي بشكل كبير في سنة 2011 وسجل معدل نمو 21.6%، أما في سنة 2012 فسجل معدل نمو 10.9% مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 4.5% في سنة 2011 ثم وصل إلى أعلى مستوياته وقدر بـ 8.89% في سنة 2012 بحيث قدر بنك الجزائر نسبة مساهمة عرض النقود في معدل التضخم المسجل خلال هاتين السنتين بـ 67% و84% على التوالي ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفقات العامة (تنفيذ برنامج دعم النمو الذي انطلق في سنة

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر2008، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2009، ص ص 64-65

[2] ماجدة مدوخ ، اليورو والسياسات النقدية في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2012،ص،255.

2010، رفع الأجور والتحويلات الاجتماعية) وزيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام بأكثر من 20% وهذا ما انجر عنه زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية فارتفعت مستويات الأسعار[1].

ولابد من الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتراجع سعر صرف العملة الوطنية كانا من بين أسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار في سنتي 2011 و2012 بحيث ساهما في معدل التضخم المسجل بنسبة 30% و7% على التوالي في سنة 2011 و14% و2% على التوالي في سنة 2012[2].

قدر معدل نمو العرض النقدي في سنة 2013 بـ 8.4%وهو أقل من معدل النمو المستهدف مما ساهم في انخفاض معدل التضخم إلى 3.2%خاصة مع تراجع أسعار السلع المستوردة في الأسواق الخارجية التي استمرت في الانخفاض حتى في سنة 2014 وبذلك انخفض معدل التضخم في هذه السنة إلى 2.9 % على الرغم من ارتفاع العرض النقدي عن المستوى المستهدف.

إن التوسع النقدي والارتفاع الهائل لعرض النقود خلال هذه الفترة والذي تسبب في خلق ضغوطا تضخمية مرتبط بزيادة النفقات العامة فحسب صندوق النقد الدولي يعتبر هذا الأخير أعلى بكثير من المتوسط في البلدان الأخرى المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فلقد ارتفعت الأجور بشكل كبير كما رأينا سابقا ونفس الشيء بالنسبة للتحويلات الاجتماعية بحيث عرف صندوق كل من: دعم الأسعار، التنمية الاجتماعية، الكوارث الطبيعية، إعانات الإسكان الخاص بدعم وتشغيل الشباب ارتفاع نفقاته إذ أنه بعد انتفاضة 2011 وبهدف تهدئة الأوضاع الاجتماعية تم توسيع البرامج الخاصة بإنجاز وتوزيع السكنات ومنحت قروضا للشباب التي أغلبها لم تسدد، بالإضافة إلى أن الجزائر تعرضت خلال هذه الفترة لعدة كوارث كزلزال بومرداس والجزائر سنة 2003 وفياضانات غرداية في سنة 2010 خلفت خسائر مادية تمت مواجهتها من خلال صندوق دعم الكوارث الطبيعية، إلى جانب ذلك كله وكما ذكرنا سابقا فإن نفقات الاستثمار خصصت لها مبالغا مالية ضخمة وأغلبها وجهت نحو مشاريع غير منتجة[3].

[1]Sami Ben Naceur, Understanding Inflation in Algeria, IMF Country Report No. 13/48, February 2013, p23.

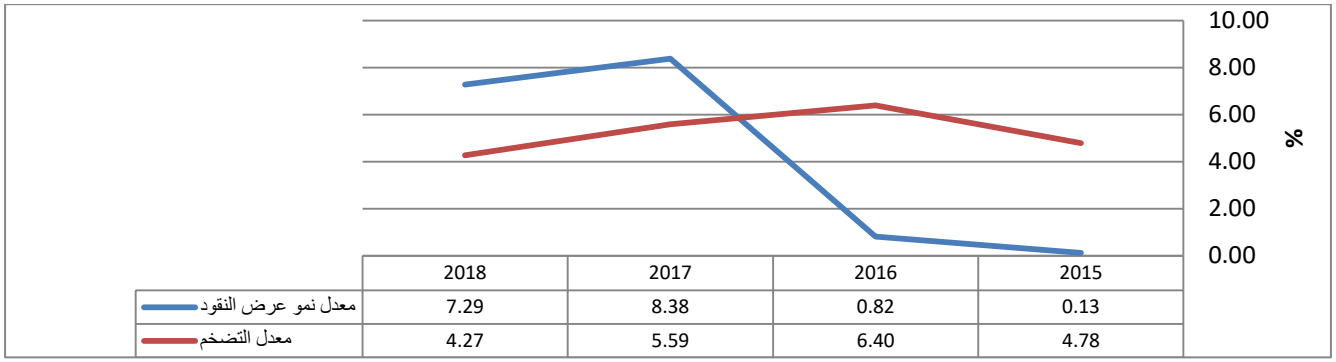
[2]التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2013، ص 52.

[3]Samer Mehibel, Yacine Belarbi, Inflation Dynamics in Algeria, Journal of Economics and Behavioral Studies, Vol. 9, No. 6, pp181-182.

رابعا: أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة تذبذب أسعار النفط (2015-2018)

تميزت هذه الفترة بنمو ضعيف لعرض النقود إذ قدر في المتوسط بـ 4.13% في حين كان معدل التضخم مرتفعا بحيث أنه فاق 5.27% في المتوسط، ويمكن توضيح أثر تغير عرض النقود على المستوى العام للأسعار خلال فترة تذبذب أسعار النفط من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(47): تطور معدل التضخم ونمو عرض النقود في الجزائر (2015-2018)



	2018	2017	2016	2015
معدل نمو عرض النقود	7.29	8.38	0.82	0.13
معدل التضخم	4.27	5.59	6.40	4.78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2002-2014) على الموقع:https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل نمو عرض النقود وصل إلى أدنى مستوى له منذ الاستقلال في سنتي 2015 و2016 بحيث لم يرتفع سوى بـ 0.13% و0.82% على التوالي ويعود ذلك لتراجع صافي الأصول الخارجية بنسبة 2.28% و18.1% على التوالي بعد انخفاض أسعار النفط.

وعلى الرغم من الزيادة شبه معدومة لعرض النقود وتواصل انخفاض أسعار السلع المستوردة ارتفع معدل التضخم إلى 4.78% و6.4%خلال هاتين السنتين ويعود ذلك إلى ارتفاع التضخم الهيكلي الذي يمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك باستثناء المواد الغذائية الطازجة فلقد ارتفعت أسعار المنتجات المحددة إداريا (على وجه الخصوص: الكهرباء، الغاز، البنزين، أجرة السيارات) وأسعار الخدمات بنسبة 7.3% كما ارتفعت أسعار السلع المعملية (خاصة الملابس والأحذية) بنسبة 10%[1].

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017، ص ص 43-44.

ونتيجة لتطبيق التمويل غير التقليدي ارتفع عرض النقود في سنتي 2017 و2018إلى 8.26%و7.4% على التوالي مما ساهم في ارتفاع معدلات تضخم عن المستوى المستهدف بحيث بلغت حوالي 5.6% و4.3% على التوالي كما أن هناك عوامل أخرى خارجية أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار تتمثل فيما يلي:

- ارتفاع أسعار السلع المستوردة بحيث عرف مؤشر القيم الوحدوية معدل نمو في سنتي 2017 و2018 حوالي 8.7% و11.5% على التوالي[1].
- تراجع قيمة العملة الوطنية خاصة في سنتي 2015 و2016 أين انخفض سعر الصرف بنسبة 24% و8.75% على التوالي.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي، ص31.

خلاصة الفصل:

من أجل تحليل أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر قمنا بعرض كل المسائل المتعلقة بالتضخم وعرض النقود في الجزائر ومن ثم تتبع تغير كل منهما خلال الفترة (1980-2018) وكانت النتائج كالآتي:

- ✓ يوجد عدة مؤشرات لقياس التضخم إلا أنه دائما معدل التضخم الذي ينشر من قبل الهيئات الرسمية المحلية والدولية يعبر عن معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك من سنة لأخرى.
- ✓ يقوم الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر بحساب ونشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهريا من خلال تتبع تغير الأسعار مقارنة بسنة الأساس (2001) لـ 791 صنف ينتمون إلى 261 سلعة وخدمة بحيث تقسم الأصناف إلى 63 مجموعة فرعية والتي بدورها موزعة على 08 مجموعات رئيسية وكل صنف له وزن محدد من خلال حجم الإنفاق عليه لسنة 2000، وتأخذ مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية الوزن الأكبر إذ يقدر بـ 43.09% لذلك تغير أسعار هذه المجموعة لها تأثير كبير على الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعلى العموم يحسب هذا الأخير من خلال صيغة لاسبير، أما عند تقييمنا لأساسيات حساب مؤشر CPI نجد أنها لا توافق توصيات المنظمات الدولية ونقصد على وجه الخصوص تغيير الأوزان وسنة الأساس كل خمس سنوات والتي تم تغييرهما في الجزائر ثلاث مرات فقط على مدى ستة عقود.
- ✓ إن الضغوط التضخمية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خاصة المرتفعة منها خلفت آثارا غير مرغوب فيها على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية بحيث ساهمت في انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي أصبح سلبيا في نهاية الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، كما أثرت سلبا على الميزان التجاري الذي سجل عجزا خلال نفس تلك الفترة، بالإضافة إلى ذلك فإن معدلات التضخم المرتفعة كانت من بين أسباب ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الذي ظل شبه منعدم إلى غاية سنة 2001 أين ارتفع بأربع مرات، وعموما كل هذه المؤشرات لها علاقة قوية مع أسعار النفط إذ أن قطاع المحروقات يمثل جزا مهما من كل من: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.
- ✓ إن معدلات التضخم المرتفعة أدت إلى تدهور المستوى المعيشي وزيادة معدل الفقر كما ساهمت في اتساع الفرق الطبقية بين أفراد المجتمع وانجر عن هذا الوضع انتشار الفساد وزياد معدل الجريمة على المستوى المحلي.
- ✓ يشمل عرض النقود في الجزائر النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب لدى كل من البنوك التجارية والخزينة والحسابات الجارية البريدية وهذا ما يعبر عن المجمع النقدي M_1 وعند إضافة الودائع لأجل بالعملة المحلية والأجنبية يتشكل المجمع النقدي M_2، أما الإطار القانوني المنظم لعرض النقود فتجسد في قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعطى صلاحيات إدارة عرض النقود وتنظيم الائتمان لبنك الجزائر كما أعاد الاعتبار للبنوك في القيام

بوظيفتها الأساسية والمتمثلة في الوساطة المالية وبذلك استبعدت الخزينة عن دائرة القرض كما أصبح بنك الجزائر يقدم لها تسبيقات وفقا لشروط معينة، وعلى العموم عرف قانون النقد والقرض عدة تعديلات أهمها تعديل المادة 45 مكرر من خلال القانون 10/17 بعد تراجع أسعار النفط ونقص موارد الدولة.

- ✓ قام بنك الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض وبهدف التحكم في عرض النقود وتخفيض معدلات التضخم باستخدام عدة أدوات فلقد لجأ إلى معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة في تسعينات القرن الماضي، كما أنه قام برفع الاحتياطي الإجباري واستحداث آلية استرجاع السيولة (لـ 07 أيام، 03أشهر، 06أشهر) بالإضافة إلى وسيلة تسهيلة الودائع المغلة بالفائدة خلال القرن الحالي وهذا بعد ظهور فائض السيولة المصرفية في سنة 2002 والذي استمر إلى سنة 2014، وعموما ساهمت هذه الأدوات في امتصاص فائض السيولة خاصة خلال السنوات الأولى بحيث معدل استيعاب فائض السيولة حوالي 96.61% في سنة 2006 و82% في سنة 2007.
- ✓ عند تحليلنا لتطور عرض النقود ومقابلاته في الجزائر يتبين لنا أن العرض النقدي M_1 كانت له النسبة الأكبر في تشكيل عرض النقود M_2 إذ أنه فاق 80% خلال متوسط فترة الثمانينات وتناقصت هذه النسبة خلال فترة التسعينات لتبلغ 50.6% في سنة 1999 لترتفع من جديد إلى حوالي 60% في سنة 2004 وتفوق 70% منذ سنة 2008، أما بالنسبة لمقابلات عرض النقود فقد كانت القروض المقدمة للخزينة المصدر الأول للتوسع النقدي خلال فترة الثمانينات والفترة (2015-2018) وشكلت صافي الأصول الخارجية المصدر الأساسي لنمو عرض النقود خلال فترة الفوائض المالية (2000-2014) في حين غالبا ما كانت القروض المقدمة للاقتصاد المصدر الثاني لزيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني.
- ✓ إن زيادة عرض النقود أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر إذ أنه خلال مرحلة الثمانينات خاصة في النصف الأول منه ارتفع عرض النقود كما ارتفعت معدلات التضخم بحيث تراوحت بين 5.9% و14.6% وذلك على الرغم من أن الأسعار محددة إداريا، كما تميز النصف الأول من التسعينات بارتفاع كبير لعرض النقود أين فاق 20% في المقابل ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة بحيث وصلت إلى31.67%، بالإضافة إلى ذلك وخلال فترة الفوائض المالية سجل عرض النقود ارتفاعا الذي حاول بنك الجزائر في كل مرة تخفيضه من خلال أدواته المختلفة وذلك بهدف الحد من أثر هذا الارتفاع على المستوى العام للأسعار.
- ✓ بالإضافة إلى ارتفاع عرض النقود هناك عدة أسباب أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر أهمها: تحرير أسعار السلع والخدمات وتخفيض وانخفاض سعر الصرف الدينار الجزائري بعد التحرير التدريجي له، كما شكل التضخم المستورد مصدرا مهما لزيادة الضغوط التضخمية خاصة وأن 70-75% من احتياجات الأسر والشركات يتم تغطيتها من الأسواق الخارجية.

دراسة قياسية لأثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر

تمهيد:

أصبحت معظم الدراسات الاقتصادية الكلية في الوقت الراهن تعتمد على أسلوب الاقتصاد القياسي من أجل تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في شكل نماذج تساعد السلطات العامة للدولة في إعداد وصياغة سياسة اقتصادية محكمة، لذلك سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يبين تأثير عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر وذلك بعد اختيار المتغيرات المناسبة ودراسة استقراريتها من خلال الاختبارات المتعارف عليها في الاقتصاد القياسي ومن ثم تحديد الطريقة المناسبة للتقدير، سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهم كالآتي:

- المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة ووصفه إحصائيا
- المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وإزالة حالة عدم الاستقرار
- المبحث الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL

المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة ووصفه إحصائيا

سنقوم في هذا المبحث بتوصيف النموذج من خلال اختيار متغيراته وتحديد المتغيرات التابعة والمستقلة منها ومن ثم استخراج مقاييس النزعة المركزية للسلاسل الزمنية لمعرفة خصائصها الإحصائية

المطلب الأول: توصيف نموذج الدراسة

من أجل بناء نموذج قياسي يبين انعكاس تغيرات العرض النقدي على المستوى العام للأسعار في الجزائر قمنا باختيار متغيرات لها علاقة بالعرض النقدي من جهة وبالتضخم من جهة أخرى بحيث تتمثل هذه المتغيرات فيما يلي

أولا: التضخم (INF)

يمثل المتغير التابع ويعبر عن تغيرات الأسعار التي يدفعها المستهلكون لـ 261 مادة مصنفة إلى ثماني مجموعات ويعتبر مؤشرا يؤثر ويتأثر بأغلب المتغيرات الاقتصادية كما أن له صلة وثيقة بالجانب الاجتماعي للأفراد.

ثانيا: نسبة العرض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات (M/R)

ونقصد به الغطاء النقدي بحيث يشمل العرض النقدي بمعناه الواسع (النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي، الودائع تحت الطلب لدى المصارف، الودائع لدى الخزينة العمومية والحسابات الجارية البريدية بالإضافة إلى الودائع لأجل لدى المصارف) أما الاحتياطات فتشمل (الاحتياطات الإجبارية لدى خزائن البنك المركزي، والاحتياطات الفائضة لدى خزائن البنوك التجارية).

وكما نعلم أن مختلف النظريات الاقتصادية أجمعت على أن ارتفاع العرض النقدي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وخلق ضغوط تضخمية في الأجل الطويل أما في الأجل القصير اختلفت النظريات في ذلك فقد يوجه العرض النقدي نحو الاستثمار الحقيقي فيرتفع الإنتاج وبالتالي لا ترتفع مستويات للأسعار، وفي حال وجه العرض النقدي نحو الطلب الاستهلاكي فإن ذلك سينعكس حتما على المستوى العام للأسعار.

ثالثا: معدل نمو الإنفاق الحكومي (نفقات الاستهلاك العام للحكومة G)

تشمل نفقات الاستهلاك العام الحكومي خدمة الدين العام ووسائل الخدمات (المعدات واللوازم لمختلف الإدارات العمومية، أجور الموظفين) بالإضافة إلى التحويلات الاجتماعية، ويؤدي ارتفاعها إلى زيادة العرض النقدي الذي يوجه خاصة نحو الطلب على السلع الاستهلاكي وفي ظل ضعف مرونة العرض الكلي ترتفع مستويات الأسعار وهذا ما أكدته النظريات الاقتصادية.

رابعا: معدل نمو سعر الصرف الرسمي (TCH)

يعبر سعر الصرف الرسمي عن عدد الوحدات من النقد المحلي اللازمة مقابل الحصول على وحدة نقد أجنبية ويؤدي ارتفاعه إلى زيادة العرض النقدي بحيث تزيد قيمة العملات الأجنبية كمقابل للعرض النقدي الناجمة عن عملية التصدير خاصة إذا ارتفعت أسعار السلع المصدرة في الأسواق الدولية، وبذلك فارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع العرض النقدي الذي ينعكس على المستوى العام للأسعار، كما أنه يؤثر مباشرة في معدل التضخم.

تعبر كل من MR و G وTCH عن المتغيرات المستقلة، إذن نموذج الدراسة يمكن تمثليه في العلاقة التالية:

$$INF=F(MR , G, TCH)$$
$$INF=c+\lambda_1 M/R+\lambda_2 G+\lambda_3 TCH+e_t$$

حيث أن:

C: الثابت.

e_t: بواقي تقدير النموذج.

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$: معاملات المتغيرات المستقلة التي من المتوقع أن تكون كلها موجبة.

وبالنسبة لمصادر البيانات والأدوات المستخدمة فقد تم أخذ البيانات من البنك العالمي (بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) والديوان الوطني للإحصائيات خلال الفترة (1980-2018) أي ما يمثل 39 مشاهدة أما أداة الدراسة فاعتمدنا كباقي الدراسات القياسية السابقة على برنامج Eviews9.

المطلب الثاني: الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج:

وتتمثل في مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي والوسيط) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري) وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (21): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

Variable	INF	MR	G	TCH
Mean	9.041	4.354	5.816	10.443
Median	5.737	1.798	7.171	4.281
Maximum	31.669	15.524	48.857	10.622
Minimum	0.339	0.647	-32.501	-6.892
Std.Dev	8.266	4.558	15.614	19.738
Skewnees	1.537	1.148	0.475	3.249
Kurtosis	4.30	2.936	4.066	15.607
Jarque-Bera	18.102	8.582	3.39	326.908
Observati	39	39	39	39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن أعلى معدل لسلسلة التضخم خلال هذه الفترة هي 31.66 مقابل أدنى معدل له 0.33 تتوسطها قيمة قدرت بـ 5.73، بينما متوسط السلسلة بلغ 9.04، أما معامل الالتواء التفلطح فقد بلغا 1.53و 4.30على التوالي مما يدل على أن السلسلة كثيرة التفلطح وعدم تناظر التوزيع بها، في حين بينت إحصائية Jarque-Bera البالغة18.1 والاحتمال المقابل لها المقدر بـ 0.00 عدم التوزع الطبيعي لقيم سلسلة التضخم، وبالنسبة للانحراف المعياري فقدر بـ 8.26 مما يدل على التشتت الكبير للقيم حول المتوسط الحسابي لها ويعزى ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري فخلال مرحلة التسعينات ارتفعت الأسعار وبلغت أرقاما قياسية بحيث تعدت 20% نتيجة لعدة أسباب كتحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة أما خلال مرحلة الألفينات انخفضت عن المستوى السابق وسجلت أدنى قيمة لها في سنة 2000 بحيث بلغت 0.33%.

من خلال الجدول رقم (21) يتبين أن أعلى قيمة لسلسلة العرض النقدي إلى إجمالي الاحتياطات خلال هذه الفترة هي 15.52 مقابل أدنى معدل له 0.64 تتوسطها قيمة قدرت بـ 1.79، بينما متوسط السلسلة بلغت 4.36، أما معامل الالتواء التفلطح فقد بلغا 1.14و 2.93على التوالي مما يدل على أن السلسلة كثيرة التفلطح وعدم تناظر التوزيع بها، في حين بينت إحصائية Jarque-Bera البالغة 8.58 والاحتمال المقابل لها المقدر بـ 0.01. أن قيم السلسلة

لا تتوزع توزيعا طبيعيا. وبالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغ 4.55 مما يدل على التشتت الكبير للقيم حول المتوسط الحسابي لها ويعزى ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري فبعد الصدمة النفطية في سنة 1986 انخفضت احتياطات البنوك مما أدى إلى ارتفاع نسبة العرض النقدي إلى إجمالي الاحتياطات خلال الفترة (1986-1990) بحيث تعدت 12 % ومنذ ارتفاع أسعار النفط في سنة 2000 زاد حجم الودائع فارتفعت احتياطات البنوك وتجاوزت عرض النقود خلال الفترة (2005-2015) لذلك سجلت نسبة عرض النقود إلى إجمالي الاحتياطات قيم أقل من الواحد.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن أعلى معدل لسلسلة معدل نمو نفقات الاستهلاك العام للحكومة خلال هذه الفترة هي 48.85 مقابل أدنى معدل له -32.50 تتوسطها قيمة قدرت بـ 7.17، بينما متوسط السلسلة بلغ 5.82، أما معامل الالتواء التفلطح فقد بلغا 0.47و 4.08على التوالي مما يدل على أن السلسلة كثيرة التفلطح وعدم تناظر التوزيع بها، في حين بينت إحصائية Jarque-Bera البالغة 3.39والاحتمال المقابل لها المقدر بـ 0.18التوزع الطبيعي لقيم سلسلة معدل نمو نفقات الاستهلاك العام للحكومة، وبالنسبة للانحراف المعياري قدر بـ 15.61 مما يدل على التشتت الكبير للقيم حول المتوسط الحسابي لها ويعزى ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري ففي سنة 1990 تم رفع الدعم على 85% من الأسعار مما أدى إلى انخفاض نفقات الاستهلاك العام للحكومة بنسبة 32.5% وبداية من الألفينات قامت الحكومة برفع نفقات الاستهلاك العام وبلغت أعلى معدل نمو لها في سنة 2011 أين نمت بنسبة 48.85%.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (21) أن أعلى قيمة لسلسلة معدل نمو سعر الصرف الرسمي خلال هذه الفترة هي 106.22 مقابل أدنى معدل له -6.89 تتوسطها قيمة قدرت بـ 4.28، بينما متوسط السلسلة بلغ 10.44، أما معامل الالتواء والتفلطح فقد بلغا 3.24و 15.60 على التوالي مما يدل على أن السلسلة كثيرة التفلطح وعدم تناظر التوزيع بها، في حين بينت إحصائية Jarque-Bera البالغة 326.9 والاحتمال المقابل لها المقدر بـ 0.000 عدم التوزع الطبيعي لقيم سلسلة معدل نمو سعر الصرف الرسمي، وبالنسبة للانحراف المعياري 19.73 مما يدل على التشتت الكبير للقيم حول المتوسط الحسابي لها ويعزى ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري فخلال مرحلة الثمانينات كان سعر الصرف محددا إداريا وتراوح معدل نموه بين (-6.47%- 28.63%) في حين عرفت مرحلة التسعينات تحريرا تدريجيا لسعر الصرف مما أدى إلى ارتفاعه بشكل كبير خاصة في سنة 1991 بحيث بلغ معدل نموه 106.22% أما خلال فترة

الفوائض المالية وبعد ارتفاع أسعار النفط وزيادة احتياطات الصرف الأجنبي انخفض سعر صرف العملة المحلية بحيث سجل معدلات نمو سلبية في بعض السنوات.

المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وإزالة عدم الاستقرار

تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان متوسط قيمها وتباينها ثابتين عبر الزمن ويمكن القول عن هذه السلسلة أنها من نوع DS أما السلاسل الزمنية غير المستقرة فقد تكون من نوع DS أوTS ويتم تحويلها إلى سلاسل مستقرة عن طريق أخذ الفروقات (الفرق الأول والفرق الثاني)

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

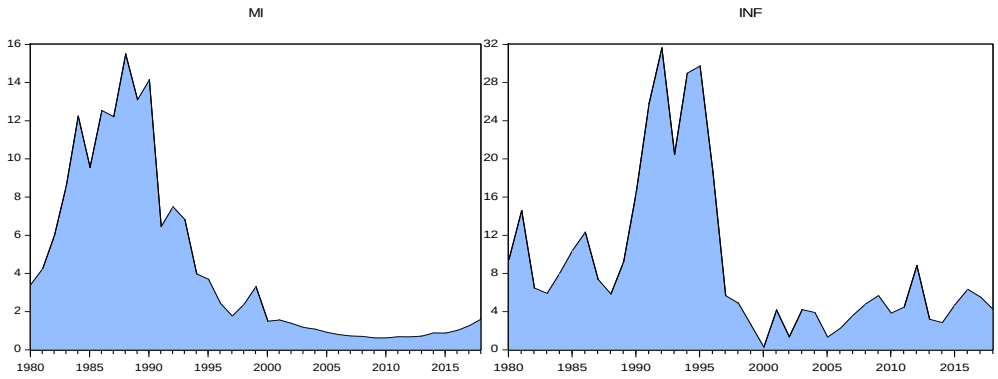
مادام دراسة استقرارية السلاسل الزمنية تعتبر كخطوة أولى قبل تقدير أي نموذج سنقوم في هذا المطلب بالكشف عن الاستقرارية من خلال الاختبارات الكيفية (الشكل البياني للسلسلة ولدالة الارتباط الذاتي) والكمية (مركبة الاتجاه العام وجذر الوحدة) وإزالة حالة عدم الاستقرار للسلاسل الزمنية غير المستقرة:

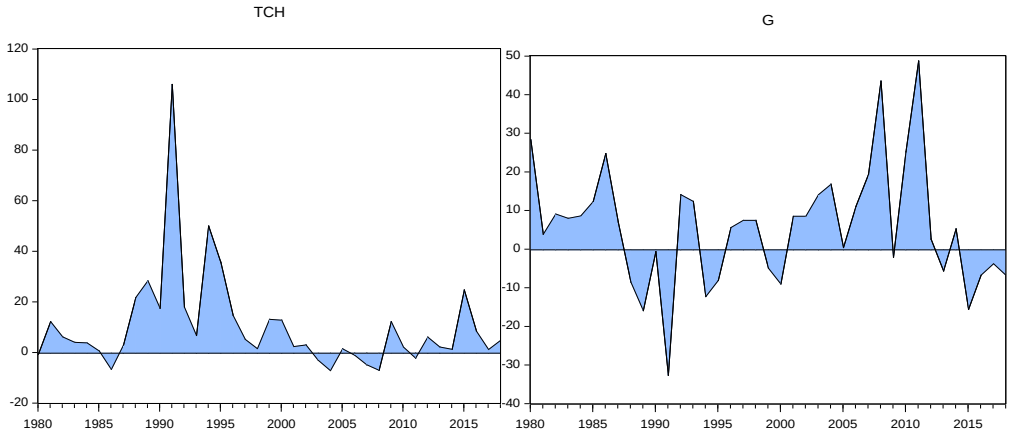
أولا: الاختبارات الكيفية:

على الرغم من أن الاختبارات الكيفية يمكن أن تبين ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أو غير مستقرة إلا أن نتائجها غير قطعية وتظل مقترنة بنتائج الاختبارات الكمية التي هي أكثر أهمية:

1. الشكل البياني للسلاسل الزمنية:

شكل رقم (48): الشكل البياني للسلاسل الزمنية عند المستوى





المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

2. دالة الارتباط الذاتي:

يظهر الشكل البياني لدالة الارتباط الذاتي النتائج الأولية حول استقرارية السلاسل الزمنية وهي نتائج غير قطعية بحيث أنه إذا كانت كل معاملات دالة الارتباط تنتمي إلى مجال الثقة نقول أن السلسلة مستقرة أما إذا كان العكس فالسلسلة غير مستقرة.

يتحدد مجال الثقة بين$[\pm Z_{\alpha/2}\frac{1}{\sqrt{n}}]$ بحيث α تمثل مستوى المعنوية 5% وnعدد المشاهدات 39 إذن:

$Z_{\alpha/2}= t_{0.05/2}=Z_{0.025}=$ 1.96 وبذلك يكون مجال الثقة $\pm 1.96\ \frac{1}{\sqrt{39}} = \pm 0.313$

كما يمكننا التأكد من النتائج السابقة من خلال المقارنة بين القيمة الأخيرة للعمود (Q_t) المحسوبة و(Q_c) الجدولية بحيث:

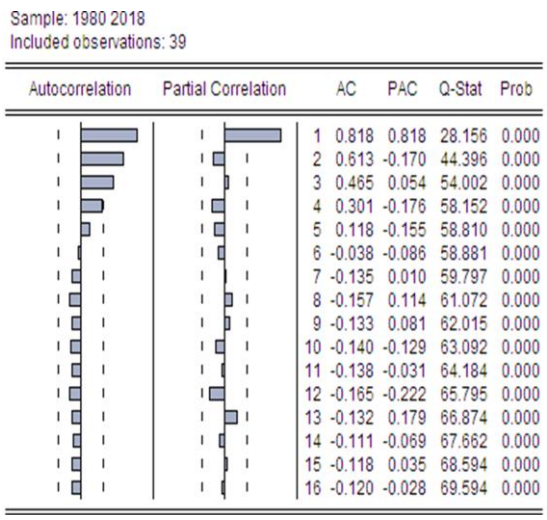
إذا كانت $Q_c < Q_t$ تتحقق الفرضية الصفرية $H_0: P_{k1}=P_{k2}=\dots\dots=P_{km}=0$ التي تدل على استقرار السلسلة الزمنية.

إذا كانت $Q_c > Q_t$ تتحقق الفرضية البديلة $H_1: \exists P_{km}\neq 0$ التي تؤكد على عدم استقرار السلسلة الزمنية

وفيما يلي معادلتي Q المحسوبة والجدولية:

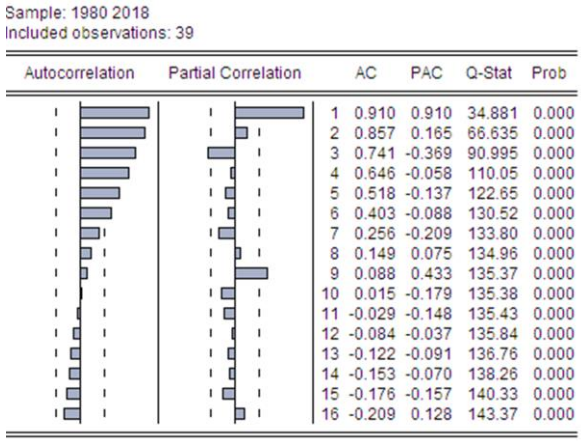
$$\begin{cases} Q_c=39(39+2)\sum_1^{16}\frac{\acute{P}k^2}{39-k} \\ Q_t=X_{0.05,16}=26.296 \end{cases}$$

شكل رقم (49): دالة الارتباط الذاتي لسلسة التضخم


Sample: 1980 2018
Included observations: 39

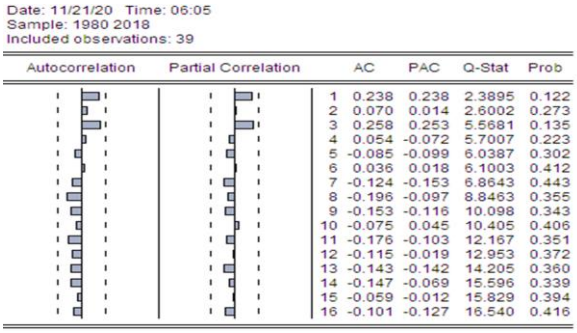
	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.818	0.818	28.156	0.000
2			2	0.613	-0.170	44.396	0.000
3			3	0.465	0.054	54.002	0.000
4			4	0.301	-0.176	58.152	0.000
5			5	0.118	-0.155	58.810	0.000
6			6	-0.038	-0.086	58.881	0.000
7			7	-0.135	0.010	59.797	0.000
8			8	-0.157	0.114	61.072	0.000
9			9	-0.133	0.081	62.015	0.000
10			10	-0.140	-0.129	63.092	0.000
11			11	-0.138	-0.031	64.184	0.000
12			12	-0.165	-0.222	65.795	0.000
13			13	-0.132	0.179	66.874	0.000
14			14	-0.111	-0.069	67.662	0.000
15			15	-0.118	0.035	68.594	0.000
16			16	-0.120	-0.028	69.594	0.000

شكل رقم (50): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة نسبة العرض النقدي إلى إجمالي الاحتياطات


Sample: 1980 2018
Included observations: 39

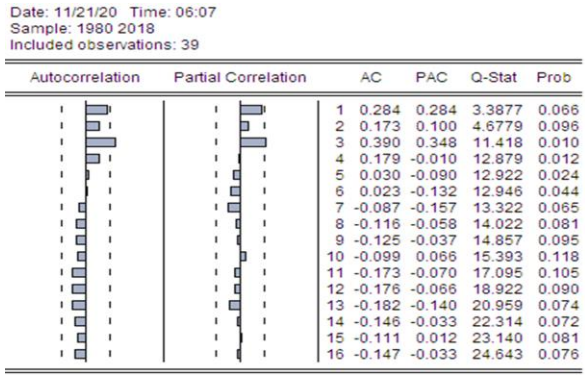
	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.910	0.910	34.881	0.000
2			2	0.857	0.165	66.635	0.000
3			3	0.741	-0.369	90.995	0.000
4			4	0.646	-0.058	110.05	0.000
5			5	0.518	-0.137	122.65	0.000
6			6	0.403	-0.088	130.52	0.000
7			7	0.256	-0.209	133.80	0.000
8			8	0.149	0.075	134.96	0.000
9			9	0.088	0.433	135.37	0.000
10			10	0.015	-0.179	135.38	0.000
11			11	-0.029	-0.148	135.43	0.000
12			12	-0.084	-0.037	135.84	0.000
13			13	-0.122	-0.091	136.76	0.000
14			14	-0.153	-0.070	138.26	0.000
15			15	-0.176	-0.157	140.33	0.000
16			16	-0.209	0.128	143.37	0.000

شكل رقم (51): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة نفقات الاستهلاك العام


Date: 11/21/20 Time: 06:05
Sample: 1980 2018
Included observations: 39

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.238	0.238	2.3895	0.122
2			2	0.070	0.014	2.6002	0.273
3			3	0.258	0.253	5.5681	0.135
4			4	0.054	-0.072	5.7007	0.223
5			5	-0.085	-0.099	6.0387	0.302
6			6	0.036	0.018	6.1003	0.412
7			7	-0.124	-0.153	6.8643	0.443
8			8	-0.196	-0.097	8.8463	0.355
9			9	-0.153	-0.116	10.098	0.343
10			10	-0.075	0.045	10.405	0.406
11			11	-0.176	-0.103	12.167	0.351
12			12	-0.115	-0.019	12.953	0.372
13			13	-0.143	-0.142	14.205	0.360
14			14	-0.147	-0.069	15.596	0.339
15			15	-0.059	-0.012	15.829	0.394
16			16	-0.101	-0.127	16.540	0.416

شكل رقم (52): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة سعر الصرف


Date: 11/21/20 Time: 06:07
Sample: 1980 2018
Included observations: 39

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	0.284	0.284	3.3877	0.066
2			2	0.173	0.100	4.6779	0.096
3			3	0.390	0.348	11.418	0.010
4			4	0.179	-0.010	12.879	0.012
5			5	0.030	-0.090	12.922	0.024
6			6	0.023	-0.132	12.946	0.044
7			7	-0.087	-0.157	13.322	0.065
8			8	-0.116	-0.058	14.022	0.081
9			9	-0.125	-0.037	14.857	0.095
10			10	-0.099	0.066	15.393	0.118
11			11	-0.173	-0.070	17.095	0.105
12			12	-0.176	-0.066	18.922	0.090
13			13	-0.182	-0.140	20.959	0.074
14			14	-0.146	-0.033	22.314	0.072
15			15	-0.111	0.012	23.140	0.081
16			16	-0.147	-0.033	24.643	0.076

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

نلاحظ من خلال الشكل رقم (49) أن المعاملات المحسوبة لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة inf من أجل الفجوات $k=1,2,3$ خارج مجال الثقة المحدد $[\pm 0.313]$ بحيث $k_3=0.465$; $k_2=0.613$; $k_1=0.818$ وبذلك $(p_{k(1,2,3)}\neq 0)$، كما يظهر لنا $Q_c=69.594>Q_t=26.296$ وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انعدام كل معاملات الارتباط الذاتي وقبول الفرض البديل ومنه السلسلة INF غير مستقرة في مستواها الأصلي.

من خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة MR يبدو لنا أن المعاملات من أجل الفجوات $k=1,2,3,4,5,6$ خارج مجال الثقة المحدد $[\pm 0.313]$ بحيث $k_6=0.403$, $k_5=0.51$, $k_4=0.64$, $k_3=0.74$, $k_2=0.85$, $k_1=0.91$وبذلك

($p_{k(1,2,3,4,5,6)}\neq 0$) كما أن $Q_c=61.087>Q_t=26.296$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة $H_1: \exists P_{km}\neq 0$ التي تدل على أن السلسلة MR غير مستقرة في مستواها الأصلي.

يتبين لنا من خلال دالة الارتباط الذاتي للسلسلة G أن جميع المعاملات المحسوبة تساوي الصفر لأنها داخل مجال الثقة كما نلاحظ أن Q المحسوبة أقل من Q الجدولية ($Q_c=16.54<Q_t=26.296$) إذن نقبل الفرضية الصفرية $H_0: P_{km}=0$ وهذا ما يدل على أن السلسلة G مستقرة في مستواها الأصلي.

من خلال الشكل رقم (52) يظهر لنا أن المعاملات المحسوبة لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة TCH من أجل الفجوات $k=3$خارج مجال الثقة المحدد بحيث أن$k_3=0.39$ وبالتالي ($p_{k(3)}\neq 0$) مما يدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية في مستواها الأصلي، أما من خلال المقارنة القيمة الأخيرة للعمود (Q_t) المحسوبة و(Q_c) الجدولية فيظهر لنا أن السلسلة مستقرة وذلك لأن $Q_c=24.64<Q_t=26.296$.

ثانيا: الاختبارات الكمية لاستقرارية السلاسل الزمنية:

ونقصد بها اختبار جذر الوحدة حيث أن هناك عدة اختبارات تكشف عن احتواء السلسلة لجذر الوحدة من عدمه كاختبار ديكي–فولر، ديكي–فولر المطور، فليبس–بيرون، إذ أن هذه الاختبارات تحدد درجة تكامل السلسلة في مستواها I(0)، عند الفرق الأول I(1) أو عند الفرق الثاني I(2).

إن كل من اختبار ديكي–فولر المطور وفيلبس–بيرون يختبر النماذج الثلاثة وما يهم للحكم على استقرارية السلاسل الزمنية مركبة الاتجاه العام وجذر الوحدة حيث أن السلاسل التي تحتوي على مركبة الاتجاه العام دون جذر الوحدة تعتبر غير مستقرة ومن نوع TS والسلاسل التي تحتوي على جذر الوحدة تعتبر غير مستقرة ومن نوع DS حتى وإن كانت بها مركبة الاتجاه العام.

1. **اختبار ديكي–فولر المطور**: تم تطوير اختبار ديكي فولر البسيط إلى اختبار ديكي–فولر المطور سنة 1981 من أجل إزالة مشكلة الارتباط الذاتي في الحد العشوائي e_t بعد استخدام عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية لتصبح النماذج الثلاث السابقة تأخذ الأشكال التالية[1]:

$$\Delta y_t=\lambda y_{t-1}+\sum_{i=1}^{m} p\Delta y_{t-1}+e_t$$

$$\Delta y_t=\mu+\lambda y_{t-1}+\sum_{i=1}^{m} p\Delta y_{t-1}+e_t$$

$$\Delta y_t=\mu+Bt+\lambda y_{t-1}+\sum_{i=1}^{m} p\Delta y_{t-1}+e_t$$

بحيث أن الفرضية الصفرية التي تدل على وجود جذر الوحدة تتحقق إذا كان: $P=1 \vee \lambda=0$

[1] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2012،ص 207

أما الفرضية البديلة تتحقق إذا كان $P<1 \vee \lambda<0$

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد عدد التأخرات الزمنية m يتم بناءا على أقل قيمة لمعايير المفاضلة ; Akaike(AC) Schwarz (SC) ; Hannan-Quinn(HQ) الجدولين التاليين يبينان درجة التأخير لمتغيرات النموذج:

جدول رقم (22): درجة التأخير لسلسلتي INF وMR

السلسلة INF				السلسلة MR		
درجة التأخير	AC	SC	HQ	AC	SC	HQ
0	6.06	6.19	6.10	4.07	4.20	4.12
1	6.08	6.26	6.14	4.12	4.29	4.18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (**04**) و(**05**).

جدول رقم (23): درجة التأخير لسلسلتي G وTCH

السلسلة G				السلسلة TCH		
درجة التأخير	AC	SC	HQ	AC	SC	HQ
0	8.36	8.49	8.41	8.82	8.95	8.87
1	8.44	8.62	8.50	8.90	9.08	8.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (06) و(07).

يبين الجدولين رقم أن درجة التأخير لجميع السلاسل INF، MR ، TCH،G هي 0.

وعند إجراء اختبار ديكي فولر المطور على السلاسل الزمنية المستخدمة في دراستنا كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (24): نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند مستواها الأصلي

السلسلة	النموذج	$\|t_c\|$	$\|t_t\|$	prop	القرار نقبل
INF	وجود قاطع واتجاه عام	1.34	1.94	0.515	H_0: عدم وجود مركبة الاتجاه العام
	وجود قاطع فقط			0.36	H_0:عدم وجود قاطع
	دون قاطع ودون اتجاه عام			0.16	H_0: وجود جذر وحدة
MR	وجود قاطع واتجاه عام	0.97	1.94	0.03	H_1: وجود مركبة الاتجاه العام
G	وجود قاطع واتجاه عام	4.52	1.94	0.75	H_0: عدم وجود مركبة الاتجاه العام
	وجود قاطع فقط			0.16	H_0:عدم وجود قاطع
	دون قاطع ودون اتجاه عام			0.00	H_1: عدم وجود جذر وحدة
TCH	وجود قاطع واتجاه عام	3.75	1.94	0.24	H_0: عدم وجود مركبة الاتجاه العام
	وجود قاطع فقط			0.03	H_1: وجود قاطع
	دون قاطع ودون اتجاه عام			0.0004	H_1: عدم وجود جذر وحدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (08-11).

من خلال المقارنة بين قيمتي t المحسوبة t الجدولية بالقيمة المطلقة أو المقارنة بين الإحصائية الاحتمالية مع مستوى معنوية 5% نجد أن:

- السلسلة الزمنية MR لا تحتوي على قاطع وبها مركبة الاتجاه العام وجذر الوحدة وبذلك فهي سلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي من نوع DS وبدون مشتقة.
- السلسلة الزمنيةINF لا تحتوي على قاطع وبها جذر الوحدة وبذلك فهي سلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي من نوع DS وبدون مشتقة.

- السلسلة الزمنية G لا تحتوي على قاطع ومركبة الاتجاه العام كما أن ليس بها جذر الوحدة وبذلك فهي سلسلة مستقرة في مستواها الأصلي من نوع DS بدون مشتقة أي أنها متكاملة من الدرجة الصفر I(0).
- السلسلة الزمنية TCH تحتوي على قاطع دون مركبة الاتجاه العام وليست بها جذر الوحدة إذن فهي سلسلة مستقرة في مستواها الأصلي من نوع DS بمشتقة أي أنها متكاملة من الدرجة الصفر I(0).

3. **اختبار فليبس–بيرون:** يقوم هذا الاختبار على نفس صيغ اختبار ديكي فولر (DFوADF) ويستخدم نفس القيم الحرجة إلا أنه يختلف عنه في طريقة معالجة الارتباط الذاتي التسلسلي للحد العشوائي بحيث يستخدم عملية تصحيح غير معلمية دون إضافة الفروق المبطئة للمتغير[1]، وهو ما يسمح بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين للحد العشوائي وعلى العموم اختبار فليبس بيرون يقوم على أربعة مراحل[2]:

- تقدير النماذج الثلاث السابقة لاختبار ديكي–فولر.
- تقدير التباين قصير المدى.
- تقدير التباين الطويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة.
- حساب إحصائية فيلبس–بيرون ومقارنتها مع القيمة الحرجة حيث تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$M=4(n/100)^{2/9}=4(39/100)^{2/9}\approx 3$$

تعتبر نتائج اختبار pp أكثر دقة من اختبار ADF نظرا لأنه قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية ARIMA لذلك قمنا بإجراء هذا الاختبار للتأكد من النتائج السابقة:

[1] أحمد محمد فرحان، محمد عماد عبد الجليل علي إسماعيل، قياس التوازن بين المنافع والاشتراكات في نظام التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017، ص45.

[2] محمد شيخي، مرجع سابق ، ص212.

جدول رقم(25): نتائج اختبارPP للسلاسل الزمنية في مستواها الأصلي

السلسلة	النموذج	$\|t_c\|$	$\|t_t\|$	prop	القرار نقبل
INF	وجود قاطع واتجاه عام	1.38	1.94	0.27	H_0:عدم وجود مركبة الاتجاه العام
	وجود قاطع فقط			0.22	H_0:عدم وجود قاطع
	دون قاطع ودون اتجاه عام			0.15	H_0: وجود جذر وحدة
MR	وجود قاطع واتجاه عام	0.99	1.94	0.03	H_1: وجود مركبة الاتجاه العام
G	وجود قاطع واتجاه عام	4.57	1.94	0.75	H_0:عدم وجود مركبة الاتجاه العام
	وجود قاطع فقط			0.16	H_0:عدم وجود قاطع
	دون قاطع ودون اتجاه عام			0.000	H_1: عدم وجود جذر الوحدة
TCH	وجود قاطع واتجاه عام	3.80	1.94	0.24	H_0:عدم وجود مركبة الاتجاه العام
	وجود قاطع فقط			0.03	H_1: وجود قاطع
	دون قاطع ودون اتجاه عام			0.000	H_1: عدم وجود جذر الوحدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (12-15).

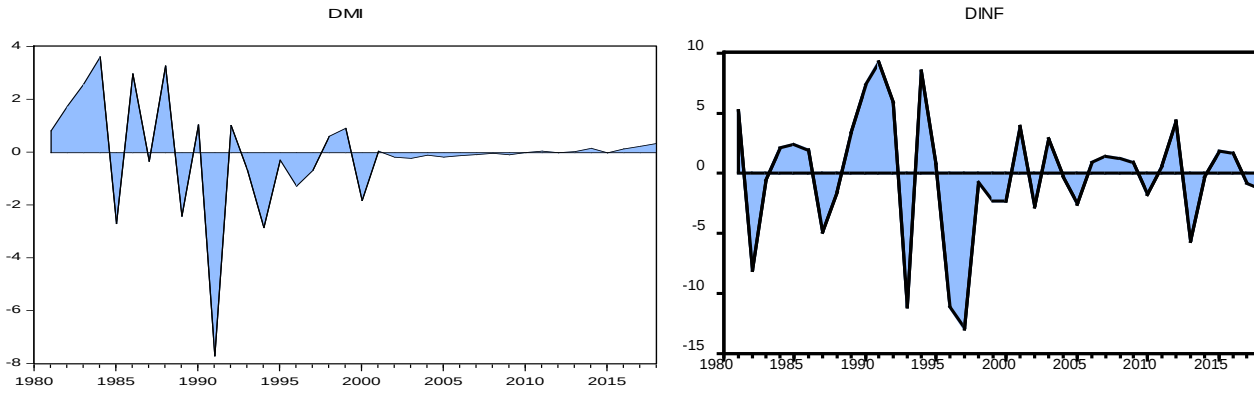
بعد المقارنة بين$|t_c|$ المحسوبة و $|t_t|$ الجدولية وبين قيمة الاحتمالية مع مستوى 5% أكد اختبار فيلبس –بيرون النتائج السابقة حيث أن السلاسل الزمنية INF, MR, غير مستقرة في مستواها الأصلي وهي من نوع DS بدون مشتقة. أما السلسلة G فأثبتت النتائج أيضا أنها لا تحتوي على قاطع واتجاه عام وليست بها جذر وحدة مما يعني أن السلسلة مستقرة في مستواها الأصلي من نوع DS وبدون مشتقة في حين أن السلسلة TCH تحتوي على قاطع وليست بها مركبة الاتجاه العام وجذر الوحدة وبذلك فالسلسلة مستقرة في مستواها الأصلي من نوعDS بمشتقة، وعليه يمكننا القول أن السلسلتين G وTCH متكاملتين من الدرجة صفر I(0).

المطلب الثاني: إزالة حالة عدم الاستقرار

أولا: الاختبارات الكيفية

1. الأشكال البيانية:

الشكل رقم (53): الشكل البياني للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول



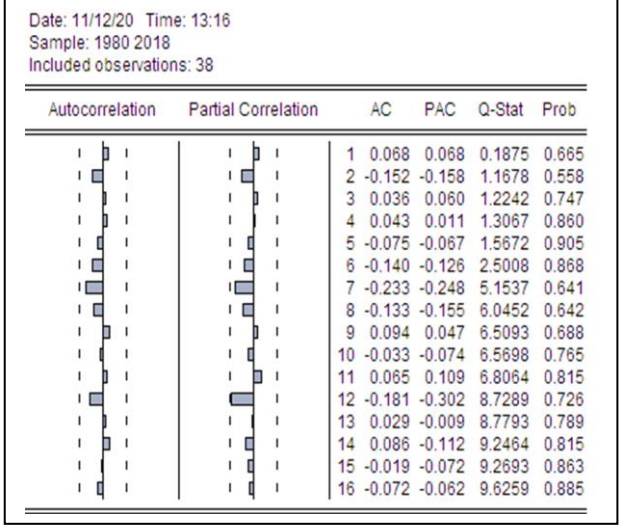
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

2. دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول:

بعد أخذ الفرق الأول للسلاسل الزمنية ونقص مشاهدة تغير مجال الثقة التي يجب أن تنتمي له المعاملات المحسوبة لدالة الارتباط بحيث أصبح: $\pm 1.96 \frac{1}{\sqrt{38}} = \pm 0.318$

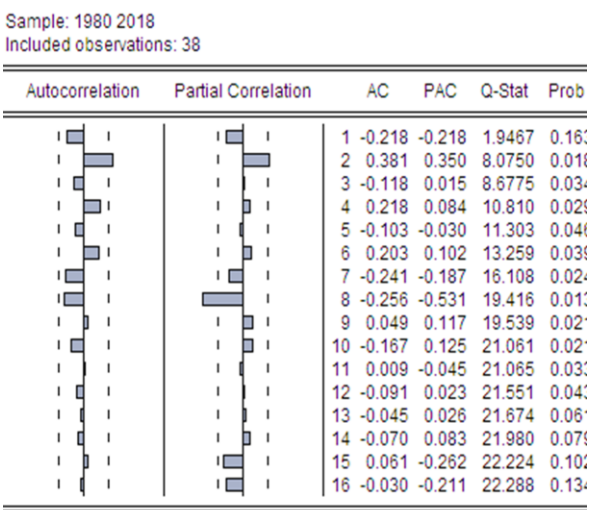
كما أن المعاملات المحسوبة لدالة الارتباط تتحدد من خلال هذه المعادلة: $Q_c=38(38+2)\sum_1^{16} \frac{\acute{P}^2}{38-k}$ وتقارن مع $Q_t=X_{0.05,16}=26.296$

شكل رقم (54): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة D(INF)


Date: 11/12/20 Time: 13:16
Sample: 1980 2018
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.068	0.068	0.1875	0.665
		2	-0.152	-0.158	1.1678	0.558
		3	0.036	0.060	1.2242	0.747
		4	0.043	0.011	1.3067	0.860
		5	-0.075	-0.067	1.5672	0.905
		6	-0.140	-0.126	2.5008	0.868
		7	-0.233	-0.248	5.1537	0.641
		8	-0.133	-0.155	6.0452	0.642
		9	0.094	0.047	6.5093	0.688
		10	-0.033	-0.074	6.5698	0.765
		11	0.065	0.109	6.8064	0.815
		12	-0.181	-0.302	8.7289	0.726
		13	0.029	-0.009	8.7793	0.789
		14	0.086	-0.112	9.2464	0.815
		15	-0.019	-0.072	9.2693	0.863
		16	-0.072	-0.062	9.6259	0.885

الشكل رقم(55): دالة الارتباط الذاتي لسلسلة D(MR)


Sample: 1980 2018
Included observations: 38

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.218	-0.218	1.9467	0.163
		2	0.381	0.350	8.0750	0.018
		3	-0.118	0.015	8.6775	0.034
		4	0.218	0.084	10.810	0.029
		5	-0.103	-0.030	11.303	0.046
		6	0.203	0.102	13.259	0.039
		7	-0.241	-0.187	16.108	0.024
		8	-0.256	-0.531	19.416	0.013
		9	0.049	0.117	19.539	0.021
		10	-0.167	0.125	21.061	0.021
		11	0.009	-0.045	21.065	0.033
		12	-0.091	0.023	21.551	0.043
		13	-0.045	0.026	21.674	0.061
		14	-0.070	0.083	21.980	0.079
		15	0.061	-0.262	22.224	0.102
		16	-0.030	-0.211	22.288	0.134

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

يظهر لنا من خلال دالة الارتباط الذاتي لسلسلة D(INF)أن كل المعاملات المحسوبة داخل مجال الثقة المحدد [±0.318] كما أن $Q_c=9.318<Q_t=26.296$ وبذلك نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن جميع المعاملات المحسوبة لدالة الارتباط الذاتي تساوي الصفر $H_0: P_{k1}=P_{k2}=\ldots\ldots=P_{km}=0$ وهذا ما يدل على استقرارية سلسلة التضخم عند الفرق الأول.

يبين الشكل رقم (55) لدالة الارتباط الذاتي للسلسلة D(MR) أن المعامل المحسوب من أجل الفجوة k=2 خارج مجال الثقة المحدد [±0.318] بحيث $k_2=0.381$ وبذلك $(p_{k(2)}\neq 0)$ مما يدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية في الفرق الأول، أما من خلال المقارنة بين القيمة الأخيرة للعمود (Q_t) المحسوبة و(Q_c) الجدولية فيظهر لنا أن السلسلة مستقرة وذلك لأن $Q_c=22.28<Q_t=26.296$.

ثانيا: الاختبارات الكمية

1. اختبار ديكي–فولر المطور:

قبل أن نضع نتائج الاختبار نحدد درجة التأخير المناسبة لكل سلسلة

جدول رقم(26): درجة التأخير لسلسلتي DINF وDMR

السلسلة DINF			السلسلة DMR		
درجة التأخير	AC	SC	HQ	AC	SC	HQ
0	6.17	6.30	6.22	4.21	4.34	4.26
1	6.14	6.32	6.22	4.14	4.32	4.20
2	6.23	6.45	6.30	4.15	4.37	4.22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق (16) و(17).

يظهر لنا من خلال الجدولين أن درجة تأخير سلسلتي DINF وDMR هي 1

جدول رقم (27): نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول

السلسلة	النموذج	$\|t_c\|$	$\|t_t\|$	prop	القرار نقبل
DINF	وجود قاطع واتجاه عام	4.70	1.95	0.65	H_0:عدم وجود مركبة الاتجاه العام
	وجود قاطع فقط			0.95	H_0:عدم وجود قاطع
	دون قاطعة ودون اتجاه عام			0.000	H_1:عدم وجود جذر وحدة
DMR	وجود قاطع واتجاه عام	3.25	1.952	0.99	H_0:عدم وجود مركبة الاتجاه العام
	وجود قاطع فقط			0.71	H_0:عدم وجود قاطع
	دون قاطعة ودون اتجاه عام			0.001	H_1:عدم وجود جذر وحدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (18-19)

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن $|t_c|$ أكبر من $|t_t|$ في النموذجين مما يدل على أن السلسلتين DINF, DMR لا تحتويان على جذر الوحدة كما أنه ليس بهما اتجاه عام وقاطع، وبذلك السلسلتين من نوع DS وبدون مشتقة أي أنهما متكاملتين من الدرجة الأولى.

2. اختبار فيلبس–بيرون:

جدول رقم (28): نتائج اختبارPP للسلاسل الزمنية عند الفرق الأول

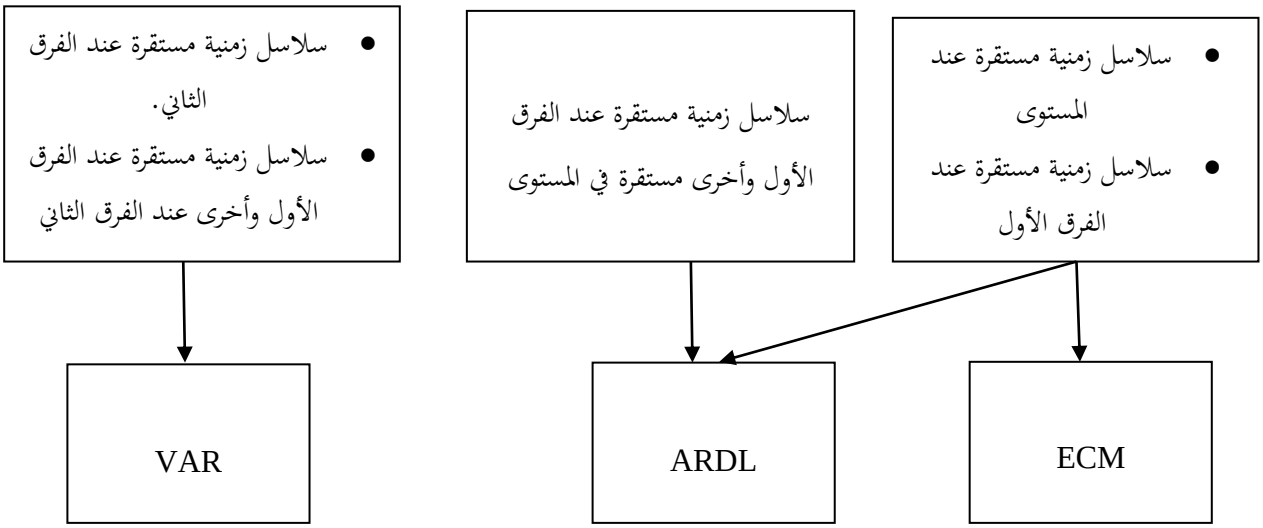
السلسلة	النموذج	$\|t_c\|$	$\|t_t\|$	prop	القرار نقبل
DINF	وجود قاطع واتجاه عام	5.66	1.95	0.95	H_0:عدم وجود مركبة الاتجاه العام
	وجود قاطع فقط			0.74	H_0:عدم وجود قاطع
	دون قاطعة ودون اتجاه عام			0.000	H_1: عدم وجود جذر وحدة
DMR	وجود قاطع واتجاه عام	7.33	1.95	0.56	H_0:عدم وجود مركبة الاتجاه العام
	وجود قاطع فقط			0.78	H_0:عدم وجود قاطع
	دون قاطعة ودون اتجاه عام			0.00	H_1: عدم وجود جذر وحدة

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (20-21)

أكد اختبار فليبس بيرون النتائج السابقة حيث أن السلسلتين الزمنيتين DINF, DMR لا تحتويان على كل من مركبة الاتجاه العام والثابت وجذر الوحدة وبالتالي فهما مستقرتان من نوع DS بدون مشتقة ، إذن السلسلتين DINF, DMR متكاملتين من الدرجة الأولى I(1).

إن دراسة استقرارية السلاسل الزمنية له أهمية كبرى لتحديد النموذج المناسب للدراسة لذلك سنعرض الشكل الموالي

شكل رقم(56): النماذج القياسية المناسبة حسب درجة الاستقرارية



المصدر: من إعداد الطالبة

بما أن السلسلتان TCH, G متكاملة من الرتبة صفر I(0) والسلسلتان INF, MR متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ووفقا للشكل أعلاه فإن النموذج المناسب لدراستنا هو نموذج ARDL.

المبحث الثالث: نموذج ARDL

ظهر نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة أو المبطئة ARDL في سنة 2001 من أجل تجاوز مشكلة الاختلاف في مستوى الاستقرارية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهو يجمع بين نموذجين هما: نموذج الانحدار الذاتي الخطي ونموذج فترات الإبطاء الموزعة

سنقوم في هذا المبحث بتقدير آثار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجلين القصير والطويل من خلال نموذج ARDL وذلك لوجود اختلاف في درجة تكامل المتغيرات بين I(0) و I(1) ومن ثم التأكد من سلامة النموذج المقدر من مشاكل الاقتصاد القياسي

المطلب الأول: تقدير النموذج الديناميكي

جدول رقم(29): تقدير النموذج الديناميكي

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 10/18/20 Time: 22:21
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): MR G TCH
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.730609	0.145685	5.014992	0.0000
INF(-2)	-0.346029	0.132621	-2.609159	0.0146
MR	0.278392	0.107551	2.588467	0.0153
G	0.109507	0.042258	2.591406	0.0152
TCH	0.156810	0.036803	4.260805	0.0002
TCH(-1)	0.093365	0.031999	2.917737	0.0070
TCH(-2)	-0.024244	0.034204	-0.708810	0.4845
TCH(-3)	0.126008	0.036045	3.495806	0.0017
C	-0.011634	0.889838	-0.013074	0.9897

R-squared	0.917427	Mean dependent var	8.941751
Adjusted R-squared	0.892960	S.D. dependent var	8.548254
S.E. of regression	2.796724	Akaike info criterion	5.107092
Sum squared resid	211.1849	Schwarz criterion	5.502972
Log likelihood	-82.92766	Hannan-Quinn criter.	5.245265
F-statistic	37.49775	Durbin-Watson stat	2.296819
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

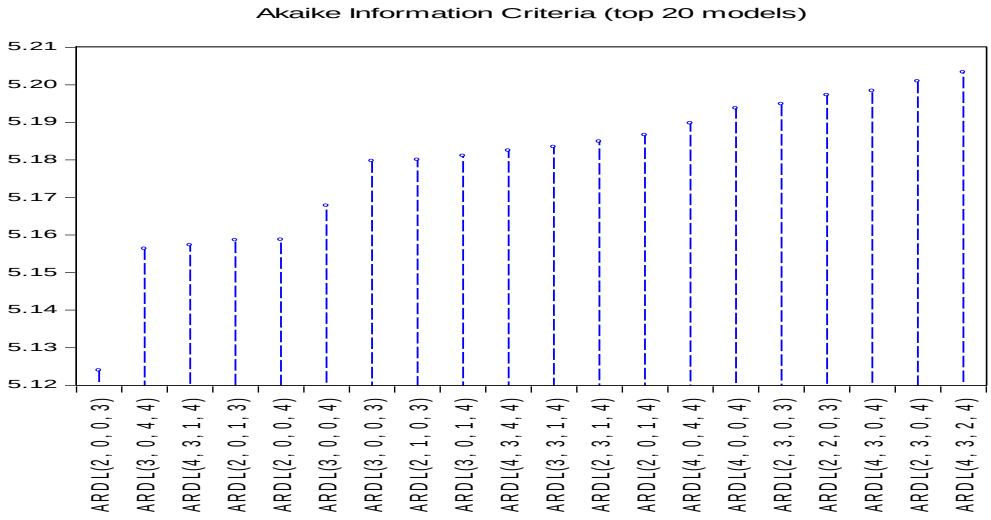
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

يبين الجدول رقم أن النموذج له قدرة تفسيرية كبيرة وذلك من خلال معامل الارتباط المصحح حيث أن 89.29% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم تعود لتغيرات كل من نسبة العرض النقدي إلى الاحتياطات ومعدل نمو نفقات الاستهلاك العام ومعدل نمو سعر الصرف الرسمي كما أن إحصائية فيشر معنوية عند جميع المستويات من 1 % إلى 10%وهذا ما يؤكد أن النموذج ككل معنوي، إلا أن ما يهمنا في نموذج ARDL هو اختبار الحدود واختبار نموذج تصحيح الخطأ.

أولا: تحديد فترة الإبطاء لنموذج ARDL

يتم تحديد طول الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على أحد المعايير الثلاثة التي تتمثل في Akaike information criterion (AIC) وSchwarz information criterion (SIC) و Hannan Quinn criterion (HQ) بناءا على أقل قيمة لهذه المعايير:

الشكل رقم(57): تحديد فترة الإبطاء لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

تم تحديد فترة الإبطاء المثلى وفقا لمعيار (AIC) بعد اختبار 20 نموذجا بحيث أن درجة إبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي ARDL(2,0, 0,3) حسب معيار AIC و الذي بلغ أدناه عند القيمة 5.10، أي أن قيمة التأخير للمتغير التابع المتمثل في التضخم هي 2 وبالنسبة للمتغيرين العرض النقدي إلى إجمالي الاحتياطات ومعدل نمو نفقات الاستهلاك العام للحكومة هي 0، في حين بلغت قيمة التأخير للمتغير معدل نمو سعر الصرف الرسمي 3.

ثانيا: اختبار الحدود (Bounds Test)

يعد من أهم الاختبارات لمعرفة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه وذلك من خلال قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بعد المقارنة بين القيمة الإحصائية المحسوبة لمعاملات المتغيرات المبطأة لمدة واحدة والقيم الحرجة الجدولية (الحد الأعلى والحد الأدنى) التي حسبت من قبل بيسران وآخرون، بحيث نميز بين ثلاثة حالات:

1. إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل الذي يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة.

2. إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين الحدين الأعلى والأدنى للقيم الحرجة لا يمكن رفض الفرضية الصفرية أو البديلة وتكون النتائج غير واضحة.
3. إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى نقبل الفرضية الصفرية.

جدول رقم (30): اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 10/18/20 Time: 22:27
Sample: 1983 2018
Included observations: 36
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.521678	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

تبين نتائج اختبار الحدود أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر بلغت 5.52 وهي أكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية (2.5% 5% 10%) وذلك بالاعتماد على الجداول التي اقترحها بيسران، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرض البديل الذي يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم، العرض النقدي إلى إجمالي الاحتياطات، معدل نمو نفقات الاستهلاك العام للحكومة، معدل نمو سعر الصرف الرسمي.

المطلب الثاني: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير والأجل الطويل

أولا: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير

بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO)، فإن نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل القصير لمتغيرات الدراسة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (31): نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: INF
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 3)
Date: 10/18/20 Time: 22:28
Sample: 1980 2018
Included observations: 36

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0.346029	0.132621	2.609159	0.0146
D(MR)	0.278392	0.107551	2.588467	0.0153
D(G)	0.109507	0.042258	2.591406	0.0152
D(TCH)	0.156810	0.036803	4.260805	0.0002
D(TCH(-1))	0.024244	0.034204	0.708810	0.4845
D(TCH(-2))	-0.126008	0.036045	-3.495806	0.0017
CointEq(-1)	-0.615420	0.119577	-5.146628	0.0000

Cointeq = INF - (0.4524*MR + 0.1779*G + 0.5719*TCH -0.0189)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

1. التحليل الإحصائي:

أ. **اختبار المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج:** يتم من خلال المقارنة بين tالجدولية وt المحسوبة بحيث إذا كانت الأولى أكبر من الثانية تتحقق الفرضية الصفرية التي تدل على عدم معنوية المعالم المقدرة أما إذا كان العكس فيتحقق البديل الذي ينص على معنوية المعالم وفيما يلي سنقوم بحساب t الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية v=n-k=39-4=35:

$$t^{\alpha/2}_{35}=2.04$$

يتبين من خلال الجدول أن جميع معالم المتغيرات معنوية ماعدا معلمة متغير معدل نمو سعر الصرف الرسمي مبطئة بفترة واحدة فهو غير معنوي وذلك لأن t الجدولية أكبر t المحسوبة لهذه المعلمة كما أن احتمال إحصائية t المحسوبة أكبر من 5%

ب. **معامل تصحيح الخطأ:** يظهر من خلال الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ سالب (coineq=-0.61) ومعنوي عند جميع المستويات (1%، 5%، 10%) وذلك لأن t المحسوبة البالغة 5.14 بالقيمة المطلقة أكبر من t الجدولية المقدرة بـ 2.04 ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول إحصائيا ويمكن الاعتماد عليه في التحليل والدراسة، وعليه فانه يمكننا القول أن 61.5 %من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل أي أن تصحيح الخطأ يتم في سنة و07 أشهر و15 يوما.

2. **التحليل الاقتصادي:** يبين الجدول أعلاه مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- تؤثر نسبة العرض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات في نفس الاتجاه على معدل التضخم بحيث أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 2.7%، وتعتبر هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية إلا أنها محل اختلاف بين النظريات الاقتصادية بحيث لو وجه العرض النقدي نحو المشاريع الإنتاجية الحقيقية فزيادته لا تشكل مصدرا للضغوط التضخمية، لكن وبما أن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل هيكلية وضعف في مستوى الإنتاجية فإن ارتفاع العرض النقدي تنعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار بعد ارتفاع الطلب الكلي.
- يؤثر معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام للحكومة في نفس الاتجاه على معدل التضخم بحيث أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.09% وتعتبر هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية وتوافق النظرية الاقتصادية فارتفاع نفقات الاستهلاك العام للحكومة في الجزائر أدت إلى ارتفاع الطلب الكلي الاستهلاكي وفي ظل ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات ارتفعت مستويات الأسعار.
- يؤثر معدل نمو سعر الصرف الرسمي في نفس الاتجاه على معدل التضخم بحيث أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.56% وتعتبر هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية فارتفاع سعر الصرف في الجزائر أدى إلى زيادة احتياطات الصرف الأجنبي خاصة خلال فترة الفوائض المالية (2000-2014) مما ساهم في نمو العرض النقدي الذي زاد من معدلات التضخم كما أن ارتفاع أسعار الصرف رفع أسعار السلع المستوردة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية.

أما معدل نمو سعر الصرف الرسمي المبطئ بفترة واحدة يؤثر في نفس الاتجاه على معدل التضخم بحيث أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 0.24% وتعتبر هذه النتيجة ليست لها دلالة إحصائية، في حين معدل نمو سعر الصرف الرسمي المبطئ بفترتين يؤثر عكس الاتجاه على معدل التضخم بحيث أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة 1.26% وتعتبر هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية.

ثانيا: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل

جدول رقم (32): نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR	0.452361	0.175279	2.580799	0.0156
G	0.177938	0.073945	2.406371	0.0232
TCH	0.571867	0.067193	8.510774	0.0000
C	-0.018904	1.447154	-0.013063	0.9897

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

1. **التحليل الإحصائي**: يبين الجدول أعلاه أن جميع معالم نموذج الأجل الطويل معنوية ماعدا معلمة الثابت فهو غير معنوي
2. **التحليل الاقتصادي**: يبين الجدول أعلاه مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- تؤثر نسبة العرض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات في نفس الاتجاه على معدل التضخم حيث أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 4.52% وتعتبر هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية فهي توافق مجمل النظريات النقدية التي أجمعت أن ارتفاع العرض النقدي يرفع من معدلات التضخم في الأجل الطويل وهذا ما ينطبق أيضا على الاقتصاد الجزائري الذي عرف ارتفاعا في العرض النقدي اختلف من فترة إلى أخرى، فخلال فترة الثمانينات كان بنك الجزائر أداة إصدار نقدي لتمويل احتياجات الخزينة العمومية دون تغطية مما جعل ذلك ينعكس في شكل ارتفاعا لمستويات الأسعار، أما خلال فترة التسعينات أصبح إدارة العرض النقدي من مهام بنك الجزائر وبالرغم من ذلك استمر ارتفاع العرض النقدي بنفس الوتيرة خلال النصف الأول من هذه الفترة نتيجة التوجه نحو اقتصاد السوق وهو ما ساهم أكثر في ارتفاع المستوى العام للأسعار ليعرف بعدها العرض النقدي نموا مستهدفا حتى سنة 2000 في إطار سياسة نقدية انكماشية مما ساهم في امتصاص الضغوط التضخمية، في حين أنه بداية من الألفية الجديدة من القرن الحالي حتى سنة 2014 حققت الجزائر فوائض مالية ضخمة أدت إلى انتهاج السلطات لسياسة مالية ونقدية توسعية من خلال رفع حجم القروض وتنفيذ البرامج التنموية ورفع الأجور مما انجر عنه زيادة العرض النقدي في الاقتصاد وهذا ما ساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار على الرغم من محاولة بنك الجزائر في كل مرة امتصاص جزء من العرض النقدي من خلال أدواته التقليدية و المستحدثة.

إن الارتفاعات المتتالية للعرض النقدي أدت إلى خلق ضغوط تضخمية في الأجل الطويل فالاستثمارات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة لم تحقق الأهداف المرجوة منها مما جعل زيادة العرض النقدي يرفع من الطلب الكلي وفي ظل ضعف مرونة العرض الكلي ترتفع مستويات الأسعار.

- يؤثر معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام الحكومي في نفس الاتجاه على معدل التضخم حيث أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.77% وتعتبر هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية فارتفاع نفقات الاستهلاك العام نتج عنه فائض في الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية خاصة وأن الجهاز الإنتاجي الوطني يتصف بالضعف ولا يستجيب لتغيرات الطلب الكلي مما يجعل ذلك ينعكس على مستويات الأسعار.

عرف إنفاق الاستهلاك العام للحكومة في الجزائر ارتفاعات تباينت من فترة لأخرى بحيث تضاعف خلال فترة الثمانينات بحوالي ثلاث مرات أما خلال فترة التسعينات فتضاعفت نفقات الاستهلاك العام للحكومة حوالي 09 مرات ويعود ذلك خاصة إلى ارتفاع التحويلات الاجتماعية التي تضاعفت بحوالي 16مرة مما أدى إلى تغذية الضغوط التضخمية، في حين ارتفعت نفقات الاستهلاك العام للحكومة خلال فترة الفوائض المالية (2000-2014) بحوالي 5.28 مرة ويعود ذلك إلى ارتفاع وسائل الخدمات التي تضاعفت بحوالي 06 مرات بحيث ازدادت المرافق العامة من إدارات عمومية ومدارس ومستشفيات... الخ التي تطلب تجهيزها بمعدات وعمال كما أن لرفع كتلة الأجور دور كبير في زيادة نفقات الاستهلاك العام للحكومة خلال هذه الفترة وذلك ابتداء من سنة 2008، كل ما سبق ساهم في ارتفاع العرض النقدي ومن ثم زيادة معدل التضخم في الأجل الطويل.

- يؤثر معدل نمو سعر الصرف الرسمي في نفس الاتجاه على معدل التضخم حيث أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 5.71% وتعتبر هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، ولقد مر سعر الصرف في الجزائر بعدة مراحل بحيث كان يحدد إداريا إلى غاية سنة 1987 بعد الأزمة النفطية أين تم التحرير التدريجي له ومن ثم تخفيضه في سنتي 1991 و1994 مما أدى إلى ارتفاع احتياطات الصرف الذي أثر على العرض النقدي ومعدل التضخم.

واصل احتياطي الصرف ارتفاعه مع ارتفاع أسعار الصرف خاصة خلال فترة الفوائض المالية (2000-2014) بعد النمو الهائل لأسعار النفط مما ساهم في رفع العرض النقدي ومن ثم زيادة المستوى العام للأسعار، كما أن سعر الصرف ساهم في تغذية الضغوط التضخمية خلال هذه الفترة من جانب آخر فبعد انتهاج السلطات المحلية سياسة نقدية ومالية توسعية ارتفع الطلب الكلي الاستهلاكي والاستثماري الذي تم تغطيته من الأسواق الخارجية وبالتالي ارتفعت الأسعار في الأسواق المحلية، وما دام سعر الصرف أثر على معدل التضخم من جانبين كان تأثيره أكبر من المتغيرات الأخرى في الأجل الطويل.

- تبين معلمة الحد الثابت أنه في حالة ثبات المتغيرات المستقلة ينخفض معدل التضخم بنسبة 1.8% وتعتبر هذه النتيجة ليست لها دلالة إحصائية ويمكن تفسيرها كنتيجة انخفاض سرعة تداول النقود

المطلب الثالث: تشخيص النموذج (التقييم القياسي)

من أجل التأكد من سلامة النموذج لابد من إجراء الاختبارات التالية:

أولا: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

يكشف اختبار Breusch-Godfrey عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي من خلال قبول أو رفض الفرضية الصفرية التي تنص عن عدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي بناءا على المقارنة بين القيمة الاحتمالية لفيشر بـ 5% أو المقارنة بين قيمتي إحصائية فيشر المحسوبة والجدولية

جدول رقم(33): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.812292	Prob. F(2,25)	0.4552
Obs*R-squared	2.196655	Prob. Chi-Square(2)	0.3334

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 (0.45> 0.05) ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

ثانيا: اختبار ثبات تباين الأخطاء:

نستخدم اختبار ARCH للكشف عن تجانس تباين الأخطاء من عدمه من خلال قبول أو رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء بناءا على القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أو قيمة احصائية فيشر:

جدول رقم(34): اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.981562	Prob. F(1,33)	0.3290
Obs*R-squared	1.010980	Prob. Chi-Square(1)	0.3147

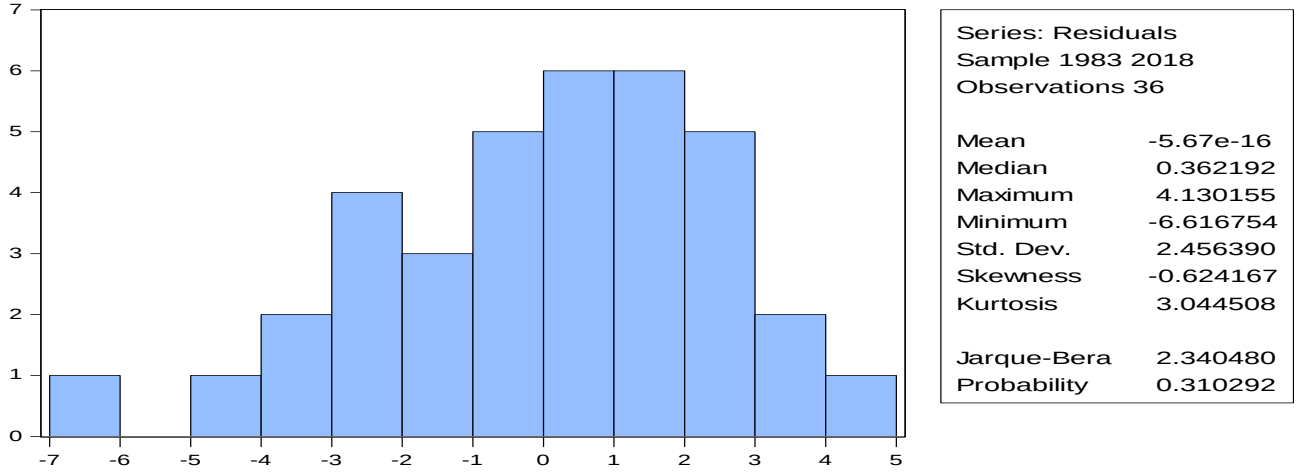
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة احتمالية فيشر أكبر من 0.05 (0.05<0.32) إذن نقبل الفرضية الصفرية والنموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

للكشف عن وجود توزيع طبيعي للبواقي نستخدم اختبار Jarque-Bear من خلال قبول أو رفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود توزيع طبيعي بين البواقي بناءا على القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bear أو قيمة إحصائية Jarque-Bear:

شكل رقم (58): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



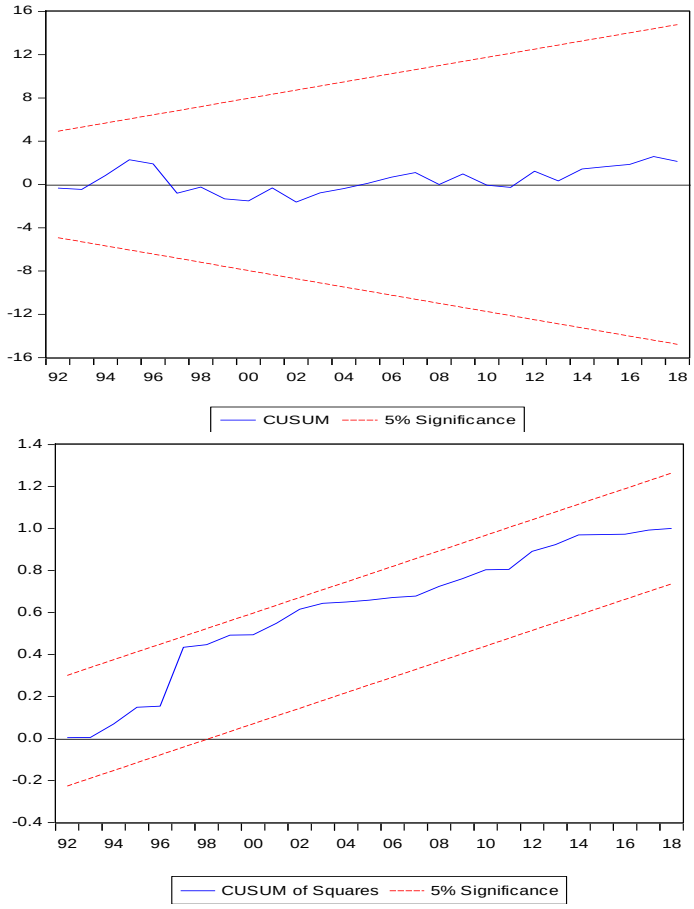
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bear أكبر من 0.05 (0.05<0.31) ومنه نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

خامسا: اختبار استقرار النموذج:

نستخدم اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات، ومدى استقرار المعالم طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل ويتحقق ذلك إذا انحصر الشكل البياني داخل المجال عند مستوى معنوية 5%:

شكل رقم (59): اختبار استقرار النموذج



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

من خلال الشكل أعلاه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

بعد إجراء الاختبارات التشخيصية تبين لنا أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وذات تباين ثابت كما أنه يخضع للتوزيع الطبيعي بالإضافة إلى أن المعالم مستقرة وبذلك فإن نموذج ARDL(2,0, 0,3) مقبول إحصائيا وقياسيا ويمكن الاعتماد عليه في التحليل والدراسة.

خلاصة الفصل:

لقياس أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر قمنا بتحديد متغيرات الدراسة ومن ثم وصفها إحصائيا من خلال مقاييس النزعة المركزية ثم انتقلنا إلى دراسة استقرارية المتغيرات والكشف عن جذر الوحدة من خلال اختبار كل من ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون، وبعدما اخترنا النموذج المناسب للدراسة تحصلنا على النتائج الآتية:

- ✓ لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية قمنا بالاختبارات الكيفية والكمية والمتمثلة في: الشكل البياني، دالة الارتباط الذاتي، اختبار ديكي-فولر المطور، اختبار فليبس-بيرون وقد تبين لنا أن السلسلتان الخاصتان بمعدل نمو نفقات الاستهلاك العام للحكومة G ومعدل نمو سعر الصرف الرسمي TCH مستقرتان في المستوى أي متكاملتان من الدرجة الصفر I(0) أما السلسلتان الخاصتان بنسبة العرض النقدي بمعناه الواسع إلى الاحتياطات M/r ومعدل التضخم INF مستقرتان عند الفرق الأول أي متكاملتان من الدرجة الأولى I(1).
- ✓ بما أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة غير متكاملة من نفس الدرجة وأنه لا توجد سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية فإن الطريقة المناسبة لتقدير النموذج تتمثل في: "نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة أو المبطئة ARDL".
- ✓ بعد قيامنا باختبار الحدود تبين لنا أن قيمة F المحسوبة لإحصائية فيشر والبالغة 5.52 أكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية (2.5%، 5%، 10%) وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من التضخم، نسبة العرض النقدي إلى الاحتياطات، معدل نمو نفقات الاستهلاك العام للحكومة، معدل نمو سعر الصرف الرسمي.
- ✓ عند تقدير نموذج ARDL تبين لنا أن معمل تصحيح الخطأ البالغ (coineq=-0.61) سالب ومعنوي عند جميع المستويات (1%، 5%، 10%) مما يدل على أن نموذج تصحيح الخطأ مقبول إحصائيا ويمكن الاعتماد عليه في الدراسة، وعليه يمكننا القول أن 61.5% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل أي أن تصحيح الخطأ يتم في سنة و07 أشهر و15 يوما.
- ✓ تؤثر نسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات في نفس الاتجاه على معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل حيث أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 2.7% في الأجل القصير و4.5% في الأجل الطويل وبذلك فأثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار يكون أكبر في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير ، فالارتفاعات المتتالية للعرض النقدي في الاقتصاد الجزائري خلق ضغوطا تضخمية في الأجل الطويل خاصة

وأن الاستثمارات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة لم تحقق أهدافها المرجوة مما جعل زيادة عرض النقود يكون مصدرا لارتفاع الطلب الكلي وفي ظل ضعف مرونة العرض الكلي ترتفع مستويات الأسعار.

- ✓ إن زيادة نسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات لم ترفع معدل التضخم بنفس النسبة ذلك لوجود متغيرات أخرى لها دور في خلق الضغوط التضخمية في الجزائر.
- ✓ يؤثر معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام للحكومة في نفس الاتجاه على معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل إذ أن ارتفاعه بنسبة 10% يساهم في ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.1% في الأجل القصير و1.8% في الأجل الطويل فالإنفاق الاستهلاكي العام في الجزائر عرف ارتفاعا خاصة خلال فترة التسعينات أين تضاعف بخمسة مرات ويعود ذلك لارتفاع التحويلات الاجتماعية التي زادت بحوالي 16مرة، أما خلال فترة الفوائض المالية (2000-2014) ارتفعت نفقات الاستهلاك العام بحوالي 5.28 مرة ويعزى ذلك إلى ارتفاع النفقات على وسائل الخدمات التي تضاعفت بحوالي 06 مرات بحيث ازدادت المرافق العامة من إدارات ومدارس ومستشفيات...إلخ التي تطلب تجهيزها بمعدات وعمال كما أن لرفع كتلة الأجور دور كبير في زيادة نفقات الاستهلاك العام خلال هذه الفترة، وبذلك فارتفاع نفقات الاستهلاك العام ساهم في زيادة عرض النقود ومن ثم ارتفاع معدل التضخم.
- ✓ إن سعر الصرف يؤثر ويتأثر بكل من عرض النقود ومعدل التضخم إذ أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.5% في الأجل القصير و5.7% في الأجل الطويل ، فارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري ساهم في رفع العرض النقدي خاصة عند تضاعف صافي الاحتياطات الأجنبية بعد ارتفاع أسعار النفط وهذا ما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما أنه ومنذ تحرير العملة المحلية ساهم ارتفاع سعر الصرف في تغذية الضغوط التضخمية من خلال ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبذلك فسعر الصرف في الجزائر أثر على معدل التضخم من جانبين لذلك كان تأثيره أكبر مقارنة بالمتغيرات الأخرى في الأجل الطويل.
- ✓ بعد قيامنا بمختلف الاختبارات اللازمة للتأكد من سلامة النموذج تبين لنا أنه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وأنه ذات تباين ثابت كما أنه يخضع للتوزيع الطبيعي بالإضافة على أن معالمه مستقرة وبذلك فالنموذج الذي تحصلنا عليه ARDL(2,0,0,3) مقبول إحصائيا وقياسيا ويمكن الاعتماد عليه في التحليل والدراسة.

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمة :

باعتبار أن التضخم يعتبر من بين أهم المشاكل التي لازالت تعاني منها مختلف اقتصاديات الدول وأنه يرتبط بزيادة المعروض النقدي خاصة إذا لم يوجد زيادة مقابلة في العرض الكلي للسلع والخدمات حاولنا في هذه الدراسة معرفة وقياس حجم تأثير عرض النقود على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (1980-2018) بحيث قسمناها إلى أربعة فصول خصصنا فصلين للجانب النظري للإحاطة وعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع وفصلين للجانب التحليلي والقياسي قمنا من خلالهما بتتبع تطور كل من عرض النقود ومعدلات التضخم في الجزائر ومن ثم صغنا نموذج قياسي بينا فيه حجم أثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار في الجزائر في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة المدروسة.

I. **النتائج:** بعد تعرضنا وإحاطتنا بمختلف جوانب الموضوع تحصلنا على مجموعة من النتائج بحيث تمثلت نتائج الجانب النظري والتحليلي فيما يلي:

- ❖ من أجل تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار وضمان تنظيم جيد لعرض النقود لابد من توفر الاستقلالية للبنوك المركزية وتتضمن هذه الأخيرة استقلالية كل من الهدف والشخصية والمالية والقانونية، وعلى المستوى الدولي يتمتع البنك المركزي الأوروبي والبنك الوطني السويسري بالاستقلالية التامة في جميع هذه العناصر.
- ❖ على الرغم من أن البنك المركزي له دور في ضبط عرض النقود من خلال تغييره للقاعدة النقدية إلا أنه لا يبقى دائما يتوافق مع أهدافه لأن ذلك يتوقف على دقة توقع المضاعف النقدي الذي يخضع لتقلبات خاصة أثناء الأزمات أين ترتفع القاعدة النقدية عن المعروض النقدي لوجود تسرب نقدي بفعل الجمهور والبنوك التجارية، وكمثال على ذلك ارتفاع القاعدة النقدية عن العرض النقدي في الاقتصاد الأمريكي أثناء الأزمة المالية 2008 بحيث قام البنك الفيدرالي الاحتياطي برفع القاعدة النقدية إلى 1.7 ترليون دولار خلال فترة ستة أشهر في لمقابل انخفض المضاعف النقدي إلى 0.9.
- ❖ تهتم مختلف الجهات في الدولة بمعدل التضخم المسجل بها، فالنقابات العمالية تلجأ إلى معدل التضخم عند التفاوض على زيادة الأجور كما أن بعض حكومات الدول كالمملكة المتحدة تقوم بمراجعة ودفع المعاشات التقاعدية تماشيا مع معدل التضخم، بالإضافة إلى ذلك غالبا ما تتضمن عقود المشاريع طويلة الأجل بندا ينص

الخاتمة

على رفع المدفوعات بما يتماشى مع معدل التضخم، دون أن ننسى أهمية معدل التضخم بالنسبة للحكومات والبنوك المركزية عند صياغة وتنفيذ السياسة المالية والنقدية.

- ❖ تستهدف البنوك المركزية للدول التي تنتج ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي معدل تضخم 2% ذلك لأنهم يعتبرون أن هذا المعدل هو الأمثل الذي يحافظ على سلامة الاقتصاد ويجنبه من التعرض للانكماش، كما يشيرون إلى أهمية ارتفاع الأسعار قليلا لتخفيض الأجور الحقيقية دون الحاجة إلى خفض الأجور الاسمية وبالتالي ضمان توظيفا أمثل.
- ❖ يوجد عدة مؤشرات لقياس التضخم إلا أنه دائما معدل التضخم الذي ينشر من قبل الهيئات الرسمية المحلية والدولية يعبر عن معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك من سنة لأخرى وهذا ما عرفته الجزائر.
- ❖ إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI الذي يقدمه الديوان الوطني للإحصائيات يتم حسابه بنفس الطريقة التي تستخدمها بقية الدول إلا أنه لا يوافق توصيات المنظمات الدولية فيما يخص تغيير الأوزان وسنة الأساس كل خمس سنوات بحيث تم تغييرهما في الجزائر ثلاث مرات فقط على مدى ستة عقود.
- ❖ إن الضغوط التضخمية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خاصة المرتفعة منها خلفت آثارا غير مرغوب فيها على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية بحيث ساهمت في انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي أصبح سلبيا في نهاية الثمانينات والنصف الأول من التسعينات، كما أثرت سلبا على الميزان التجاري الذي سجل عجزا خلال نفس تلك الفترة، بالإضافة إلى ذلك فإن معدلات التضخم المرتفعة كانت من بين أسباب ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الذي ظل شبه منعدم إلى غاية سنة 2001 أين ارتفع بأربع مرات، وعموما كل هذه المؤشرات لها علاقة قوية مع أسعار النفط إذ أن قطاع المحروقات يمثل جزءا مهما من كل من: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.
- ❖ إن معدلات التضخم المرتفعة أدت إلى تدهور المستوى المعيشي وزيادة معدل الفقر كما ساهمت في اتساع الفرق وزيادة مستوى الطبقية بين أفراد المجتمع وانجر عن هذا الوضع انتشار الفساد وزياد معدل الجريمة على المستوى المحلي.
- ❖ يشمل عرض النقود في الجزائر النقود القانونية خارج الجهاز المصرفي والودائع تحت الطلب لدى كل من البنوك التجارية والخزينة والحسابات الجارية البريدية وهذا ما يعبر عن المجمع النقدي M_1 وعند إضافة الودائع لأجل بالعملة المحلية والأجنبية يتشكل المجمع النقدي M_2، أما الإطار القانوني المنظم لعرض النقود فتجسد في قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعطى صلاحيات إدارة عرض النقود وتنظيم الائتمان لبنك الجزائر كما أعاد الاعتبار للبنوك في القيام بوظيفتها الأساسية والمتمثلة في الوساطة المالية وبذلك استبعدت الخزينة عن دائرة القرض

الخاتمة

كما أصبح بنك الجزائر يقدم لها تسبيقات وفقا لشروط معينة، وعلى العموم عرف قانون النقد والقرض عدة تعديلات أهمها تعديل المادة 45 مكرر من خلال القانون 10/17 بعد تراجع أسعار النفط ونقص الموارد المالية للدولة.

- بهدف التحكم في عرض النقود وتخفيض معدلات التضخم لجأ بنك الجزائر إلى معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة في تسعينات القرن الماضي، كما أنه قام برفع الاحتياطي الإجباري واستخدام آلية استرجاع السيولة بالإضافة إلى وسيلة تسهيلة الودائع المغلة بالفائدة خلال القرن الحالي وهذا بعد ظهور فائض السيولة المصرفية في سنة 2002 والذي استمر إلى سنة 2014، وعموما ساهمت هذه الأدوات في امتصاص فائض السيولة خاصة خلال السنوات الأولى بحيث قدر معدل استيعاب فائض السيولة حوالي 96.61% في سنة 2006 و82% في سنة 2007.
- عند تحليلنا لتطور عرض النقود ومقابلاته في الجزائر يتبين لنا أن العرض النقدي M_1 كانت له النسبة الأكبر في تشكيل عرض النقود M_2 إذ أنه فاق 80% خلال متوسط فترة الثمانينات وتناقصت هذه النسبة خلال فترة التسعينات لتبلغ 50.6% في سنة 1999 لترتفع من جديد إلى حوالي 60% في سنة 2004 وتفوق 70% منذ سنة 2008، أما بالنسبة لمقابلات عرض النقود فقد كانت القروض المقدمة للخزينة المصدر الأول للتوسع النقدي خلال فترة الثمانينات والفترة (2015-2018) وشكلت صافي الأصول الخارجية المصدر الأساسي لنمو عرض النقود خلال فترة الفوائض المالية (2000-2014) في حين غالبا ما كانت القروض المقدمة للاقتصاد المصدر الثاني لزيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني.
- إن زيادة عرض النقود أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر إذ أنه خلال مرحلة الثمانينات خاصة في النصف الأول منه ارتفع عرض النقود كما ارتفعت معدلات التضخم بحيث تراوحت بين 5.9% و14.6% وذلك على الرغم من أن الأسعار محددة إداريا، كما تميز النصف الأول من التسعينات بارتفاع كبير لعرض النقود أين فاق 20% في المقابل ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة بحيث وصلت إلى31.67%، بالإضافة إلى ذلك وخلال فترة الفوائض المالية (2000-2014) سجل عرض النقود ارتفاعا الذي حاول بنك الجزائر في كل مرة تخفيضه من خلال أدواته المختلفة وذلك بهدف الحد من أثر هذا الارتفاع على المستوى العام للأسعار.
- بالإضافة إلى ارتفاع عرض النقود هناك عدة أسباب أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر أهمها: تحرير أسعار السلع والخدمات وتخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري بعد التحرير التدريجي له، كما شكل التضخم المستورد مصدرا مهما لزيادة الضغوط التضخمية خاصة وأن 70-75% من احتياجات الأسر والشركات يتم تغطيتها من الأسواق الخارجية.

الخاتمة

- إن ارتفاع عرض النقود في الاقتصاد الجزائري سواء من خلال رفع النفقات أو زيادة حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد أدى إلى الضغط على الطلب الكلي للسلع والخدمات وفي ظل ضعف مرونة العرض الكلي ارتفعت مستويات الأسعار، كما أنه لارتفاع عرض النقود دور في انتقال التضخم المستورد إلى الأسواق المحلية وذلك من خلال زيادة الطلب على الواردات، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع عرض النقود انجر عنه انخفاض سعر صرف العملة المحلية وهذا ما عمق من حدة الضغوط التضخمية وبذلك فعرض النقود له تأثير على بعض المصادر الأخرى المتسببة في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر، **مما سبق يمكن التأكيد على صحة الفرضية الأولى.**

أما على مستوى الجانب التطبيقي فبعد قيامنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمتمثلة في: معدل التضخم INF، نسبة العرض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات M/r، معدل نمو سعر الصرف الرسمي TCH ومعدل نمو نفقات الاستهلاك العام للحكومة G من خلال الاختبارات الكيفية والكمية ومن ثم اختيار الطريقة المناسبة لتقدير النموذج تتمثل في: "نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة أو المبطئة ARDL" توصلنا للنتائج الآتية:

- تؤثر نسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات في نفس الاتجاه على معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل حيث أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 2.7% في الأجل القصير و4.5% في الأجل الطويل وبذلك فأثر عرض النقود على المستوى العام للأسعار يكون أكبر في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير ، فالارتفاعات المتتالية للعرض النقدي في الاقتصاد الجزائري خلق ضغوطا تضخمية في الأجل الطويل خاصة وأن الاستثمارات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة لم تحقق أهدافها المرجوة مما جعل زيادة عرض النقود يكون مصدرا لارتفاع الطلب الكلي وفي ظل ضعف مرونة العرض الكلي ترتفع مستويات الأسعار، **وبذلك يمكن التأكيد على صحة الفرضية الثانية.**
- إن زيادة نسبة عرض النقود بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات لم ترفع معدل التضخم بنفس النسبة ذلك لوجود متغيرات أخرى لها دور في خلق الضغوط التضخمية في الجزائر.
- إن سعر الصرف يؤثر ويتأثر بكل من عرض النقود ومعدل التضخم إذ أن ارتفاعه بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.5% في الأجل القصير و5.7% في الأجل الطويل ، فارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري ساهم في رفع العرض النقدي خاصة عند تضاعف صافي الاحتياطات الأجنبية بعد ارتفاع أسعار النفط وهذا ما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما أنه ومنذ تحرير العملة المحلية ساهم ارتفاع سعر الصرف في تغذية الضغوط التضخمية من خلال ارتفاع أسعار السلع المستوردة وبذلك فسعر الصرف في الجزائر أثر على

الخاتمة

معدل التضخم من جانبين ولقد كان تأثيره أكبر مقارنة بالمتغيرات الأخرى في الأجل الطويل، **وبذلك يمكن التأكيد على صحة الفرضية الثالثة للدراسة**.

- ❖ يؤثر معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام للحكومة في نفس الاتجاه على معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل إذ أن ارتفاعه بنسبة 10% يساهم في ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1.1% في الأجل القصير و1.8% في الأجل الطويل فالإنفاق الاستهلاكي العام في الجزائر عرف ارتفاع خاصة خلال فترة التسعينات أين تضاعف بخمسة مرات ويعود ذلك لارتفاع التحويلات الاجتماعية التي زادت بحوالي 16مرة، أما خلال فترة الفوائض المالية (2000-2014) ارتفعت نفقات الاستهلاك العام بحوالي 5.28 مرة ويعزى ذلك إلى ارتفاع النفقات على وسائل الخدمات التي تضاعفت بحوالي 06 مرات بحيث ازدادت المرافق العامة من إدارات ومدارس ومستشفيات...إلخ التي تطلب تجهيزها بمعدات وعمال كما أن لرفع كتلة الأجور دور كبير في زيادة نفقات الاستهلاك العام خلال هذه الفترة، وبذلك فارتفاع نفقات الاستهلاك العام ساهم في زيادة عرض النقود ومن ثم ارتفاع معدل التضخم، **وبذلك يمكن التأكيد على صحة الفرضية الرابعة**.

II. **التوصيات**: بعد معالجة مختلف جوانب الدراسة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها يمكننا وضع بعض التوصيات والاقتراحات والتي تتمثل فيما يلي:

- ❖ ضرورة العمل على ضبط عرض النقود بما يلائم النشاط الاقتصادي.
- ❖ تجنب تمويل عجز الميزانية من الإصدار النقدي أو طباعة النقود أي ما يسمى بالتمويل غير التقليدي وذلك لما له تداعيات خطيرة على المستوى العام للأسعار والاقتصاد الوطني خاصة إذا وجه نحو الطلب الاستهلاكي.
- ❖ من أجل ضمان التنظيم الجيد لعرض النقود وحتى يتم المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار لابد من أن يكون عمل بنك الجزائر بعيدا عن الأغراض السياسية ومستقل عن الحكومة حيث يفضل أن يكون مستقلا ماليا وقانونيا وشخصيا كما يجب أن تمنح له الحرية عند اختيار أهدافه وأدواته التي تحقق المصلحة الاقتصادية على المستوى الوطني.
- ❖ العمل على توجيه عرض النقود نحو المشاريع المنتجة العامة والخاصة وذلك من خلال سياسة نقدية ومالية حكيمة ومتناسقة فبنك الجزائر وبصفته على قمة الجهاز المصرفي يقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لذلك،

الخاتمة

والحكومة تحاول رفع النفقات الاستثمارية على حساب نفقات التسيير، وبذلك يصبح لنمو عرض النقود وجود مقابل مادي من السلع والخدمات في الأجل الطويل.

- ❖ مكافحة الفساد وتفعيل آليات الرقابة لمختلف مؤسسات الدولة فمثلا تضخيم فواتير الاستيراد أدت إلى استنزاف العملة الصعبة وتدهور قيمة الدينار الجزائري وهذا ما كان له أثرا سلبيا على المستوى العام للأسعار في الأسواق المحلية.
- ❖ العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها محليا وهذا ما يؤدي إلى تقليص الواردات وتخفيف آثار التضخم المستورد كما يجب القيام بجميع الإجراءات اللازمة التي تحد من التراجع المستمر للعملة الوطنية.
- ❖ ضرورة تطبيق المعايير الدولية المتعارف عليها عند حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك كتغيير الأوزان وسنة الأساس كل خمس سنوات حتى يمكننا الحصول على التغيرات الفعلية والحقيقية للمستوى العام للأسعار.
- ❖ تشجيع التعامل بالنقود الإلكترونية وتوفير كل الوسائل اللازمة لذلك حتى يتسنى للسلطة النقدية تحكما أفضل لعرض النقود.
- ❖ لتجنب الاختلال الداخلي الذي يحدث في كل مرة على مستوى جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية -كمعدل التضخم- بسبب تقلبات أسعار النفط وجب تنويع الصادرات ومصادر الدخل في إطار اعتماد استراتيجيات الطاقات البديلة مستقبلا تستند فيها إلى تجارب مقاربة لدول ناجحة وحسب الإمكانيات المحلية المتاحة.

III. **آفاق الدراسة:** بعد عرضنا لنتائج الدراسة وآفاقها نقترح هذه المواضيع كآفاق لها:

- ❖ تضخم أسعار المواد الغذائية في الجزائر –الأسباب وسبل المعالجة-
- ❖ آثار سياسة التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار بين الدول المتقدمة والنامية.
- ❖ دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية –دراسة مقارنة-.
- ❖ مدى أهمية المجاميع النقدية لبنك الجزائر لتحقيق أهداف السياسة النقدية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة (التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي)، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط02، 2015.
2. أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط01، 2017.
3. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط02، 2008.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط04، 2017.
5. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مصر.
6. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر ط01، 2007.
7. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط11، 2014.
8. زكي حسين زيدان، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دون سنة نشر.
9. حسين مُحَمَّد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2011.
10. سعيد سامي الحلاق، مُحَمَّد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
11. سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
12. السيد مُحَمَّد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
13. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2000.
14. شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،ط01، 2017.

قائمة المراجع

15. صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان،ط01، 2015
16. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 2000.
17. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط02، 2015.
18. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج01، ط02، 2016.
19. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط01، 2013،
20. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
21. علي عبد الوهاب النجا وآخرون، ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط01، 2014.
22. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل للطباعة والنشر، لبنان، ط01، 2012.
23. عيسى خليفي، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2011.
24. فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظريات الاقتصادية الكلية، خوارزم العلمية، جدة، 2015.
25. كمال سي مُحَّد، الاقتصاد النقدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2017.
26. مُحَّد حسين الوادي، حسين مُحَّد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2010.
27. مُحَّد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
28. مُحَّد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2012.
29. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2009.

قائمة المراجع

30. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط03، 2005.

31. مصطفى يوسف كافي، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، ط01، 2018.

32. نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية المدخل الحديث لنظرية الاقتصاد الكلي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2017.

33. ناظم محمود النوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

34. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، ط02، 2014.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

35. خديجة حمادي، علاقة التضخم بالأجور خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008

36. سيف نضال كاظم الهلالي، فاعلية الأدوات الكمية بالتحكم في عرض النقود والسيطرة عليه، بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالي، جامعة بغداد، 2013

37. صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019-2020.

38. ماجدة مدوخ ، اليورو والسياسات النقدية في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2012.

39. نادية بشرى مُحَّد علي، العوامل المؤثرة على عرض النقود في السودان –دراسة تطبيقية للفترة (1975-2005)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة شندي، السودان، .2011

ثالثا: الدوريات

40. أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض في الجزائر وابرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد07، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا،2018.

41. أحمد مُحَّد فرحان، مُحَّد عماد عبد الجليل علي إسماعيل، قياس التوازن بين المنافع والاشتراكات في نظام التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

قائمة المراجع

42. زكريا مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال المربع السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2017.

43. سمير آيت يحي، فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد01، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

44. صليحة بن طلحة، المنظومة المصرفية الجزائرية من التخطيط إلى التحرير (دراسة تقييمية)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد01، العدد01، المركز الجامعي تيبازة، 2013.

45. عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد10، العدد12،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2014.

46. عبد الله محسن جايد، فلاح حسن ثويني، فاعلية السياسة النقدية وتأثيرات الناتج في ظل داخلية عرض النقود – الاقتصاد النيجري أنموذجا –، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 65، جامعة المستنصرية، بغداد، 2020.

47. علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد01، جامعة الشلف،2004.

48. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية ، المجلد 04، العدد 07، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2014

49. العباس بهناس، لخضر بن أحمد، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة،2013

50. فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد05، العدد01، جامعة برج بوعريريج،2018.

51. ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد02، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2011.

52. ماجدة مدوخ، تعزيز فعالية السياسة النقدية في الجزائر للتحكم في التضخم للفترة (2011-2014)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد17، العدد01، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2017.

53. مُحَّد الأمين طالب، نظيرة قلادي، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية (2007-2008)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة قسنطينة 02 ، 2019.

قائمة المراجع

54. مُحَّد هاني، ميلود وعيل، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية –دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر–، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد04،جامعة البويرة، 2018.

55. مؤيد حسين الرصاصي، أحمد بكر البكر، فارس صبري رواه، نموذج المضاعف النقدي في الاقتصاد السعودي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ديسمبر 2016.

56. نبيلة دودو، فوزي عبد الرزاق، السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية (دراسة تجربة التيسير الكمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06 العدد04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2020 .

57. نوة بن يوسف، أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد10، العدد16، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة،2016.

58. هدى هذباء يونسي، ماجدة مدوخ، أثر سياسة التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد02، جامعة تامنغاست،2019.

59. وليد العشي، أحمد صديقي، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد02، المركز الجامعي ميلة، 2018.

رابعا: الملتقيات

60. الطاهر لطرش، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق نظرة تقييمية، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 13 ماي 2013.

61. سمير بختي، عمر تيمجغدين، يمينة عاتي، التوجه نحو التمويل غير التقليدي كآلية لعلاج عجز الخزينة العمومية في الجزائر، الملتقى الوطني حول " النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، يومي 04 و05 فيفري 2019.

62. ماجدة مدوخ، هدى هذباء يونسي، دراسة تحليلية لأسباب التضخم في الجزائر (2000-2018)، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: التشخيص وسبل المعالجة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 30 أفريل 2019.

قائمة المراجع

خامسا: القوانين والأوامر

63. الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 16، قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990.
64. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001.
65. الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 52، الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003
66. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50، الأمر 01-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المادة 0
67. الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 57، قانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017.

سادسا: التقارير

68. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009
69. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012.
70. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.
71. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
72. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
73. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
74. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
75. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ديسمبر 2019.
76. النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 47 لبنك الجزائر، سبتمبر 2019، ص11.
77. حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أما المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.
78. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي2010.

سابعا: المواقع

79. طارق جدي، عمر جنينة، التوقعات ودورها في صنع واتخاذ القرار على الموقع:

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%B0-

قائمة المراجع

%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-
%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%B1.pdf

المراجع باللغة الأجنبية

First: books

80. Anitra Nelson, Marx's Concept of Money, Routledge, London and New York, First published, 1999.
81. Annette Godart-van der Kroon, Patrik Vonlanthen, Banking and Monetary Policy from the Perspective of Austrian Economics, Springer, Switzerland, 2018.
82. Ansgar Belke, Thorsten Polleit, Monetary Economics in Globalised Financial Markets, Springer Dordrecht Heidelberg London New York, 2009.
83. Apostolos Serletism, The Demand for Money, Springer, USA, Second Edition, 2007.
84. Carl E.Walsh, Monetary Theory and Policy, Fourth Edition, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2017.
85. Daniela Gabor, Central Banking and Financialization, plagrave Macmillan, United Kingdom, First published, 2011.
86. Denis Patrick O'Brien, The New Palgrave Dictionary of Economics, plagrave Macmillan, United Kingdom, Third Edition, 2018.
87. Dhanusha Gihan Pathirana, Chandana Aluthge, A History of Underdevelopment and Political Economy of Inflation in Sri Lanka, Palgrave Pivot, Singapore,2020.
88. Dominique Plihon, La monnaie et ses mécanismes, La Découverte, Paris, Quatrième edition, 2004.
89. Eckhard Hein, Money, Distribution Conflict and Capital Accumulation, plagrave Macmillan, United Kingdom, First published , 2008.
90. Fernando de Holanda Barbosa, Exploring the Mechanics of Chronic Inflation and Hyperinflation, Springer Nature, Switzerland, 2017.
91. Fernando de Holanda Barbosa, Macroeconomic Theory, Springer Nature, Switzerland, 2018.
92. Frederic S. Mishkin, Apostolos Serletis, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Pearson Canada, Fourth Canadian Edition, 2011.
93. Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, Pearson Education Limited, UK, Eleventh Edition, 2016.
94. Gianni Vaggi, Peter Groenewegen, A Concise History of Economic Thought, plagrave Macmillan, United Kingdom, 2003.
95. Glyn Davies, A History of Money (From Ancient Times to the Present Day), University of Wales Press Cardiff, UK, Third edition, 2002.
96. Jan Gottschalk, Monetary Policy and the German Unemployment Problem in Macroeconomic Models, Springer Berlin, 2005.
97. John E. King, Nicholas Kaldor, Palgrave Macmillan, UK, First published, 2009.
98. John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest, and Money, Macmillan Cambridge University, Press, 1936.
99. Karan Singh Garewal, Practical Blockchains and Cryptocurrencies, Apress, New York, 2020.
100. Karl E. Case, Ray C. Fair, Sharon M. Oster, Principles of Macroeconomics

قائمة المراجع

101. Kivilcim Metin, Ilker Muslu, Money demand, the Cagan model, testing rational expectations vs adaptive expectations: The case of Turkey,
102. Larry Randall Wray, Modern Money Theory (A Primer on Macroeconomics for Sovereign Monetary Systems), Palgrave Macmillan, UK, First published, 2012.
103. Laurence M. Ball, Money, Banking, and Financial Markets, Worth Publishers, New York, Second Edition, 2012.
104. Lefteris Tsoulfidis, Competing Schools of Economic Thought, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2010.
105. Milton Friedman, La Monnaie et Ses Pièges, Dunod, Paris, 1992.
106. Milton Friedman, Charles A. E. Goodhart, Money, Inflation and the Constitutional Position of the Central Bank, The Institute of Economic Affairs, London,2002.
107. Mohammad Ashraf, Money(Understandings and Misunderstandings), Palgrave Macmillan, Switzerland, 2020.
108. Niklas Arvidsson, Building a Cashless Society (The Swedish Route to the Future of Cash Payments), Springer, Switzerland, 2019.
109. Nils Herger, Understanding Central Banks, Springer Nature, Switzerland, 2019.
110. Onno de Beaufort Wijnholds, The Money Masters (The Progress and Power of Central Banks), This Palgrave Macmillan, Switzerland, 2020.
111. Paul Davidson, Who‘s Afraid of John Maynard Keynes?, plagrave Macmillan, United Kingdom, 2017.
112. Pierre Bezbakh, Inflation et désinflation, La Découverte, Paris, Fifth edition, 2006.
113. Philippe Bouhours, La Monnaie Finance , Institutions et Mécanismes, Edition Marketing Editeur Des Préparations Grandes Ecoles Médecin , Paris, 1993.
114. Richard Coghlan, The Theory of Money and Finance, The Macmillan Press LTD, New York, First published 1980 .
115. Robert O’Neill · Jeff Ralph · Paul A. Smith, Inflation (History and Measurement), Palgrave Macmillan, Switzerland, 2017.
116. Robert Z. Aliber, The New International Money Game, Palgrave Macmillan, UK, 7thedition, 2011.
117. Rosalind Levaci, Alexander Rebmann, Macroeconomics, Macmillan Educa Tion LTD, London, Second edition 1982.
118. Roy Green, Classical Theories of Money, Output and Inflation (A Study in Historical Economics), Martin's Press, New York, 1992.
119. Sarah Swammy, Richard Thompson, Marvin Loh, History of Money, 2018.
120. Sasan Fayazmanesh, Money and Exchange, Routledge, London and New York, First published, 2006.
121. Satyendra Nayak, The Global Financial Crisis, Springe, r India 2013.
122. Simon Gleeson, The Legal Concept of Money, Oxford University press, UK, First Edition published, 2018.
123. Stephen G. Cecchetti, Kermit L. Schoenholtz, Money, Banking, and Financial Markets, McGraw-Hill, New York, Fifth Edition, 2017.
124. Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume, Monetary Economics, The New Palgrave Economics Collection, USA, First published, 2010.
125. Ute Tellmann, Life and Money, Columbia University Press, New York, 2018.

Second: Theses

126. Brahim Bouyacoub, La politique monétaire et la croissance économique (cas de l'Algérie), Thèse Doctorat « L.M.D », Sciences Economiques, Université d'Oran 2017/2018
127. Edouard Cottin-Euziol, Monnaie Bancaire et Dynamique D'une Economie Monetaire DE Production, Thèse de doctorat, Spécialité Sciences Economiques , l'Université de Limoges, France 2013/2014.
128. Ísak Andri Ólafsson, Is Bitcoin money?(An analysis from the Austrian school of economic thought), MS thesis, Financial Economics, University of Islandiae, 2014.
129. Ouafâa Mehyaoui, Les Déterminants de l'Inflation en Algérie : Etude Empirique, Thèse de Doctorat en Sciences Commerciales « Finance », Faculté des Sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, Université d'Oran 2, 2018/2019.
130. Sofiane Douah, La politique fiscale face à la crise financière, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Djilali Liabes, Sidi Bel Abbés, 2015/2016.

Third: Articles

131. John F. Muth, Rational Expectation and The Theory of Price Movements, Econometrica.
132. Kahina Aoudia, Mohamed Nait, Efficacité de la politique monétaire en Algérie (1990 – 2017), Revue Scientifique de l'Université d'Alger 3, N°: 09, l'Université d'Alger, 2017
133. Manoel Bittencourt, Reneé Van Eyden, Monaheng Seleteng, Inflation and Economic Growth: Evidence From the Southern African Devlopment Community, Economic Society of South Africa, South Africa, 2015.
134. Mohammed Daoudi, Inflation Modeling in Algeria: Analytical and econometric Study, Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review, Volume: 13 / N°: 02, M'sila University , 2020.
135. Philip Pilkington, The Reformation in Economics, Palgrave Macmillan, UK, 2016.
136. Robert E.Lucas, Expectations and the Neutrality of Money, Journal of Economic Theory , 1972
137. Roberte Lucas, Monetary Neutrality, Economic Sciences, December, 1995
138. Robert Leeson and Charles G. Pal, "Quantity Theory of Money" by Milton Friedman, From The Collected Works of Milton Friedman, Palgrave Macmillan, 1987
139. Thomas J Sargent, Neil Wallcace, Rational Expectation and The Theory of Economic Policy, August 1974
140. Thomas J Sargent, Neil Wallcace, Rational Expectations, The optimal Monetary Instrument, and the Optimal Money Supply Rule, Journal of Political Economy
141. Thomas M. Humphrey, Fisher and Wicksell on the Quantity Theory, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly Volume 83/4 Fall 1997

Fourth: Interventions

142. Aicha Kadi, Note sur l'Indice des Prix à la Consommation Cas de l'Algérie, Séminaire sur l'Indice des Prix à la Consommation, Genève du 7 au 9 mai 2008, ONS.

Fifthly: reports

143. ECB, Price Stability: Why is it Important for you?
144. Indice des Prix a la Consommation, Collections Statistiques N° 216/ 2020, Série E : Statistiques Economiques N° 103, ONS.
145. Indice des Prix a La Consommation, Mois de Novembre 2019, N° 288.
146. Indicee des Prix à La Consommation et des Prix à La Production Supplément 2, Indices des prix à la consummation et des prix à la production, OCDE, 2002.
147. Jongrim Ha and All, Inflation (Concepts, Evolution, and Correlates), World Bank Gpoup, Policy Research Working Paper 8728, February 2019
148. Marc Labonte, Inflation: Causes, Costs, and Current Status, Congressional Research Service, US, 2011.
149. Principaux Indicateurs Économiques Analyse Méthodologique Comparative :
150. World Payments Report 2014.
151. World Payments Report 2012.
152. World Payments Report 2010.
153. World Payments Report 2016.
154. World Payments Report 2019.
155. U.S. BUREAU OF LABOR STATISTICS, HANDBOOK OF METHODS.
156. Sami Ben Naceur, Understanding Inflation in Algeria, IMF Country Report No. 13/48, February 2013.

Sixth: sites

157. Statistics Canada on the Site: https://www.statcan.gc.ca/
158. US. Bureau of Labor Statistics on the Site: https://www.bls.gov/cpi/
159. https://www.abs.gov.au/
160. https://www.stat.go.jp/english/index.html
161. https://knoema.fr/atlas/R%C3%A9publique-de-Cor%C3%A9e
162. https://www.destatis.de/EN/Home/_node.html.
163. https://www.ine.es/en/
164. https://www.bfs.admin.ch/bfs/fr/home.html.
165. https://www.ons.gov.uk/

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم(01): تطور النفقات العامة وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1980–2018)

السنة	النفقات العامة	إجمالي الناتج المحلي	السنة	النفقات العامة	إجمالي الناتج المحلي
1980	44.016	162.50	**2000**	1178	4123.51
1981	57.655	191.40	**2001**	1320.9	4227.11
1982	72.445	207.60	**2002**	1550.6	4522.77
1983	84.82	233.70	**2003**	1639.2	5252.32
1984	91.598	267.60	**2004**	1888.08	6149.12
1985	99.841	291.30	**2005**	2052	7561.98
1986	101.817	299.50	**2006**	2452.9	8501.64
1987	103.977	323.70	**2007**	3108.6	9352.89
1988	119.7	349.50	**2008**	4191	11043.70
1989	124.5	423.30	**2009**	4246.3	9968.03
1990	136.5	555.80	**2010**	4466.8	11991.56
1991	212.1	844.50	**2011**	5853.5	14588.97
1992	420.131	1048.20	**2012**	7058.1	16209.60
1993	476.627	1166.00	**2013**	6024	16647.92
1994	566.329	1491.50	**2014**	6995.72	17228.60
1995	759.617	1990.60	**2015**	7656.3	16712.69
1996	724.609	2570.00	**2016**	7297.4	17514.63
1997	845.196	2780.20	**2017**	7282.5	18876.2
1998	875.739	2830.50	**2018**	7726.29	20452.3
1999	961.682	3238.20	**-**	**-**	**-**

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

- وزارة المالية على الموقع: https://www.algeriabusiness.info/wp-content/uploads/2019/05/srot_2018.pdf
- البنك العالمي على الموقع:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=DZ

الملحق رقم(02) تطور المؤشر الوطني لأسعار المستهلك حسب المجموعات في الجزائر (2002–2019)

السنة	أغذية والمشروبات غير الكحولية	ملابس وأحذية	الإسكان	الأثاث ولوازم المفروشات	الصحة والنظافة	النقل والاتصالات	التعليم والثقافة والترفيه	متفرقات	المؤشر الوطني
2002	102.6	103.3	101.1	101.4	102.1	102.3	101.5	104.7	102.6
2003	106.7	105.7	104.1	102.9	103	110.6	101.4	106.4	106.4
2004	111.6	108.2	107.9	105.2	107.3	119.7	100.8	109.7	110.9
2005	112.1	109.8	123.1	106.3	109.4	127.3	100.4	111.4	113.9
2006	115.1	110.2	127.2	107	111.4	126.7	99.6	114	116
2007	122.9	112.6	130.9	108.2	114.5	128	99.5	118.1	121

127.2	124.5	101.9	133	117.6	110.4	132.6	115	132.1	**2008**
135.5	131.7	104.7	137.4	122.5	113.1	136.1	120.7	144.5	**2009**
141	143.3	105.3	141.9	126.6	117.1	138.4	126.7	150.6	**2010**
149.1	162.1	105.5	147.7	133.1	124	140.6	134.6	159.5	**2011**
163.5	180	109.1	154.4	140.8	130.6	146.4	145.5	180.2	**2012**
170.3	188	111	166.2	149.5	135.3	150.4	158	185.5	**2013**
176.8	191.5	117.9	165.3	157.5	140.4	154.7	169.8	193.9	**2014**
184.6	205.2	125.6	171.3	166.4	146.9	157.4	183.1	200.9	**2015**
195.3	228.4	125.8	193.7	179.8	155.2	166.9	202	206.2	**2016**
206.9	249.9	132	203.9	193.1	163	171.6	217	217.7	**2017**
214.2	267.1	137.2	219.7	205.9	171.1	173.7	225.8	221.5	**2018**
219.2	281.2	150.2	222.5	215.3	179.1	176.1	239.9	223	**2019**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على المواقع:

- https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4-INDICE_Arabe.pdf.
- https://www.ons.dz/IMG/pdf/ipc06-15.pdf.
- https://www.ons.dz/spip.php?rubrique208.

الملحق رقم(03) متغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة (1980–2018)

TCH	G	MR	INF	السنة
-0.4104742	28.5270147	3.4506915	9.5178245	**1980**
12.4655262	4.0370328	4.2761585	14.6548426	**1981**
6.4039761	9.2652228	6.0382688	6.5425096	**1982**
4.2813617	8.1668151	8.6400890	5.9671639	**1983**
4.0631265	8.7724791	12.2665624	8.1163980	**1984**
0.8914641	12.5173251	9.5864200	10.4822870	**1985**
-6.4736730	24.9334416	12.5648730	12.3716092	**1986**
3.1351568	7.1714835	12.2434307	7.4412609	**1987**
21.9604481	-8.3555087	15.5242698	5.9115450	**1988**
28.6366608	-15.7418085	13.1243037	9.3043613	**1989**
17.7293771	-0.4564766	14.1765594	16.6525344	**1990**
106.2278294	-32.5016280	6.4889063	25.8863869	**1991**
18.2061536	14.2730763	7.5158226	31.6696619	**1992**
6.9121015	12.5329969	6.8452332	20.5403261	**1993**
50.1730141	-12.1173542	4.0053550	29.0476561	**1994**
35.9519818	-7.9308337	3.7277315	29.7796265	**1995**
14.8673967	5.7627433	2.4606580	18.6790759	**1996**
5.4036060	7.6051134	1.7982299	5.7335228	**1997**
1.7876550	7.6015944	2.4159699	4.9501616	**1998**
13.3385353	-4.7601398	3.3403526	2.6455111	**1999**
13.0470348	-8.8511244	1.5289788	0.3391632	**2000**

2.5979731	8.6782536	1.5858191	4.2259883	**2001**
3.1948177	8.6784487	1.4155473	1.4183019	**2002**
-2.8700684	14.2837139	1.2024231	4.2689540	**2003**
-6.8923402	16.9752818	1.1067258	3.9618003	**2004**
1.6869933	0.5541427	0.9388540	1.3824466	**2005**
-0.8593387	11.2331498	0.8229266	2.3114992	**2006**
-4.6171685	19.5681466	0.7524576	3.6789957	**2007**
-6.7967050	43.6974927	0.7272598	4.8585906	**2008**
12.4872515	-1.9060679	0.6471766	5.7370604	**2009**
2.3931569	25.3583710	0.6530593	3.9110620	**2010**
-1.9467377	48.8574097	0.7113587	4.5242115	**2011**
6.3041085	2.7523947	0.7082455	8.8914509	**2012**
2.3633333	-5.4707800	0.7469184	3.2542391	**2013**
1.5253132	5.3837553	0.9099602	2.9169269	**2014**
24.9598686	-15.4297220	0.9037742	4.7844470	**2015**
8.6915371	-6.5769349	1.0451522	6.3976948	**2016**
1.3979415	-3.5834471	1.2869104	5.5911159	**2017**
5.0649925	-6.6647678	1.6349501	4.2699902	**2018**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي على الموقع::https://data.albankaldawli.org/country/DZ
- الديوان الوطني للإحصائيات على المواقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique211

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

الملحق رقم(04) تحديد درجة التأخير للسلسلة INF

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 10/18/20 Time: 23:23
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.251025	0.110854	-2.264450	0.0302
D(INF(-1))	0.190048	0.168082	1.130684	0.2663
C	3.562717	2.420364	1.471976	0.1505
@TREND("1980")	-0.076222	0.082535	-0.923515	0.3624

R-squared	0.138691	Mean dependent var	-0.280672
Adjusted R-squared	0.060390	S.D. dependent var	4.979474
S.E. of regression	4.826779	Akaike info criterion	6.088041
Sum squared resid	768.8271	Schwarz criterion	6.262195
Log likelihood	-108.6288	Hannan-Quinn criter.	6.149439
F-statistic	1.771252	Durbin-Watson stat	1.793637

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 10/18/20 Time: 23:16
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.221410	0.104190	-2.125065	0.0407
C	3.571269	2.244359	1.591220	0.1206
@TREND("1980")	-0.086138	0.078175	-1.101855	0.2780

R-squared	0.115757	Mean dependent var	-0.138101
Adjusted R-squared	0.065228	S.D. dependent var	4.989732
S.E. of regression	4.824252	Akaike info criterion	6.06084
Sum squared resid	814.5693	Schwarz criterion	6.19012
Log likelihood	-112.1561	Hannan-Quinn criter.	6.10684
F-statistic	2.290932	Durbin-Watson stat	1.661605
Prob(F-statistic)	0.116147		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(05): تحديد درجة التأخير للسلسلة MR

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MR)
Method: Least Squares
Date: 10/18/20 Time: 23:54
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.241669	0.106032	-2.279201	0.0293
D(MR(-1))	-0.145696	0.161716	-0.900938	0.3741
C	2.928637	1.332453	2.197929	0.0351
@TREND("1980")	-0.096629	0.044748	-2.159416	0.0382

R-squared	0.185180	Mean dependent var	-0.071384
Adjusted R-squared	0.111105	S.D. dependent var	1.917066
S.E. of regression	1.807433	Akaike info criterion	4.123499
Sum squared resid	107.8049	Schwarz criterion	4.297652
Log likelihood	-72.28472	Hannan-Quinn criter.	4.184896
F-statistic	2.499912	Durbin-Watson stat	1.844967
Prob(F-statistic)	0.076585		

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MR)
Method: Least Squares
Date: 10/18/20 Time: 23:44
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.238947	0.094864	-2.518838	0.0165
C	2.735943	1.149277	2.380579	0.0229
@TREND("1980")	-0.088522	0.039243	-2.255738	0.0304

R-squared	0.160403	Mean dependent var	-0.047783
Adjusted R-squared	0.112426	S.D. dependent var	1.896571
S.E. of regression	1.786781	Akaike info criterion	4.074365
Sum squared resid	111.7405	Schwarz criterion	4.203648
Log likelihood	-74.41294	Hannan-Quinn criter.	4.120363
F-statistic	3.343339	Durbin-Watson stat	2.269069
Prob(F-statistic)	0.046907		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(06): تحديد درجة التأخير للسلسلة G

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 00:08
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.732722	0.213863	-3.426130	0.0017
D(G(-1))	-0.012145	0.170482	-0.071242	0.9436
C	2.893886	5.547146	0.521689	0.6054
@TREND("1980")	0.043279	0.243103	0.178027	0.8598

R-squared	0.366072	Mean dependent var	-0.289238
Adjusted R-squared	0.308442	S.D. dependent var	18.88555
S.E. of regression	15.70521	Akaike info criterion	8.447668
Sum squared resid	8139.571	Schwarz criterion	8.621821
Log likelihood	-152.2819	Hannan-Quinn criter.	8.509065
F-statistic	6.352134	Durbin-Watson stat	1.983374
Prob(F-statistic)	0.001609		

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 00:05
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.757915	0.160206	-4.730866	0.0000
C	2.366707	5.133066	0.461071	0.6476
@TREND("1980")	0.069974	0.226146	0.309418	0.7588

R-squared	0.390439	Mean dependent var	-0.926100
Adjusted R-squared	0.355607	S.D. dependent var	19.03778
S.E. of regression	15.28240	Akaike info criterion	8.366938
Sum squared resid	8174.313	Schwarz criterion	8.496221
Log likelihood	-155.9718	Hannan-Quinn criter.	8.412936
F-statistic	11.20919	Durbin-Watson stat	1.957838
Prob(F-statistic)	0.000173		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(07) تحديد درجة التأخير للسلسلة TCH

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 00:16
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.698950	0.211372	-3.306731	0.0023
D(TCH(-1))	-0.077262	0.171480	-0.450560	0.6553
C	14.07093	7.965647	1.766451	0.0866
@TREND("1980")	-0.333064	0.315939	-1.054204	0.2994

R-squared	0.382858	Mean dependent var	-0.200014
Adjusted R-squared	0.326754	S.D. dependent var	24.09185
S.E. of regression	19.76774	Akaike info criterion	8.907786
Sum squared resid	12895.20	Schwarz criterion	9.081939
Log likelihood	-160.7940	Hannan-Quinn criter.	8.969183
F-statistic	6.824093	Durbin-Watson stat	2.047790
Prob(F-statistic)	0.001053		

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 00:13
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.754015	0.161720	-4.662462	0.0000
C	14.79121	6.982011	2.118474	0.0413
@TREND("1980")	-0.341852	0.290806	-1.175531	0.2477

R-squared	0.383778	Mean dependent var	0.144091
Adjusted R-squared	0.348565	S.D. dependent var	23.85854
S.E. of regression	19.25659	Akaike info criterion	8.829241
Sum squared resid	12978.57	Schwarz criterion	8.958524
Log likelihood	-164.7556	Hannan-Quinn criter.	8.875239
F-statistic	10.89884	Durbin-Watson stat	2.043293
Prob(F-statistic)	0.000209		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(08): نتائج اختبار ADF للسلسلة INF عند المستوى الأصلي

نتائج اختبار الثابت

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 00:31
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.174551	0.095398	-1.829719	0.0756
C	1.462020	1.175109	1.244157	0.2215

R-squared	0.085084	Mean dependent var	-0.138101
Adjusted R-squared	0.059670	S.D. dependent var	4.989732
S.E. of regression	4.838575	Akaike info criterion	6.042314
Sum squared resid	842.8252	Schwarz criterion	6.128502

نتائج اختبار الاتجاه العام

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 00:25
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.221410	0.104190	-2.125065	0.0407
C	3.571269	2.244359	1.591220	0.1206
@TREND("1980")	-0.086138	0.078175	-1.101855	0.2780

R-squared	0.115757	Mean dependent var	-0.138101
Adjusted R-squared	0.065228	S.D. dependent var	4.989732
S.E. of regression	4.824252	Akaike info criterion	6.060845
Sum squared resid	814.5693	Schwarz criterion	6.190128
Log likelihood	-112.1561	Hannan-Quinn criter.	6.106843
F-statistic	2.290932	Durbin-Watson stat	1.661605
Prob(F-statistic)	0.116147		

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.343198	0.1630
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(09): نتائج اختبار ADF للسلسلة MR عند المستوى الأصلي

نتائج اختبار الثابت

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MR)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 00:40
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.080781	0.067427	-1.198049	0.2387
C	0.309743	0.427333	0.724829	0.4732

R-squared	0.038341	Mean dependent var	-0.047783
Adjusted R-squared	0.011629	S.D. dependent var	1.896571
S.E. of regression	1.885512	Akaike info criterion	4.157472
Sum squared resid	127.9856	Schwarz criterion	4.243660
Log likelihood	-76.99196	Hannan-Quinn criter.	4.188137
F-statistic	1.435322	Durbin-Watson stat	2.327721
Prob(F-statistic)	0.238726		

نتائج اختبار الاتجاه العام

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MR)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 00:38
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.238947	0.094864	-2.518838	0.0165
C	2.735943	1.149277	2.380579	0.0229
@TREND("1980")	-0.088522	0.039243	-2.255738	0.0304

R-squared	0.160403	Mean dependent var	-0.047783
Adjusted R-squared	0.112426	S.D. dependent var	1.896571
S.E. of regression	1.786781	Akaike info criterion	4.074365
Sum squared resid	111.7405	Schwarz criterion	4.203648
Log likelihood	-74.41294	Hannan-Quinn criter.	4.120363
F-statistic	3.343339	Durbin-Watson stat	2.269089

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: MR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.972877	0.2899
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(10) نتائج اختبار ADF للسلسلة G عند المستوى الأصلي

نتائج اختبار الثابت

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 00:50
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.756696	0.158134	-4.785164	0.0000
C	3.723697	2.633618	1.413909	0.1660

R-squared	0.388772	Mean dependent var	-0.926100
Adjusted R-squared	0.371793	S.D. dependent var	19.03778
S.E. of regression	15.08925	Akaike info criterion	8.317038
Sum squared resid	8196.673	Schwarz criterion	8.403226
Log likelihood	-156.0237	Hannan-Quinn criter.	8.347703
F-statistic	22.89779	Durbin-Watson stat	1.954854

نتائج اختبار الاتجاه العام

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 00:48
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.757915	0.160206	-4.730866	0.0000
C	2.366707	5.133066	0.461071	0.6476
@TREND("1980")	0.069974	0.226146	0.309418	0.7588

R-squared	0.390439	Mean dependent var	-0.926100
Adjusted R-squared	0.355607	S.D. dependent var	19.03778
S.E. of regression	15.28240	Akaike info criterion	8.366938
Sum squared resid	8174.313	Schwarz criterion	8.496221
Log likelihood	-155.9718	Hannan-Quinn criter.	8.412936
F-statistic	11.20919	Durbin-Watson stat	1.957838
Prob(F-statistic)	0.000173		

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.526426	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(11):نتائج اختبار ADF للسلسلة TCHعند المستوى الأصلي

نتائج اختبار الثابت

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 01:20
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.715796	0.159256	-4.494610	0.0001
C	7.720567	3.564177	2.166157	0.0370

R-squared	0.359448	Mean dependent var	0.144091
Adjusted R-squared	0.341655	S.D. dependent var	23.85854
S.E. of regression	19.35846	Akaike info criterion	8.815332
Sum squared resid	13490.99	Schwarz criterion	8.901520
Log likelihood	-165.4913	Hannan-Quinn criter.	8.845997
F-statistic	20.20152	Durbin-Watson stat	2.047473
Prob(F-statistic)	0.000070		

نتائج اختبار الاتجاه العام

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 01:18
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.754015	0.161720	-4.662462	0.0000
C	14.79121	6.982011	2.118474	0.0413
@TREND("1980")	-0.341852	0.290806	-1.175531	0.2477

R-squared	0.383778	Mean dependent var	0.144091
Adjusted R-squared	0.348565	S.D. dependent var	23.85854
S.E. of regression	19.25659	Akaike info criterion	8.829241
Sum squared resid	12978.57	Schwarz criterion	8.958524
Log likelihood	-164.7556	Hannan-Quinn criter.	8.875239
F-statistic	10.89884	Durbin-Watson stat	2.043293

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.755523	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(12): نتائج اختبار PP للسلسلة INF عند المستوى الأصلي

نتائج اختبار الثابت

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 01:38
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.174551	0.095398	-1.829719	0.0756
C	1.462020	1.175109	1.244157	0.2215

R-squared	0.085084	Mean dependent var	-0.138101
Adjusted R-squared	0.059670	S.D. dependent var	4.989732
S.E. of regression	4.838575	Akaike info criterion	6.042314
Sum squared resid	842.8252	Schwarz criterion	6.128502
Log likelihood	-112.8040	Hannan-Quinn criter.	6.072979
F-statistic	3.347870	Durbin-Watson stat	1.682073
Prob(F-statistic)	0.075583		

نتائج اختبار الاتجاه العام

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 01:37
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.221410	0.104190	-2.125065	0.0407
C	3.571269	2.244359	1.591220	0.1206
@TREND("1980")	-0.086138	0.078175	-1.101855	0.2780

R-squared	0.115757	Mean dependent var	-0.138101
Adjusted R-squared	0.065228	S.D. dependent var	4.989732
S.E. of regression	4.824252	Akaike info criterion	6.060845
Sum squared resid	814.5693	Schwarz criterion	6.190128
Log likelihood	-112.1561	Hannan-Quinn criter.	6.106843
F-statistic	2.290932	Durbin-Watson stat	1.661605

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.380764	0.1528
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(13) نتائج اختبار PP للسلسلة MR عند المستوى الأصلي

نتائج اختبار الثابت

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(MR)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 01:43
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.080781	0.067427	-1.198049	0.2387
C	0.309743	0.427333	0.724829	0.4732

R-squared	0.038341	Mean dependent var	-0.047783
Adjusted R-squared	0.011629	S.D. dependent var	1.896571
S.E. of regression	1.885512	Akaike info criterion	4.157472
Sum squared resid	127.9856	Schwarz criterion	4.243660
Log likelihood	-76.99196	Hannan-Quinn criter.	4.188137
F-statistic	1.435322	Durbin-Watson stat	2.327721

نتائج اختبار الاتجاه العام

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(MR)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 01:42
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MR(-1)	-0.238947	0.094864	-2.518838	0.0165
C	2.735943	1.149277	2.380579	0.0229
@TREND("1980")	-0.088522	0.039243	-2.255738	0.0304

R-squared	0.160403	Mean dependent var	-0.047783
Adjusted R-squared	0.112426	S.D. dependent var	1.896571
S.E. of regression	1.786781	Akaike info criterion	4.074365
Sum squared resid	111.7405	Schwarz criterion	4.203648
Log likelihood	-74.41294	Hannan-Quinn criter.	4.120363
F-statistic	3.343339	Durbin-Watson stat	2.269089
Prob(F-statistic)	0.046907		

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: MR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.994370	0.2813
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(14): نتائج اختبار PP للسلسلة G عند المستوى الأصلي

نتائج اختبار الثابت

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 01:48
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.756696	0.158134	-4.785164	0.0000
C	3.723697	2.633618	1.413909	0.1660

R-squared	0.388772	Mean dependent var	-0.926100
Adjusted R-squared	0.371793	S.D. dependent var	19.03778
S.E. of regression	15.08925	Akaike info criterion	8.317038
Sum squared resid	8196.673	Schwarz criterion	8.403226
Log likelihood	-156.0237	Hannan-Quinn criter.	8.347703
F-statistic	22.89779	Durbin-Watson stat	1.954854
Prob(F-statistic)	0.000029		

نتائج اختبار الاتجاه العام

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 01:47
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.757915	0.160206	-4.730866	0.0000
C	2.366707	5.133066	0.461071	0.6476
@TREND("1980")	0.069974	0.226146	0.309418	0.7588

R-squared	0.390439	Mean dependent var	-0.926100
Adjusted R-squared	0.355607	S.D. dependent var	19.03778
S.E. of regression	15.28240	Akaike info criterion	8.366938
Sum squared resid	8174.313	Schwarz criterion	8.496221
Log likelihood	-155.9718	Hannan-Quinn criter.	8.412936
F-statistic	11.20919	Durbin-Watson stat	1.957838
Prob(F-statistic)	0.000173		

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.574479	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(15): نتائج اختبار PP للسلسلة TCHعند المستوى الأصلي

نتائج اختبار الثابت

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 01:54
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.715796	0.159256	-4.494610	0.0001
C	7.720567	3.564177	2.166157	0.0370

R-squared	0.359448	Mean dependent var	0.144091
Adjusted R-squared	0.341655	S.D. dependent var	23.85854
S.E. of regression	19.35846	Akaike info criterion	8.815332
Sum squared resid	13490.99	Schwarz criterion	8.901520
Log likelihood	-165.4913	Hannan-Quinn criter.	8.845997
F-statistic	20.20152	Durbin-Watson stat	2.047473
Prob(F-statistic)	0.000070		

نتائج اختبار الاتجاه العام

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 01:54
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.754015	0.161720	-4.662462	0.0000
C	14.79121	6.982011	2.118474	0.0413
@TREND("1980")	-0.341852	0.290806	-1.175531	0.2477

R-squared	0.383778	Mean dependent var	0.144091
Adjusted R-squared	0.348565	S.D. dependent var	23.85854
S.E. of regression	19.25659	Akaike info criterion	8.829241
Sum squared resid	12978.57	Schwarz criterion	8.958524
Log likelihood	-164.7556	Hannan-Quinn criter.	8.875239
F-statistic	10.89884	Durbin-Watson stat	2.043293
Prob(F-statistic)	0.000209		

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.805564	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(16): تحديد درجة التأخير للسلسلة INF

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:03
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.033396	0.225753	-4.577554	0.0001
D(INF(-1),2)	0.163482	0.164146	0.995953	0.3267
C	0.699264	1.831853	0.381725	0.7052
@TREND("1980")	-0.036283	0.079676	-0.455386	0.6519

R-squared	0.478571	Mean dependent var	0.188645
Adjusted R-squared	0.429687	S.D. dependent var	6.572457
S.E. of regression	4.963460	Akaike info criterion	6.146523
Sum squared resid	788.3501	Schwarz criterion	6.322469
Log likelihood	-106.6374	Hannan-Quinn criter.	6.207933
F-statistic	9.789919	Durbin-Watson stat	1.957495
Prob(F-statistic)	0.000098		

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:02
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.931835	0.168620	-5.526233	0.0000
C	-0.371344	1.784566	-0.208086	0.8364
@TREND("1980")	0.004895	0.078740	0.062171	0.9508

R-squared	0.473636	Mean dependent var	-0.174544
Adjusted R-squared	0.442674	S.D. dependent var	6.846737
S.E. of regression	5.111383	Akaike info criterion	6.178422
Sum squared resid	888.2920	Schwarz criterion	6.309037
Log likelihood	-111.3008	Hannan-Quinn criter.	6.224470
F-statistic	15.29705	Durbin-Watson stat	1.802146
Prob(F-statistic)	0.000018		

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:04
Sample (adjusted): 1984 2018
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.956145	0.299052	-3.197256	0.0033
D(INF(-1),2)	0.107035	0.232614	0.460139	0.6487
D(INF(-2),2)	-0.068379	0.171988	-0.397582	0.6938
C	0.560302	2.000204	0.280123	0.7813
@TREND("1980")	-0.030325	0.085886	-0.353085	0.7265

R-squared	0.461980	Mean dependent var	-0.021308
Adjusted R-squared	0.390244	S.D. dependent var	6.544779
S.E. of regression	5.110613	Akaike info criterion	6.232079
Sum squared resid	783.5509	Schwarz criterion	6.454272
Log likelihood	-104.0614	Hannan-Quinn criter.	6.308780
F-statistic	6.440007	Durbin-Watson stat	2.000281
Prob(F-statistic)	0.000726		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(17): تحديد درجة التأخير للسلسلة MR

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MR,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:09
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR(-1))	-0.808436	0.257167	-3.143619	0.0036
D(MR(-1),2)	-0.347120	0.163850	-2.118526	0.0420
C	-0.108391	0.677453	-0.159998	0.8739
@TREND("1980")	-0.000178	0.029668	-0.005993	0.9953

R-squared	0.669539	Mean dependent var	-0.039280
Adjusted R-squared	0.638558	S.D. dependent var	3.034408
S.E. of regression	1.824287	Akaike info criterion	4.144695
Sum squared resid	106.4968	Schwarz criterion	4.320641
Log likelihood	-70.60451	Hannan-Quinn criter.	4.206105
F-statistic	21.61146	Durbin-Watson stat	2.046438
Prob(F-statistic)	0.000000		

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MR,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:07
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR(-1))	-1.228040	0.167069	-7.350477	0.0000
C	0.256116	0.670764	0.381827	0.7050
@TREND("1980")	-0.017042	0.029659	-0.574598	0.5693

R-squared	0.613931	Mean dependent var	-0.012903
Adjusted R-squared	0.591221	S.D. dependent var	2.996265
S.E. of regression	1.915688	Akaike info criterion	4.215635
Sum squared resid	124.7752	Schwarz criterion	4.346250
Log likelihood	-74.98925	Hannan-Quinn criter.	4.261683
F-statistic	27.03354	Durbin-Watson stat	1.831155
Prob(F-statistic)	0.000000		

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MR,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:10
Sample (adjusted): 1984 2018
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR(-1))	-0.837392	0.292805	-2.859894	0.0076
D(MR(-1),2)	-0.375888	0.257724	-1.458492	0.1551
D(MR(-2),2)	-0.044106	0.173460	-0.254271	0.8010
C	-0.484109	0.711223	-0.680672	0.5013
@TREND("1980")	0.013755	0.030749	0.447321	0.6579

R-squared	0.695458	Mean dependent var	-0.064394
Adjusted R-squared	0.654852	S.D. dependent var	3.074910
S.E. of regression	1.806488	Akaike info criterion	4.152210
Sum squared resid	97.90194	Schwarz criterion	4.374402
Log likelihood	-67.66367	Hannan-Quinn criter.	4.228910
F-statistic	17.12712	Durbin-Watson stat	2.165218
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(18): نتائج اختبار ADF للسلسلة INF عند الفرق الأول

نتائج اختبار الثابت

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:20
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.032975	0.223023	-4.631689	0.0001
D(INF(-1),2)	0.161468	0.162104	0.996075	0.3265
C	-0.044769	0.818371	-0.054705	0.9567

R-squared	0.475191	Mean dependent var	0.188645
Adjusted R-squared	0.443385	S.D. dependent var	6.572457
S.E. of regression	4.903490	Akaike info criterion	6.097427
Sum squared resid	793.4590	Schwarz criterion	6.229387
Log likelihood	-106.7537	Hannan-Quinn criter.	6.143484
F-statistic	14.94003	Durbin-Watson stat	1.942245
Prob(F-statistic)	0.000024		

نتائج اختبار الاتجاه العام

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:15
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.033396	0.225753	-4.577554	0.0001
D(INF(-1),2)	0.163482	0.164146	0.995953	0.3267
C	0.699264	1.831853	0.381725	0.7052
@TREND("1980")	-0.036283	0.079676	-0.455386	0.6519

R-squared	0.478571	Mean dependent var	0.188645
Adjusted R-squared	0.429687	S.D. dependent var	6.572457
S.E. of regression	4.963460	Akaike info criterion	6.146523
Sum squared resid	788.3501	Schwarz criterion	6.322469
Log likelihood	-106.6374	Hannan-Quinn criter.	6.207933
F-statistic	9.789819	Durbin-Watson stat	1.957495

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.703633	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(19): نتائج اختبار ADF للسلسلة MR عند الفرق الأول

نتائج اختبار الثابت

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MR,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:23
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR(-1))	-0.808185	0.249880	-3.234292	0.0028
D(MR(-1),2)	-0.347257	0.159772	-2.173448	0.0370
C	-0.112018	0.299995	-0.373398	0.7112

R-squared	0.669539	Mean dependent var	-0.039280
Adjusted R-squared	0.649511	S.D. dependent var	3.034408
S.E. of regression	1.796435	Akaike info criterion	4.089140
Sum squared resid	106.4969	Schwarz criterion	4.221100
Log likelihood	-70.60453	Hannan-Quinn criter.	4.135198
F-statistic	33.43017	Durbin-Watson stat	2.046687
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج اختبار الاتجاه العام

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MR,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:22
Sample (adjusted): 1983 2018
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR(-1))	-0.808436	0.257167	-3.143619	0.0036
D(MR(-1),2)	-0.347120	0.163850	-2.118526	0.0420
C	-0.108391	0.677453	-0.159998	0.8739
@TREND("1980")	-0.000178	0.029668	-0.005993	0.9953

R-squared	0.669539	Mean dependent var	-0.039280
Adjusted R-squared	0.638558	S.D. dependent var	3.034408
S.E. of regression	1.824287	Akaike info criterion	4.144695
Sum squared resid	106.4968	Schwarz criterion	4.320641
Log likelihood	-70.60451	Hannan-Quinn criter.	4.206105
F-statistic	21.61146	Durbin-Watson stat	2.046438
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: D(MR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.258762	0.0018
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(20): نتائج اختبار PP للسلسلة INF عند الفرق الأول

نتائج اختبار الثابت

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:34
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.932161	0.166123	-5.611272	0.0000
C	-0.273472	0.828450	-0.330101	0.7433

R-squared	0.473576	Mean dependent var	-0.174544
Adjusted R-squared	0.458536	S.D. dependent var	6.846737
S.E. of regression	5.038120	Akaike info criterion	6.124481
Sum squared resid	888.3930	Schwarz criterion	6.211558
Log likelihood	-111.3029	Hannan-Quinn criter.	6.155180
F-statistic	31.48637	Durbin-Watson stat	1.801505
Prob(F-statistic)	0.000003		

نتائج اختبار الاتجاه العام

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:32
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.931835	0.168620	-5.526233	0.0000
C	-0.371344	1.784566	-0.208086	0.8364
@TREND("1980")	0.004895	0.078740	0.062171	0.9508

R-squared	0.473636	Mean dependent var	-0.174544
Adjusted R-squared	0.442674	S.D. dependent var	6.846737
S.E. of regression	5.111383	Akaike info criterion	6.178422
Sum squared resid	888.2920	Schwarz criterion	6.309037
Log likelihood	-111.3008	Hannan-Quinn criter.	6.224470
F-statistic	15.29705	Durbin-Watson stat	1.802146

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.669390	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(21): نتائج اختبار PP للسلسلةMR عند الفرق الأول

نتائج اختبار الثابت

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(MR,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:37
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR(-1))	-1.218018	0.164559	-7.401717	0.0000
C	-0.084134	0.312057	-0.269610	0.7890

R-squared	0.610182	Mean dependent var	-0.012903
Adjusted R-squared	0.599044	S.D. dependent var	2.996265
S.E. of regression	1.897268	Akaike info criterion	4.171245
Sum squared resid	125.9869	Schwarz criterion	4.258322
Log likelihood	-75.16803	Hannan-Quinn criter.	4.201944
F-statistic	54.78541	Durbin-Watson stat	1.840994
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج اختبار الاتجاه العام

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(MR,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/20 Time: 02:36
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MR(-1))	-1.228040	0.167069	-7.350477	0.0000
C	0.256116	0.670764	0.381827	0.7050
@TREND("1980")	-0.017042	0.029659	-0.574598	0.5693

R-squared	0.613931	Mean dependent var	-0.012903
Adjusted R-squared	0.591221	S.D. dependent var	2.996265
S.E. of regression	1.915688	Akaike info criterion	4.215635
Sum squared resid	124.7752	Schwarz criterion	4.346250
Log likelihood	-74.98925	Hannan-Quinn criter.	4.261683
F-statistic	27.03354	Durbin-Watson stat	1.831155
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج اختبار جذر الوحدة

Null Hypothesis: D(MR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Used-specified) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.333551	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.628961	
	5% level	-1.950117	
	10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجEviews9